

**موت أميرة..**  
**أم موت النظام السعودي**  
**الطبعة الثانية**  
١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م

التحليل السياسي للقصة والتعليق  
الكامل على ما واكبها من أحداث وبيانات  
توضح بالدليل القاطع موت النظام السعودي  
المهترى.. وكيف يتخبط نتيجة هذا الاهتراء  
إعداد: توفيق عبد الحي  
الناشر: وكالة الأنباء العربية

## اهـداء

❖ إلى روح الأميرة السعودية التي تحملت وحدها وزر أخطاء اسرتها ومجتمعها

❖ إلى روح الصمود والعزيمة التي يجب أن يتحلى بها اليوم شعب الجزيرة العربية العظيم حتى يتحقق له النصر.. بتغيير هذا النظام الفاسد الجاثم على أرضه الطاهرة.

❖ إلى الأسرة السعودية بأكملها.. إلى أبناء الجواري والأميرات.. إلى أبناء الخدم والأمراء، عسى أن يعود اليهم وعيهم المفقود.. وأن يكتفوا بما نهبوه حتى الآن من خيرات الجزيرة العربية.. وأن يعلموا أن الله يمهّل ولا يهمل.. وأن وقت حسابهم قد آن أوانه.. وأن يعلموا أن الأميرة التي قتلت ليست هي العاهرة الوحيدة وأن الملك الذي قتل ليس هو الظالم الوحيد لشعب الجزيرة الصامد.

❖ إلى الذين حاربوا خروج هذا الكتاب إلى النور وإلى كل الذين يعقدون انهم باموالهم وسلطانهم يملكون الأرض ومن عليها.

• إلى كل أولئك أقدم هذا الجهد المتواضع. عن أن يكون قد وفقنا الله سبحانه وتعالى عن وضع شمعة خافتة تنير لهم طريقهم المظلم.. وادعو في كل مواطن عربي.. حر.. شريف.. يمكنه أن يساهم في توضيح معالم الطريق الصحيح أن يتذكر قول رسول الله (ص)..

"من رأى منكم منكرا فليغيره بيده.. وان لم يستطع فبلسانه.. وأن لم يستطع فبقلبه.. وهذا اضعف الايمان" وأن يعمل به

توفيق عبد الحي.

## موت أميرة..

### أم موت النظام السعودي

## مقدمة

في يوم من أيام صيف عام ١٩٧٧، وفي ساحة ما اعتاد الناس أن يروا فيها سوى السيارات، أتى بامرأة ملفوفة بالعباءة والخمار، وما أن نزلت من السيارة حتى اقتيدت إلى وسط الساحة وأقعدت عنوة. ثم أطلقت عليها ست رصاصات من فوهة مسدسين خرت على أثرها مضرجة بدماؤها. بعدها أتى بشاب حاسر الرأس، مكتوف اليدين منهوك القوى، وما أن ترجل من السيارة حتى وقع نظره على فتاة تتشحط "تضطرب فيه" في دمها أمام جمع قليل من الناس، فانحنى برأسه انحناء خفيفة كمن يؤدي التحية، تحية الوفاء والوداع، ولم تترك تلك الانحناء شكا في أنه أدرك من هي. وكان الجلاد الأكبر يريد للفتى أن "يمتع" نظره بهذا المنظر، قبل أن يلقي نفس المصير، ولهول المنظر!.. ثم استعاد الفتى بعضاً من قواه، وخطا خطوات معدودة نحو منتصف الساحة فأمره الجلاد الصغير بأن يجثو على ركبتيه وما أن جثا حتى وخزه بسيفه، فمد الشاب عنقه، فسارع الجلاد ليحتز رأسه بضربة واحدة، إلا أنه تعثر فالحق الضربة بضربات حتى بلغت ستا، وهوى الشاب جثة هامدة مضرجة بدماؤها. ويا للصدفة فقد اتحدا للمرة الثانية في عدد الطلقات والضربات، فكان نصيب كل منهما ستا.

هذان المشهدان المأساويان تما في لحظات خاطفة، احتسبت اثناءها الانفاس في الصدور، واطبق صمت رهيب على الساحة. ثم تفرق الجمع وافراده في ذهول ما بعده ذهول، وحيرة ما بعدها حيرة، ولا سيما انهم اعتادوا، في حالة كهذه، أن يسمعوا بيانا يوضح إسم المعاقب، والجريمة التي اقترفها، والحكم الصادر بشأنها، وغير ذلك من الأمور، أما هذه المرة فلم ينبس احد بكلمة واحدة. كما أنهم يشاهدون . لأول مرة . امرأة تطلق عليها النار، فماذا عسى أن يكون امرها؟

لقد ظن صاحب هذه الفعلة أنه بقتل هذين المنكودين، وبصمته المطبق عن امرهما قد قبر الخبر معهما، وقطع دابرهما، وازال اثرهما ولكن هيهات أن تقبر الحقيقة، فالحقيقة حية لا تموت، بل أن تلك الفعلة، وما احاط بها من غموض كانت مدعاة لاثارة موجة من التساؤلات والتحريات عجلت اماطة اللثام عن فصول مأساة مروعة اخذت تنكشف يوما بعد يوم حتى اكتملت في مطلع عام ١٩٨٧، وتعززت بصورة فوتوغرافية للمشهد التقطها شاب انجليزي كان بين المشاهدين، وبجعبة مملوءة بالاخبار والصور والذكريات لمربية المانية كانت تعمل في قصر الأمير، و "عند جهينة الخبر اليقين". وكان لا بد أن تجد تلك المأساة ممرا لها . في الطريق المكتظ بالمال السعودي . إلى الاعلام الخارجي، فتناولتها بعض وسائل الاعلام على نحو مقتضب، ولكنه مثير، بل وتعدى الأمر نطاق الاعلام عندما أعلن ناطق باسم الحكومة البريطانية: "أن بريطانيا تشارك في مشاعر الأسى التي اعرب عنها على نطاق واسع لمأساة اعدام الأميرة".

وهنا اقام الحكم السعودي الدنيا، فاخذ يرغي ويزيد ملوحا بايقاف كل الاتفاقيات المالية والاقتصادية المعقودة بين الحكومتين التي تبلغ في مجموعها آلاف الملايين، اعتذرت بريطانيا بشخص وزير خارجيتها "دافيد واين" للحكم السعودي، وسخرت الصحافة البريطانية من ذلك الاعتذار حيث قالت صحيفة "صن" البريطانية في مقال افتتاحي لها: "أن الدكتور دافيد واين المنبطح على الأرض والمدعو وزيرا لخارجية بريطانيا يعتذر إلى المملكة العربية السعودية". أما صحيفة "الديلي ميل" فقد قالت بهذا الصدد مخاطبة دافيد واين ما نصه: "أركع على ركبتيك يا دكتور واين قبل أن يقطعوا شحنات النفط".

وهكذا لم يستطع الحكم السعودي أن يحول دون كشف حقيقة تلك المأساة، أما تهديده للحكومة البريطانية، فقد آل إلى ما الت عليه جميع تهديداته، فهي لا تعدو كونها زوبعة في فنجان، ذلك لأن الحكام السعوديين ينطبق عليهم المثل القائل: "من كان بيته من زجاج، عليه أن لا يرشق الناس بالحجارة".

والبيت السعودي من زجاج شفاف لا يقوى على شيء، ولذا فالحكام السعوديون ليسوا اهلا للتهديد والوعيد. وانما هم أهل للابتزاز والتشهير وهما أمران لا يستطيعون درءهما الا بأثمان باهظة من ثروة الشعب والبلاد المنكوبين بهما، فلقاء التستر على مخازيهم تهدر ثروة الشعب وممتلكاته، والحكام السعوديون هم دائما الصيد السهل حتى للأغرار.

## عود على ذي بدء

في ربيع عام ١٩٨٠، أي بعد أكثر من عامين ونصف العام على مأساة الأميرة، وأكثر من عام على افتضاح أمرها، وبعد أن ظنت الحكومة السعودية أن المسألة برمتها قد طويت إلى الأبد، نمي إلى الحكومة السعودية ان فيلما سينمائيا حول المأساة، نفسها وشيك العرض من قبل محطة بريطانية مستقلة للتلفزة هي A.T.V عند ذلك اسرعت السلطات السعودية ويتكتم شديد لوأد هذه الفضيحة من جديد لأنه إذا ما قدر لها أن ترى النور فسيكون أثرها اشد وطأة وويالا على الأسرة الحاكمة مما سبق لأنها ستبرز، هذه المرة، في صورة ناطقة مرئية، وستكون أصداؤها سهلة النفاذ، سريعة الانتشار، قوية التأثير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفيلم لا يقتصر على مأساة الأميرة كحدث مستقل، وإنما يطرح على بساط البحث وضع الأسرة برمتها، وطبيعة حكمها، وما هي عليه من تناقض كلي مع الدين الإسلامي، وانغماس في الفساد، وما مأساة الأميرة الا مجرد مدخل لازمة مستفحلة.

ذلك كله اوفدت الأسرة الحاكمة ممثلين عنها للتفاوض مع الجهة المنتجة للفيلم، مزودة اياهم بكل غال ونفيس. في البدء طلب الوفد مشاهدة الفيلم، ولبي طلبه في عرض خاص به، حاول الوفد اثناءه أن يكظم غيظه وغضبه ولكن دون جدوى، فما أن انتهى العرض حتى بدت امارات الامتعاظ مرتسمة على الوجه الشاحبة. وقدم الوفد رجاء بان لا ييبث الفيلم، ولكنه لم يفلح في رجائه. ثم عاود الوفد المحاولة ثانية عندما تقدم بطلب "متواضع" يقضي باقتطاع مشهدين من مشاهد الفيلم: الاول، مشهد الرجال وهم يرقصون "يعرضون" والاميرت يراقبنهم على بعد للانتقاء والاختيار. والثاني، مشهد الأميرات السائبات وهن يجلن في سياراتهن الفارهة على الطريق الصحراوي لاصطياد من يروق لهن من الشباب الذين يستقلون بدورهم سياراتهم على نفس الطريق.

الا أن هذا الطلب هو الآخر قد رفض، وبالتأكيد ما كان الوفد ليكتفي بهذين المشهدين لو أن طلبه قد لبي، حيث أنه كان في مهمة تهدف إلى الاجهاز على الفيلم برمته. وبعد هذه المحاولة الفاشلة لجأ الحكم السعودي إلى ورقته المفضلة، ورقة المال، فرمى بها، وكانت هي الاخرى رمية خائبة.

واخيرا اخذ الفيلم طريقه إلى النور متخطيا جميع الحواجز السعودية، فبث أول الامر من قبل الشركة البريطانية المستقلة مساء يوم ٩ / ٤ / ١٩٨٠، ثم توالى العروض، عندها استشاطت الحكومة السعودية غضبا، وازدادت تخبطا واضطرابا، واقامت الدنيا من جديد على الفيلم ومنتجيه وممثليه وعارضيه ومن وراءهم ووراء ورائهم، مهددة متوعدة، ولكن سرعان ما آلت الغضبة الثانية إلى ما آلت إليه الغضبة الأولى، فهي بالتأكيد ليست غضبة مضرية، وإنما كانت مزاعم سعودية ينطبق عليها قول الشاعر:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا      ابشر بطول سلامة يا مربع

ان فشلت الحكومة السعودية في مساعيها لمنع عرض فيلم "مقتل الأميرة"، وشرع في عرضه من قبل المحطة البريطانية المستقلة، يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٠/٤/٩، لم يعد بوسع النظام السعودي ان يدس رأسه في التراب ويتجاهل هذه الفضيحة الكبرى... بعد كل هذا اصدرت وزارة الخارجية بيانها الذي كان ايدانا ببدا الحملة السعودية. ثم اعقبته السلطات السعودية باثارة زويدة حول الفيلم موجهة له شتى "النعوت" والتهم، وقالت فيه ما لم يقله مالك في الخمر.

وحرصا منا على تقديم صورة دقيقة وامينة عن المزاعم السعودية، سنترك التعبير عنها للسلطات السعودية واجهزتها ووسائل اعلامها باعتبار انها خير من يعبر عنها، وذلك دفعا لاي التباس أو تقول معتمدين في ذلك على البيانات الرسمية وتصريحات المسؤولين السعوديين الكبار والصغار، وعلى ما قالته الاجهزة السعودية والاجهة التابعة، وعلى الصحف السعودية وبعض والصحف الموالية مع تعقيبات مقتضبة، وبعد استيفائها سنعقب عليها بتفنيذ كامل لتلك المقولات. وسيرى القارىء من خلال متابعته للبحث أنه يتألف من الموضوعات التالية:

❖ الفيلم والإسلام.

❖ الفيلم بين الاوصاف السعودية والحقيقة.

❖ من وراء الفيلم.

❖ المواقف السعودية من عارضي الفيلم، والمواقف المقابلة.

❖ يوميات استجداء التأييد.

❖ الخاتمة.

### الفيلم والإسلام

لقد ادعى الحكام السعوديين أن الفيلم ضد الإسلام والمسلمين! وأنه يسىء لعقيدتهم وتقاليدهم وتراثهم! ويوجه الأذى للقلب النابض للإسلام! وللشعب "السعودي" ولتقاليد وقيمته العليا وطريقة حياته الاجتماعية.. الخ! واطنبوا كثيرا في هذه الادعاءات في محاولة مستميتة لجعلها لب المسألة وجوهرها، بل المسألة برمتها. ولذا اولى بيان وزارة الخارجية هذه المزاعم اهتماما خاصاً عندما قدمها المشار اليه على كل ما سواها حيث قال: "غير أن البرنامج المشار اليه لم يكن في الواقع سوى استخفاف صارخ، واساءة بالغة إلى الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء.. وإلى ستمائة مليون مسلم يفخرون بانتمائهم إلى هذا الدين الحنيف في العالم".

واخيرا كان لا بد للبيان أن يستكمل مزاعمه فادعى: "أن البرنامج لم يكن سوى تهجم رخيص على المثل العليا والتقاليد في المملكة العربية السعودية قلب العالم الإسلامي النابض". ولكن البيان . الذي اعتبر الفيلم استخفافا صارخا واساءة بالغة إلى الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء.. إلى آخر تلك السلسلة من النعوت . لم يقدم دليلا واحدا يؤيد فيه ما ذهب اليه. وكان يفترض بالبيان، وخصوصا إذا ما صدر عن رأس الدبلوماسية، أن يشير إلى المواضع والمواقف التي

تضمنت تلك المزاعم، ويقدم حججا مقنعة بدلا من اصدار احكام اعتبارية مطلقة تعوزها الادلة وتنقصها الوقائع والاسانيد، الا ان البيان قد خلا من كل ذلك و"فاقد الشيء لا يعطيه". وكان لا بد أن يتناغم القائم باعمال السفارة السعودية في لندن مع وزارته ويجتر ما قالت، ويعلن: "أن البرنامج كان هجوما على عقيدة الإسلام ومشاعر ستمائة مليون مسلم وعلى طريقة الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية التي هي قلب العالم الإسلامي".

وهكذا لم يعد "البرنامج" استخفا صارخا وإساءة بالغة إلى الدين الإسلامي الحنيف.. الخ كما قالت وزارة الخارجية، وانما اعتبره القائم بالاعمال هجوما على عقيدة الإسلام، وعلى طريقة الحياة الاجتماعية في المملكة قلب العالم الإسلامي! دون ان يوضح شيئا من ذلك.

وفي اتصال هاتفى أجرته صحيفه "البلاد" مع القائم بالاعمال السعودي في لندن أيضاً قال فيه ما نصه: "أن عرض الفيلم يأتي في اطار حملة مغرضة ضد المملكة والمسلمين ككل باعتبار أن المملكة زعيمة العالم العربي والإسلامي". بعده جاء دور السفير السعودي لدى هولندا الذي أكد أن الفيلم المذكور يشكل اعتداء على الدين الإسلامي الحنيف لأنه يشوه الحقيقة ويبعد كل البعد عن النزاهة".

اما السفير السعودي لدى واشنطن فقد قال عن الفيلم: "أنه يعكس صورة كاذبة، بكل ما في الكلمة من معنى، للحياة والدين والتقاليد في العربية السعودية". ونرى السفير هنا قد "تواضع" عندما اقتصر الامر على الدين والعادات والتقاليد في العربية السعودية! دون أن يعمم ذلك على سائر المسلمين.

اشارت "عكاظ" إلى لقاء اجراه وزير الداخلية السعودية في ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ مع طلبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وصفته بأنه "مفتوح"، وقد تضمن اللقاء اشارة واضحة من قبل الوزير إلى موضوع الفيلم دون أن يذكره بالاسم، حيث قال: "أنه لشرف عظيم للمملكة ملكا وحكومة وشعبا.. أن نُحْكَم الإسلام في كل كبيرة وصغيرة من امورها لأنه دستور الدولة.. أن التزام المملكة بالحفاظ على العقيدة الإسلامية والمثابرة والتصميم على تطبيقها كما نزلت في كتاب الله وسنة نبيه هو أقوى من كل الخصوم بفضل الله تعالى". وأوضحت الصحيفة أن الوزير كان يشير بذلك "إلى الذين يحاربون العقيدة الإسلامية في عالمنا الحاضر بأشكال مختلفة وأساليب متنوعة". وهذه إشارة صريحة إلى الفيلم باعتباره شكلا من تلك الإشكال، وضربا من ضربوها! وكم يتمنى المرء لو أن ما قاله الوزير كان صحيحا، فلو كانت الأمور كما قال، لجنبنا الوزير وحكومته هذه الشرور والمفاسد وويلاتها، ولكن يبدو أن مركز الأمير الوزير كان يملي عليه قول ذلك للدفاع عن عيوب نظامه بصرف النظر عما إذا كان محقا أم لا. ويعد يومين نشرت الصحيفة نفسها اقوالا للأمير في لقائه المفتوح جاء فيها: "بالتأكيد أنه مقابل هذا العمل العدواني ضد الإسلام والمسلمين يجب أن يقابل بعمل مماثل يدحره، والمسؤولية هنا على الجميع فالامر لا يخص المملكة العربية السعودية وحدها ولا يخص حكومتها بل يخص المسلمين جميعا.. الخ". وهذه

إشارة أخرى واضحة إلى الفيلم رغم أن الأمير لم يذكر. مجرد ذكر كلمة "فيلم" ولم يسمه باسمه، ألا أنه اعتبره عملاً عدانياً ضد الإسلام! وتلاه في التعليق على الفيلم في مناسبة أخرى أخوه الأمير عبد المحسن، أمير منطقة المدينة المنورة الذي عودنا أن يدلي بدلوه في مثل هذه المناسبات، فعندما سئل من قبل صحيفة "عكاظ": عن انعكاسات الصورة الأصلية للإسلام.. وما هي ردة الفعل في المملكة العربية السعودية على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي؟ أجاب قائلاً: "جميع المصادر الرسمية والشعبية والديبلوماسية استنكرت هذه الدعاية العدائية ضد المملكة والإسلام وعبر الجميع عن ازدهارهم تجاه هذه الحملة". فما الفيلم من وجهة نظر الأمير سوى دعاية عدائية ضد المملكة والإسلام! هذه هي المغالطة الأولى، أما الثانية، فهي قوله: "وعبر الجميع"، فأين الجميع.. وأناى له معرفة ذلك؟! لقد فاق الأمير في "استفتائه" هذا ما اعتاد بعض الرؤساء أن يعلنوه بشأن انتخابهم، فهم لا يقبلون بأقل من ٩٩، ٩٩٪، وما الهامش الذي تركوه إلا لكي يصدقوا كذبهم! أما الأمير فلم يترك حتى مثل ذلك الهامش.

ثم أضاف الأمير قائلاً: "وهذه الهجمات الإعلامية ضد الإسلام والمملكة العربية السعودية بدأت منذ خمس سنوات بشكل مسعور من جهات عدة جميعها استعرت وتوحدت في هدف واحد هو تضليل المواطن في المملكة".

أما أمير منطقة مكة المكرمة، الأمير ماجد فقد أشار إلى "الهجمات الإعلامية" متحاشياً ذكر كلمة "فيلم" ومعتبراً إياه في نفس الوقت "محاولة للنيل من الإسلام والمسلمين وبصورة خاصة في المملكة". وانفرد نائب رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عن زملائه في الجامعات الأخرى، بارسال برقيتين لوزير الخارجية والسفير البريطاني وجاء فيهما: "لقد أثار الفيلم التلفزيوني الذي عرض عبر E.T.T في ٢٣ من جمادى الأولى قلقنا وقلق كل منسوبي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة اساتذة أطالبا وموظفين، بما انطوى عليه من تهجم على عقيدة المسلمين والاحكام والعقوبات الإسلامية". ويبدو أن الاستاذ الدكتور (عبد الله الزيد) لم يستوف في احتجاجه عناصر الجدل، لأن الفيلم لم يعرض عبر E.T.T كما قال وإنما عبر محطة A.T.V وهذا وحده كاف لتوضيح مدى جد ودقة حكمه على الفيلم.

ونظراً لشدة وطأة ما أحدثه الفيلم على الحكم، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً لهذا الغرض، وطالعتنا الصحف السعودية بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ بتصريح لوزير إعلامها جاء فيه: "إن مجلس الوزراء بحث في اجتماعه مساء أول أمس العلاقات السعودية البريطانية في ضوء الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة البريطانية من عرض الفيلم التلفزيوني المشين، والحملة الإعلامية المغرضة التي رافقته وهدفت إلى النيل من مبادئ الشريعة الإسلامية.. والتعدي على القيم والتقاليد العربية الإسلامية.. والتجريح لمشاعر الشعب السعودي". فالوزير اعتبر الفيلم مشيناً ولكنه لم يضح على من تقع شائنته، كما أنه ميز بين الفيلم وبين ما أطلق عليه الحملة الإعلامية المغرضة التي رافقته "وهدفت إلى النيل من مبادئ الشريعة الإسلامية.. والتعدي على التقاليد

والقيم العربية الإسلامية.. والتجريح لمشاعر الشعب السعودي". ولا نعرف فيما إذا قصد الوزير بالحملة المغرضة الفيلم نفسه، أم أنه أراد الهروب من مسألة شائكة لا يمتلك فيها حجة مقنعة لوسائل الاعلام! ولا سيما تلك التي هي في منأى من السيف والمال السعوديين. كما أن الوزير قد وسع من "دائرة العدوان" عندما اعتبر أن الفيلم تعديا على القيم والتقاليد العربية. وهكذا عبرت الحكومة السعودية عن موقفها بشأن الفيلم.

ثم جاء دور الأجهزة التابعة للسلطة السعودية فذكرت صحيفة "البلاد" أن الشيخ محمد على الحركان . الوزير السابق، والأمين العام لرابطة العالم لرابطة العالم الإسلامي حاليا . "ندد بالهجوم الاعلامي الشرس من جانب اجهزة الدعاية الغربية ضد الاسلام ومبادئه وتشريعاته، وضد المملكة، وضد المسلمين، وضد معتقداتهم". والأمين العام للرابطة لم يراف بـ "ضد" فاستخدمها اربع مرات دون أن يوضح لنا ابعاد هذه الاضداد. وتبعه معاونه، الأمين العام المساعد للرابطة، السيد محمد صفوت السقا، الذي "أكد استنكار الرابطة الشديد للاستهجان الفضيع والاستخفاف البغيض الذي مارسه الاوساط الاعلامية في لندن ضد كل المسلمين في انحاء المعمورة". وأشار أيضاً إلى الهجمة الشرسة التي تهدف إلى "النيل من الإسلام.. والمملكة التي تقوم على رعاية وخدمة الحرمين الشريفين ومهبط الوحي.. الخ".

وبعد الرابطة الإسلامية جاء دور منظمة المؤتمر الإسلامي وامينها العالم الذي ادلى بتصريح خاص لصحيفة "الجزيرة" جاء فيه "أن هذه الحملة تهدف من ورائها إلى التعريض بديننا الحنيف من خلال تقديم مظاهر مشوهة للشريعة الإسلامية والاستخفاف بالإسلام". ثم تبعته منظمته، منظمة المؤتمر الإسلامي التي اصدرت بيانا جاء فيه: "أن العرض الذي بثه التلفزيون البريطاني يوم الاربعاء الماضي بعنوان "مقتل أميرة" والذي تضمن تهجما على المملكة العربية السعودية بصورة خاصة وتشويها للدين الإسلامي الحنيف بصورة عامة ليمثل في الواقع حلقة من مخطط واسع النطاق يهدف للإسلام والامة العربية.. الخ". فما الفيلم لا تهجم على المملكة وتشويه للدين، بل وحلقة من مخطط واسع يستهدف الإسلام والامة العربية! وهكذا دواليك.

أما "رجال الدين" الذي يفترض أن يكونوا على رأس المعركة لو كان الزعم السعودي صحيحا، فانهم لم يدلوا بدلوهم في بداية الأمر. وقد راجت اشاعة لم نتأكد من صحتها، مفادها، أن السلطات السعودية لجأت إلى "رجال الدين" لينجدها في ورطتها هذه بفتاوى أو بيانات أو مقالات تؤيد ادعاءاتها وتجنبها الاحراج. الا أن موقف "رجال الدين" قد تفاوت ازاء هذه الرغبة الرسمية، فمنهم من ابى ومنهم من لبى. فما كان من السلطات السعودية ألا أن استنجدت بمن لبوا من اتباعها في مجلس القضاء الاعلى فحركتهم لاصدار ما يعزز موقفها، فكان ذلك البيان الذي جاء متأخرا اكثر من نصف شهر على بدء الحملة السعودية، وقبل انتهاءها بأسبوع. ولعل ما عزز هذه الرواية ان البيان قد صدر متأخرا أولا، واقتصر عليه ثانيا فلم يعقبه رجال الدين ببيان آخر، كما أن مصدريه اغفلوا ذكر اسماءهم ثالثاً. وتجنب البيان الحديث عن الزنا رابعا، واكتفى بالحديث عن



الاختلاء فقط وشتان ما بينهما. وقد جاء في البيان المذكور ان المجلس عقد جلسة "بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٨٠" أتخذ فيها "قرار اوضح فيه أن ما قام به منتجو الفيلم والذين اقدموا على عرضه، يعد تجنباً على الإسلام وتشويهاً للحقائق وافتراء على نظام الإسلام واحكامه القويمه". ثم استنكر المجلس "إنتاج الفيلم الكاذب واختلاق الاوصاف الفجرة والافتراء على هذه البلاد وأهلها ودينها لترويج باطلهم واشاعة خبثهم حسداً لهذا البلد المسلم المحافظ وعدوانا عليه وتشويهاً لموقفه السليم.. الخ..". وهذا المسلسل السعودي نفسه من "النعوت" مما يوضح أن البيان كان اكثر من استجابة "أمنية" لما طلبته السلطات السعودية. ولا ندري إذا كان اعضاء المجلس قد شاهدوا بانفسهم عرضاً كاملاً للفيلم قبل أن يصدروا بيانهم هذا، ام انهم اكتفوا بما قيل لهم عنه؟

لقد كان اولى بالمجلس . وهو مجلس يفترض فيه أن يجمع بين ضخامة المسؤولية وسعة المقدرة العلمية . أن يوضح اوجه التجني والتشويه والافتراء على النظام الإسلامي واحكامه وعلى هذه البلاد وأهلها ودينها .

اما الصحافة السعودية فقد اتت في هذا المجال بفنون ما بعدها فنون، ولم لا وبعض الصحفيين لا يرون فيها الا اداة للتطليل والتزوير والارتزاق فصي كلمة لحصيفة "الجزيرة" بعنوان: "هيهات.. هيهات" تحدثت عن الذين وجدوا في الفيلم تجارة رابحة، وهم الذين ملا الحقد الاسود قلوبهم، فاعلنوا حرباً "على الدين الإسلامي الذي يمثل عقيدة المملكة ودستورها ومصدر مبادئها في الحكم ومنهجها في الحياة، ومواقفها من قضايا الانسان من حث هو انسان في العالم المضطرب". اذا الفيلم عبارة عن حرب على الدين الإسلامي! ثم اعتبرته ايضا "عمليات بيعاً يسيء للإسلام ولمشاعر مليار مسلم في هذا العالم!" فهو إذا يسيء إلى الإسلام وإلى المسلمين الذين تجاوز عددهم، هذه المرة، ما ذكره بيان وزارة الخارجية باربعمائة مليون مسلم فقط. وفي تعليق لجريدة "الجزيرة" على ما قاله السفير البريطاني في مقابلة خاصة أجرتها معه . من أن الحكومة البريطانية ليس لديها السلطة لحظر البرامج التي تنتجها أية محطة تلفزة مستقلة، ولا التدخل في مضامينها، ردت "الجزيرة" عليه بقولها: "الا اننا نرفض هذه الحجج الواهية ونؤكد أن على بريطانيا أن تدفع ثمن هذا العداء السافر للإسلام والمملكة، وأن تتحمل مسؤولية ما يترتب على موقفها المناهض للإسلام والمسلمين". وفي اليوم التالي عادت "الجزيرة" واعتبرت الفيلم "مليئاً بالكاذب الرخيصة وبكل انواع التشويه والاساءة إلى الإسلام والمسلمين وعقيدتهم وتراثهم وتقاليدهم". وفي افتتاحية أخرى لصحيفة "الجزيرة" بعنوان "قادرون على ردع الاعداء"، قالت الصحيفة: "ولهذا فنحن لا ولن نقبل أن يسيء أحد إلى تقاليدنا وعرافنا وقوانيننا واحكامنا التي نعتمد فيها على عقيدتنا الدينية، وهي عقيدة روحية تنظم وتحكم حياتنا المادية". ياله من تقسيم لفظي جميل: تقاليدنا، وعرافنا، وقوانيننا واحكامنا! ولكن أياً من كل هذا على صعيد التطبيق؟! ثم تمضي الصحيفة وتقول: "أن الفيلم بمشاهد احداثه، وسياق حواره وابعاد مراميه، انما يشكل إساءة للعقيدة الإسلامية واهانة لعقول ستمائة مليون مسلم في هذا العالم، تجسيد لهذه الاساءة

وهذه الالهانة في (الشخصية الاعتبارية) للمملكة باعتبارها اكبر الدول الإسلامية مكانة وبرزها في الساحة الدولية، وباعتبارها الدولة الاولى في العالم الإسلامي خاصة والعالم بصفة عامة التي تطبق احكام العقيدة الإسلامية". فما الفيلم من وجهة نظر الصحيفة، الا اساءة للعقيدة الإسلامية، واهانة لستمائة مليون مسلم وللشخصية الاعتبارية للمملكة التي تطبق احكام العقيدة الإسلامية! وكتبت صحيفة الجزيرة كلمة اخرى بعنوان: "حرب الصحوة الإسلامية" أشارت فيها إلى أن اهداف الفيلم تتجاوز حدود الاساءة للمملكة والنيل من الأسرة المالكة إلى ما هو اخطر واقدس عند المملكة.. الدين الإسلامي عقيدة وتشريعا ومنهجاً، ثم قالت: "فالفيلم اذاً معركة حشد فيها اعداء الإسلام والمسلمين اقدر ما لديهم من اسلحة، وهي . المعركة . جزء من حرب ضارية مدروسة الاستراتيجية ضد الدين الإسلامي عزم اعداء الإسلام على شنّها بدون هوادة " فالفيلم اذاً ضد الإسلام عقيدة وتشريعا ومنهجاً! وهو لا يعدو كونه جزءاً من حرب ضارية مدروسة الاستراتيجية. ثم تمضى الصحيفة فتقول: "وإذا كانت هذه الحرب التي يشنها اعداء الإسلام والمسلمين على اكمل اديان الله وخاتم الرسالات السماوية، الإسلام مصدرها الحقد على الإسلام، الحقد الذي انبثق من الرعب الهائل الذين انتظم اعداء الإسلام، من صحوة المسلمين في الربع الاخير من القرن العشرين.. تلك الصحوة الباهرة التي تبشر المسلمين، وتندر الكفار والمشركين بان القرن الحادي والعشرين سيكون في الرؤية الواضحة والفكر الثاقب قرن السيادة الإسلامية على عقول ونفوس ووجدانيات المجتمع البشري بأسره". ولم يفت الصحيفة أن تستشهد بالسورة الكريمة: (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله افواجا فسيح بحمد ربك واستغفره انه كان تواباً) وفي الختام تساءلت الصحيفة (فأين المضر)؟ ثم أجابت: "لا مضر، ألا لمن هدى الله إلى باب الخلاص.. الإسلام" وهكذا أوضحت الصحيفة أن سبب . الحرب يرجع إلى صحوة المسلمين، وبشرتنا بفتح وشيك يكتمل في نهاية هذا القرن، أي بعد عشرين عاماً، وستكون "السيادة الإسلامية على عقول ونفوس ووجدانيات المجتمع البشري بأسره، ولا مضر من ذلك". ولكن الصحيفة لم توضح الاسباب التي جعلتها تبشرنا بالفتح الوشيك، كما انها لم "تنورنا" باسباب عجز الحكام السعوديين عن تحقيق الفتح طوال الثمانين عاماً المنصرمة! ولم تفسر لنا أيضاً كيف تحول "الفاثون" إلى "مفتوحين" للأجانب! ثم عادت صحيفة "الجزيرة" في كلمة لها بعنوان: "موقف شجاع وحاسم". لتقول: "ان الهدف الاول من الفيلم هو الاساءة الوقحة، للعقيدة الإسلامية ومصادر تشريعها القضائي.. فالامر يتعلق بأقدس مقدسات المملكة قيادة وحكومة وشعباً". فهذا هو الهدف الاول من الفيلم كما قالت الجزيرة! ولكنها لم توضح فيما إذا كان هناك هدف ثان! فلربما قصدت أنه الهدف الاول والاخير. وهكذا نلاحظ أن صحيفة "الجزيرة" قد قلبت الامر، وهربت من الموضوع الحقيقي بخلط لا أول ولا آخر.

أما صحيفة "عكاظ" فقد اطلقت على الفيلم "الحملة الاعلامية الغربية" التي "تستهدف المملكة العربية السعودية ومبادئ العقيدة الإسلامية". وفي اليوم التالي كتبت كلمة أخرى تكلمت

فيها عن القوى الحاقدة والمأجورة التي تحاول "أن تشوه الصورة النقية لهذه البلاد ومحاولة الطعن في قوة التزام المملكة بشريعتها السماوية... الخ". ثم ختمت كلمتها بقولها: "وليس غريبا أن تكون المملكة العربية السعودية بقيادتها وشعبها عرضة للحملات المسعورة إلا أن الثابت هو تزايد الاصرار لدينا على المزيد من الالتصاق بمبادئ الدعوة الإسلامية والاصرار على المحافظة على اصالة القيم والتقاليد التي أرست قواعد الاستقرار والامن في ربوع بلادنا". فالحملة على المملكة قيادة وشعبا وتشويه الصورة النقية لهذه البلد كان بسبب تزايد الاصرار على المزيد من الالتصاق بمبادئ الدعوة الإسلامية! وهذا قول يدعو إلى السخرية، حيث لم يعد خافيا على احد أن الحكام السعوديين تفصلهم هوة سحيقة عن الدعوة الإسلامية والدين الحنيف. ثم عادت "عكاظ" وكتبت كلمة ثالثة تحاشت فيها أيضاً أن تذكر اسم الفلم، واستعاضت عنه بالحديث عن "الحملة المغرضة للاعلام البريطاني" والتي "تستهدف المساس بمبادئ الشريعة الإسلامية والتعدي على القيم العربية". وتناول أيضاً من "عقيدة المملكة وتمس مشاعر الشعب السعودي". ثم حذرت بريطانيا من عواقب "الحملات المدسوسة لتشويه صورة المملكة وعقيدتها وشعبها". وفي مقال آخر من نفس العبد عقت صحيفة عكاظ على الاجراء السعودي المتمثل بتأخير سفر السفير السعودي لدى بريطانيا، والطلب من السفير البريطاني بمغادرة البلاد بقولها: "أن مشروعية هذا الاجراء تستند إلى سلبية المواقف البريطانية فيما تتعرض له المملكة عقيدة وقيادة وشعبا من حملة تجريح واصرار الاعلام البريطاني (وبعض القنوات الاعلامية الغربية المأجورة) على تحدى المشاعر الإسلامية". وهكذا خلط الحابل بالنابل، فالمستهدف من الفيلم: المملكة عقيدة وقيادة وشعبا، فحشر الجميع لتهريب "القيادة". ثم اضافت الصحيفة قائلة: "وإذا كانوا في بريطانيا يعتمدون الاساءة إلى الدين الإسلامي والمجتمعات والنظم الإسلامية، فإن الامر يستوجب تحذيرا من مغبة الاستمرار في هذه الحملات والتي لن تؤثر فينا لقناعة الانسان المسلم بان عقيدته تحميه من الانحراف الذي سقط فيه المجتمع الغربي بعد امتهان كرامة الانسان فيه تحت زعم الحرية". واخيرا اعتبرت الفيلم تشويها وتعديا على التقاليد الإسلامية.

أما صحيفة "البلاد" التي تحاشت هي الاخرى ذكر الفيلم، وتحديث عن "الحملات المغرضة" مشيرة اليه، فقد قالت في "رأي لها": ادركنا أن الحملات المغرضة التي تشنها بعض وسائل الاعلام على هذا البلد ليست نابعة الا من حقد دفين وعداء محكم يجعلنا نؤكد أن خطنا الواضح والتزاماتنا الكاملة بالتشريع الإسلامي هو الهدف المباشر في استهداف المملكة من تلك الحملات". وهذا يعني ان سبب إنتاج الفيلم يعود إلى التزام الحكام السعوديين بالتشريع الإسلامي التزاما كاملا والا لما كان ذلك! وفي رأي آخر تحاشت فيه أيضاً ذكر الفيلم قالت "البلاد": "وكانت الحملة الشرسة على هذا البلد، وعقيدة هذا البلد وانسان هذا البلد. مظهرا من مظاهر الاستئساد". فما الفيلم الا ضد هذا البلد، وعقيدة هذا البلد، وانسان هذا البلد

اما صحيفة "المدينة" فقد كتبت في كلمة لها بعنوان "المسلمون لن يسكتوا على المكائد" جاء فيها: "لقد انتج هذا الفيلم الذي هدف إلى النيل من الإسلام، وتشويه شخصية المملكة العربية السعودية، عناصر شريرة". ثم اعتبرته "أولا ضد الإسلام.. والمملكة العربية السعودية محور انطلاق العمل الإسلامي في انحاء العالم كله". وعادت مرة ثانية واعتبرت الفيلم "حملة بذنية ضد الإسلام.. ويتضمن" اساءة صريحة ومهينة للدين الإسلامي الذي يعتنقه ملايين الناس من كل الاجناس وفي كل القارات". واخيرا عقببت "المدينة" في كلمة لها على الاجراء السعودي ضد بريطانيا وما تركه من ارتياح كامل في نفوس المواطنين ازاء "حملات الكذب والتضليل في الاعلام البريطاني التجاري والرسمي على حد سواء ضد الدين الاسمي ومبادئه ومثله، وضد هذه المملكة العربية السعودية وفلسفة شعبها في اسلوب الحياة". وهكذا زورت مضامين الفيلم لاستثارة مشاعر المواطنين، ولكنها على كل حال اقوال لم تستثر حتى كاتبها.

ثم جاء دور صحيفة "الندوة" التي تحاشت هي الاخرى ذكر الفيلم، واستعاضت عنه بجملة "الحملات المسمومة ضد الإسلام" واعتبرته "تشويها للإسلام وافتراء عليه.. واساءة متعمدة ضده". وفي كلمة اخرى اشارت فيها الى الفيلم هذه المرة، وصفته بأنه "يسئ إلى المملكة ويشوه مبادئ الإسلام". وفي افتتاحية صحيفة "الرياض" اعتبرت فيها الفيلم "من الأفلام المخزية التي تشوه وجهنا الإسلامي والحضاري". وبذا اضافت الرياض صفة "الحضاري" إلى قائمة ما احده الفيلم من تشويه. وكتبت الصحيفة نفسها مقالا لاحقا بعنوان: "الاصوات المسعورة" اشارت فيه إلى "انه.. لم يخل زمن من الازمان.. من المحاولات البغيضة والذس الرخيص على الإسلام والمسلمين بدوافع الحقد والكراهية والعداء السافر لهذا الكيان المتسامح.. الخ". وهذه بديهة لا يختلف عليها. الا أن لم تجد في الفيلم سوى "الذس الرخيص على الدين الإسلامي ووحدة ابناء مجتمعه". وهو أمر ينافي الحقيقة والواقع. ثم عادت الرياض واعتبرته فيلما خياليا للمساس مباشرة بالإسلام، جاء ذلك في مقال بعنوان: "بريطانيا السفلى". وفي مقال آخر بعنوان: "خيوط المؤامرة" جاء فيه: "أن القضية في جوهرها ما هي الا قضية دبرتها الصهيونية العالمية ضد المملكة السعودية وضد العروبة والإسلام".

والخلاصة أن الصحف السعودية صورت الفيلم على أنه ضد الإسلام والمسلمين والبلاد واهلها ودينها وتراثها وتقاليدها وعاداتها.. الخ! مقتضية بذلك اثر حكامها. وهو أمر يراد منه صرف انظار الناس عن مضامين الفيلم الحقيقية وتغطيه فضيحة الحكام السعوديين.

### تهافت المزاعم السعودية

ان السلطات السعودية واجهزتها ووسائل اعلامها قد افاضت في الحديث عن الفيلم بما ليس فيه تحاشيا لمضمونه الحقيقي، وتعمدت توجيه انظار الناس وجهة اخرى. ولذا نراها قلبت الأمر رأسا على عقب، وحاولت أن تثير المشاعر، وتؤجج العواطف لشل العقول وتطيّلها. وكان حالها كحال من يدخل على جماعة هائلة آمنة ويصرخ فيهم بأن خطرا مداهما اصبح على الابواب فيضر

كل منهم إلى وجهة لم يتبصر بها، كما فعل "اورسين ويلز" ذات مرة وهو يعرض قصة له في المذياع مخوفا جمهور المستمعين في نيويورك بجعلهم يعتقدون بان أهل المريخ قد نزلوا على البر! هكذا كان حال الحكم السعودي الذي حاول أن يثير حالة من الفزع والرعب حول مصير الإسلام والمسلمين والديار المقدسة والتقاليد والعادات والتراث ليخفي فضيحة لا يجرؤ على الافصاح عنها، وتحويل الانظار إلى مسألة أخرى، مسألة ذات مقام رفيع لدى المواطنين، مسألة القيم والمثل العليا لآبناء الشعب وديارهم المقدسة باعتبار أنها هي المستهدفة! فكانت تلك المعركة الصاخبة التي افتعلتها السلطات السعودية، وتباكت فيها على الإسلام والمسلمين، والقلب النابض للإسلام والشعب وتقاليد وقيمه! ليتسنى لها من هذا التباكي الهروب تحت نقيع "المعركة"، ولكنها لم تفلح في إخفاء ما قصدت إخفاءه... فلماذا؟ ذلك ان الارجيف لا تصمد امام الحقائق حتى ولو كان المال في عونها والجبروت في دعمها، فلا يصح الا الصحيح. فما هو الصحيح في هذه الحملة التي اريد بها خلط الباطل بالحق؟ أن الادلة التي تدحض المزاعم السعودية لا تخفى على من لديه بصيرة ونلخص أبرزها على النحو التالي:-

أولاً: أن الحكم السعودي، الذي دأب على تسخير الدين الإسلامي الحنيف لأغراضه الخاصة واتخذ منه مطية يمتطيها حينما يشاء وكيفما يشاء دون حياء أو جل، ما كان ليتورع عن استخدام الدين كقميص عثمان في معركته ضد الفيلم لستر عورات لم يكن بالامكان التستر عليها. ولعل من حسن الحظ أن الفيلم قد اصبح في متناول من يرغب الاطلاع عليه، وبالتالي يمكن لأي أمرئ أن يرجع اليه ليتحرى بنفسه المزاعم السعودية، أن من اتيح لهم الاطلاع على الفيلم لم يجدوا لتلك المزاعم ما يؤيدها، بل تأكدوا انها منافية للحقيقة والواقع، إذ أن الفيلم قد تضمن دفاعا حارا عن الإسلام باعتباره ثورة ضد الملوك، وضد الفساد والتجهيل والطغيان والاستبداد. ولعل خير دليل نسوقه إلى القارئ الكريم بعض ما دار في الفيلم من حوار، ومن ذلك مثلاً: ما قالته مديرة المدرسة للبنات في الجزيرة العربية: "إنهم هنا (الحكام) يشوهون الإسلام. انهم يستغلون الإسلام.. وعقوباتهم وحشية لا علاقة لها بالإسلام.. لا حجاب في الإسلام. الحجاب شيء عثماني، جاء به الينا العثمانيون.. طريقتي في معالجة امر تلك الأميرة لم يكن لها شأن بتعاليم الإسلام. فتلك الفتاة لم تعترف.. انما ارادوا أن يجعلوا منها درسا وامثلة لأنها تحدثهم". فهل في هذا القول ما يشوه الإسلام وينتقص منه، أم أنه دفاع عن الإسلام. إذا كان رد المديرة الذي ورد في حوار الفيلم غير صحيح فهل الصحيح الذي يريدون أن تقوله هو: أنهم يصونون الإسلام ويرعون، وعقوباتهم عادلة، والحجاب من صلب "الإسلام"، واعدامهم للأميرة تم وفقا للشريعة الإسلامية، وانها اعترفت! عندها سيكون الفيلم من وجهة نظرهم خير معاد للإسلام، بل وربما خير داعية للإسلام! ثم تمضي مديرة المدرسة في شرح وجهة نظرها قائلة: "الإسلام ديمقراطي. ولكن الحكام هنا اوتوقراطيون. لا ملوك في الإسلام. القرآن يقول أن الزعماء يجب ان يختارهم الشعب". فهل هذا ضد الإسلام أو يشوه الإسلام! أم تراهم يريدون منها أن تقول: الإسلام دكتاتوري! والحكام هنا

ديمقراطيون! والملكية من صلب الإسلام! والقرآن بتوارث الحكم!؟ هذا بالتأكيد ما يتفق وهوى الحكام السعوديين، ولكنه بالمقابل زعم يبرأ الإسلام منه، فالإسلام ديمقراطي، ولو غضب الحكام السعوديون، والحكم السعودي ما هو الا حكم الطواغيت. ولا ملوك في الإسلام، وانما ائمة وخلفاء، ولا تورث الخلافة والامامة في الإسلام وانما تختار. فأين الحكام السعوديون من كل هذا؟ إنهم بعيدون عنه بعد الثرى عن الثريا. ولذا قالت مديرة المدرسة: "نحن الان نحاول أن نعود بالبلاد إلى روح الإسلام الديمقراطية الحقيقية". نعم اننا نناضل من أجل نصرة الإسلام، والعودة بالبلد إلى روح الإسلام الديمقراطية الحقيقية للقضاء على الهوة الواسعة والفروقات الصارخة التي تفصل بين الإسلام والحكم السعودي الاستبدادي العميل الفاسد.

هذا بعض ما ورد في الفيلم، وهناك حوارات أخرى ومن ذلك أيضاً ما قالتها السيدة المجهولة، وما قاله القاضي الذي ختم تعقيبه على مقتل الاميرة بحكمة "هذه ليست شريعة الإسلام، إنها شريعة العشيرة". ويمكن الرجوع إلى "الخلاصة الوافية حول الفيلم" المنشورة. في خاتمة الكتاب. لتقصي المزيد من الاقوال التي تذود عن الإسلام.

واخيرا وبعد كل هذا فأيهما الذي يشوه الإسلام أو يعاديه: الفيلم أم الحكم السعودي؟ إن الفيلم يطعن بقوة في تصرفات وممارسات الحكام السعوديين باعتبارها لا تمت إلى الإسلام بصلة، فالفيلم هو الذي بدأ يقذف الكرة إلى ساحة الحكام السعوديين، فارتج الامر عليهم لانهم لم يجدوا ما يقذفون به الاخرين، فحاولوا اعادة ذات الكرة، ولكن سبق السيف العذل، واسقط بيد الحكام السعوديين عندما ارتدت الكرة عليهم مرة أخرى.

وها هي مجلة "الا يكونومست" تقول: "ويدعي السعوديون أن (موت أميرة) هو تهجم على الإسلام والمملكة السعودية الا أن عددا كبيرا من المسلمين الاخرين لا يتفقون مع هؤلاء. إذ أن النقد الصادر عن الفيلم منصب على فكرة الانحراف عن الشريعة الإسلامية كما يشهد بذلك الكثير من المسلمين.

اما مخرج الفيلم فيقول: "لقد عرضت الفيلم على حوالى خمسين شخصا في العالم العربي، وطلبت منهم أن يبدو رأيهم فيه بكل تجرد قبل عرضه في التلفزيون البريطاني وكان الشعور عند الجميع بأنه فيلم جيد". فالفيلم إذا عرض على خمسين شخصية في الوطن العربي، وكان الشعور عند الجميع بأنه فيلم جيد. وبالتأكيد فإنه لو كان ضد الإسلام أو "يشوه الإسلام" لما قالوا أنه فيلم جيد. أن أهمية هذا القول انه صادر عن المخرج ومنشور في صحيفة عربية، بل وخليجية هي: القبس الكويتية. وما يعزز ما نسبته صحيفة القبس إلى المخرج قول صحيفة نيوزويك: "ويدعي توماس (المخرج) والمنتج التنفيذي (ديفيد فانتيك) أنهما عرضا الفيلم على خمسين خبيرا في الإسلام والحضارة العربية، وقال معظم هؤلاء أن الفيلم متوازن ومعقول". وتضيف المجلة قائلة: "واكد كروسمان (رئيس هيئة البث العامة في الولايات المتحدة) إن الفيلم موثوق به وسيعرض

حسب ما ورد في البرنامج مساء يوم الاثنين، وأن افضل طريقة لمعالجة وضع كهذا هو عرض أكبر عدد من الآراء بدلا من القضاء عليها وقتلها والا سيكون هناك تقييد في البرنامج".

بقي أن نشير إلى حقيقة أخرى وهي أن الدور المصري في الفيلم كان جليا وبصرف النظر عن تقييمنا للسادات الا أن مصلحة نظامه تقتضي عدم إصدار فيلم معاد للإسلام، ولا سيما إذا عرفنا أن جماهير الشعب العربي في مصر من الجماهير المتمسكة كثيراً بالإسلام، وأن الحركة الدينية أيضا هي في مرحلة تنام وصعود فما الذي يمكن أن يجنيه السادات من المساهمة في إنتاج فيلم بمثل "النعوت" السعودية سوى المتاعب والخسران.

وبعد كل هذا هل هناك شك في أن الفيلم غير معاد للإسلام؟ لو قال السعوديون أن الفيلم فاضح لحكمهم صدقوا، ولكن يبدو أن اعترافا كهذا هو الآخر باهظ التكاليف.

ثانيا: لو كانت المزاعم السعودية صحيحة من أن الفيلم ضد الإسلام! لما كانت هناك خشية على المسلمين من الاطلاع عليه لأنهم على قدر كبير من الحصانة والايمان بعقيدتهم ومثلهم العليا، ولن ينال فيلم، بمثل هذه "النعوت" السعودية المزعومة، من ايمانهم قيد انملة. وبالتالي فلن يلقي روجا لديهم، بل سيقابل بالاستنكار والاستهجان والاشمئزاز والازدراء، ففيلم بـ "نعوت" كهذه يدين نفسه بنفسه، ولا يدعوا إلى الخشية أو مجرد القلق، حيث يسهل جداً دحض افتراءاته واكاذيبه، وخصوصا إذا ما كانت على النحو الذي ادعاه الحكام السعوديون. وبهذا الصدد نثير تساؤلين:

أولهما: لنفترض جدلا أن المزاعم السعودية صحيحة! فما هو سبب حالة الرعب والفرع التي انتابت الحكام السعوديين، واقضت مضاجعهم جراء الفيلم؟

وثانيهما: رفضت السلطات السعودية العرض الذي تقدمت به بعض محطات التلفزة والذي تضمن دعوتها للمساهمة في ندوات حول الفيلم تعقب عرضه مباشرة، فلماذا رفضت العرض إذا كانت واثقة من نفسها ومن ادعاءاتها؟

لا بد أنها كانت تعرف تماما أن ادعاءاتها لا تعبر عن الحقيقة بقدر ما تعبر عن رغبة تجاوز الفضيحة وتميرها. إذا رفضت السلطات السعودية المساهمة في المناقشات لأنها لا تملك ما تقوله. ولا تستطيع تبرير غضبتها. بل انها قدرت، إذا ما اسهمت في مناقشات كهذه انها ستكون الخاسر الوحيد جراء تسليط الاضواء على دكتاتوريتها وانحرافها عن الإسلام الصحيح وابرار زيف ادعاءاتها وتفنيدها من قبل أناس لا تعوزهم المعرفة والحجة، ولا يطالهم السيف السعودي، وعندها سيبرز من جراء المناقشة فيلم جديدا اسمه هذه المرة "مناظرات حول الفيلم". وهذا ما كانت تتحاشاه السلطات السعودية. وهو أمر ينم عن اعترافها ضمنا بزييف مزاعمها.

ثالثا: أن إنتاج فيلم معاد للإسلام عمل لا يمكن أن يقدم عليه من لديه ذرة من الاحترام لنفسه أو لفضله أو رغبة في إنجاح عمل تجاري بحت، وحتى إذا ما تم مثل هذا العمل العايب، بل والاحمق،

فانه لن يجد من يفتح له . على المستوى العالمي . الباب على مصراعية لعرضه في محطات التلفزة الدولية.

لقد تعارفت الشعوب على التعايش فيما بينها رغم اختلافها في العقائد والجناس، واتخذت من المصالح أساسا حيويًا للعلاقات فيما بينها مهما اختلفت مشاربها، فمن له مصلحة بان يثير كل المسلمين ضده في عالم يتسم بالتنافس والاستقطاب؟ إنه عمل سيكون بلا شك، أكثر من أحق، وخصوصا في ظروف تتسم بانتعاش الحركة الدينية في العالم الإسلامي الذي يقع في مناطق استراتيجية حيوية من العالم، ويمتلك نصيبا وافرا من الثروات والموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط.

وهذا ما دعا وزير خارجية بريطانيا إلى القول: "ليس جميلا أن نتحدث عن الإسلام والغرب كما لو كانا يعيشان في مناطق منفصلة بعضها عن بعض إذ انه يقوم بيننا قدر من الاتصالات أوسع من أي وقت مضى. كما أنه أصبح اعتماد بعضنا على بعض أكثر من ذي قبل، وينبغي ألا نتجاهل تقاليدنا الثقافية والدينية المشتركة، فهذه لا بد من احترامها من كافة الأطراف إذا ما اردنا أن نتجنب سوء الفهم". أن الوزير البريطاني قصد الإشارة إلى أن معرفة الإسلام واصوله لم تعد حكرا على احد، فالمعرفة متاحة لكل من يبحث عنها، ولذا قد نجد بعض من لا يعتنق الإسلام ويلم به أكثر من بعض المسلمين، وبعض من يعتنق الإسلام أيضاً ويلم بديانة أخرى أكثر من بعض معتنقيها. وقد بدا الوزير هنا وكأنه اراد التلميح بأنه وغيره يعرفون الإسلام، وبالتالي فإن الفيلم ليس ضد الإسلام. كما أوضح الوزير أن مصالح العالم قد أصبحت متشابكة، فلا مفر من احترام كافة الأطراف بعضها بعضا لا حبا للمعتقدات وانما حبا للمصالح. إذاً هناك قيد شديد يغل يد المستهترين بالتقاليد والعادات والمثل والقيم، وخصوصا الدين.

اما زميله السيد "سيسيل بركنسون" وزير التجارة البريطاني فقد افصح بملء فمه عما ألمح اليه وزير الخارجية عندما قال: "انني حضرت شخصيا عرض الفيلم لكنني لم ألاحظ أي لبس أو نية مبينة. والمشاهدون البريطانيون لم يلاحظوا أي تهجم على الدين الإسلامي.. الخ". وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصريح قد صدر عن الوزير ابان زيارته لدولة خليجية، هي دولة الامارات.

ورغم كل هذا فاننا لا نستبعد أن تلجأ القوى الحاقدة إلى الإساءة للإسلام، ولكن هذه القوى على درجة من الدراية والخبرة بأساليب الدعاية والدعاية المضادة التي أصبحت علما قائما بذاته لا يجهله الا الحكام السعوديون واضرابهم من المتخلفين المغرورين. لقد أصبح بالامكان قياس نجاح النشاط الدعائي من عدمه بمدى طبيعة مردوده واثره، فمن صفات العمل الدعائي الناجح أنه ينساب إلى العقول بنعومة ورفق، فيغزو النفوس والعقول دون أن يشعر اصحابها بذلك، ثم يصبح جزءا من كيانهم. وعلى هذا الاساس فإن تلك القوى لن تلجأ إلى اساليب بدائية ومتخلفة من جهة، كتلك التي روجتها السلطات السعودية حول الفيلم والقائمة على التطبيل والتزوير وما يقترن بهما عادة من ضجيج وجعجعة وزعيق، فاساليب بدائية كهذه يرفض المرء دعاواها غريزيا.



وحتى إذا ما افترضنا ان تلك القوى قد اغواها حقدھا ففقدت بصيرتها، ولجأت إلى تلك الاساليب البدائية المفضوحة، فان ذلك لن ينال من الإسلام بقدر ما ينال من تلك القوى وبالتأكيد فإنه لا يمكن ان يصنف الفلم الذي نحن بصددہ على أنه شكل من تلك الاعمال. ولكننا نتساءل وبحق: ألم تكن هناك مواقف واعمال صدرت في الماضي واساءت إلى الإسلام أو غمزت من قناته؟ نترك الإجابة على ذلك لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي قالت في بيانها: "في الحقيقة أن البرنامج التلفزيوني البريطاني الرخيص. الذي قدم يوم الاربعاء لتشويه الدين الإسلامي الحنيف. ليس هو العمل الوحيد من هذا النوع الذي يشاهده الغرب اليوم فهناك أيضاً مؤلفات عديدة عن الإسلام ترصد لها اموال طائلة وتسخر لها كبريات وسائل الاعلام في الغرب". بل هناك ما هو اكثر من ذلك، هناك استعمار للشعوب واستغلال لثرواتها وانتهاك لحرماتها، وفوق هذا وذلك، هناك حروب واعتداءات.

أما الامير عبد المحسن فقد قال: "هذه الحملة ليست وليدة اليوم أو الامس.. بدأت منذ فجر الإسلام.. وبدأت ضد الإسلام والمملكة منذ خمس سنوات بشكل مسعور من جهات عدة". فاين كان الحكام السعوديون من كل ذلك؟ وما هي المواقف والاجراءات التي اتخذوها ضد تلك الاعمال؟ إنهم دسوا رؤوسهم في الرمال، ولم ينبسوا ببنت شفة. اما ازاء فيلم "مقتل أميرة" فكان موقفهم مغايراً لكل ما اعتادوا عليه، لأنه لا يمس الإسلام وانما يمس الأسرة الملكية! ولم لا فان من ينتهك الإسلام في الداخل لا يمكن أن يذود عنه في الخارج، بل انه لا يجروء على ذلك لأن بيته من زجاج شفاف جداً.

رابعاً: عندما بعثت السلطات السعودية بوفد عنها للتفاوض مع منتجي الفيلم، اقتصرت اعتراضات الوفد على مشهدين يتعلقان بالأسرة المالكة، وما هي عليه من خلق "رفيع"، في حين لم يذكر الوفد، لا من قريب ولا من بعيد، هذا الزعم السعودي اللاحق.

إذا لم يكن الفيلم من وجهة نظر الوفد السعودي معادياً للإسلام، وانما هو فاضح للأسرة المالكة، وهنا بيت القصيد، البيت الذي ادركه القاضي والداني. فهاهي صحيفة "ديلي ميل" تقول: "إن الفيلم قد سبب إزعاجاً كبيراً للملك خالد والعائلة السعودية. ان ما أزعج السعوديين حسب ما تراه المصادر السعودية، ليس عرض القصة المأساوية للأميرة مشاعل، بل الاصرار على الزعم الذي يستند إلى الحقائق بان الأميرات السعوديات غالباً ما يذهبن إلى الصحراء للالتقاء مع الرجال الذين يخترنهم لموعد غرامي. إن ذلك يعتبر طعناً كبيراً". إن أهمية هذا القول هو أنه مستند إلى مصادر سعودية، وهذا يوضح، مما لا لبس فيه، أحد الاسباب الحقيقية للغضبة السعودية، لا لكون الفيلم ضد الإسلام، وانما لكونه يكشف حالة الانحطاط والتفسخ التي اخذت تنخر في اوساط الأسرة المالكة. ولكونه أيضاً يكشف حالة التناقض المطلق بين الحكم السعودي والإسلام. وازافت الصحيفة نقلاً عن "دنتن" قوله: "شكا السعوديان (عضوا الوفد السعودي) من ان الفيلم كان اهانة لعائلتهم المالكة وكانا منزعجين، وتمسكنا برأي انتوني توماس، حيث كان باعتقادنا أن

الفيلم ممتاز كفيلم وثائقي". فالفيلم إذاً من وجهة نظر الوفد السعودي المنزعج ليس الا اهانة للعائلة المالكة وحسب ونقلت مجلة "النهار العربي والدولي" عن (سالرزبندون)، مدير محطة التلفزيون التي عرضت الفيلم قوله: "وعندما اطلعوا عليه (اعضاء الوفد السعودي) طلبوا حذف بعض المشاهد التي تشكل اهانة للعائلة المالكة". وهذا تأكيد آخر على أن الاعتراض السعودي على الفيلم جاء لكونه يشكل اهانة للعائلة المالكة، وليس كما ادعى الحكام السعوديون لاحقاً. وفي مقابلة أجرتها صحيفة "صنڊاي تلغراف" مع مخرج الفيلم "انتوني توماس" أكد فيها هذه الواقعة بقوله: "وعندما جاء ممثلون عن العربية السعودية ليشاهدوا الفيلم قبل عرضه في الاسبوع الماضي - لم يكن هؤلاء من السفارة السعودية، بل كانوا يمثلون العائلة المالكة والمصالح السعودية، اعترض هؤلاء على مشهدين: لم تعجبهم رقصة بالسيوف في الصحراء، ولم يعجبهم المشهد الذي تقوم فيه الاميرات الضجرات بالتقاط الشبان في الصحراء". وتجدر الإشارة إلى أن هذه السلطات السعودية لم تنف ما قيل بهذا الشأن، وهو ما يؤكد أن ادعاءها اللاحق هو ادعاء مصطنع ومفتعل مما أثار استغراب المخرج الذي كان من بين المفاوضين للوفد السعودي والذي قال: "وبعد التعبير عن اعتراضهم على المشهدين المذكورين تصرف هؤلاء بتعقل ويكل ادب. أما الآن فقد أثار استغرابي ردود الفعل القوية الصادرة عن السفارة السعودية على أثر عرض الفيلم". ووجه الاستغراب هنا أن الاعتراض على المشهدين تحول بقدرة قادر إلى اعتراض على الفيلم برمته، بل تحول إلى حملة ضد الفيلم باعتباره هذه المرة ضد الإسلام والمسلمين.. الخ. في حين اسدل الستار على الاعتراض السابق الوحيد حول المشهدين، بل وتحاشت السلطات السعودية مجرد ذكرهما.

وبصدد الاسباب التي كانت وراء الحملة السعودية لمنع عرض الفيلم أيضاً، أو ضحت صحيفة "إيفنينك استندر" فيما اوضحت، قائلة: "ويشير البرنامج أيضاً إلى أميرات العائلة في العربية السعودية البالغ عددهن العشرات يخفضن من ضجرهن الناتج عن بقائهن بالاقفاص في البلاط بقيامهن بالبحث عن رجال لاغراض محرمة. ويظهر احد مشاهد الفيلم الاميرات وهن يقطعن الصحراء بسياراتهن الفخمة ويلتقطن الرجال الذين ينتظروهن بسياراتهم الخاصة". وهذا ما أكدته أيضاً مجلة "نيوزويك" بقولها: "إن العائلة المالكة غاضبة بصورة خاصة بسبب مشهد الاميرات الثريات الضجرات اللاتي يقطعن الصحراء بسياراتهن الفخمة مع سواقيهن بحثاً عن ممارسة الجنس مع رجال ضجرين أثرياء ينتظروهن في سياراتهم الفخمة". ثم تأتي مجلة "تايم" الامريكية لتوضح هي الاخرى اسباب الغضبة السعودية بقولها: "ومما اغضب السعوديين، اضافة لما قدمه الفيلم من احداث تخمينية على أنها حقائق اجتماعية، هي طريقة وصف نساء العائلة السعودية المالكة.. اللاتي كان جل اهتماماتهن الرئيسية منصبا على التلفزيون والموسيقى الشعبية والجنس غير المشروع. ففي احد المشاهد تلعب ممثلة دور فتاة سعودية تمتلك دكانا للملابس النسائية وتفضي بـ "سر" مفاده: أن عددا كبيرا منهن يقبلن على امثال هذا الدكان

لمواعيد غرامية غير شرعية. وفي مشهد شائن يظهر السيدات الملكيات مطوفات في شارع العشاق الصحراوي بسيارات "اللايموزين" بحثا عن غراميات عابرة". وبعد أن وصفت مجلة التايم ما اغضب الحكام السعوديين من مشاهد تحرت مدى صحتها وعقبت على ذلك بقولها: "في الحقيقة يؤكد الناس من ذوي الاطلاع بامور العربية السعودية أن لا شيء من تلك المسلسلة الهزلية موجود خارج حدود جدة أو الرياض.. الخ". ونحن نؤيد ما قاله ذوو الاطلاع بانه لا وجود لمثل هذه المظاهر الا حيث تقطن الأميرات. أما باقي المدن. فانها تعاني فقرا في الشوارع، فاني لها أن تسمى شارعاً باسم "شارع العشاق"؟ وفي مقالة لمجلة "النهار العربي والدولي" قالت: "الاعتراض السعودي على الفيلم . وهو الموقف الذي ايدته دول خليجية عدة . تركز على امرين:-

أولا . الانتقاد الفاضح لتصرفات العائلة المالكة السعودية فالرجال صوروا على أنهم يتمتعون بحريات واسعة. وان حياتهم في الغرب مليئة بالمغامرات والاجواء الصاخبة، بينما نساؤهم مسجونات في منازلهم في السعودية. وعرض المنتج مشهد غير منطقي . من وجهة النظر السعودية . لأميرات سعوديات يتجولن في سياراتهن على طريق صحراوي ويلتقين بالرجال في سيارات أخرى. وصرحت شركة التلفزيون التي عرضت الفيلم أن السعوديين طلبوا حذف هذا المشهد كحد ادنى ولكن الشركة لم تقبل.

ثانيا . تشويه الإسلام واطهاره كدين غير مرغوب فيه يحرم المرأة من كل مقومات حقوقها ولا يحترم حقوقها".

وجدير بالذكر أن السلطات السعودية كعادتها مضطرة إلى التمييز بين شيئين، بين ما يقال للرأي العام الداخلي الذي ليس له خيار في التعبير عن راية، وبين ما يقال للرأي العام في الخارج الذي لا يتلقى المزاعم السعودية كمسلمات غير قابلة للنقاش والجدل والاعتراض. وواضح أن الاعتراض السعودي كما عبرت عنه صحيفة "النهار" هو مغاير تماما لما درج عليه الاعلام السعودي في الداخل، حيث نرى أن الاعتراض السعودي قد وضع الأسرة في المقام الاول، وقدمه على ما سواه. وما الاعتراض الثاني الا من باب التغطية، فلم تشر السلطات السعودية إلى أن الفيلم يشوه الإسلام ويظهره كدين غير مرغوب فيه يحرم المرأة من كل مقومات حقوقها ولا يحترمها! وانما اقتصرت مزاعمها على أنه ضد الإسلام والمسلمين.. الخ.

ولعل ما يعزز ما ذهبنا إليه من أن سبب "الغضب" يكمن في افتضاح أمر الأسرة الحاكمة ما اكده "دوغلاس هيرد" وزير الدولة البريطاني بقوله: "أنه يفهم مشاعر السعوديين فيما يتعلق بالفيلم لانه استخدم مادة دعائية الحقت اهانات شخصية بالأسرة المالكة". إن أهمية هذا التصريح تتجلى في كونه صادر عن وزير بريطاني ملم بحقيقة مشاعر الحكام السعوديين. وبجانب هذه الحقائق هناك حقيقة أخرى، وهو أن الفيلم قد كشف بربرية الحكم السعودي، وهو ما أثار الحكام السعودي في المقام الاخير الاخير. وبهذا الصدد قالت "ايفنيك نيوز": "أثار الفيلم غضب الحكومة السعودية

لأنه اظهر الحكام السعوديين بمظهر بربري". فبيت القصيد الذي اثار الحاكَم السعوديين، هو افتضاح أمرهم. وهكذا انقشع الغبار الذي أثير حول الفيلم.

لم يقف الامر عند هذا الحد، بل أن هنا من بين من يوالون النظام السعودي من اعترافوا، بشكل أو بآخر أن بيت القصيد في الفيلم ليس الإسلام، وإنما "اهانة الأسرة" أو النيل منها.

ففي مقال لصحيفة "الديلي ميل" جاء فيه: "لقد هاجم السيد سالم عزام الامين العام للمجلس الإسلامي لاوريا حملة شركة A.T.V الخاصة بالاقلال من شأن العائلة المالكة. وقال: "لقد أغضب الفيلم المجتمع الإسلامي أجمع في المملكة المتحدة والذي يكن للعائلة المالكة في السعودية احتراماً كبيراً باعتبارها مسؤولة عن حماية مسجدي مكة والمدينة ولا يمكن للحكومة البريطانية أن تتغاض عن المؤامرة القبيحة للاقلال من شأن العائلة المالكة". إن هذا لدليل آخر على نفي الزعم السعودي، وأهمية هذا القول هو أن يأتي من شخص يعتبر داعية للنظام السعودي، وأميناً عاماً للمجلس الإسلامي، ومع ذلك فهو لم يعتبر الفيلم معادياً للإسلام، وإنما اعتبره مؤامرة للاقلال من شأن العائلة المالكة. وإذا كان الامين العام للمجلس الإسلامي لم يشأ أن يصف الفيلم بأنه "اهانة" للعائلة المالكة، فإنه اكتفى بتعبير يؤدي الغرض نفسه. كما أن الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الحبيب الشطي ألمح بدوره إلى شيء من هذا عندما اعتبر الصهيونية التي تتحكم في وسائل الاعلام، مشيراً إلى الفيلم، مسؤولة عن "محاولة النيل من قادة العالم الإسلامي". وبالتأكيد أنه لم يقصد الحبيب بورقيبة، وإنما قصد الحاكَم السعوديين. ومن ناحية أخرى لم يكن بوسعهم أن يفصح أكثر من ذلك نظراً لهواه ومركزه، بالإضافة إلى أن التصريح كان تصريحاً لجريدة سعودية.

وأخيراً، فإن التدقيق فيما صدر عن السلطات السعودية ووسائل اعلامها قد كشف عن عبارات مبطنه وما يشبه زلات اللسان، ومن ذلك مثلاً: أن بيان وزارة الخارجية قد ألح على نحو مبطن إلى ذلك عندما وصف البرنامج بأنه "ينفذ حقداً واذى ويوجه تهماً خطيرة ويدون أي مبرر إلى كرامة ونزاهة عدد من المواطنين وبعض الشخصيات المرموقة في المملكة العربية السعودية". إن هذه الفقرة وردت في البيان بعد أن استفاض في حديثه عن الفيلم ونعته بشئ "النعوت" في محاولة لتمريرها في زحمة ذلك اللغو، بل أن هذه الفقرة نفسها لم تسلم من الاحتيال، حيث غلضت عبارة استحوذت على معظم سطورها، تلك التي تشير إلى أن الفيلم "ينفذ حقداً واذى ويوجه تهماً خطيرة تسوء ويدون أي مبرر إلى كرامة ونزاهة عدد من المواطنين". وهكذا يتضح لنا أن هذه الفقرة من البيان حاولت أن تحشر "عدداً من المواطنين" فيما ليس لهم فيها ناقة ولا جمل. ثم اضافت لها عبارة: "وبعض الشخصيات المرموقة في المملكة العربية السعودية". وهذه العبارة صيغت هي الأخرى بأسلوب اريد به "التهوين" من وطأة الفضيحة، حيث استعيض بها عن عبارة "الأسرة المالكة" التي هي اشد وشد وطأة على الحاكَم السعوديين من تلك. كما اقتضت الامر على "بعض الشخصيات" وجعلت كلمة "الشخصيات" مطلقة الا من صفة "مرموقة" مما يوحي بانها

ليست بالضرورة من الأسرة المالكة، ولكنها على كل حال إشارة يفهما اللبيب، فكلمة "مرموقة" دليل من لم يهتد. إذ ليس هناك من مرموق إلا اصحاب "السمو"، وليس هناك من عاث به الفساد على هذا النحو سواهم لأن المال كثير، والفرغ كبير، والحدود عنهم مرفوعة، واليد مطلقة، والتربية موكولة للخدم الاجانب، والنفس امارة بالسوء.

أما القوائم بالاعمال في السفارة السعودية في لندن فقد ادلى بتصريح حاول أن يجتر فيه بيان وزارته عندما قال: "إن الفيلم خبيث لأنه يوجه اتهامات خطيرة غير مبررة ويطعن في شرف كرامة العديد من الاشخاص الابرياء والمحترمين في المجالات المختلفة في الحياة في العربية السعودية". إن هذه الفقرة تكاد تكون ترجمة حرفية لما ورد في بيان وزارة الخارجية لولا أن القوائم بالاعمال خانة التعبير. فلنطرح جانباً كلمة "الابرأياء" ونقف عند "المحترمين في المجالات المختلفة من الحياة". إننا لا نخاله يقصد بذلك المواطنين من ابناء الشعب! وإن كان قد قصد التلميح من كلمة "الأبرياء". ويجدر بالذكر أن بعض الصحف السعودية قد تجاهلت هذه الفقرة من تصريح القوائم بالاعمال السعودية في لندن. ومغزى هذا واضح، لأن هذه "الجفرة" سهلة الحل على المواطنين باعتبار أن ليس هناك من "المحترمين في المجالات المختلفة في الحياة في العربية السعودية" سوى ذوى "الدم الأزرق". فالمقصود بـ "المحترمين" أولئك المتنفذون في المجالات المختلفة بدءاً بالحكم، ومروراً بالتجارة والمقاولات والعطايا والهبات والاقطاعيات والمتاجرة بالعقارات، انتهاء بالسمسرة والارتشاء والفساد، وهذه "مهام" لا ينهض بها مجتمعة إلا افراد من الأسرة المالكة. أما صحيفة "الوطن" الكويتية فقد نقلت عن ناطق باسم السفارة السعودية في لندن قوله: "انني اعتقد أن الفيلم معاد للأسرة السعودية المالكة وبلدنا". ورغم أن الناطق قد حشر كلمة "ولبلدنا" إلا أن تصريحه متقدماً على ما سواه لأنه اشار لأول مرة إلى "الأسرة المالكة"، فاماط بذلك اللثام عن مسألة تستر عليها الحكم السعودي كثيراً، وازال الاغطية التي لفت بها. غير أن الناطق لم يفصح عن اسمه! فيبدو أنه من العسير الافصاح عن الاسم والحقيقه معاً.

ويجدر بالذكر أن هذا التصريح لم ينشر من قبل في الصحافة السعودية.

أما الصحافة السعودية التي اقامت ضجة كبرى حول الفيلم، ودبجت المقالات والافتتاحيات والتقارير.. الخ، فانها لم تقترب بتاتا من هذه المسألة، لأنها مسألة حساسة جداً، فقد اعتادت أن تقرن اسم الأسرة المالكة بآيات التعظيم والتبجيل! فكيف لها أن تذكر اسمها مقروناً بالادوصاف القبيحة والمشينة. ولذا نراها تحاشت ذكر "الأسرة المالكة"، وهي بصدد الحديث عن الفيلم. وتكاد تكون صحيفة "الجزيرة" هي الوحيدة التي ذكرتها، ولكن على أي نحو جاء ذلك؟ تقول الصحيفة في باكورة كلماتها: "إن الذين وجدوا في الاساءة للمملكة، ومحاولات النيل من قادتها ومن الأسرة المالكة باعتبارها أسرة البيت السعودي الذي هو بيت الشعب كله.. الخ". ونلاحظ أن الصحيفة اقامت المتاريس أمام ذكر "الأسرة المالكة فوضعت المملكة ثم قادتها، ثم استعاضت عن المالكة بـ "البيت" وخلطت البيت بالبيوت! في حين أنها مجتمعة عبارة عن شيء واحد: وكما قيل "تعددت

الأسماء والأمر واحد". أفليست المملكة مملكة للأسرة المالكة؟ أو ليس افراد الأسرة المالكة هم قادتها؟ أما لماذا أعداء الإسلام ضد الأسرة المالكة؟ تقول الصحيفة: "إن أعداء الإسلام كلما نظروا إلى واقع المملكة بفضل التزام قيادتها الحكيمة بتعاليم العقيدة الإسلامية والتطور الحضاري من حيث الاستقرار ومن حيث الأمن ومن حيث الرخاء، ومن حيث الجهد المتعاضم في التنميتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن حيث القدرة المتزادة على الاسهام في معالجة مشاكل المجتمع الدولي".

فما النقد الذي وجهه الفيلم للأسرة الملكية إلا بسبب التزامها بتعاليم العقيدة الإسلامية! ياله من تحريف، بل وقلب الأمور. والادهى من ذلك إن العالم "يحسدنا" على هذه الأسرة التي "يندر وبحق أن يكون لها نظير في العالم"! أما أنه يندر وبحق أن يكون لها نظير في العلم فهذا أمر نؤيده. واما أن أعداء الإسلام يحسدوننا على هذه الأسرة! فليأخذوها وليريحونها منها، وليأخذوا في معيتها كل الادعاءات المنمقة: من استقرار وأمن ورخاء وتنميتين . وليست واحدة . وقدرة متزايدة في الشؤون الدولية. ولكن فات الصحيفة أن أعداء العرب والإسلام لم يلحقوا بهما اذى الا من خلال دمی كهذه. وتضمنت الافتتاحية أيضا إن الفيلم قد قصد "الإساءة إلى المملكة والنيل من اسرتها المالكة التي تمثل القدوة الحسنة في الالتزام بشريعة الإسلام وبمبدأ العدل فيها تطبيقا ومنهجاً وتنفيذاً عملياً". ولو كانت الأسرة تمثل القدوة الحسنة لما كانت هذه الفضائح، وبالتأكيد إن كاتب المقال يعرف ما هو أكثر، ولكن "الصنعة" اقتضت منه أن يقول غير ما يعرف ويرى، وهو الوحيد الذي انفرد بقول كهذا. وقد اشارت الصحيفة في كلمة أخرى لها بعنوان "حرب الصحوة الإسلامية" جاء فيها: "إن أهداف الفيلم تتجاوز مجرد الاساءة للمملكة كدولة ذات قوة اقتصادية راکزة وذات ثقل سياسي عالمي، وتتجاوز مجرد النيل من الأسرة المالكة، إلى ما هو أخطر واقدس عند المملكة.. من كل قوتها الاقتصادية ومن كل ثقلها السياسي، وتتجاوز الأسرة المالكة إلى ما يفنديه كل فرد بماله، بل بدمه بل بروحه.. الدين الإسلامي. عقيدة، وتشريعاً، ومنهجاً". وهكذا دأبت الصحيفة على وضع المتاريس لحماية الأسرة، فقدمت عليها المملكة ومركزها الاقتصادي والسياسي، ثم اشارت اليها، ولكنها اشارة قصد بها التخفيف وصرف الانظار إلى ما هو اخطر واقدس.. الدين الإسلامي عقيدة وتشريعاً ومنهجاً.

واخيراً عادت "الجزيرة" في كلمة جديدة لها ووصف الفيلم بأنه: "ينال من سمعة المملكة العربية السعودية ومن العقيدة الإسلامية التي تدين بها الأسرة المالكة، ويدين الشعب السعودي، ويدين بها أكثر من ستمائة مليون نسمة". فهو إذاً ينال من العقيدة الإسلامية التي تدين بها الأسرة المالكة... الخ! ولعل الصحيفة قصدت من إشارتها هذه، الإيحاء بأن ما تعرضت له الأسرة المالكة من نقد (أو إهانة) كان بسبب اعتناقها للعقيدة الإسلامية! فيالها من مغالطة، وأي مغالطة، وأي مغالطة تلك التي لا تنطلي على أحد؟! والصحيفة السعودية الوحيدة التي انفردت في الإشارة إلى الأسرة المالكة على نحو مغاير لما درجت عليه الصحف السعودية هي "الشرق الأوسط" وذلك

عندما تساءلت عن عدم قيام بريطانيا بمنع الفيلم الذي وصفته بـ "المصبوب في قالب خيالي والموجه ضد تعاليم الإسلام وضد الأسرة المالكة السعودية". ربما لم يكن في مقدور الصحيفة أن تذكر مجرد "الأسرة المالكة" لو لم تكن تصدر في لندن.

والخلاصة إن السلطات السعودية وأجهزتها ووسائل إعلامها تباكت وذرفت دموع التماسيح على الإسلام والمسلمين والديار المقدسة والشعب "السعودي" وتقاليده وتراثه وعاداته.. الخ! ولكنها قصدت شيئاً قصدت شيئاً واحداً لا غيره، لم تستطيع هي نفسها أن تخفيه بلجأيتها وانفعالها وتخبطها وافترائها، ألا وهو تهريب الحكم السعودي من فضيحتة، ولكن ذلك لم ينطل على أحد، وقديماً قال الخليفة العباسي، المأمون: "الملوك تتحمل كل شئ إلا ثلاثة أشياء: القدر في الملك (بكسر اللام) وإفشاء السر، والتعرض للحرم". فما الذي تتحمل الملوك إذاً؟ لا شئ، حيث نسف المأمون ديباجة مقولته "الملوك تتحمل كل شئ" باستثناءاته الثلاثة، ولا سيما أن النقد والاعتراض وإبداء الرأي يستوي والقدر لدى الملوك. ولكن ربما قصد المأمون من مقولته أن الملوك تتحمل كل شيء في سبيل البقاء على عروشها، حتى ولو كانت عروشا نخرة، تتحمل الاهانة والاذلال والامتحان من قبل أولئك الذين تظن انه في مقدورهم ان يمدوا في عمر حكمها ولو ليوم واحد. وفي هذا المجال نشهد للحكام السعوديين انهم يتحملون من الاجانب مثل ذلك واكثر وبما لا يطاق حمله. اما من الشعب فلا والى لا، حتى ولو كان ذلك نقداً نزيهاً، ورأياً مخلصاً، وتبصيراً بفضائح بقاؤها مضر بهم اكثر من كتمها، انه تيه الطاووس، تيه السلطان، والهيبة الفارغة. أما الاعداء والخصوم فيسرحون ويمرحون. والطاووس امامهم مجرد دجاجة تقوق ولا تلاق.

### الفيلم بين الاوصاف

#### السعودية.. والحقيقة

إن الرواية السعودية ذات مسلسل لم ينته بعد، فالأفيلم "ضد" الإسلام والمسلمين والقلب النابض لها! اقتضت الرواية أيضاً أن يكون ذا صفات "ونعوت" أخرى، فلننتقص ذلك من المصادر السعودية ذاتها.

بعد أن افاض بيان وزارة الخارجية في "هجومه" على الفيلم اضاف قائلاً: والبرنامج بعد هذا وذلك.. إن هو إلا مادة تلفزيونية تعتمد تحت شعار العلمية وادعاء الموضوعية على تشويه الحقائق من خلال الاثارة والتلفيق.. وهو بذلك يخلو تماماً من أي موضوعية ولا يستند إلى أي ذرة من الحقيقة". ولا ندري أيهما الذي يخلو تماماً من أي موضوعية! ولا يستند إلى أي ذرة من الحقيقة! أهو الفيلم أم بيان وزارة الخارجية؟! فلو تواضعت الوزارة وطرحت جانباً كلمة "تماماً" و"أي" الأولى، و"أي" الثانية، كلمة "ذرة" لربما "لطفت" من تصنعها الصارخ، وانفعالها الواضح، وافتعالها المكشوف، ولكن يبدو أن خبرتها ودرايتها الديبلوماسيتين لم تدفعا بها، ولو بقدر ضئيل، إلى ضبط النفس، ويبدو أيضاً أن هذه "النعوت" لم تشف الغليل، فكان لابد من إلحاقها بالمزيد عندما اضاف

البيان قائلًا: "أن البرنامج في تقديرنا قد انحدر إلى مستويات دنيا أبعد ما تكون عن مستويات الصدق والانصاف التي نادت بها.. وتبنتها وسائل الاعلام في المملكة المتحدة منذ أمد طويل". وهكذا لم تتحفظ الوزارة، ولو بقدر ضئيل، بالفيلم "قد انحدر إلى مستويات دنيا أبعد ما تكون عن مستويات الصدق والانصاف". هذا التقليد "العريق" الذي نادت به، وتتبناه وسائل الاعلام في المملكة المتحدة منذ امد طويل قد تخلت عنه هذه المرة! فالسكوت عن فضائنها يساوي الصدق والانصاف! والكشف عنها يساوي اعدامها! واختتم بيان وزارة الخارجية بنعت جديد، بالفيلم ما هو الا "ترهات"! ثم جاء دور وزير الاعلام السعودي الذي اكتفى هو الآخر بتسميته بـ "الفيلم التلفزيوني المشين.. والحملة الاعلامية المغرضة". وهذا يختلف عن ما ورد في بيان وزارة الخارجية، فـ "مشين" لا تعني "التلفيق والخلو تماما من أي موضوعية..."، ولا تعني أيضاً أنه "لا يستند إلى أي ذرة من الحقيقة.. الخ".

انفرد الامير عبد المحسن، أمير المدينة المنورة، عن سائر الامراء بأنه نطق كلمة "فيلم" في حديث ادلى به لصحيفة "عكاظ"، واعتبره من "الحملات المسعورة.. والدس الرخيص". اما بيان مجلس القضاء الاعلى، الذي لم يتحفظ ولم يداور في اختيار كلماته، فقد نعت الفيلم بـ "الفيلم الكافر"، وحمل الغرب وغيره من السائرين في ركاب الصهيونية العالمية مسؤوليته. واضاف على ذلك: "اختلاق الاوصاف الفاجرة والافتراء على هذه البلاد واهلها ودينها لترويج باطلهم واشاعة خبثهم... الخ".

وقد جاءت هذه الاوصاف معطوفة على عبارة "الفيلم الكاذب". ولا ندري فيما إذا كان المقصود هو أن "الفيلم الكاذب" يتضمن مثل هذه الاوصاف من وجهة نظر المجلس وهو ما ينسجم مع اعتباره كاذباً؟ اما ان الغرب وغيرهم من السائرين في ركاب الصهيونية هم وراء "اختلاق الاوصاف الفاجرة وغيرها بالاضافة إلى "الفيلم الكاذب".

اما السلك الدبلوماسي السعودي فقد "حاول التلاؤم مع الوسط، ومن ذلك أن القائم بالاعمال السعودي في لندن اعطى، في اليوم الاول من الحملة، تعريفاً فريداً للفيلم عندما وصفه بأنه "فيلم خيالي مثير للضجة وعابث لأنه يحتوي على معالجة اكاديمية موضوعية مقنعة لحوادث خالية من الحقائق". اما كيف يكون خيالي ويحتوي على معالجة اكاديمية موضوعية مقنعة؟! فهذا امر لم يوضحه الموظف السعودي ولكنه يدل على التخبط وفقدان الحجة، كما ويمكن اعتبار

تعريف القائم بالاعمال السعودي للفيلم شهادة لصالح الفيلم. وهذا التعريف على كل حال، يختلف عما ورد في بيان وزارة خارجيته. وتجدر الاشارة إلى أن الاعلام السعودي قد تجاهل تصريحه. وانفردت "الرياض" بكلمتين فقط من تعريفه هذا عندما نسبت إليه قوله: "أنه قصة خيالية". وأجهزت على الباقي. غير أن صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية نشرت نصا يختلف عن النص آنف الذكر عندما نسبت إلى بيان للقائم بالاعمال السعودي قوله: "لقد جاء هذا البرنامج بمثابة رواية خيالية تلفزيونية تستهدف الاثارة. بل انها محاولة شريرة بشكل خاص لانها تتخفى



في قناع يدعى الاكاديمية والموضوعية ويتناول احداثا مزعومة ليس فيها ذرة من الصدق. فاما أن يكون هناك تصريحان أحدهما بالانكليزية، والأخر بالعربية. أما أن القائم بالاعمال قد خانتة الحجة. وفي مناسبة أخرى اطلق عليه القائم بالاعمال السعودي أسم "الحملة المغرضة" وهذا يختلف هو الآخر عما ورد في بيان وزارة خارجيته، حيث ابقى على ذرات نضت الوزارة كل ذرة منها. ثم جاء دور السفير السعودي لدى هولندا الذي وصف الفيلم في مقابلة له مع صحيفة "الرياض" بـ "الفيلم المغرض". وهو وصف يختلف أيضاً عن أوصاف بيان وزارة الخارجية. واخيرا برز دور السفير السعودي لدى واشنطن، السيد فيصل الحجيلان، الذي وصف الفيلم على النحو التالي: "إن الاسلوب الوثائقي للفيلم قد وضع بشكل مقنع بحيث سيعتبر المشاهد الاعتيادي القصة مجموعة من الاحداث الحقيقية والتاريخية في حين أن الواقع عكس ذلك. إن الفيلم يحتوي على اكاذيب" وأنه "يعكس صورة كاذبة بكل ما في الكلمة من معنى". فلو "تواضع" السفير وحذف عبارة بكل ما في الكلمة من معنى لخفف قليلا من غلوائه، ولكن يبدو أن "الحماسة" قد فعلت فعلها، وانست السفير أيضاً أنه يخاطب الرأي العام الخارجي. أما ما هي الصورة الكاذبة والاكاذيب والمعلومات غير الدقيق، فذاك جواب لم يسعف السفير في الوصول إلى ذكر الحقيقة..

الخلاصة أن الموظفين الدبلوماسيين السعوديين حاولوا "مراعاة" اغراض "الاستهلاك الخارجي" بعد أن لمسوا لمس اليد صعوبة "تجريح" الرأي العام الدولي بمزاعم الحكم السعودي، ورغم ذلك، فانهم لم يفلحوا في مسعاهم. نظرا لبقاء هوة واسعة بين ما زعموا وبين الحقيقة، ولكن الرأي العام لا يتلقى المزاعم عادة على انها مسلمات لا تقبل الجدل، وانما يخضعها للفحص والتدقيق والتمحيص. والمزاعم السعودية لا تحتاج إلى كل هذا.

اما وسائل الاعلام السعودية فقد صالت وجالت وافاضت بـ "النعوت" ومنها، ما ورد في الكلمات الافتتاحية لصحيفة "الجزيرة" التي وصفت الفيلم بـ "العمل القبيح المسيء للإسلام.. واختلاق الاباطيل وتشويه وجه المملكة". أما الذين انتجوه فهم "العملاء والاجراء عبيد المال.. الذين وجدوا في ذلك تجارة رابحة تدر عليهم ملايين الملايين من الدولارات ومن الجنيهاات فأخذوا يتبارون في اختلاق بضاعة هذه التجارة". واعتبرت الفيلم في مقال آخر لها في نفس العدد "فيلما خبيثا". ثم عادت بعد يومين واعتبرت الفيلم تحريضا "على الانغماس في التفاهات والاكاذيب والافتراءات". وفي افتتاحيتها اللاحقة وصفت الفيلم بـ "الفيلم القذر الملىء بالاكاذيب الرخيصة ويكل انواع التشويه". و "الفيلم الرخيص" و "الفيلم المشين والمختلق" و "الفيلم المشين". وهذه المرة بدوره "المختلق" وعادت وما أكثر ما عادت منتجيه وقالت عنهم: "أن موت أميرة" الذي انتجه عبدة المال و اشترك في اداء مشاهده الساقطون والساقطات من اشباه الرجال واشباه النساء يتجاوز في حوادثه المختلفة اختلاقا، حجم الحدث الحقيقي..". ووصفت الفيلم أيضاً بـ "الهجمة العدوانية اللثيمة"، جاء ذلك في افتتاحية لها بعنوان "قادرون على ردع الاعداء". أما صحيفة "عكاظ" فقد وصفته في ثلاثة اعداد لها بـ "الفيلم المشبوه". وكان قد سبق أن وصفته بـ "الفيلم

الذي يعتمد على الاساءة من خلال افتراءاته واكاذيبه". ووصفته أيضا بـ "الحملة الصليبية الجديدة". أما صحيفة "المدينة" فقد وصفته في افتتاحية لها بـ "المحتوى القذر". ثم عادت في كلمة ثانية لها واطلقت عليه "الحملة البذيئة". وفي زاوية أخرى لها من نفس العدد بعنوان "على الريق" اعتبرته من "الحملات المسعورة.. القائمة على الكذب والباطل والفجور.. الخ". وفي كلمة لاحقة لها اعتبرته أيضاً "عملاً مهيناً مشيناً". وازافت قائلة: "ينبغي على كل مؤسسة أو هيئة اقليمية أو دولية أن تبادر في حدود امكانياتها واتصالاتها ومعرفتها لمواجهة الاكاذيب والاراجيف والتشويش". كما اعتبرته حملة "من حملات الكذب والتضليل". وعملاً "شريراً، مضللاً، كاذباً، يسئ إلى القيم والمثل والعقائد لدول أخرى"، وما هو الا شكل من اشكال "الافتراء والاكاذيب والاضاليل الصهيونية الاستعمارية". أما "الرياض" فقد صبت جام غضبها على الفيلم منذ اليوم الاول عندما "طرزت" موضوعاتها بشتى "النعوت"، حيث كادت ذخيرتها تنفذ من اليوم الاول، في كلمتها الافتتاحية اعتبرت الفيلم من "الأفلام الدنيئة والأفلام المخزية". وفي موضوع ثان لها بعنوان: "افلام واقلام سيئة" اعتبرته "اكذوبة وافتراء وتزويرا وفبركة واختلاقا" عندما قالت "يندر الا يطلع علينا الاعلام الغربي باكذوبة جديدة وافتراءات عدة لا تمت إلى الحقيقية الناصعة بشيء ولا يبرر نشرها مجرد حدوثها كل يوم تقوى الحملات الاعلامية الغربية وتتصدر الاكاذيب نشرات الاذاعات والصحف عليها تنال من العرب مقتلاً وهي تمعن في التجني والتهرب من الواقع وفبركة واختلاق الاحداث.. الخ". ثم تضيف قائلة: "وتتبارى اجهزتهم الاعلامية واكثرها اصبح متخصصا في مجالات عدم الثقة والافتراء والتزوير.. الخ". وهذا يعني أن الفيلم لم يعد هو الاكذوبة الوحيدة. بل أن اجهزة الاعلام الغربية برمتها قد أصبحت متخصصة في الكذب والافتراء والتزوير. وكان الموضوع الثالث لـ "الرياض" تلك الرسالة التي تلقتها من مراسلها في لندن ونشرتها في العدد نفسه والتي اعتبرت الفيلم فيها "فيلم الاثارة الكاذبة" و "الفيلم المخزي" و "الفيلم التافه جدا"، كما اعتبرته "سخيفا ومزيفا وهراء وجريمة.. الخ". وكانت الرسالة عنوانا للاضطراب والانفعال والتخبط. وقد جاء في الرسالة قولها: "كان يوم الاربعاء الماضي موعدا لكل البريطانيين تقريبا والعرب الموجودين بمدينة لندن مع فيلم الاثارة الكاذبة". ثم تحدثت الرسالة عن الاشاعة ومصدرها وقالت: "قد تأتي عن طريق خبر صحفي كاذب أو اشاعة غير معلنة اعلاميا ولكنها تتغلغل بواسطة المغرضين وقد تأتي أيضا عن طريق فيلم كهذا الطبخة فيه بدت بكذبة وانتهت بكذبه". فالفيلم إذا كذب من بدايته حتى نهايته! لم تقف "الرسالة" عند هذا الحد، الا انها ذهبت في تخبطها إلى درجة أن كاتبها اراد أن يقدم لنا شكلا من اشكال "استقصاء" على النحو التالي: "ما هذا الهراء؟ قالها الرجل ثم صمت. واخذ يشد عينيه إلى شاشة التلفزيون التي كانت تقفز وترقص من خلالها فتاة تقوم بالترويج لنوع معين من السلع يستعيد في ذهنة بعض لقطات الفيلم من جديد. قلت له وما ذا بعد؟ ولكن قبل أن اضع علامة الاستفهام رأيتة يسحب منديله من جيب الجاكيته ليمسح بها بعض الدموع التي اغرورقت في عينيه! سألته؟ كررت عليه السؤال، ولكنه

ما زال مطبقا صامتا، ثم تكلم فطلب مهلة ليجمع شتات افكاره التي ذهبت بها احداث الفيلم المخزي التي كلها تقطر سما اسود على محاربة تنفيذ الشريعة الإسلامية". ويمضي المراسل فيقول: "فطلب ثلاث دقائق أخرى. والى أن تنتهي الثلاث دقائق الجديدة استرقت السمع لمن اخذ يتناقش على مقربة مني". ثم نسي المراسل صاحبه، الذي لم يقول على النطق، بعد أن انشغل بسرقة السمع، وباستفتاءات أخرى، واخيرا فطن له وقال: "فجأة تذكرت الرجل الذي أخذ مهلة ثلاثة دقائق قبل قليل فالتفت حولي فلم اجدّه ويظهر أنه احتج على عدم اكمال الحديث معه فترك المكان.. الخ". هذا هو الاستفتاء الاول مع رجل اغروقت عيناه بالدموع! ثم كاد أن يصيبه الخرس، وخانه النطق لهول ما رأى! فامهل الدقائق تلو الدقائق، ثم هرب محتجا! أما من استرق السمع منهم فقد لخص المراسل ما سرق على النحو التالي: النقاش كان يذهب يمينا وشمالا وكل الاطراف في محاولة لطرح الرأي الصائب للوصول إلى الاغراض الحقيقية وراء عمل هذا الفيلم، وفي النهاية خرجت بلب نتيجة النقاش التي قالها هذه المرة أحد البريطانيين الذي كان يتابع قبل قليل أحداث الفيلم باهتمام واضح: حقيقة الفيلم تافهة جدا ولا يحتاج إلى كل تلك الزينة. من الدعاية قبل عرضه". فمن هو الرجل؟ اجاب المراسل على ذلك بقوله: "هذا الرجل البريطاني اسمه برايت ويعمل مستشارا سياسيا". ويبدو أن المراسل لم يشف غليله بعد، فعقب بنفسه على ما قاله المستر برايت بقوله: "الفيلم تافهة وابصم باصابع يدي ورجلي أيضا، وأن مخرج الفيلم قد سقط سقطة ستمس سمعته الفنية مستقبلا. وإن كان هناك اسوأ من ذلك هو الغضب الشديد الذي سيواجه به كثيرا من البريطانيين". وبعد استرسال طويل مع المستر برايت انتقل المراسل إلى "المسيز كارمن، فتاة اسبانية تجيد بالاضافة إلى اللغة الاسبانية الانجليزية والعربية قليلا". ثم اضاف المراسل قائلا: "المسيز كارمن هذه احفظوا اسمها جيدا، إنها تتعاطف مع القضية العربية اكثر من بعض العرب. ستقولون انني منافق وذو مقاصد أخرى.. احلف لكم بالله العظيم أنه لم يكن هذا ولا ذلك. أما كل الحكاية تقول: مسيز كارمن بعد انتهاء الفيلم المغرض قفزت من مكانها وهي تصرخ قائلة: إنها جريمة.. جريمة.. وماذا يريد السخيف كاتب ومخرج هذا الفيلم". ويمضي المراسل ليقول للمرة الثانية "المسيز كارمن هذه احفظوا اسمها جيدا.. يقولون انها ايضا قفزت من مكانها بمجرد انتهاء الفيلم، اسرعت إلى جهاز التلفزيون ذو الخمس وعشرين بوصة ورفسته برجلها وتأكدت من تهشيمه، ثم ارتمت على الارض مواصلة البكاء لأنها لم تكن تصدق بانها ستشاهد احداثا لفيلم سخيف كل لقطاته مزيفة ومركبة تركيبا لم تكن فيه فقرة واحدة تقنع المشاهد على تصديقها". اذاً المسيز كارمن هشمت التلفزيون وسقطت على الارض باكية لـ "هول ما رأت! ثم يعود المراسل للمرة الثالثة ويقول: "المسيز كارمن هذه احفظوا اسمها جيدا". ثم زف لنا "بشرى" وهي أن "كل التوقعات تقول انها قريبا ستدخل الدين الإسلامي وهي شغوفة كثيرا هذه الايام للسؤال عن كل شيء يتعلق بالدين الإسلامي". ويعود المراسل أيضا للمرة الرابعة ويقول: "المسيز كارمن هذه تذكروا اسمها جيدا.. سيكون اليوم الذي تقول فيه: أشهد أن لا اله الا الله

واشهد أن محمداً رسول الله" ليس بعيداً خاصة بعد مشاهدتها لهذا الفيلم الذي تأكدت من خلاله أن تنفيذ الشريعة الإسلامية يفوق كل أحكام الشرائع الأخرى". اختتم فصله مع المسيز كارمن وقال: "صدقوني فـ (كارمن) هذه ستصبح قريباً فتاة مسلمة بسبب هذا الفيلم". إذاً "المستفتاة" الثالثة، فتاة إسبانية هشت التلزيون، وارتدت ارضا وهي تبكي، وفوق هذا وذاك، فإنها على وشك أن تنطق بالشهادة بسبب هذا الفيلم! وإذا كان هذا صحيحاً! فهو كسب كبير! ويقتضي عدم محاربة الفيلم من قبل السلطات السعودية لأنه أودد طريقة سعودية جديدة لنشر "الدعوة"! غير الفتوح، والكلمة الطيبة والعمل الصادق، والایمان الذي لا تشوبه شائبة، فيالسخرية القدر! بعد كل هذا، هل يحير المرء في معرفة ايهما السخيف؟! أهو الفيلم، أم هذا النمط من الاعلام؟! واخيراً لو أن المراسل لم يلهج باسم المسيز كارمن، ويطالبنا بحفظه اربع مرات! ولم يقل: "ستقولون انني منافق وذو مقاصد أخرى"، ولم يقسم بالله العظيم أنه "لم يكن هذا ولا ذاك" لكان ادعى إلى عدم اثاره الريبة، ولكن "يكاد المرعب أن يقول خذوني". ثم عادت الصحيفة ووصفت الفيلم في اعدادها اللاحقة بـ "الفيلم الدنيء" و "الفيلم المشؤوم". و"الفيلم الخيالي.. وعرض الاكاذيب.. والعبث المشين" و "الفيلم المشؤوم". و "الفيلم الملقق"، و "الفيلم الغرض"، واعتبرته ايضاً "عرضاً قبيحاً مشمئزاً". وتوالت الاوصاف و "النعوت"، فاعتبرته "البلاد" شكلاً من "الادعاءات والافتراءات الباطلة". وقالت أيضاً أنه يتضمن: "تشويها للحقائق ومغالطات". في حين وصفته "الندوة" في كلمة لها بـ "العمل المشين والفيلم الهزيل.. وغير اخلاقي.. والحملات المسمومة"، واعتبرته أيضاً "تشويهاً للاسلام وافتراء عليه.. وتضليلاً ودساً". وفي كلمة أخرى وصفته بـ "الفيلم المشين.. وحملة مغرضة".

أما صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية التي تضطلع فيها بتأمين أغراض "الاستهلاك الخارجي" ومخاطبة عقول غير "مؤمنة" فقد درجت على تسميته بـ "الفيلم المغرض" أو "الحملات المغرضة"، واسمته أيضاً في احدى المرات بـ "الفيلم المصبوب في قالب خيالي". وهي كلمة مهذبة لكلمة "كاذب". هذا باستثناء ما نسبته الصحيفة من "نعوت" إلى بعض المؤيدين للحكم السعودي. ونلاحظ هنا الفرق بين "نعوت" وسائل الاعلام السعودية في الداخل ووسائل اعلامه في الخارج بما يوضح اعتراف الحكم السعودي ضمناً بأنه مغالط ومختلف لاوصاف غير موجودة، فلو كانت موجودة لما كانت هناك ضرورة للتمييز بين الداخل والخارج، حيث يفرض أن تكون "نعوتاً" واحدة، هي لا تتغير بتغير المكان.

لقد حرصنا على أن نطلع القارئ الكريم على "النعوت" السعودية بشكل مفصل لتقريبه من جو "المعركة" التي افتعلت حول الفيلم. علماً اننا تحاشينا ما نسبته الصحف السعودية من اوصاف إلى بعض "المؤيدين"، وهي اقل حدة بكثير من "النعوت السعودية".

بقي أن نتوقف قليلاً عند ما سمي برأي النقاد الفنيين، فقد ذكرت صحيفة الجزيرة أن محطة تلفزيون... A.T.V التي عرضت الفيلم أجرت ندوة بين النقاد الفنيين الذين ابدوا آراءهم في

المستوى "التكنيكي" للفيلم. ثم قالت: "وصفه بعض باعتباره وجهة نظر قابلة للنقاش، ولكنه بالتأكيد يغاير "النعوت" السعودية، فشتان بين ضعيف وكاذب وبين عدم وجود هدف له وبين مختلف ومزور ومفتري. وأخيرا نسبت الصحيفة إلى أحد النقاد قوله: "انني أضعت ساعتين يمكن أن اقضيها في البار". ويلاحظ المرء أن الاعلام السعودي اعترف بجواز شهادة من يرتادون البارات! ربما لعدم وجود غيرهم. أما السيد ناصر الدين النشاشيبي، فقد عودنا على أنه صديق الملمات للحكام السعوديين! ورغم أنه قال: "كلي أمل أن لا يعير أحد من المسؤولين العرب سواء في السعودية أو في خارجها، مثل هذا الفيلم أية أهمية وأن لا يرد عليه وأن يكون جزاؤه التجاهل التام". إلا أن النشاشيبي لم يتمالك نفسه امام فرصة لا تعوض، فخاض مع الخائضين!! وتطوع باجراء نقد فني للفيلم، وقال فيما قاله: "رغم جهلي في نقد الأفلام السينمائية، من الناحية الفنية في الاخراج التلفزيوني لا يساوي أكثر من صفر على عشرة، وأنه من ناحية التركيز الفني على الاحداث لا يساوي أكثر من نصف على عشرة، وأنه من حيث التمثيل الاستفزازي المفتعل البعيد عن الصدق لا يساوي أكثر من ربع على عشرة، ولكن اعترف بألم أيضا أن الفيلم المذكور من ناحية الاثارة والدس والغش وتمويه الحقائق والكذب يساوي عشرة على عشرة بالتمام والكمال". ثم قال: "أحرى بهم لو سموه موت الصدق وموت الأميرة معا". والعجب أن السيد النشاشيبي رغم اعترافه بجهله في هذا المضممار إلا أنه لم يتورع أن يقيم الجوانب المختلفة للفيلم! وأي تقييم؟ بـ "العلامات" كما يقيم المعلمون والمدرسون والاساتذة اجابات طلابهم، وهذا العمل الرياضي الكبير لا يضطلع به عادة في الاعمال الفنية حتى المتضلعين فيها، ولكن النشاشيبي ليتحدث عن الصدق ويعتبر ما قاله صدقا".

### التعقيب

بعد أن اطلعنا على "تقييم" السلطات السعودية ووسائل اعلامها لم يبق امامنا سوى تعقيب مقتضب نلخصه على النحو التالي:

١/ أن الفيلم يتناول الحكم السعودي والأسرة المالكة، وبالتالي فان السلطات السعودية ليست اهلا لاصدار "الاحكام" عليه، لأنها لا يمكن أن تكون حكما منصفًا ونزيها، فالفيلم يتعلق بها، وهي في وضع الدفاع عن نفسها، ومتى كان المتهم حكما؟

٢/ أن السلطات السعودية قد كشفت نفسها بنفسها، وذلك لأنها أولا، اختارت ردود الفعل الغاضبة المتسمة بالضجيج والصراخ، والصراخ عادة لا يسمع، وانما تصم الأذان دونه. ولأنها ثانيا، اعتمدت اسلوب الشتائم والسباب، وتحاشت النقد الموضوعي المسؤول، وعادة لا يلجأ إلى هذا الاسلوب الا فاقد الحجة العاجز عن الاقناع. وثالثا، لأنها لم تتواضع في حملتها ضد الفيلم، فلو انها اعترضت على مشاهد محدودة في الفيلم، أو وقائع معينة، واوضحت أوجه اعتراضها، لاعتبرنا ذلك وجهة نظر جديرة بالتأمل والدراسة والتفهم، بل قد تجدنا نشاطرها الرأي. حيث أننا نؤمن

بأن لا وجود لأعمال كاملة، وخصوصاً في إطار النشاط الانساني، وقد قيل: "واي عظيم لا يعاب". أما وأن السلطات السعودية اعتبرت الفيلم كله بقضة وقضيضه كذبا في كذب، وافتراء في افتراء فهذا أمر لا ينتقص من الفيلم بقدر ما ينتقص من الزعم السعودي نفسه.

٣/ أن المحقق أو القاضي غالباً ما يستعين بدراسة الحالة النفسية للشخص المعني في تحريره للحقيقة، فلو طبقنا هذه القاعدة على الحالة التي انتابت الحكام السعوديين لشخصت على أنها شكل من اشكال "الهستيريا"، فالسلطات السعودية لم تتسم بأي قدر من الاتزان وضبط النفس، ولم تكن موحدة بشأن "الوصاف" التي اطلقتها عليه. وانما كانت منفعة ومضطربة ومتخبطة ومتفاوتة ومتعارضة في الاوصاف التي اطلقتها عليه بما يستدل منها على صحة فحوى الفيلم. ولا سيما أن اضطراب المتهم في اقواله مؤشر على أنه يخفي ما اقترب وان كانت قواه العقلية سليمة. فالأكاذيب والافتراءات والتزوير لا تحتاج إلى من يرد عليها على النحو السعودي لأنها ترد على نفسها بنفسها، ويمكن أن يلجأ المرء إلى قدر من التوضيح دون أن تكون تصرفاته وردود افعاله موحية بمحاولة الكذب ولا سيكون كمن قيل فيه المثل: كاد المريب أن يقول خذوني".

٤/ لقد شوهد الفيلم من قبل الملايين من الناس، وكان بين تلك الملايين من هم مسلمون، فلم يروا فيه ما رآه الحكام السعوديين، بل أن الفيلم قد عرض على خمسين خبيراً في الإسلام والحضارة العربية قبل بثه ولم يروا فيه ما يشينه.

٥/ أن الفيلم هو نتاج جهد وعمل ومعاونة مراجعة استغرقت ساعات طوال، واجراء مقابلات كثيرة، ورحلات تنقل فيها المخرج بين لندن وبيروت والقاهرة، وزيارة للجزيرة العربية استغرقت اسبوعين، وفي نهاية المطاف عرض الفيلم قبل بثه على خمسين شخصية فوافقت عليه. وبهذا الصدد قالت مجلة "نيوزويك": "إن قصة الفيلم مأخوذة مما جاء في المقابلات التي دامت ستة اشهر والتي اجرها المخرج البريطاني انتوني توماس البالغ ٣٩ سنة من العمر. وقد تأثر توماس بقصة موت الأميرة عندما سمعها في لندن". وذكرت مجلة "التايم الامريكية" أن المخرج توماس ادعى انه "امضى ٣٠٠ ساعة من المحادثات حول الأميرة والعائلة المالكة العاطلة مع عرب ذوي مكانة ومع مصادر أخرى. علماً بأنه قضى اسبوعين فقط في العربية السعودية" ونظراً لكل هذا سمي الفيلم بـ "الفيلم الوثائقي" أما الرد السعودي على الفيلم، فلم يستغرق أي جهد، بل كان رداً فورياً، لم يكن سوى حصيلة لحظات من الانفعال والغضب، فبجرة قلم ألصقت به كل الصفات السعودية!..

٦/ واخيراً، حتى من "واسوا" الحكام السعوديين في محنتهم هذه فانهم لم يجاروهم في نعوتهم هذه. وهذا دليل على أن "اصدقاء" الحكام السعوديين انفسهم لم يصدقوا الزعم السعودي. وإذا كان الامر كذلك، فما عسى أن يرتجيه الحكام السعوديين من الآخرين!؟

## من وراء الفيلم

لقد اطلعنا على الموضوعين الاول والثاني اللذين كان مفادهما: أن الفيلم معاد للإسلام والمسلمين والقلب النابض للعالم الإسلامي! وما هو الا كذب ودس وافتراء! واطلعنا أيضاً على المناقشة التي اعقيتها. أما الموضوع الثالث. والذي نحن بصدد، فهو يستتبع الموضوعين حكماً لكي "تستقيم" الرواية السعودية. فالأعمال المعادية والكاذبة لا بد أن يكون وراءها أعداء، فمن أولئك الأعداء من وجهة النظر السعودية..؟

إن الحكم السعودية يدرك جيداً أن إطلاق التهم جزافاً ضد قوى خارجية ليس امراً هيناً كما هو الحال مع الفئات الداخلية المغلوبة على أمرها، علاوة على أنها مجازفة مكلفة، بل وربما باهظة التكاليف، فتهم كهذه قد لا تمر دون ردود فعل قد تكون المزيد من الفضح والتعرية أو ما هو أشد من ذلك، والحكم السعودي لا يتحمل شيئاً من هذا، نظراً لكثرة عوراته، وسهولة ابتزازه. ولكن ما هو أهم من ذلك، الأعداء والخصوم المناسبين لا غرض "الاستهلاك الداخلي" هم في حقيقة الأمر ليسوا أعداء ولا خصوماً للحكم السعودي، وإنما يجمعهم والحكم السعودي معسكر واحد.

وأما هذه الأغراض المتضاربة لم يجد الحكم السعودي مضراً من توزيع الأدوار، فالمسؤولون الكبار واجهزة الحكم العليا امتنعت عن الخوض في الحديث عن الأعداء والخصوم، وتحديد هوياتهم باعتبار أنها معنية برعاية العلائق معهم. أما الأجهزة الدنيا ووسائل الإعلام و"المتبرعون" بالتأييد، فقد أوكلت لهم مهمة تأمين أغراض الاستهلاك الداخلي بتقديم خصوم مناسبين والعمل على استكمال فصول الرواية السعودية التي هي في أمس الحاجة إلى من يقدمون كأعداء وخصوم باعتبار أن الأعمال المعادية لا تتم بنفسها، وإنما يكون وراءها من وراءها.

وتمشيا مع هذا التوزيع للدور جاء بيان وزارة الخارجية خالياً من أي إشارة إلى أعداء أو خصوم، كما أن البلاغ الذي صدر على هيئة تصريح لوزير الإعلام حول اجتماع مجلس الوزراء وقراراته بشأن العلاقات السعودية البريطانية قد خلا هو الآخر خلواً تاماً من أية إشارة عن أعداء أو خصوم. ولكن وزير الدفاع السعودي حاد قليلاً عن ذلك عندما نقلت عنه وكالة الأنباء السعودية قوله: "أن هذه الحملات دليل على أن مواقفنا الثابتة والواضحة ضد الصهيونية كما أنها دليل يفضح نوايا وأغراض أجهزة الإعلام الأجنبية وهي في كل الحالات تدفعنا وتحثنا دائماً على تدعيم قواتنا وقدرتنا". أما أن هناك مواقف واضحة وثابتة للحكام السعوديين ضد الصهيونية، فهذا أمر يعوزه الدليل، بل ومن السهولة بمكان أن يجد المرء وقائع وأدلة مغايرة لذلك الادعاء، أما إذا كان المقصود بالمواقف الثابتة، التزام النهج الاستسلامي التقهقري، فهذا أمر نقره للوزير.

بقي أن نشير إلى أن الوزير قد تحاشى ذكر الخصوم الآخرين واكتفى بعبارة "أجهزة الإعلام الأجنبية" وهي عبارة مطلقة لا تميز بين أجنبي وآخر، ربما تجنباً لاثارة روح "الكرهية" ضد الخصوم الأصدقاء. أما شقيقه وزير الداخلية فقد أجرى لقاء مع طلبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في ١٥ / ٤ / ١٩٨٠، وصفته وكالة الأنباء السعودية بأنه كان "مفتوحاً" وقالت: "أكد

سموه أن التزام المملكة بالمحافظة على العقيدة الإسلامية والمثابرة والتصميم على تطبيقها كما نزلت في كتاب الله وسنة نبيه هو أقوى من كل الخصوم بفضل الله تعالى". وهذه اشارة واضحة إلى الفيلم ولكن دون ذكره أو تسميته، وهو ما درج عليه المسؤولون السعوديون الكبار في حملتهم ضده. ونرى أن وزير الداخلية قد تحفظ كثيراً فيما اعلنه من اقواله في "اللقاء المفتوح"، حيث اكتفى بالاشارة إلى الخصوم دون ذكر أي واحد منهم. وبعد يومين عادت "عكاظ" ونشرت اقوالاً جديدة بدت وكأنها تكملة لما دار في الحوار المفتوح إذ قالت الصحيفة "ردا على سؤال في الحوار المفتوح الذي عقده وزير الداخلية حول الحملة الشرسة التي تدعمها الصهيونية والموجهة إلى الإسلام بشكل خاص والحكم به قال سموه: إن هذا الامر اصبح واضحاً خاصة في العاملين الماضيين ونحن لا نعتبره امراً هيناً، لأن من يقوم بهذا الامر سواء كان صهيونياً أم صليبيياً أم شيوعياً أو من سار في ركبهم فهم ضد الإسلام بالتأكيد".

وتجدر الاشارة إلى أن عبارة "الحملة الشرسة" التي وردت في صيغة السؤال، وكلمة "الامر" التي وردت في اجابة الوزير قصد بهما الفيلم تحاشياً لذكره أو تسميته. كما أن الوزير اعتبر الفيلم "عملاً عدوانياً" ثم قال: "وسنكون دعامة للاستقرار والسلام للعالم ولن نكون دولة اذى او شر كما هو موجود في الدول أو بعض الكيانات القائمة من شيوعية أو صيونية أو صليبية". والوزير هنا قد زاد العيار عندما اشار إلى ثلاثة اشكال من الخصوم: الصليبية والصهيونية والشيوعية دون أن يحدد واحدة منها باعتبارها وراء الفيلم، تاركاً الخيار للآخرين وهو امر يوضح حاجة النظام السعودي الملحة إلى كبش فداء! وإذا كان إنتاج الفيلم يحتاج إلى خصوم بهذا الحكم، فما عسى ان يتطلبه احداث مؤامرة؟ هذا ما لم يجب عليه وزير الداخلية، المعني بالامن والمؤامرات! أما أمير المدينة فقد اعتبره حملة من "الحملات الاستعمارية". وهذا يعني أن الاستعمار وراء الفيلم، ألا أنه لم يحدد هوية الاستعمار فترك الامر مبهماً.

وهكذا نلاحظ أن الحكومة السعودية ووزرائها قد تحاشوا الخوض علناً في مسألة "الاعداء والخصوم" الذين كانوا وراء الفيلم، وإذا اضطروا فانهم يكتفون بالعموميات. ولكن السلطات السعودية اطلقت العنان لا جهازتها الدنيا ولوسائلها الاعلامية في الداخل والخارج ولـ "مؤيديها" لخوض معركة ليس فيها سوى "الغنائم" لأنها معركة ضد الاشباح.

ففي اليوم الثاني من الحملة نقلت صحيفة "البلاد" تصريحاً للقائم بالاعمال السعودي في لندن جاء فيه: "أنه على الرغم من المساعي التي بذلتها السفارة لمنع عرض الفيلم الا أن هذه المساعي لم تنجح حتى الآن لأن العناصر التي عملت على بثه تهدف إلى الاساءة إلى المملكة واشغالها عن دعم القضايا الاساسية". هذه العناصر اذاً ارادت اشغال المملكة عن القضية الاساسية وكأن المملكة تخوض حرباً ضروساً في فلسطين! وازداد قائلًا: "ان معظم القائمين على هذه الشركة التلفزيونية من الصهاينة المعروفين بميوثلهم واتجاهاتهم المعادية للمملكة". وبعد اكثر من نصف شهر على الحملة اصدر مجلس القضاء الاعلى بياناً حول "الفيلم المشين والفيلم



الكاذب" استنكر فيه: "ما اقدم عليه أعداء الإسلام في الغرب وغير السائرين "السائرون" في ركاب الصهيونية العالمية من إنتاج الفيلم الكاذب.. الخ". فهناك إذا من وجهة نظر مجلس القضاء الأعلى أعداء في الغرب، وآخرون في غير الغرب، ولكنهم جميعا يسيرون في ركاب الصهيونية. ولم يوضح البيان ما المقصود بغيره! أما الامين العام لرابطة العالم الإسلامي، فقد نقلت عنه وكالة الانباء السعودية بتاريخ ١٣ / ٤ / ١١٩٨٠ قوله: "أن الاسلوب الذي تمارسه هذه الاجهزة التي تسيطر عليها القوى الصليبية والصهيونية العالمية ضد المسلمين ومعتقداتهم هو اسلوب عدائي". اذاً فالقوى الصليبية والصهيونية العالمية اصبحتا على حد سواء وراء ذلك العمل العدائي من وجهة نظر الشيخ محمد علي الحركان، الامين العام لرابطة العالم الإسلامي، وهذا مغاير لما ذهب اليه مجلس القضاء الأعلى الذي حمل الصهيونية المسؤولية الاولى. أما محمد صفوت السقا الامين العام المساعد للرابطة فقد نقلت عنه جريدة الجزيرة قوله: "فما وجد الغرب والشرق الا أن ينهالا عبر الاعلام والصليبي الحاقدين على الإسلام لاظهار هذه الصورة المتداعية من الهجمات الشرسة". والامين العام المساعد بقوله هذا اعتبر الشرق والغرب هما العدوان، وما الاعلام الصهيوني والصليبي معا الا معبران لهجماتهما الشرسة "الشرق والغرب"، وهذا هو الآخر يغاير تماما ما سبق أن قاله مجلس القضاء الأعلى، كما أنه يخالف ما ذهب إليه رئيسه الامين العام للرابطة. ويجدر بالذكر أن رابطة العالم الاسلامي تكاد تكون مؤسسة سعودية بحته بحكم مقرها وامينها ونفقاتها. وهذا ينطبق إلى حد ما على اجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي التي سارعت إلى التنديد بالفيلم، و "الكشف" عن وراءه بناء على رغبة من الحكومة السعودية، ففي تصريح خاص لجريدة "الجزيرة" قال الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الحبيب الشطي: "إن الصهيونية التي تتحكم . مع الاسف الشديد . في وسائل الاعلام تعمل جاهدة بكل الوسائل للحط والتقليل من مجتمعاتنا الإسلامية والتجريح بها والنيل من قادة العالم الإسلامي والتعريض بمبادئ الدين الإسلامي في العالم". والامين العام للمؤتمر الإسلامي الذي اعتبر الصهيونية مسؤولة عن إنتاج الفيلم، وتتحكم . مع الاسف الشديد . في وسائل الاعلام، لم يشأ أن يحدد هوية تلك الوسائل، اهي غربية؟ أم شرقية؟ أم ماذا؟ والسبب أن الامين العام يجمعه والحكم السعودي هو مشترك، ولذا لم يشأ أن يقول وسائل الاعلام الغربي، فجعلها مطلقة للتخفيف والتمويه. أما الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي فلم تكتف بما قاله امينها، بل ولم تشأ أن تقف عند الحد الذي وقف عنده، وإنما اصدرت بيانا جاء فيه: "وقد سبق أن نبه عدد كبير من المسؤولين المسلمين ومن المنظمات الإسلامية ومن بينها الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى خطر هذه المؤامرة التي تحيك خيوطها وتشرف عليها اسرائيل ويتولى تنفيذها في أوروبا وأميركا صهيونيون يحملون جنسيات هذه البلاد".

وببيان منظمة المؤتمر الإسلامي أصبح الأمر اعظم وخطر مما ذكره أمينها العام، وتحول العمل العدائي إلى مؤامرة تحيك خيوطها وتشرف عليها اسرائيل، ويتولى تنفيذها اوربيون وأمريكيون صهاينة.

وهكذا "جاد" كل طرف من الاطراف بما تيسر له من الاعداء والخصوم. أما أنهم تعارضوا وتناقضوا فيما بينهم، فهذا ليس من شأنهم، وانما شأن الحكام السعوديين الذي يخشون الدقة والتحديد، والذين لاهم لهم سوى توفير "بضاعة" عاجلة تؤمن أغراض الاستهلاكين الداخلي والخارجي بصرف النظر عن نوعيتها. ويكفي أن هذه الاجهزة "الملكية" و "شبه الملكية" قد اضطلعت بدور لا يجرؤ الحكام السعوديون على الاضطلاع به خوفا وتحسبا وحرصا على بقاء الطرق سالكة والجسور مفتوحة .

أما الصحف السعودية فقد صالت وجالت حتى ضاق ذرع الناس بلغوها، فلاول مرة تستفيض الصحف السعودية في الحديث عن الاستعمار البريطاني وجرائمه؛ وعما بلغة الغرب من انحطاط في القيم والمثل وانتشار الرذيلة واختفاء الفضيلة فيه! وعن الصهيونية وتحكمها في الغرب وفي وسائل أعلامه وأخيرا عن "المعارك" وضرورة خوضها، فلنتابع ذلك مع الصحف السعودية.

في اليوم الاول من الحملة طالعنا جريدة "الرياض" في افتتاحية لها بعنوان: "الذين يريدون قتلنا بصحافتهم". جاء فيها: "ليس دفاعا من الامة العربية حين نمسك بكل خيوط الاتهام والحمالات الصليبية، والعنصرية، التي تذبحنا بها كل يوم الصحافة الغربية..". والحديث هنا عن الصحافة الغربية والمقصود بها الفيلم، وما الفيلم الا حملة من الحملات الصليبية والعنصرية لذبحنا كما قالت الصحيفة! ولكن الصحيفة لم تستقر على حال، فانتقلت من الحملات الصليبية والعنصرية إلى رساميل اليهودية التي "تعلن بكل وقاحة شتمها للعرب". ثم خصت بريطانيا باللائمة والهجوم. بعد كل هذا انتقلت إلى طور آخر، فتحدثت عن الحرب الاعلامية التي يجب أن توجه بحرب اقتصادية وعلامية "وعلينا أن لا نفرق بين عداوات الغرب أو الشرق، فالكل متفق بالتسرب الينا من خال ضعفنا، والامم الضعيفة دائما هي التي لا تستحق الحياة". وبهذا خلطت الصحيفة بين الشرق الغرب بدون أي مناسبة. ولم تنفك الصحيفة في التنقل بين الاعداء والخصوم حيث قالت: "أن هذه الحملة، بالقدر الذي لن تصيب أهدافنا أو مثلنا العليا، فاننا نفهم أنها تتحدث من مواقع حقدها ونفوذ الاعلام الصهيوني وحتى الساداتي الذي سعى إلى تشويه كل ما هو عربي. وتعاون مع اعدائنا في إنتاج الأفلام الدنيئة". وهكذا سطرت الصحيفة قائمة طويلة من الاعداء والخصوم في افتتاحية واحدة لها: من حملات صليبية وعنصرية، ورساميل يهودية، والدولة البريطانية، وداوات الشرق والغرب، والاعلام الصهيوني والساداتي محملة أياهم بشكل أو بآخر مسؤولية إنتاج "الفيلم الدنيء والفيلم المخزي" على حد تعبيرها.

وفي العدد نفسه شنت صحيفة "الرياض" في مقال آخر لها بعنوان: "الأفلام واقلام سيئة السمعة" حملة شعواء على الاعلام الغربي، ونعته بشتى "النعوت" كالكذب والافتراء والفبركة

والاختلاق والدس والتزوير، ثم خلصت إلى القول: "لقد طفح الكيل واصيب الاعلام الغربي بهستيريا قاتلة افقدته الثقة بنفسه وجعلته كذبة كبيرة لا بد للاعلام العربي من التصدي لها بكل ما لديه من وسائل فعالة". وبعد أن بلغت الصحيفة حدود التصدي والمعرفة استدركت وازافت صفة جديدة إلى الاعلام الغربي بقولها: "صحيح أن المعركة مع الاعلام الغربي المتصهين بدأت.. ولكن يجب أن يشتد اورها لترد للمعتدى الصاع صاعين.. الخ". وهكذا تحولت المعركة من الاعلام الغربي إلى الاعلام الغربي المتصهين انسجاما مع السياسة السعودية الدائرة في فلك الغرب والذي نعتت الصحيفة اعلامه باقبح الاوصاف وصحافته التي ظنت "انها ستبلغ الوهم الذي رسمته لها الصهيونية إن كان في أوروبا أو في أمريكا". ونلاحظ على الصحيفة أنها اختصرت تلك القائمة الطويلة من الاعداء إلى عدو واحد بالرغم من أن المقالين ضمهما عدد واحد! وفي افتتاحية اخرى "للرياض" بعنوان: "فحيح الافاعي". قالت الصحيفة: "مركتنا الاعلامية المفتوحة مع أوروبا تتطور بشكل تصاعدي وسريع هذه المرة وتضعنا امام البحث السريع أيضاً في الرد على هذه الافتراءات والتصدي العلني للصليبية الجديدة التي اعلنتها بريطانيا وبدأت تتوسع كالسرطان الخبيث اليوم في أوروبا وغدا في بلدان غربية كثيرة كانت تنتظر مثل هذه المناسبات المفتعلة للانقضاض على العرب والمسلمين معا. أمس كانت بريطانيا واليوم هولندا.. وبانتظار دولة ثالثة ورابعة وخامسة.. حتى تكتمل حلقة المؤامرة الخبيثة التي تمولها وتقودها الصهيونية العالمية ويشترك فيها اكثر من عميل خارجا أوروبا. خاصة البعض من المرتدين الخونة الذين كانوا حتى الامس القريب يقتاتون على فتات المؤائد العربية.. فانقلبوا الان إلى كلاب يتربصون لعرض الايدي التي طالما انقذتهم من ازمات اقتصادية خانقة". وهكذا عادت الرياض إلى تسطير تلك القائمة الطويلة من الاعداء بدءا بأوروبا، ومرورا بالصليبية الجديدة وبريطانيا وهولندا والصهيونية العالمية، وانتهاء بالمرتدين الخونة الذين انقلبوا إلى كلاب، وما الكلاب الا السادات، ثم عادت واختصرت الاعداء مركزة على بريطانيا في مقال لها بعنوان: "بريطانيا السفلى"، جاء في نفس العدد آنف الذكر.

وفي افتتاحية لها بعنوان "الموقف المطلوب" شنت حملة فيها على بريطانيا وهولندا قائلة: "الحظ الملتوى والتصرف الارعن اللذان قررت بريطانيا وهولندا العمل بهما والسير بموجبه في معاملتهما مع العرب والمسلمين يجب أن يكونا قاعدة قوية لانطلاقة جماعية اقوى ورد اعنف في تصرفنا منذ الان فصاعدا مع الذين اعلنوا عدائهم السافر مع العرب عامة والمسلمين خاصة". ثم وصفتها بانهما دولتان "صليبيتان". وفي مقال مطول لصحيفة "الرياض أيضا بعنوان" "خيوط المؤامرة" جاء فيه: "القضية في جوهرها ما هي الا مؤامرة دبرتها الصهيونية العالمية.. مؤامرة تعددت خيوطها وتشابكت وفق مخطط محكم لاشك تم الاعداد له بدقة وخبث.. الخ". ثم سرعان ما تحولت المؤامرة إلى مؤامرات منها: مؤامرة إنتاج الفيلم والادوار التي انيطت "إلى اشخاص التقطوا من قمامة السينما المصرية المنحطة"، ومؤامرة اشتركت ثلاث شركات في إنتاجه،

بريطانية وهو لندية وأمريكية، ومؤامرة كون الشركات هي شركات تجارية في مأمن من الرقابة والضغط الداخلي والخارجي، ومؤامرة السرية التي اضميت على إنتاج الفيلم وبجانب هذه المؤامرات هناك خيوط للمؤامرات واولها، التوقيت لعرض الفيلم، وآخرها الحملة الاعلامية الصرفة التي اثيرت حول الموضوع. وطاما أن الامر كذلك فالامر خطير، بل وخطير جدا. فالمؤامرات الواسعة النطاق كهذه لا بد أن العالم كله قد اشترك فيها!

وفي مقال آخر مطول نشرته جريدة "الرياض" جاء فيه: "انتجته بريطانيا العظمى. ويظهر في مقدمة الفيلم ما يلي: موت أميرة فيلم من بطولة كارتر ومار غريت تاتشر.. القصة والسيناريو للمفكر اليهودي الكبير.. الاخراج للمخرج اليهودي أيضاً هنري كيستجر.. هناك "كمبارس كثير" كثر في هذا الفيلم يأتي في مقدمتهم الفنان القدير، النظام المصري". وتجدر الإشارة إلى أن كاتب المقال هو صحفي كويتي. ولذا نراه وقد تبجح كثيراً.

وهكذا كان شأن الصحيفة مع الاعداء والخصوم فقد تقلبت كثيراً وتخبطت تخبط فاقد البصر والبصيرة.

أما صحيفة "الجزيرة" فقد اطلقت صيحات "غاضبة" في كلماتها الافتتاحية وجاء في اولها، عن الاعداء قولها: "والعجب ان العاصمة البريطانية كانت وكر تلك المؤامرة المسيئة للإسلام، واعجب من ذلك أن القاهرة السادات، كانت امتدادا لذلك الوكر وهي محسوبة على الإسلام والمسلمين". ووجه العجب لدى الصحيفة يعود إلى أن بريطانيا والسادات هما صديقان فكيف يفعل فعل الاعداء؟! ثم اضافت الجزيرة في افتتاحيتها هذه قائلة: ولم يجد اعداء الإسلام واعداء المملكة الا أن يخططوا لمؤامرات اخرى جديدة.. فجمعوا العملاء والاجراء من عبيد المال، وبسطوا لهم منه البلايين من الدولارات والجنيهاات فكان أن انتجوا . ما يسمى بفيلم (اعدام الأميرة) في المملكة. إن الادعاء بأن المتآمرين بسطوا لمنتجي الفيلم البلايين "الاف البلايين" من الدولارات والجنيهاات! ويتضح حالة الخلط والتخبط التي انتابت الاعلام السعودي، فهذا زعم لا يستحق الوقوف عنده، وحرام أن يهدر فيه حبر أو ورق. ولكن يبدو أن استخفاف الصحيفة بـ "البلايين" من الدولارات والجنيهاات مرجعة استهتار الحكم السعودي بثروة الشعب وتعود الصحيفة على مشاهد التلاعب والاسراف في الاتفاق. إن هذا الادعاء يوضح مصداقية الاقوال السعودية بشأن الفيلم. وفي العدد نفسه نشرت الصحيفة رسالة كتبها مراسلها في لندن بعنوان: "الخضوع لهم.. أو رؤوسنا...!!". وقد بدت الرسالة وكأنها "محضر" تطارح فيه الحضور آرائهم. ومما جاء فيها: "في قاعة الرويال جاردون اوتيل هتف رجل اعمال انجليزي يوم امس: يا الهي اتمنى أن اعرف من مول هذا الفيلم؟ اجابه الآخر الجالس على يمينه.. كامب ديفيد..! فضحك الجميع ثم استوقفهم العبارة مرة أخرى...". إذاً اطراف كامب ديفيد هي التي مولت الفيلم. وهذا أمر يختلف عما ورد في الافتتاحية والتي اشارت إلى لندن والقاهرة باعتبارهما وكرا للمؤامرة! ثم مضى الكاتب وقال: "فرد الآخر: لذلك قلت أن كامب ديفيد هو الذي مول الفيلم وسوف يمول أفلام أخرى.. وفي حوزته لكل بلد ومنطقة في

هذا العالم العربي الواسع المكتظ المتناقض أفلام وقصص لن ننتهي حتى يتوافد رؤساء القبائل العربية على الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله فيسيرون في ركابه". وهذا القول قصد به إثارة العداء ضد الفيلم من خلال التلويح ببيع أفلام فاضحة قادمة، وكان لابد أيضاً من إثارة المزيد من المخاوف، فتحدث المراسل عن مشاريع لتقسيم سورية والعراق والجزائر وعن الصليبية الجديدة، بل وعن "رغبة مستديمة في افناء الجنس العربي الذي هو عماد الإسلام. وهناك رغبة من جانب "الباب العالي" في الخلاص من مشكلات هذه المنطقة وازماتها ومن طموحها ووثباتها ومن جموحها وتحديها فخریطة هذه المنطقة مرشحة للتغيير و "الباب العالي" يريد أن يعيد التاريخ إلى الوراء عشرات القرون، فدولة للعبرانيين في الجنوب، ودولة للفراعنة في الشمال، ودويلات طائفية صغيرة تحيط بدولة العبرانيين بينما يأكل "الباب العالي" ما تبقى من مواضع اللحم السمين!".

ولعل من فوائد الفيلم أنه كشف عن مخططات "يجهلها" الحكام السعوديون! ولكن انى لهم أن يواجهوا هذه المخططات وما هم الا ببادق فيها؟! وكيف يمكن لهم تحدي الباب العالي وصحفهم لم تجرؤ على مجرد تسميته؟!

إن وضع اللائمة على الاعداء والمخططات العدوانية ذريعة تبريرية بأئسة اعلن عن افلاسها وسقوطها، خصوصا بعد حرب حزيران، فمتى كان الاعداء يريدون بنا خيرا؟! ان مخططات الاعداء لا يمكن أن تحقق اغراضها الا في ظل مناخ مناسب توفره الانظمة الالعبوة عن وعي أو دون وعي من خلال عدائها للشعب وفسادها وارتمائها باحضان الاجانب. وغالبا لم يهزم شعب من عدو خارجي الا وسبقته هزيمة داخلية مهدت له السبيل وعبدت له الطرق.

وأخيرا قال الكاتب في رسالته: (ولهذا السبب فان الاطراف الثلاثة ضربت عصافيرها فاسرائيل نفذت غاياتها والسادات نفس حقه "والباب العالي" بارك القضية. وما هذا الا حصيلة الزواج الثلاثي بين الباب العالي واورشليم وكافور الاخشيدي.. لم يعد هذا الفيلم يغيظني فالمسألة أكبر من هذا كله.. انه قدر الامة على كف عذريت). لقد فات الكاتب أنه لولا هذا الفيلم الذي لم يغهظ! لما قرأنا عن الزواج الثلاثي في صحيفة سعودية، ولم اسمعنا عن الباب العالي وما ادراك ما الباب العالي! ولكن من المؤسف والمؤلم حقا أن مصير الامة لا يذكر الا بمناسبة فيلم!

ثم عادت صحيفة "الجزيرة" في كلمة لها بعنوان: "قبل فوات الوقت المناسب". واجرت تغييرات على قائمة الاعداء بعد أن ترحمت على بريطانيا بقولها: "أن بريطانيا تواجه اضرى حرب نفسية واقتصادية وسياسية من الصهيونية والشيوعية العالميتين، وخزائن الوثائق في بريطانيا حافلة برصيد ضخمة عن طبيعة الحرب التي تشنها عليها الصهيونية والشيوعية العالمية سواء في داخل مجتمعها أو في خارجه.. من هنا فان المسؤولية تقع بكاملها على الحكومة البريطانية التي تملك كما قلنا في كلمتنا امس ان تضع حدا للحرب النفسية والاقتصادية والثقافية التي تستهدف العلاقات البريطانية السعودية.. الخ" وهكذا تحولت بريطانيا . بقدرة قادر . من وكر للمؤامرة إلى

انها مستهدفة من المؤامرة! شأنها شأن المملكة، فالمستهدف العلاقات البريطانية . السعودية! وما الاعداء الا الصهيونية والشيوعية العالميتين.

وجاء في كلمة أخرى لصحفية "الجزيرة" بعنوان: "هولندا أمام الاختيار السهل" قولها: "أي حرية هذه التي تصور الفضيلة وكأنها عادة قبيحة يجب استئصالها.. واي رأي ينادى بالدفاع عنه وهو الذي تفوح منه رائحة المواقير الصهيونية التي تصدر الرذيلة والفساد وتشويه الحقائق". ويلاحظ المرء على لهجة الصحيفة "الانفعال"، ولا نقول الافتعال، فعسى أن تكون الحكومة السعودية جادة في عدائها للصهيونية مهما كانت الاسباب. وهنا اختصرت الصحيفة الاعداء إلى عدو واحد، هو المواقير الصهيونية. وفي اليوم التالي عادت "الجزيرة" وحملت في افتتاحية لها من جديد على بريطانيا مذكرة بمواقفها العدائية المخزية اظهرها الفيلم، بيت القصيد، محملة اياها مسؤوليته وقالت: "إن بريطانيا التي اخذت كل هذه المواقف العدائية من العرب طيلة تاريخها شدها الشوق إلى هذا الماضي وابت الا أن تبقى غارقة فيه.. وكان ذلك الفيلم القذر الملىء بالاكاذيب الرخيصة وبكل انواع التشويه والاساءة إلى الإسلام والمسلمين ويعقيدتهم وتراثهم وتقاليدهم". هذا يختف عن "الترحم" على بريطانيا باعتبارها مستهدفة شأنها شأن المملكة، من قبل الصهيونية والشيوعية بحرب ضروس! ومن ناحية أخرى فلم يعد هناك سوى عدو واحد هو بريطانيا، وليست المواقير الصهيونية هذه المرة.

وفي العدد نفسه من الصحيفة نشرت الجزيرة رسالة تلقتها من مكتبها في لندن استهلتها بما يلي: "لا زالت سفارة المملكة هنا تتلقى رسائل ومكالمات وبرقيات الاستنكار التي تعبر عن تضامننا من المملكة والإسلام تجاه الحملة الثلاثية المغرضة" الصهيونية . البريطانية . المصرية"، والتي تحاول النيل من سمعة المملكة وتشويه سمعة الدين الإسلامي الحنيف".

وبذا استبدلت الصحيفة اطراف كامب ديفيد بالاطراف الثلاثة مستبعدة "الباب العالي". وبعد اكثر من اسبوع عادت "الجزيرة" إلى موضوع الفيلم وكتبت افتتاحية جديدة معقبة على الإجراء السعودي ازاء بريطانيا مشيرة إلى أنه جاء "نتيجة حسابات دقيقة لابعاد مؤامرة الفيلم واهداف منتجيه، وأيضاً لتهاون الحكومة البريطانية ازاء الفيلم وازاء منتجيه". ونلاحظ على الصحيفة في هذا المقال أنها خفضت من عيار لهجتها، وخصوصا ازاء بريطانيا التي لم تعد وراء إنتاج الفيلم، وانما متهاونة ازاء الفيلم وازاء منتجيه، ولكن الصحيفة تشددت في وجهة نظرها من الفيلم عندما اعتبرته "مؤامرة"، وهي عودة لسيرتها الاولى. هكذا كان حال "الجزيرة" مع الاعداء، وهي حال لا تحسد عليها لكثرة تقلبها وتخبطها.

أما صحيفة "البلاد" فقد اكتفت في افتتاحيتها "رأي البلاد". بالحديث عن الاعداء ووصفتهم بـ "الحاقدين وابناء الشيطان والمفسدين في الارض من أعداء الله واعداء الحق". دون أن توضح من هم أعداء الله وابناء الشيطان! ثم عادت في "رأي" آخر لها، وحملت "المخططات الصهيونية" مسؤولية إنتاج الفيلم، كما انحلت باللائمة على وسائل الاعلام في بريطانيا. وفي "رأي" ثالث لها

عادت البلاد إلى سيرتها الأولى، فتحدثت عن "الأعداء وسفهم وحقدهم" دون أن تشير إلى واحد منهم. وفي مقالة لصحيفة "الندوة" بعنوان: "أوربا بين عقدة الصليبية وسموم الصهيونية" جاء فيه "إنهم يقبضون من الصهيونية.. وينتجون ما يشبع أهواءهم الضعيفة الحاقدة وما يتفق مع نزعاتهم الصليبية لذلك فلن نضع اللوم على الصهيونية.. ولا على أموالها.. لأننا نرفع اللوم عن أصحاب النفوس الضعيفة الذين يديرون سياسة المكر والدهاء في بلاد الضباب.. اننا إذا حملنا الصهيونية وأموالها وحدها مسؤولية ما حدث فأننا نبعد المسؤولية عن الجالسين في (١٠ داونج ستريت).. ونغفر لهم كل ما فعلوه بنا منذ أن جاءت بريطانيا لنا بصكوك الانتداب ولكننا لن نغفر لهم ما حيننا..".

وعسى أن يكون ذلك صحيحا! وفي كلمة للندوة بعنوان: "الفقمة والجلادون" اشارت فيها إلى البريطانيين وتاريخهم الاستعماري المشين، وإلى بريطانيا التي رضخت مع من رضى للضغط الصهيونية، وانساق في الطريق التي تخدم المصالح الصهيونية. وتطرقت صحيفة "عكاظ" في كلمة لها إلى "الغرب الذي يتستر على أجهزته الاعلامية المأجورة والمستجيبة لاهواء الصهيونية". ثم ختمت افتتاحيتها بقولها: "لم يبق سوى الردع الإسلامي وهو أمر تفرضه ظروف الهجمة التي تتعرض لها العقيدة الإسلامية من قبل القوى المعادية لها والغرب المنحرف في لندن ولا هاى". إذا الأعداء هما الصهيونية والغرب. ولكن هناك غربان: غرب منحرف وغرب غير منحرف! وما مقياس الانحراف الا عرض الفيلم! وفي "كلمة عكاظ" أيضاً عادت الصحيفة وتحدثت عن الأعداء بقولها: "الا أن القوى الحاقدة واتي تتمثل الآن في اجهزة الاعلام البريطانية والهولندية وهي مأجورة من قبل الصهيونية العالمية.. ومن هنا فليس غريبا أن تحاول الصهيونية وعملاؤها في الغرب أن تسعى لعرقلة المسيرة الإسلامية". ثم كتبت "عكاظ" في زاوية لها "مع الايام" بصدد الاجراء ازاء بريطانيا، فقالت: "إن هذا الاجراء يأتي كمؤشر على نفاذ الصبر ازاء ما تتعرض له الشريعة الإسلامية على يدي الصليبيين في القرن العشرين.. الخ". وهذا يعني أن الصليبيين هم وراء إنتاج الفيلم من وجهة نظر الصحيفة، وهو يختلف عما قالته سابقا.

ثم جاء دور صحيفة "المدينة" التي كتبت في افتتاحية لها بعنوان: "المسلمون: لن يسكتوا على المكائد" عن التحالف الثلاثي وتكتيكه وخططه، فقالت: "هذا الثلاث هو اليهودية التي تقودها الآن الصهيونية، والشيوعية التي يقودها زعيم المعسكر الشرقي، والاستعمار الذي تحن له دول عظمى غابت شمسها". ثم تحدثت عن "المحتوى القذر الذي تتبناه اطراف (كامب ديفيد) من يهود، ومتهورين مصريين وغربيين يتقدمون غيرهم في الترويج للشروع". وأخيرا فاضلت بين فرنسا وبريطانيا التي تنكرت لأصدقائها. وهكذا تنقلت الصحيفة بين أعداء كثر: "الصهيونية والشيوعية والاستعمار وكامب ديفيد من يهود ومتهودين ومصريين وغربيين". ولكنها حرصت أن لا تشير إلى العقل المدبر لكامب ديفيد، الولايات المتحدة. وعادت في كلمة أخرى لها بعنوان: "العمل الاعلامي المضاد لتصحيح الصورة" لتقول: "إن أية محاولة لتصحيح الصور التي يشوهها الاعلام الغربي في

وسائله الاعلامية ستجد استجابة محدودة.. ومقاومة عنيفة لأن عناصر الشر اليهودية والصهيونية والصليبية والشيوعية يههما الا يدرك المواطن الاوربي حقائق الإسلام الناصعة". وهكذا اتسعت قائمة الاعداء والخصوم، ولكنها قائمة لا تستقر على حال حيث عقت الصحيفة نفسها في كلمة لها بعنوان: "الخطوة الاولى" على الاجراء السعودي ازاء بريطانيا وسخرت من دعوى بريطانيا بانها غير قادرة على منع عرض الفيلم الذي اعتبرته شكلا من الافتراءات والاكاذيب والاضاليل الصهيونية . الاستعمارية. وهنا اقتصرت قائمة الاعداء على عدوين فقط هما الصهيونية والاستعمار.

أما صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية فقط كشفت عن "سر" جديد عندما قالت: "وتوفرت امس تفاصيل جديدة عن اعداد الفيلم الذي سمحت بتصويره السلطات المصرية ومر على هيئة الرقابة الحكومية فلم تعترض عليه. فقد جاء من القاهرة أن الفيلم صور لمدة ثلاثة اسابيع في حيزران (يونيو) ١٩٧٩ بين القاهرة وبلطيم خارج الاستديوهات في عدة شقق بينها شقة الدكتورة ليلة أبو سيف. واشرفت على الإنتاج شركة (سنى توب) من خلال شركة افلام مصر العالمية التي يملكها يوسف شاهين. اما الرسام الكاريكاتوري والشاعر الزجلي صلاح شاهين فقد اشترك في كتابة الحوار العربي كما مثل احد الادوار الثانوية وشارك في التمثيل بالاضافة إلى الممثلة المصرية سوزان أبو طالب (سوسن بدر) محمد إسلام وعصمت رأفت ونعمة بخيت ورشدي المهدي وتهاني راشد". ولم تشجع وسائل الاعلام السعودي في الداخل نشر تفاصيل كهذه لأنها تتصل بصديق قديم حميم حدث بينه وبين الحكام السعوديين "جفاء" الا أن "المساعي الحميدة" تتواصل لاعادة المياه إلى مجاريها.

ولذا لم نجد في الاعلام السعودي سوى القليل والمقتضب بهذا الشأن ومن ذلك ما قالته صحيفة "المدنية": "وكان فيلم "موت أميرة" قد انتجه التلفزيون التجاري وقدمت حكومة الرئيس المصري السادات ٨٠% من الدعم والتسهيلات لتصويره وسمحت لعدد من (الشاذين) بالتمثيل فيه، وقدمت الهيئات الصهيونية في بريطانيا التمويل اللازم لهذا الفيلم". وتعتبر هذه اول اشارة صريحة إلى الحكومة المصرية و "الرئيس" المصري. ونحت صحيفة "الجزيرة" منحى آخر بشأن التمويل عندما اعتبرت "كمب ديفيد هو ممول الفيلم".

وفي ٤ . ٥ . ١٩٨٠ عادت صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية وكتبت تحت عنوان: "حقائق عن دور الصهيونية في الحملة الاعلامية ضد السعودية وتمويل فيلم موت أميرة" وقالت: "ذكر انطوني توماس منتج الفيلم أنه رصد له ميزانية في حدود ٥٠٠ الف جنيه استرليني، وأن هذا المبلغ قد دفعته مناصفة الشركة التلفزيونية المعنية في بريطانيا وشركة أخرى ذات مصالح استثمارية أمريكية وليس من المدهش أن يعرف المرء أن رئيس الشركة التلفزيونية البريطانية واحد كبار حملة الاسهم فيها هو اللورد ليوغريد وهو صهيوني ملتزم بدفاعه عن الصهيونية طيلة حياته، وشخصية بازرة في دوائر الجالية اليهودية في بريطانيا. وقد سبق له أن تبرع باموال طائلة دفاعا



عن قضية اسرائيل". و اضافت الصحيفة قائلة: " والمعلومات الرسمية عن الفيلم هي أن نفقات الإنتاج الاولى قدرت بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ثم ارتفعت إلى نصف مليون. وقد اشترك في دفع المبلغ الاصلي التلفزيون المستقل البريطاني وهيئة التلفزيون العام الامريكية . ومصلحة التلفزيون الهولندية . والقنال ٧ في استراليا وتلفزيون نيوزيلندا وشركة تليكوتشرز الامريكية للتوزيع وشركة ستيرن ميديا اليابانية". وبهذه المعلومات لم تعد هناك جهة واحدة ولا شركة واحدة، بل جهات وشركات بريطانية وهولندية واسترالية وتيوزيلندية ويابانية، وفوق هذا وذاك أمريكية من بلاد "العم سام" الدولة "الصديقة" للحكام السعوديين. والجدير بالذكر أن السلطات السعودية حظرت على الاعلام السعودي الخوض في مثل هذه التفاصيل وترويجها، ولكن يبدو أن صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية شفع لها انها تصدر في الخارج. هاهم الاعداء والخصوم من وجهة نظر الاعلام السعودي.

أما على صعيد "الاصدقاء" الذين واسوا الحكام السعوديين في محنتهم ، فانهم في معظمهم لم يجاروا الحملة السعودية فيما ذهبت اليه بشأن الاعداء والخصوم. ففي البرقيتين اللتين تلقاهما وزير الاعلام السعودي من نظيره في قطر والبحرين لم يشير إلى شيء من هذا القبيل ولكن وكالة الانباء نقلت عنهما دعوتهما لاجهزة اعلامهما للتصدي لهذه "المؤامرة الدنيئة". دون أن يفصحا عمن وراء المؤامرة. ولم يفصحا إذا كان المسؤولون السعوديون انفسهم لم يجروا على الافصاح علنا أو لم يجدوا ما يفصحون عنه؟! وعلى كل حال، فالوزيران قد تركا "المؤامرة الدنيئة" سائبة مطلقة ليس هناك من مسؤول عنها. وفي اليوم التالي تبعهم نظيرهم وزير اعلام الامارات الذي لم يكتف بعدم الاشارة إلى أعداء أو خصوم فحسب، وانما لم يشر أيضاً إلى "المؤامرة الدنيئة". وآخر ما تسلمه وزير الاعلام السعودي من نظرائه في هذا الصدد برقية من وزير الاعلام بسلطنة عمان الذي لم يتحدث فيها عن أعداء أو خصوم، ولا عن "مؤامرة دنيئة"، وإنما عن "الحمولات المغرضة، والادعاءات البغيضة المضللة". اما وزير الاعلام الكويتي فيبدو إن أنه لم يشأ الاشتراك في مجرد المواساة.. كما أن التصريح الذي استحصلت عليه وكالة الانباء السعودية من الامين العام لجامعة الدول العربية لم يتطرق فيه إلى الاعداء واكتفى بالاشارة إلى "الخصوم الذين يخشون أن تتطور علاقات الصداقة العربية . الاوروبية من التعاون إلى التضامن السياسي..". في حين نقلت صحيفة البلاد عن السيد (ميان توفال محمد) رئيس الجماعة الإسلامية في باكستان أنه "استنكر هذا العرض الخبيث الذي تقف وراءه الصهيونية العالمية". وشاطره الساردار خان زعيم حزب المؤتمر الإسلامي في كشمير الرأي عندما حمل الدوائر الصهيونية والدوائر الاخرى المتحالفة معها مسؤولية ذلك العمل العدائي دون أن يوضح تلك الدوائر. واعتبره السيد عمر الحسن، مدير مكتب الجامعة العربية "دعاية صهيونية". كما اعتبره ما سمي بـ "نادي المغتربين العرب" جزءاً من المخطط الصهيوني. ولم يشأ السفير السوري في لندن أن يفوت المناسبة فقال فيما قال: "إن الاقسام الرئيسية في المحطتين B. B. C. A. T. V تسيطر عليها عناصر صهيونية ليست ملتزمة

بولائها لاسرائيل فقط بل وحتى مستهتره بايمانها ببريطانيا أيضاً". واذاف قائلاً: "لابد لنا كعرب أن نعرب عن اسفنا العميق واستنكارنا الشديد لموقف النظام المصري الذي يسعده فيما يبدو التشهير بالعرب وكرامة العرب منضمنا إلى الاجهزة الصهيونية المعادية"، فكل يغني على ليله. واعتبره الرئيس الباكستاني في تصريح خاص الصحيفة البلاد "محاولات صهيونية سافرة". والعهد على الراوي.

أما السيد الوزان فقد نحى منحاً مغايراً عندما اتهم بعضاً من "القوى الاستعمارية الشريرة"، وأخيراً كل ما نقل عن قادة الجهاد في سبيل الله بجنوب الفلبين الذين زادوا العيار. ربما لأنهم يخوضون حرباً. عندما نسبت اليهم صحيفة "عكاظ" قولهم: "إن الفيلم المذكور يعتبر مؤامرة جديدة من سلسلة المؤامرات التي يقوم بها أعداء الإسلام من الصهيونية والشيوعية والصليبية ضد الإسلام".

### التعقيب

هذا ما قالتها السلطات السعودية واجهزتها ووسائل اعلامها و"اصداؤها" بشأن الاعداء والخصوم، وقد حرصنا أن نستقي كل ذلك من المصادر السعودية، والمصادر السعودية وحدها لدفع أي التباس أو اشتباه.

لم يبق امامنا بعد كل هذا سوى خمس ملاحظات ندفع بها في وجه المزاعم السعودية وهي:  
أولاً. أن من اتيح له متابعة الاعلام السعودي في "بحثه" عن "الاعداء والخصوم المناسبين" والمؤامرة الدنيئة" كاد أن يصاب بالدوار. فهل بمقدور أحد أن يخرج، من كل ما قيل آنفاً بعدو مشخص واضح للعيان كان وراء إنتاج الفيلم؟ أهو الغرب وغيره من السائرين في ركاب الصهيونية؟ أم هو الغرب والشرق المنهالان علينا عبر وسائل الاعلام الصهيوني والصليبي الحاقدين ضد الإسلام؟ أم القوى الصليبية والصهيونية

العالمية؟ أم الصليبية والصهيونية العالمية؟ أم الصليبية والصهيونية والشيوعية؟ أم الصهيونية وحدها؟ أم الصهيونية ودوائر أخرى؟ أم القائمون على شركة التلفزيون المستقلة والذين هم في معظمهم من الصهاينة؟ أم "اسرائيل" وصهاينة يحملون الجنسية الاوربية والامريكية؟ أم الصليبية الجديدة؟ أم بريطانيا والصهيونية ومصر؟ أم كامب ديفيد؟ أم القوى الاستعمارية الشريرة؟.. الخ.  
إن هذا التخبط مدعاة للضحك والسخرية، ومدعاة للتشكيك والطعن في المزاعم السعودية، وهو ينتقص كثيراً منها، وأقل ما يمكن أن يقال فيه أنه لا يتسم بالجد، وإنما املته اغراض عاجلة ملحة، فجاءة على هيئة عقد منفرط لا ينظمه ناظم.

ثانياً. أن مخرج فيلم "موت اميرة" السيد "انتوني توماس" سبق له أن انتج فيلماً وثائقياً بعنوان: "وصية الملك فيصل" تحدث فيه عن "الانجازات التي حققها الملك الراحل قبل وفاته". وقد عرض الفيلم من قبل التلفزة السعودية، كما عرض في التلفزيون البريطاني في ٢ نيسان عام ١٩٧٥. آنذاك لم يكن "انتوني توماس صهيونياً" ولم تكن الشركة المستقلة صهيونية! ولم تكن وراءها الصهيونية

العالمية ومن وجهة النظر السعودية. هذه واحدة. أما الثانية فبينما كان السيد "انتوني توماس" يجري تقصيه عن مأساة الأميرة قام بزيارة للبلاد عام ١٩٧٨ بعد . ان حصل . وهو الرجل المعروف لدى الحكام السعوديين . على اذن بالدخول من السلطات السعودية، فإذا كان صهيونيا أو معاديا للاسلام والمسلمين والديار المقدسة والشعب "السعودي"! فلماذا سمح له بالدخول؟! بالتأكيد إنه لو كان الفيلم عن "انجازات الفهد" لما كان صهيونيا أو معاديا للاسلام. أما الثالثة، فمن هو "انتوني توماس"؟ توماس . كما تقول جريدة العرب الصادرة في لندن بتاريخ ٦.٨ - ١٩٨٠ .: "مخرج ذو سمعة عالمية، حقق شهرة كبيرة في الأفلام الوثائقية وقد فاز آخر فلمين وثائقيين له . وهما: التجربة الجنوب افريقية" و"الطيب والسيء واللامبالي" بعشر جوائز دولية فيما بينهما، منها: جائزة الاكاديمية البريطانية و"هوجر" الذهبي من مهرجان شيكاغو للأفلام والجائزة الدولية لنقاد الأفلام الخ. ولانتوني توماس علاقة مودة وثيقة بالعالم العربي منذ عمل هناك على اعداد مسلسله التي حققت نجاحا كبيرا، وهي "التجربة العربية" التي صورت في عامي ٧٤ / ١٩٧٥ . وبالإضافة إلى ذلك فقد تحدث انتوني عن نفسه في مقابلة له مع القبس الكويتية قائلا: "لقد سبق لي أن انتجت ثلاثة افلام عن العالم العربي وهذه الأفلام تعكس رؤيتي إلى هذا العالم الذي احبه، مثلما يعكس فيلم "موت أميرة" الصورة الرئيسية لجولتي في البحث عن القصة الحقيقية للأميرة. أنا رجل متعلق بهذا المبدأ واعتبر نفسي كما قلت لك متصلا بالقضية العربية والقضية الفلسطينية بعد عرض الفيلم، وطموحي أن أقدم في وقت قريب فيلما عن القضية الفلسطينية يعرضها بصورة مختلفة وحقيقية لأنني اعتبر نفسي ملتزما بهذه القضية إلى ابعد الحدود.

ثالثا إذا: من وراء الفيلم؟ أن السيد انتوني توماس هذا هو مدير تلفزة A. T. V ، وقد سبق له أن انتج ثلاثة أفلام عن العرب أشرنا إلى الأول، والآخران هما عن مصر بعنوان: "مصر تحت رماد النصر" و"البحث عن الذات" اللذان عرضا عام ١٩٧٥ . وكما انتج السيد توماس هذه الأفلام انتج فيلم "موت أميرة". أما كيف؟ فبعد أن تسرب خبر أعدام الأميرة، ونشرت تقارير صحفية عن ذلك مع صور لعملية القتل عام ١٩٧٨ ، من الطبيعي أن يلفت ذلك انتباهه كصاحب صنعة ومهتم بالمنطقة العربية. ولكنه في بداية الامر لم يرغب في "التورط أو حتى التفكير فيه". ثم قال: "وفجأة اتضح لي أنها قصة مهمة جداً وجديرة بالبحث إذ كنت آمل بأنه بعد جمع معلومات عن الظروف التي أدت بالأميرة الشابة ومحبتها إلى الموت، سيكون بإمكانى إنتاج فيلم مثير للعاطفة يعكس المشكلة السعودية، وقد يساعد على تفهم المشكلات بشكل افضل".

ويبحث المخرج فيما بحث عن دولة عربية تسهل انجاز مثل هذا المشروع الذي يقتضى نجاحه تأمين بيئة مناسبة، وممثلين مناسبين. وقد طلب من دول عربية تسهيل ذلك الا أنه لم تلب طلبه، ولكنه لم ييأس فظل يتابع مسعاه، وفي هذه الاثناء كان السادات بدوره يبحث عن "فرصة" لممارسة لعبته مع الحكام السعوديين، لعبة الضغط عليهم وابتزازه ام، وهنا التقت الحاجتان: حاجة

المخرج إلى بلد عربي وممثلين عرب، وحاجة السادات للضغط على السعوديين. وشتان بينهما، ولا أدل على ذلك من تنصل السادات وانقلابه على نفسه.

ومن المؤسف أننا في عالم لا يستطيع فيه المرء أحياناً أن يحقق هدفه ويحول دون انتفاع الآخرين منه في الوقت نفسه، وما أكثر الأمثلة التي يمكن أن تساق في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال: استقلال بنغلاديش وانفصالها عن باكستان، فمن المؤكد أن البنغاليين شعباً وقيادة عندما أرادوا الانفصال والاستقلال عن باكستان، لم يقوموا بهذا العمل لخدموا به الهند، وإنما ليحققوا هدفهم ومصلحتهم في الوقت الذي كانوا يدركون فيه أيضاً أن الهند لا محالة هي الأخرى تستفيد من تقسيم باكستان وانفصالهم عنها، حتى ولو كانوا خصوماً لها، ومع ذلك فهم لا يستطيعون أن يحولوا دون استفادة الهند.

وهذا يفسر لنا استفادة بعض الدول، ولا سيما الكبرى، من صراعات ومنازعات تحدث في العالم دون أن تكون لارادة الطرفين المتنازعين أحياناً دخل في مثل تلك الاستفادة، فلم يقصدوا بالتأكيد بقدر ما قصدوا مصالحهم، وإنما تحققت عرضاً. إن إنتاج الفيلم شيء مصغر من هذا. ولذا لا نميل إلى الاعتقاد بأن المنتج قد أنتج فيلمه لتحقيق أهداف السادات، ولكنه في نفس الوقت ما كان ليستطيع منع السادات من الاستفادة، فعند هذا الحد يقف الأمر. وذلك لأن السادات يمتلك من الامكانيات المادية والتسيهات الفنية والمعلومات عن الحكام السعوديين ما يمكنه من إنتاج أفلام وأفلام ودون الاستعانة باحد، وعلاقته بهذا الفيلم لا تتجاوز أنه يريد التلويح للحكام السعوديين بفض من الفنون الجديدة في "خبطاته الاعلامية".

رابعا . أن النظام السعودي والقوى التي اشير إلى مسؤوليتها في إنتاج الفيلم يدوران في فلك واحد بزعامة الولايات المتحدة. فمن صدق أن هذه القوى قد سمح لها أن تتأمر على الحكم السعودي أو تلحق به اذى موجعا . لقد سبق لصحيفة لوموند أن تفحصت القول من "أن النظام المصري كان وراء احداث الحرم" الا أنها اسرعت إلى نفي ذلك نفياً مطلقاً وقالت "أن ذلك يحتاج إلى القيام بخطوة كبيرة لا احد في مصر على الاطلاق مستعد في هذه الفترة أن يقوم بها" ولم تكتف بذلك بل مضت مؤكدة بقولها: "والواقع أن القاهرة ليست ذات مصلحة على الاطلاق في اضعاف نظام تتشكل محافظته الكاملة ومسيره في فلك أمريكا ضماناً لها أكثر بكثير من أي نظام ثوري معاد لأميركا قد يقوم في السعودية.. ومن هذه النقطة، فإن مصر مستمرة في تغذية أملها بمصالحة مع السعودية" وهكذا فهناك ضمانتان في النظام لمصر وهما، محافظته الكاملة، ومسيره في فلك أمريكا، الفلك الذي يدور فيه السادات.

خامسا . واخيراً أن الفيلم قد عرض في الغرب وتهجم عليه محملاً إياه مسؤولية قيام نظام فاسد كهذا ودعمه له واسناده، بل والحيلولة دون الاطاحة به، ومحملاً إياه مسؤولية وقوفه إلى جانب أعداء تقدم الشعب العربي. ففي الحوار الذي اجراه الصحفي مع مديرة مدرسة في الجزيرة العربية، تساءلت المديرة بعد أن عدت مساوئ النظام السعودي وانتهاكاته للاسلام بقولها: "أنتم

(الغرب) المسؤولون فبعد العثمانيين جاءنا الغرب. وكنتم دائماً إلى جانب أعداء تقدم الشعب العربي، لأنكم تريدون السيطرة على العرب". ثم تساءلت المديرة مرة أخرى: "تعرف شيئاً عن محاولة الانقلاب التي قام بها جماعة من خيرة الشباب في هذا البلد؟ لم يكونوا شيوعيين ولكن المخابرات المركزية فضحتهم للسلطات". إذاً الغرب مسؤول عن هذا النظام الفاسد، والغرب كان دائماً إلى جانب أعداء تقدم الشعب العربي، وفوق هذا وذاك، فإنه قد اناط بمخابراته واجهزته الامنية مهمة التجسس على الشعب وكتم انفاسه وافشاء مخططاته الوطنية لحماية مصالحه من خلال ابقائه لتلك الدمى. ومع ذلك فهو لا يستحي أن يتبجح بأنه مع حقوق الانسان. ثم جاء دور السيدة المجهولة في الفيلم، وبعد أن استفاضت في الحديث عن الانحلال والتفسخ في بعض اوساط الأسرة المالكة اعقبت ذلك بقولها: "اننا لم يستعمرنا في الماضي احد إلى ان جاء هذا العصر". وهي بهذا تشير أيضاً إلى مسؤولية الغرب في دعم هؤلاء الحكام الفاسدين. وبعد كل هذا هل يمكن القول أن الغرب وراء الفيلم؟.

والخلاصة إن هذه الحجج قد كشفت لنا زيف الادعاءات السعودية، فما الفيلم الا عمل كسائر الاعمال التي يضطلع بها الفنانون والمؤلفون وغيرهم ممن تحدوهم طموحاتهم المهنية والانسانية على التجديد وطرق أبواب غير مألوفا ونصرة الحق.

### المواقف السعودية

#### من عارضى الفيلم.. والمواقف المقابلة

اولاً: الموقف السعودي من بريطانيا:

لاول مرة في تاريخها تشن الصحافة السعودية حملة على بريطانيا كهذه، لا لأن بريطانيا الاستعمارية لم تكن لها مواقف عدوانية ضد البلاد والامة العربية ومصالحها، وانما لأن الحكام السعوديين غير معنيين بذلك، وكيف يعنون بذلك وما هم الا صنعة بريطانية. لقد ظل الحكام السعوديين اسرى لذلك الصنيع أو أن شئت فقل أوفياء لصنيع بريطانيا! رغم أن دور هذه العقدة ظلت تتحكم في مواقف الحكام السعوديين ازاء بريطانيا، وهي تفسر مع عوامل اخرى مجمل المواقف السعودية منها طيلة تاريخها. وسنرى الموقف السعودي من بريطانيا ازاء الفيلم في ثلاثة مشاهد، يبدأ المشهد الأول في الموقف السعودي من بريطانيا ببيان وزارة الخارجية، ففي حين لم تر الوزارة في الفيلم سوى استخفاف صارخ واساءة بالغة إلى الدين الإسلامي والمسلمين وقلب العالم الإسلامي النابض! لم تكن ردود فعلها ازاء بريطانيا تتناب وتلك "التهم" الضخمة بل كانت ردوداً ناعمة خجولة، فبعد أن "تناول" البيان الفيلم بما فيه الكفاية عاد واعتبره "لا يساعد على تنمية علاقات الود والصداقة.. والمنافع المتبادلة التي تربط تقليدياً بين حكومتي البلدين وشعبيهما". وفي الختام عبر البيان عن اسفه "للاساءة التي وجهت إلى بلد صديق". ثم سرعان ما تناغم القائم بالاعمال السعودي في لندن مع وزارته وقال: "إن هذا البرنامج ليس بمكسب لمنتجيه

ولن يساعد في تحسين العلاقة الودية القديمة عهدها بين الحكومتين البريطانية والسعودية وبين شعبيهما". ويلاحظ على ما صدر عن وزارة الخارجية وعن موظفيها القائم بأعمال السفارة في لندن بشأن العلاقات السعودية - البريطانية أنه يندرج تحت باب العتاب، والعتاب لا يكون إلا بين الأحبة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو كل ما صدر عن السلطات السعودية في هذا المضمار.

أما وسائل إعلامها فقد نحت منحى آخر عندما اكتشفت تواتر أن بريطانيا دولة معادية للعرب، بل دولة استعمارية! وفي هذا الصدد قالت صحيفة "الجزيرة" في كلمة افتتاحية لها: "بكل أسف نقول أنه يبدو أن بريطانيا التي زعت السرطان الإسرائيلي في منطقتنا عندما منح وزير خارجيتها بلفور وعده المشؤوم لليهود في الاستيطان في فلسطين وبناء دولتهم التي قامت ومارست أبشع أنواع الاستعمار مع عدد من الدول العربية، واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦... بالإضافة إلى استمرارها في تأييد المواقف الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية". ولم تكتف صحيفة الجزيرة بالوقوف عند حدود الكشف عن الماضي، بل انها مضت قائلة: "تقول أن بريطانيا التي اتخذت كل هذه المواقف العدائية من العرب طيلة تاريخها شدها الشوق إلى هذا الماضي وأبت إلا أن تبقى غارقة فيه". إذاً بريطانيا كانت "طيلة تاريخها" معادية للعرب، وأبت إلا أن تستمر على ذلك في الحاضر. هذا ما قالته صحيفة الجزيرة. أما الشيء الذي لم تقله: أين كان الحكام السعوديون طيلة هذه الفترة من مواقفها العدائية الماضية؟ بل لنطرح الماضي جانباً، ونتساءل ماذا عسى أن يكون موقف الحكم السعودي حاضراً ومستقبلاً من بريطانيا التي لا زالت معادية للعرب كما تؤكد الصحيفة؟ وتعاقت الصحف السعودية في حديثها عن الاستعمار البريطاني وجرائمه، فكتبت صحيفة "المدينة" في افتتاحية لها قائلة: "ولمعلومات الحكومة البريطانية فإن الأوضاع في منطقة الخليج في مقدرة أهلها القيام بشئونهم وتأمين استقرار المنطقة دون الحاجة إلى بريطانيا، التي اشتهر تاريخها الاستعماري في المنطقة بالعمل على زرع الفتن، وإثارة النعرات، والعمل على تمزيق شعوب المنطقة، التي تعمل الآن على علاج الآثار الاستعمارية التي تركها الاستعماريون البريطانيون وراءهم في منطقة الخليج".

فبريطانيا في نظر "المدينة" اشتهر تاريخها الاستعماري في الخليج العربي بزرع الفتن، وإثارة النعرات، وتمزيق الشعوب. وهذا كلام جميل، ولكن الحديث عنه لم يكن إلا بسبب الفيلم "ويالتفاهة" السبب! فالمفروض في "حماة الدين والديار المقدسة" أن يحاربوا الاستعمار من منطلق مبدئي ثابت! واكتفت "عكاظ" في افتتاحية لها بالقول: "فقد انتهى الوقت الذي كانت فيه بريطانيا أمبراطورية تتحكم في مصائر الشعوب ومقدارها وبعد أن أصبحت عاجزة عن اتخاذ موقف من أعلامها الذي يصنع حملاته في غفلة عن الحقيقة أو الرأي السديد". أن قول "عكاظ" يثير ثلاثة أمور: أولها، أن الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتحكم في مصائر الشعوب قد ولى حقاً، ولكنه ولى قبل الفيلم وليس بعده. وثانيها، أن بريطانيا لازالت تتحكم في مصائر بعض الحكام، ولا سيما في الخليج العربي، قبل الفيلم وبعده. وثالثهما، أن صياغة الصحيفة لأقوالها تمن عن تلويح

بالاستغناء عن بريطانيا في الخليج وليس عن تصميم، رغم كل شرورها الاستعمارية التي ذكرتها الصحيفة. وفي مقال لصحيفة "الندوة" بعنوان: "أوربا بين عقدة الصليبية وسموم الصهيونية" ذكرت فيه بجرائم الاستعمار البريطاني، ولاسيما جرائمه في حق القضية الفلسطينية فقالت: "لقد استنزفوا خيراتنا وشردوا اخوة لنا.. وجلبوا اليها الحثالات من كل انحاء الارض" والمأساة لا تذكر كل هذه الحقائق الا بمناسبة فيلم. وفي كلمة "الندوة" بعنوان: "الفقمة والجلادون". أعربت فيها عن دهشتها لعجز بريطانيا عن منع عرض الفيلم، في حين منعت عرض فيلم عن حيوان الفقمة . قالت: "فمتى كانت للبريطانيين هذه الرأفة والرحمة بمثل هذه الحيوانات، وهم الذين جلدوا الشعوب، وازهقوا الارواح على طوال تاريخهم الاستعماري المشين الذي لا يزال شاهدا عليهم في اكثر من طرف وزاوية من زوايا المعمورة!" صحيفة الرياض فقد فاقت جميع زميلاتها فيما كتبتة عن بريطانيا الاستعمارية. ففي أول افتتاحية لها قالت: "و حين نخص بريطانيا بذلك، فاننا برؤيتها سواء على مستوى السلطة الحكومية هناك، أو على مستوى أفراد لازلوا يمارسون عقلية "المندوب السامي" الحاكم بمستعمراتهم، وهذا الظل لهذه العقلية هو الذي دفع بريطانيا للحقد على كافة الشعوب، وهو ما جعل هذه العقلية تحول بريطانيا إلى صفوف الدول النامية اقتصاديا متناسية مصالحها مع هذه الشعوب. إذن لازل البريطانيون يمارسون عقيلة المندوب السامي، وهذه العقلية هي مصدر الحقد البريطاني على كافة الشعوب، وهي السبب في تحول بريطانيا من دولة عظمى إلى صفوف الدول النامية! وفي مقال آخر بعنوان "بريطانيا السفلى" ذكرت الصحيفة بالنفاق والرياء البريطانيين بقولها: "عودتنا (بريطانيا) في مواقف كثيرة أنها تبدي عكس ما تضر، وان الموقف العلني عندها شيء والموقف المبطن شيء آخر. لنأخذ مثلا وعد بلفور المشؤوم الذي كان وراء انشاء إسرائيل وكانت بريطانيا وراء تبنيه واول المنادين والمعترفين بإسرائيل عندما كانت تقتل الإنسان وتسير في جنازته متحسرة عليه نافضة يديها من كل مسؤولية وعلم". ثم ختمت الصحيفة مقالها بقولها: "لقد أصبحت بريطانيا السفلى وليست بريطانيا العظمى كما كانت". وكتبت الصحيفة مقالا اخر بعنوان: "أفعى اسمها بريطانيا". جاء فيه: "هذه الأفعى حقدنا علينا كعرب لن ينتهي ولن تنزل درجة واحدة من سلم الكراهية التي هي في أعلى درجاته... هذه العجوز المهترئة عاشت بيننا طويلا، وشربت دماءنا بدل مائنا، واستحمت في انهار عرقنا الشريف، وظلت تنهش ضرعنا الذي يسرها أن تراه ضامرا.. فعلاقتنا بها ليست جديدة، ومعرفتنا بها أيضاً ليست وليدة الساعة ولا هي بنت اليوم، بل هي علاقة قديمة جدا يشهد على قدمها دم المجاهدين العرب والشهداء الذين لم يستلطفوا هذه العلاقة ولم يقروها، بل وقفوا بأسلحتهم معترضين عليها رافضين أن يختلط الدم العربي بالدم الإنجليزي... ومن هنا كانت مقاومة الشباب العربي للوجود الإنجليزي في بلادهم مستعمرة متصلة فمن العراق... إلى مصر.. إلى عدن.. إلى خليجنا العربي. كل هذه المناطق الحرة كانت بريطانيا تفاجأ بياقطة كبيرة مشبعة بالنيون مكتوب عليها: ممنوع الدخول... الخ". هكذا كان موقف بريطانيا من العرب. ثم تناولت

الصحيفة بريطانية لا كمجرمة بحق العرب هذه المرة، وامننا بحق شعوب اخرى، حيث جاء في كلمة لها: "وعندما تعلم شباب المستعمرات وبدأوا في فتح حوار ساخن مع الشعب البريطاني، ويوضحون التاريخ الاسود بدءا من وعد بلفور إلى تقطيع أصابع العاملين المهرة في الهند الذين هددوا مصانع "لانكشير" للنسيج بالمزاحمة على السوق الهندية". فبريطانيا إذا ذات تاريخ اسود ولكن هل انتهت تلك الاعمال السوداء، أم انها لازالت مستمرة؟ هذا ما تجيب عليه الصحيفة نفسها بقولها: "لم تختلف نظرة السيدة (تاتشر) عن نظرة الملكة (فكتوريا) اللهم الا في تغيير موديلات الفساتين... فهي هي بريطانيا، تظل الروح العرقية والنازية مخفية في داخل الذات البريطانية".

فبريطانيا كانت دولة استعمارية ومازالت، بل انها أيضاً دولة عرقية ونازية. وليس هذا وحسب، بل هناك ما هو اعظم عندما اضافت صحيفة "الرياض" إلى كل ذلك قولهم: "لم يتبدل الشكل الاستعماري الا في عامل الزمن فقط، وهو الذي كسر تلك اليد المبسوطة على خارطة العالم، وحول التاج البريطاني إلى لعبة صغيرة في يد عميل أمريكي أو روسي، ليجعل من أعضاء البرلمان عملاء ووسطاء لكل مشتر في سوق العمالة الدولية...". وهكذا أصبحت الدولة البريطانية، التي كانت تلعب بمصائر العالم دولة يلعب بها عميل أمريكي أو روسي، دولة يرتع فيها الجواسيس والعملاء حتى أن الجاسوسية والعمالة غمرت أعضاء البرلمان البريطاني الذين لم تشأ صحيفة الرياض أن تستثنى واحدا منهم بمن فيهم ذلك النائب الذي روت الصحيفة الذي أيد الحكومة السعودية. وبعد كل هذا كان من الطبيعي أن تفقد بريطانيا هيبتها، وهو ما عبرت عنه صحيفة "المدينة" بقولها: "هذه أول مرة في التاريخ نرى فيها دولة كان عظمتها مثل بريطانيا تفقد هيبتها لا في خارج حدود سيادتها، بل داخل هذه الحدود...".

هذه هي "التهمة" الأولى، وإن شئت "التهم"، الموجهة من قبل وسائل الاعلام السعودي وبإلها من تهم تقتضي اشد العقوبات. إن وسائل الاعلام السعودي لم تعتد التطرق إلى الاستعمار لأن مجرد الحدث عن الاستعمار أمر غير محبب لدى الحكام السعوديين، وخصوصا بحق بريطانيا. بل ربما لازالت عندهم، هي هي بريطانيا العظمى. أما التهمة الثانية، فهي أن بريطانيا أصبحت خالية من أي فضيلة! فقد قالت صحيفة "الجزيرة" في كلمة لها: "في بريطانيا، التي كانت حتى الامس القريب أم الديمقراطيات في العالم، تحولت فيها الديمقراطية اليوم إلى ممارسة شاذة، وتحول فيها التشريع إلى أداة لحماية الشذوذ الجنسي ووسائل ممارسة الدعارة. منذ أيام ضمت بريطانيا إلى (مفاخرها) في ديمقراطيتها الجديدة نشر فيلم (مقتل أميرة) وسمحت بعرضه تحت ستار حرية الرأي. أي حرية هذه التي تصور الفضيلة وكأنها عادة قبيحة يجب استئصالها.. وأي رأي ينادي بالدفاع عنه وهو الذي تفوح منه رائحة المواقير الصهيونية التي تصدر الرذيلة والفساد وتشويه الحقائق.. الخ".

فبريطانيا حتى الامس القريب أم الديمقراطيات في العالم، ولكن بعد إنتاج الفيلم وعرضه لم تعد كذلك، فبالها من سخرية! وبريطانيا لم يعد فيها سوى الراذل، بل لم تعد سوى "سوبر ماركت"



كبير فيه كل شيء يوحي بأن الإنسان في هذا العالم أصبح يعامل وكأنه سلعة تباع في سوق النخاسة في "السوبر ماركت" البريطاني يبيعون كل القيم الروحية، ويرفضون الاعتراف بأن هناك مبادئ تفصل بين الفضيلة والرذيلة وبين الأدب وممارسة العهر وبيع الاعراض بالمزاد العلني". وفوق هذا وذاك، فالبريطانيون "هم الذين سمو ناديا ليليا داعرا باسم (مكة)، وهم الذين صوروا الكعبة المشرفة على الملابس الداخلية النسائية". هذا ما قالته "الرياض" غير أن الصحيفة احجمت عن ذكر من يرتادون هذا النادي الليلي الداعر وغيره! وبعد كل هذا لابد أن تكون بريطانيا هي أس السموم، وهو ما قالته صحيفة "الرياض" أيضاً في مقال مطول لها بعنوان: "افعى اسمها بريطانيا". جاء فيه: "هذه الافعى العجوز المسماة بريطانيا تعتبر المصدر الأول للسم وتمتلك أكبر مخزون منه في العالم". ولطالما انحدرت القيم الاخلاقية والمثل العليا في بريطانيا والغرب إلى هذا الدرك، فان مسؤولية الفساد في الأسرة السعودية تقع على كاهلهم، وهذا ما عبرت عنه "عكاظ" في مقال بعنوان: "هم الذين قتلوها" ختمته بقولها: "اننا ينبغي أن نقول لهم وللعالَم بانهم هم الذين قتلوا الأميرة بما اشاعوه من فساد في الأرض واذا عوه عبر اعلامهم وكتبهم ومجلاتهم من فسق وفجور.. الخ". فهم الذين قتلوا الأميرة! وهم الذين اشاعوا الفساد. بل وعندما ينشرون فضائح الأسرة المالكة في وسائل اعلامهم، فهم لا ينشرون سوى غسيلهم الوسخ! وهذا ما عبرت عنه زميلتها "الرياض" بقولها: "لو أمعن هؤلاء قليلا في الموضوع لا تضح لهم أن ما ينشرونه ليس الا غسيلهم أنفسهم وأن الرائحة العفنة التي تزكم الانوف ليست الا رائحة القاذورات التي يتمسكون بها باستمرار ولا يمكن أن يعيشوا خارج اطارها".

بعد هذا لم يعد صعبا على القارئ الكريم أن يعرف من تحدر حقا إلى الدرك، ولكن بقي أن نسأل الاعلام السعودي: لم يخاف الحكام السعوديون من الفيلم طالما أنه ينشر غسلا غير غسيلهم؟! وطالما أن غيرهم هو القاتل: "إذا لم تستح فافعل ما شئت". ولم يكتف الاعلام السعودي بهذا الحد ف "البريطانيون كلهم خبثاء ما عدا الذين يتعاطفون مع القضية العربية". وما هم أيضاً الا مجموعة من السراق! فقد اكتشفت صحيفة "الرياض" أن محتويات المتحف البريطاني عبارة عن مسروقات! ونسبت إلى احد الافارقة قوله في "هايد بارك": أن الانجليز يقولون: عليك بزيارة المتحف البريطاني، فقد زرت هذا المتحف عشرين مرة، ولم أجد في تاريخ بريطانيا الا اليد التي سرقت هذه الموجودات من شعوب قارات العالم".

وبعد أن تناول الاعلام السعودي بريطانيا من رأسها إلى اخمص قدميها وقلبها ذات اليمين وذات الشمال، كان لا بد أن يغور في جسمها ليتفحص دما ثم يعلن: "أن المجاهدين العرب والشهداء رفضوا أن يختلط الدم العربي بالدم الإنجليزي.. وذلك لأن الدم الإنجليزي دم نجسه الخنزير؛ بل قد يكون هو الذي نجس الخنزير، دم متخثر، متكسر، متجلط، من هنا كان اعتراض بنى العرب على هذه العلاقة غير الشرعية بين الدم العربي والدم الإنجليزي" وهذا ما قالته "الرياض" بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٨٠. إذا ما كان نضال المجاهدين العرب الاوائل ضد الإنجليز الا لأن

لهم نجسة الخنزير! ولكن ما هي اسباب كل هذا التدهور والانحطاط؟ هذا ما تفسره لنا صحيفة "المدينة" في مقال لها بعنوان: "على الريق". عندما قالت: "إن الفساد في بلادهم كان مردوده الحرية التي تتمتع بها صحافتهم ووسائل اعلامهم واساليب سلوكهم الفردي وغيرها.. ويعرفون أن حرية نقاباتهم واضراباتهم هي اساس انهيارهم الاقتصادي الذي سيتردون فيه عاجلا أم آجلا، والفضائح الاخلاقية التي يعيشونها ستنخر فيهم وفي كل مجتمعاتهم من الزمن القريب والبعيد". إذاً سبب الفساد مرده الحرية، وسبب الانهيار الاقتصادي مرده الحرية، وسبب الفضائح الاخلاقية مرده الحرية! وما على الإنجليز ألا أن يقيموا حكما استبداديا دكتاتوريا كالحكم السعودي إن ارادوا اشاعة الفضيلة، وقبر الرذيلة، وازدهار الاقتصاد! ولكن صحيفة الرياض نحت منحى مغايرا لمنحى زميلتها "المدينة" بشأن الديمقراطية والحرية في بريطانيا عندما نفت وجودهما فيها بقولها: "وكل ذلك يتم باسم اكذوبة الديمقراطية والحرية". ثم "تواضعت" عندما ابقت نصفها، حيث نسبت إلى رجل بريطاني . والعهد على الراوي . قوله: "لقد ذهبت نصف من هذه الديمقراطية مع تعدد الحكومات التي كان اخرها حكومة (مارجريت تاتشر) المرأة التي يقولون عنها حديدية مع أن حدثها (حديديتها) هذه لم توفر لنا لقمة العيش اليومية التي اخذت تتزايد تكاليفها كل يوم، بينما الكبار هم الذين يحصلون عليها ولكن بطرق غير مشروعة، والفضائح عنهم نقرأها كل صباح مع فنجان القهوة". والشعب البريطاني أيضاً يعاني من ضنك العيش والطبقية. واخيرا فالديمقراطية التي باتت "تحتضر" في بريطانيا، أم الديمقراطية في العالم، لم تعد سوى ممارسة "الرذائل" ولا يشفع لها سوى "ازدهارها" في المملكة السعودية! اما كيف؟ فهذا ما توضحه صحيفة "الجزيرة" بقولها: "اننا في المملكة منارس حريات ديمقراطية.. ديمقراطية فرضت على الحاكم أن يكون مفتوح الباب أمام أي فرد من ابناء الشعب، يصل الحاكم ويقول له ما يريد آمننا مطمئنا، لا يصده حاجب أو يرده حارس مسلح، كما هو الحال في مقر الحكومة البريطانية، وكما هو الحال في قصر الملك البريطاني". هذه هي "الديمقراطية" السعودية التي لم نفاجأ بها، ولكن من المؤكد أن عديمي الخبرة بشؤون البلاد كانوا يتوقعون أن يسمعو شيئا غير هذا كأن يشار إلى رئيس منتخب من الشعب وبالشعب وللشعب، ومجلس منتخب على غرار، وحرية التجمعات والتنظيمات وحرية الرأي والكلمة.. الخ. ولأن صحيفة "الجزيرة" لا تمتلك شيئا من هذا، ولا ما هو دونه، فما كان امامها الا ديمقراطية "الأبواب المفتوحة" والتي هي نفسها أبواب موصدة وأهل مكة ادرى بشعابها". أما الحراس والحجاب ومظاهر الهيبة الزائفة، فان باع الحكام السعوديين فيها طويل وطويل جدا.

وبعد أن "اكتشف" الاعلام السعودي ما اكتشف في بريطانيا من تاريخ استعماري اسود، وغياب للفضيلة، وانعدام للديمقراطية، وتحولها إلى دولة جواسيس، ونجاسة دمها.. الخ، كان لابد أن يطلب بالرد على بريطانيا دفاعا عن مبادئ الحرية والديمقراطية والقيم الخلقية! بل وربما انقادا للشعب البريطاني من محنته! وهذا يعني بداية المشهد الثاني في الموقف السعودي من بريطانيا،

وهو يبدأ بما نقلته صحيفة الانباء الكويتية عن الصحفيين والصحافة السعودية بقولها: "من الصحفيون السعوديون اليوم على الرد بعنف باستخدام كافة الاسلحة التي تملكها المملكة وفي مقدمتها الحرب الاقتصادية". وتجدر الإشارة إلى أن الرد السعودي امتزج بشيء من التحسر على نكران الجميل من قبل بريطانيا! بل والغرب الذي بادله الحسنة بالسيئات! كما اتسم بالتردد، وعدم الاقتراب من الخطوات العملية الجدية والاكتفاء بالتلميح والتلويح وبعض المقترحات الهزيلة، واطلاق العنان للحملة اللفظية حتى كان الاعلام السعودي أن يستنفذ كل ما في جعبته من لغو. ففي أول مقال افتتاحي لصحيفة "الرياض" بعنوان: "الذين يريدون قتلنا بصحافتهم". جاء فيه: "إن المطلوب في هذه الفترة كشف حساب صارم مع هذه الصحافة، أو أي اجهزة أخرى تحاول تشويه مسيرتنا.. أن نحكم المقاطعة عليها، ليس ثقافيا أو اعلاميا، وامنا نضعها في مستوى عداوات إسرائيل، ومن يلف لفها..". والحديث عن الصحافة ما هو الا تورية. فالمقصود بريطانيا والغرب، وهو ما سيتضح للقارئ الكريم من الفقرة اللاحقة التي ارادت منها الرياض التذكير بـ "المقاطعة النفطية الجزئية" ابان حرب أكتوبر، فقالت: "لقد كانت تجربة حرب ٧٣ وما تبعها من مقاطعة في البترول على أي جهة تساعد إسرائيل بالعتاد والاسلحة.. وإذا كانت هذه التجربة قابلة للتطبيق بوسائل أخرى على هذه الصحافة، أو حتى الشركات والافراد الذين يتعاونون معها". وبالتأكيد إن المقاطعة النفطية لا تكون على الصحافة! وما تفسير هذه التورية سوى الخشية من الافصاح. ثم أظهرت الصحيفة امتعاضها من المواقف النصفية، فقالت: "إن هذه المواقف (النصفية) إن جاز التعبير لا تخدم واقعنا، وقد تعود الغرب أن لا يخرج من اقطارنا الا بالحرب والاستشهاد" وهنا ارتفعت وتيرة الحماسة إلى اقصاها فبلغت ذروتها: الحرب والشهادة! إلا أنها سرعان ما خبت عندما ألحقت الصحيفة قولها بقول جديد: "إن علينا أن نواجههم بأسلحتهم طالما أننا نملك الفرصة والموقف والمال، ولا ينقصنا إلا الشجاعة، والإرادة بفرض وجودنا من منطق القوة". إذاً ينقصكم كل شيء فحرف "الا" أوضح العلة، ويالها من علة، فماذا بقي لديكم بعد ذلك؟! وأنى لكم بالحساب الصارم والمواقف القوية والحرب والشهادة إذا انتفت الشجاعة أو الإرادة. لقد أظهرت الصحيفة أيضاً امتعاضها من التهافت على المحلات الصهيونية حيث جاء في افتتاحيتها: "إنه لمن المخجل أن نرى المواطنين العرب السواح في لندن يتهافتون على محل مثل (ماركس أند سبنسر) وهو المملوك لرساميل يهودية تعلن بكل وقاحة شتمها للعرب. ويكون هؤلاء المواطنون هم أعمدة مبيعاته، وارباحه ليكون الفائض من هذه الأموال موظفا في شتمنا في صحافة بريطانيا والتبرع بمبالغ أخرى لتسليح إسرائيل لذبح ابنائنا..". وهذه تورية أخرى، فيبدو أن الصحيفة لم تستطع أن تسمي من يتهافتون على مثل هذه المحلات فحشرت العرب لتلمح إلى غير "العرب". وافصحت صحيفة "المدينة" على نحو أكثر مما المحت إليه زميلتها "الرياض" جاء ذلك في افتتاحية لها بعنوان "دعوة إلى مقاطعة بريطانيا: سياحيا". عندما قالت: "اننا ندعوا افراد الشعب العربي السعودي الابي المسلم إلى أن يتحولوا في (السياحة) هذا العام عن هذا الوكر.. خاصة وأن دولا

شقيقة تتوفر بها امكانيات السياحة افضل بكثير مما هو في بريطانيا". اما صحيفة "الجزيرة" فقد جعلت من هدفها عنوانا لافتتاحيتها: "مطلوب مقاطعة بريطانيا". ويعد أن عدت "الردائل" التي غمرت بريطانيا واهلها، قالت الصحيفة: "ومع هذا لا ندري لماذا يذهب المواطنون السعوديون وباعداد طوي وهائلة وطيلة أيام السنة إلى بلد هذه صفاته وهذه ممارساته وهذه نظرتة للانسان..". اما انك لا تدري فهذا ما نشك فيه! وإذا كنت صادقا فيما ذهبت إليه، فينطبق عليك قول القائل

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة

وأن كنت تدري فالمصيبة اعظم

ثم مضت الجزيرة في قولها: "بعد أن عرض فيلم (مقتل أميرة) يجب أن نفكر كثيرا قبل أن نذهب إلى بريطانيا لقضاء اجازتنا.. لأنه يجب مقاطعة بلد تنكر ل صداقته وعلاقته الطبية معنا.. بل تنكر لمصالحه القوية التي تربطه بنا". هذا هو جزاء سمنار، فما التبعية إلا مسلسل لا ينتهي من الامتهان والإذلال والتحقير. ثم عرجت الصحيفة إلى المصالح البريطانية مذكرة بآلاف البريطانيين، ومئات الشركات العاملة في البلاد، وبلايين الجنيهاات للواردات السعودية من بريطانيا، دون أن تقول شيئا عما يجب اتخاذه بشأنها مكتفية بالتذكير بها. واخيرا انتهت الصحيفة إلى القول: "لذلك فان موقف بريطانيا من عرض الفيلم لن يمر دون ثمن بل يجب الا يمر بدون ثمن باهظ.. فنحن نمتلك الثروة والقوة والقرار ونحن لسنا بحاجة إلى الآخرين قدر حاجة الآخرين لنا.. إن الوقت الذي كنا نفتح فيه خزائن بلادنا لمن كانوا ولا زالوا يخططون لطعننا في مقدساتنا وعقيدتنا وتراثنا ووطننا عند أول (غمزة) صهيونية قد ولى إلى الابد. ولتعرف بريطانيا من سينضم إلى قافلتها اننا لن نخدع من جديد ولن نركع لها ابدا". والصحيفة حتما لا تقصد نفسها أو العاملين فيها عندما استخدمت صيغة الجمع بقولها: "كنا نفتح خزائن البلاد لمن.. ولن نخدع.. ولن نركع..". وامنا تقصد اولياء الأمور ذوى الرؤوس الخائعة المطأطئة، والحق أن اجمل ما في هذه الافتتاحية هذا الاعتراف بان الحكام السعوديون كانوا يفتحون خزائن البلاد "لمن كانوا وما زالوا يخططون لطعننا في مقدساتنا وعقيدتنا وتراثنا ووطننا". واجمل من ذلك اعترافها بان الحكام السعوديين كانوا ولا زالوا من بين الراكعين، وشتان بين الركع للاجانب وبين الركع السجود. وقد شاركت صحيفة "الرياض" زميلتها "الجزيرة" فيما يتعلق بنهب ثرواتنا، بقولها: "انهم يأخذون منها المصالح والاموال، وتتحرك مصانعهم بنفطنا، تتكثف بضائعهم في اسواقنا ومع هذا نبادل الاساءة بالחסنات". وشاركتها أيضا صحيفة "الندوة" بقولها: "لقد استنزفوا خيراتنا". قاصدة بذلك البريطانيين.

أما جريدة "البلاد" فقد قالت: "كان لمواقف الحكومة البريطانية السلبية من تلك الحملة التي استهدفتنا بعنف.. اثره في تصعيد القناعة لدينا.. باننا نقدم الكثير ولا نأخذ شيئا". وكلها اعترافات جميلة تدين الحكام السعوديين. وبجانب ذلك كانت هناك مطالبة بردود لا تخلو من طرافة، ومن ذلك ما طالبت به صحيفة "الندوة" في افتتاحية لها بعنوان: "الاستنكار وحده لا يكفي"

جاء فيه: "نود أن نقول أن الاستنكارات التي صدرت عن العالم الإسلامي . على الرغم من أهميتها . لن يكون لها الاثر البعيد المطلوب، ويظل المطلوب عملاً أوسع واشمل..

اننا ندعوا لمثل هذه الخطوة المناسبة بهذه المناسبة بالذات". ثم توضح الصحيفة الخطوة المسؤولة بقولها: "فالواجب.. يحتم الرد على هؤلاء الحاقدين بالوسيلة والاسلوب الامثل، ونحن قادرون على ذلك، وباستطاعتنا شرح عقيدتنا ونظامنا وتقاليدينا، والرد بذلك على التضليل والدس وكشف الاهداف الشريرة التي يسعون لتحقيقها.. اما الشعوب المخدوعة بمزاعمهم عن "الموضوعية والعلمية" .. هذا هو المطلوب" فالاستنكار إذاً وحدة لا يكفي، ولكن الشرح هو الذي يكفي! أما صحيفة "المدينة" فقد دعت إلى سبيل اخر عندما قالت: "ويقول المثل: لا يفل الحديد الا الحديد". فما هو الحديد لدى كاتب المقال؟ أنه يوضح ذلك بقوله: "لقد اقترحت في احدي مقالاتي أن تقوم وزارة الاعلام بالبحث والتقصي عن القصص التي تدين الصهيونية وحقدتها على العرب والمسلمين، وباقلام اهلهم وذويهم.. والقصص الصليبية واساليبها التي تدين افاعيلهم ضد العرب والمسلمين.. ثم تدبلجها إلى اللغة العربية.. والإنجليزية والفرنسية واللغات الأخرى.. ثم تقوم بعرضها ليس في بلادنا العربية فقط، بل وفي كل البلاد الإسلامية". ثم ماذا؟ لا شيء. وفي ١٩ / ٤ / ١٩٨٠، طالعتنا صحيفة الرياض بعناوين بارزة: "اتصالات مكثفة بين دول الخليج لاتخاذ عقوبات سياسية واقتصادية ضد بريطانيا.. استعداد خليجي لتطبيق العقوبات". ونسبت الصحيفة إلى مصادر مطلعة قولها: "إن الاتصالات التي تجري حالياً بين دول الخليج سوف تسفر عن عمل يعتبر بمثابة الجزاء الرادع للحكومتين البريطانية والهولندية اللتين شجعتا على نشر مثل هذه الاعمال المدسوسة التي استهدفت النيل من كرامة الشعوب الإسلامية.."، ثم اضافت قائلة: "إن الاشقاء في دول الخليج قد ابدوا استعدادهم التام للوقوف جنباً إلى جنب في اتخاذ موقف صارم سواء اكان ذلك سياسياً أو اقتصادياً". وفي رد على سؤال لصحيفة الرياض عما إذا كان هناك احتمال عقد مؤتمر لبحث واتخاذ القرار، قال المصدر المطلاع: "ان ذلك هو مدار البحث والاتصالات جارية حالياً بهذا الصدد وستنظر دول الخليج في الاسلوب والكيفية التي ترد بها على هذا العمل الساقط الذي يشوه الدين الاسلامي وينال من كرامته". ثم ختمت صحيفة الرياض روايتها على النحو التالي: "علمت الرياض من مصادر موثوقة بان فكرة سحب الارصدة العربية في لندن وهولندا قد طرحت للنقاش وهو البند الأول في مدار البحث تعتبر السوق البريطانية ثاني سوق بعد أمريكا لحجم الاستثمارات العربية".

إن أهمية هذا التصريح هو أنه منسوب إلى مصادر مطلعة موثوقة من قبل صحيفة محظية، وتناقلته عنها صحف خليجية. ولم تكتف الصحيفة بالتهديد بموقف مشترك للدول الخليجية، بل هددت أيضاً بالعرب والمسلمين "الذين يعملون الآن في اعادة النظر في كافة العلاقات مع بريطانيا مالم تفسر الاخيرة موقفها من الواقع الديمقراطي وتتمثل بالجانب الايجابي للحرية الصحيحة". كما ذكرت جريدة "المدينة" في عددها "٤٨٩١" بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ أنها "علمت أن جهودا عربية

إسلامية مشتركة يجري تنسيقها حالياً لمواجهة الاصرار البريطاني الحكومي على مجازاة حملة سفهاء كامب ديفيد، ومن المنتظر أن يناقش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في اسلام آباد قريبا الاستفزات البريطانية ضد المسلمين والدين الإسلامي وما يمكن اتخاذه من اجراءات مشتركة، وقد طرحت مقترحات بينها تقليص الصادرات النفطية من الدول الإسلامية إلى بريطانيا".

وفي هذه الاثناء جرى التذكير بالمصالح البريطانية في البلاد ونشرت احصائيات واسعة عن عدد العاملين البريطانيين (٢٥ . ٣٠ الفا) والشركات البريطانية العاملة وقيمة الواردات السعودية من بريطانيا والصادرات النفطية إليها، ومن ذلك ما قالته صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية التي تصدر في لندن: "والمعروف أن المملكة العربية السعودية تعتبر أهم شريك تجاري لبريطانيا في منطقة الشرق الاوسط إذ وصلت قيمة مبيعات بريطانيا للمملكة في العام الماضي إلى حوالي "٨٩٨" مليون جنيه بينما وصلت قيمة الواردات إلى حوالي "١٠١" بليون جنيه "الف ومائة مليون". وتشكل واردات بريطانيا النفطية من السعودية حوالي ١٠% من الاستهلاك أو أكثر من ٢٥% من اجمالي الواردات التي وصلت في العام الماضي إلى حوالي "١٥" مليون طن متري. علما بان اجمالي الواردات كان بحدود "٥٨" مليون طن متري". ومن جهة أخرى سربت انباء إلى الخارج تناقلتها وكالات الانباء والصحف العربية والاجنبية، في حين تلاشت وسائل الاعلام السعودية الإشارة إلى معظمها ومنها: منع الكونكورد من القيام برحلاتها عبر الاراضي السعودية ردا على عرض "موت أميرة"، والحيلولة دون شركة بريطانية للحصول على عقد في انشاء المجمع الصناعي في مدينة ينبع، وفقدان المعهد التعليمي لشمال شرق ويلز فرصة توقيع عقد بمبلغ ثلثمائة الف جنيه والغاء زيارة كان من المقرر أن يقوم بها وزير سعودي للمعهد المذكور، وزيارة مقابلة كان من المقرر أن يقوم بها وزير بريطاني إلى البلاد، وتجميد زيارة الملك خالد التي كان ينوى القيام بها إلى بريطانيا والطلب "من جميع الامراء المقيمين بان يغادروا بريطانيا" ويجدر بالذكر أنه لم يصدر عن السلطات السعودية ما يؤيد هذه الانباء المسربة. وفي ضوء كل ما تقدم بلغت الحملة ذروتها، وانتهى المشهد الثاني.

يبدأ المشهد الاخير في الموقف السعودي من بريطانيا بقرارات مجلس الوزراء السعودي، فبينما كانت وسائل الاعلام السعودي "تردح" بما كانت عليه بريطانيا، وما آلت إليه، كانت الحكومة السعودية مطبقة في صمتها قرابة نصف شهر، ثم اعلن وزير اعلامها في تصريح له عن العلاقات السعودية . البريطانية جاء فيه: "إن مجلس الوزراء بحث في اجتماعه أول أمس العلاقات السعودية . البريطانية وقرر تأجيل قيام السفير السعودي بتقديم أوراق اعتماده، وانتفاء الحاجة إلى السفير البريطاني في الوقت الحاضر. كما درس المجلس بعناية موضوع العلاقات الاقتصادية بين المملكة وبريطانيا .. وبصفة خاصة عمل الشركات البريطانية في المملكة". فالقرارات والاجراءات السعودية إذاً لا تعدو كونها تأجيل قيام السفير السعودي بتقديم أوراق اعتماده، وانتفاء الحاجة إلى السفير

البريطاني في الوقت الحاضر. اما العلاقات الاقتصادية، وهي بيت القصيد بالنسبة لبريطانيا، فقد اكتفى المجلس بدراستها ولكن "بعناية" وشتان بين ما قيل بحق بريطانيا وبين ما أتخذ، وينطبق على الموقف السعودي المثل القائل: "تمخض الجبل فولد فأراً". ولعل الصحف السعودية نفسها كانت من بين المندehشين لهذا البون الشاسع بين القول والعمل، ونستدل على ذلك بالمانشيتات والعناوين التي اختارتها لتغطية الموقف السعودي، بل يبدو أن احساسا بالخيبة قد اعتري أولئك الذين سطوروا تلك الاقوال بحق بريطانيا فحاولوا أن يغطوا "الفار" برداء كبير في مسعى منهم لتغطية الخيبة التي منوا بها. عندها طالعنا الصحف السعودية في اليوم الذي نشرت فيه قرارات مجلس الوزراء بمانشيتات ضخمة وعناوين كبيرة ومن ذلك: "قطع العلاقات الدبلوماسية جزئيا بين المملكة وبريطانيا"، و"طرد السفير البريطاني لدى المملكة وتأجيل إرسال سفيرنا إلى لندن"، و "تجميد العلاقات السعودية البريطانية.. الخ"، و"اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية.. وعمل الشركات البريطانية في المملكة"، و"تردي العلاقات السعودية البريطانية". في حين لم يدرج تحت هذه العناوين سوى تلك القرارات آنفة الذكر. فلا طرد للسفير البريطاني، ولا قطع للعلاقات جزئيا، ولا اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية، ولاهم يحزنون! حتى أن صحيفة "المدينة" وصفت الاجراءات السعودية بانها "خطوة رمزية" عندما قالت: "ان الاجراء الذي اتخذه مجلس الوزراء بالحد من مستوى التمثيل السياسي: هو خطوة أولى "رمزية" والخطوة التالية ستكون خطوة عملية". إذاً هو مجرد خطوة رمزية وليست أيضاً خطوة عملية، وما الخطوة العملية الموعودة الا وعد من وعود عرقوب! وعقبت جريدة "الندوة" على الاجراء السعودي بقولها: "لقد اشار وزير الاعلام إلى أن مجلس الوزراء درس بعناية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وخاصة الشركات البريطانية العاملة في المملكة. ولاشك أن المجلس سيتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب". وهذا يعني أنه لم يعد امام الصحيفة الا أن تؤمل قراءها بانتظار الوقت المناسب لا اتخاذ القرار المناسب. أما صحيفة الشرق الاوسط فقد قالت: "علمت (الشرق الاوسط) أن الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للرد على الحملات الاعلامية المغرضة في بريطانيا ستتبعها عدة خطوات اقتصادية مهمة إذا استمرت مثل هذه الحملات في المستقبل" فالخطوات اللاحقة إذاً مشروطة بـ "إذا" وهو اعلان صريح بانه لن تكون هناك من خطوات اخرى".

بل أن هناك ما هو ادهى من ذلك، حيث ادرجت بعض الصحف السعودية وتحت نفس تلك المانشيتات والعناوين تصريحاً للقائم بالاعمال السعودي في لندن اعرب فيه عن "اسفه لتردي العلاقات السعودية . البريطانية"، ثم "اعرب عن امله في ان تعود العلاقات بين المملكة وبريطانية اقوى مما كانت عليه على ضوء القناعة المشتركة باهمية المصالح الاساسية التي تربط بين البلدين والصداقة العريقة التي تربط بين شعبيهما". فاين موقع الاعراب عن الاسف على تردي العلاقات السعودية البريطانية، والاعراب عن "الامل في أن تعود العلاقات أقوى مما كانت عليه" من تلك المانشيتات والعناوين، بل واين موقعها من قرارات مجلس الوزراء؟ بقي أن نقول بان القائم

بالاعمال السعودي قد كشف عن سر خطير من اسرار الدبلوماسية السعودية ومفاده: أن أي دولة تريد تقوية علاقاتها مع الحكام السعوديين . على نحو اقوى مما هي عليه . ما عليها ألا أن تنتج فيلما ضد الأسرة المالكة، وتلوح بفيلم اخر! والا كيف يمكن أن نفهم تمنيات القائم بالاعمال السعودي الطيبة للعلاقات السعودية . البريطانية، بان تعود اقوى مما كانت عليه؟ وأن تقال مثل تلك التمنيات في نفس اليوم الذي نشرت فيه تلك القرارات التي عكف مجلس الوزراء على دراستها كثيراً!

إذاً قرارات الحكومة السعودية على قصورها لم تكن هي الاخرى سوى ذر للرماد في العيون. ولكن هذا لم يحل دون الصحف السعودية وتسطيرها المقالات وتدبيج الافتتاحيات في الحديث عن الموقف الشجاع والحاسم واللطمة القوية.. الخ. ففي مقال لصحيفة "عكاظ" جاء فيه: "وبالطبع فان نفي الحاجة إلى وجود السفير البريطاني في المملكة في الوقت الحاضر هو بمثابة لطمة قوية يعزفها الذين يتعاملون في الحقل الدبلوماسي". ثم استدركت الصحيفة وقالت: "الا أن الحكمة في قرار المملكة على هذا النحو هو اتاحة الفرصة للتكفير من جديد من قبل الحكومة البريطانية في تهاونها بموقفها وصمتها المريب ازاء ما يقوم به الاعلام البريطاني في محاولة تشويه النقاء الذي تعيش فيه هذه البلاد". فماذا بقي حتى من اللطمة اللفظية بعد هذا الاستدراك؟! ثم تمضي الصحيفة فتقول: "لاشك أن هذا القرار قد القى بالحجر في الساحة البريطانية، فعلى ضوء تصرفها سوف يتضح مدى حرصها على العلاقات بين البلدين. فنحن لسنا في حاجة إلى بريطانيا بقدر ما هي في حاجة الينا". وفي كلمة افتتاحية لصحيفة "الجزيرة" بعنوان: "موقف شجاع وحاسم" جاء فيها: "لقد أخطأت الحكومة البريطانية في حساباتها للعواقب التي ستترتب على تهاونها مع من اساؤوا للمملكة وعقيدتها، باسم الشعب البريطاني وباسم الديمقراطية في بريطانيا، كما أخطأت الحكومة البريطانية في حسابها لرد الفعل السعودي.. وعلى الحكومة البريطانية أن تتدارك البقية من علاقاتها بالمملكة.. الخ". وبالإضافة إلى ذلك اخذت الصحف السعودية تنشر تقارير مطولة عن آثار ونتائج الموقف السعودي ومن ذلك تقرير لصحيفة الجزيرة بعنوان "الرعب يجتاح بريطانيا.. الشارع البريطاني في ذهول من القرار السعودي ضد بريطانيا"، و"عواقب خطيرة على اقتصاد وسياسات بريطانيا في المنطقة".. الخ. وكان واضحاً أن ما ذهبت إليه الصحف السعودية لا يعدو كونه حشواً في حشو، فبعد يومين اثنين فقط من اعلان "الموقف السعودي الشجاع والحاسم" نشرت صحيفة الوطن الكويتية خبراً تحت عنوان: "اتصالات مكثفة بين الرياض ولندن" جاء فيه: "أكد مصدر دبلوماسي كبير لـ (الوطن) أن العلاقات البريطانية السعودية على الرغم ما يشوبها من توتر الآن الا انها ستتحسن في غضون الاسابيع القليلة المقبلة". ثم اضافت قائلة: "واكد الدبلوماسي الكبير أن الاتصالات الجارية حالياً بين الرياض ولندن ستسفر عن عودة العلاقات إلى طبيعتها". ثم سرعان ما تعزز الخبر بتوقف المحلة السعودية و"عودة" المياه إلى مجاريها، وتمضي الايام وإذا باللورد كارينغتون وزير خارجية بريطانيا يحل ضيفاً



عزيزا على الحكام السعوديين، يجتمع به الملك، وولي عهده، ووزير خارجيته، وتطوى تلك الحملة وكأن شيئا لم يكن، وبذا يكون الفأر، هذه المرة هو الذي تمخض فولد منلة. وختم الامر، وعلى ما قاله الاعلام السعودي السلام.

#### ثانيا: الموقف البريطاني

لقد بذلت السلطات السعودية جهودا مضنية، مساع حثيثة لتحويل دون عرض الفيلم، الا أنها لم تفلح في مساعيها وجهودها.. فكيف كان ذلك؟ تقول صحيفة "ديلي ميل": "وقد بدأت الازمة الدبلوماسية بتاريخ ٣ نيسان عندما كان "جيمس كريك" السفير البريطاني في اجازة حينها عبر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي للقائم بالاعمال البريطاني "جون كربي" عن "القلق الشديد" حول قرار شركة A. T. V القاضي بعرض الفيلم. وفي اليوم التالي استدعي السيد كريك من باريس حيث كان يتمتع باجازته وعقد اجتماع طارئ بلندن في وزارة الخارجية. وفي السبت ٥ نيسان عاد السفير كريك إلى جدة، وهو يحمل رسائل مهدئة وتعليمات لاستعمال خبرته لتخفيف غضب السعوديين. وقد حمل رسالته موقعة من قبل السير "ايان كيلمور" موجهة إلى الأمير سعود بدلا من "اللورد كاريغنتون" الذي كان هو الآخر في اجازة آنذاك. وقد ارسلت رسالة منفصلة بصورة مستعجلة من قبل السفير. ومنذ يوم ٦ نيسان الذي عرض فيه الفيلم الوثائقي على قناة A. T. V لم يتصل بالشركة أي ممثل من الحكومة البريطانية. وقد تحفظت وزارة الخارجية البريطانية بشأن الموضوع بيمنا تحرك السعوديون للاحتجاج". ثم نسبت الصحيفة إلى أحد الموظفين في وزارة الخارجية قوله: "ان الموضوع لم يكن جديرا بالاحالة إلى هيئة المحطة المستقلة. وخول اللورد كاريغنتون أحد الناطقين بلسان وزارة الخارجية بالتأكيد بان الحكومة لاتنوى ممارسة الرقابة على برامج التلفزة، وقال الناطق: اننا نأسف شديد الاسف لاي ازعاج قد يكون سببه البرنامج في العربية السعودية، ونأمل أن هذا البرنامج سوف لا يؤثر في علاقاتنا الممتازة مع العربية السعودية والتي نقدرها تقديرا كبيرا".

ومن خلال هذا العرض اتضحت لنا امور عدة منها:

- ١- أن الرسالة التي بعث بها إلى وزير الخارجية السعودي لم تكن من قبل "اللورد كاريغنتون" الذي كان في اجازة، وامنا من قبل شخص أقل منه مرتبة.
- ٢- أن الازمة الدبلوماسية بدأت منذ ٣ نيسان، في حين نسبت صحيفة الشرق الاوسط إلى مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية السعودية قولها: "أن الحكومة السعودية اتصلت قبل عرض الفيلم باسابيع بالحكومة البريطانية".
- ٣- أن الحكومة البريطانية لم تتصل بالشركة لتثنيها عن عزمها في حين تحرك السعوديون للاحتجاج.

٤. أن أحد الموظفين في وزارة الخارجية قال: "أن الموضوع لم يكن جديرا بالاحالة إلى هيئة الاذاعة المستقلة". كما خول "اللورد كارينغتون" أحد الناطقين بلسان وزارة الخارجية بالتأكيد على أن الحكومة لا تنوى ممارسة الرقابة على برامج التلفزة.

والخلاصة أن الموضوع لم يكن جديرا بالاهتمام أو بالاحالة إلى هيئة الاذاعة. ثم كشفت وزارة الخارجية البريطانية في بيان لها عن بعض المساعي السعودية. وجاء في البيان: "أن المملكة العربية السعودية أعربت رسميا للحكومة البريطانية عن قلقها إزاء ما تردد عن نية التلفزيون عرض فيلم وثائقي عن حادثة إعدام أميرة سعودية". ثم أضافت الخارجية البريطانية في بيانها قائلة: "أنها أبلغت بالقلق السعودي قبل موعد عرض الفيلم إلا أنها أكدت للحكومة السعودية أن الحكومة البريطانية لا تملك سلطة تخولها حق التدخل أو التأثير على مضمون الفيلم". وأخيرا مضى البيان يقول: "أن الوزارة إذ تعرب عن اسفها العميق لاية اساءة ربما قد تكون قد لحقت بالسعودية من جراء هذا الفيلم، إلا انها تأمل ألا يؤثر عرض هذا الفيلم على العلاقات الممتازة القائمة بين البلدين". وقد سبق لبريطانيا أن أمرت سفيرها بقطع اجازته والتوجه إلى مقر عمله في جدة لتدبر الأمر، كما أرسل وزير خارجية بريطانيا رسالة إلى الملك خالد لم تخرج على ما ورد في البيان إلا أن الصحف السعودية اعتبرت رسالة لوزير الخارجية السعودية من نظيره البريطاني لا اعتبارات "بروتوكولية" في حين أشارت إليها الصحف البريطانية باعتبارها رسالة موجهة للملك، وأيدتها صحيفة الشرق الأوسط السعودية بقولها: "بعث اللورد كارينغتون وزير الخارجية البريطانية برسالة اعتذار شخصية إلى الملك خالد". وهذا يؤكد أمرين:

أولها: أن الرسالة موجهة إلى الملك خالد من قبل وزير الخارجية، ولا يخفي مغزى هذا على أحد، والا لماذا لا تكون الرسالة من رئيسة الوزراء.

وثانيهما: أن الرسالة ذات طابع شخصي، وهو الآخر ذو مغزى واضح.

ونسبت صحيفة "العرب" إلى مصادر دبلوماسية سعودية في لندن قولها: "أن هناك تفكيراً جدياً في السعودية الآن بقطع العلاقات التجارية مع بريطانيا، ولم تعط المصادرة أية تفاصيل أخرى". كما أشارت "ديلي اكسبريس" إلى "أن السعوديين هددوا بقطع النفط عن بريطانيا والغاء العقود التجارية والدفاعية". ونسبت صحيفة "العرب" إلى "الديلي ميل" البريطانية أن السعودية هددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وبقطع النفط عنها، وتجميد عقود تجارية قيمتها مئات الملايين من الجنيهات بسبب عرض الفيلم على قناة شبكة التلفزيون التجارية. إلا أن وزارة الخارجية البريطانية نفت ذلك فوراً وعقبت عليه بقولها: "أنه مجرد تخيل". كما نسبت وكالة الانباء البريطانية إلى ناطق في السفارة البريطانية في جدة قوله: "أنه لم يسمع باية تهديدات سعودية بقطع النفط عن بريطانيا وأنه لا يتوقع هذا". بل أن السفارة السعودية في لندن أكدت ما ذهبت إليه وزارة الخارجية البريطانية، والناطق في السفارة البريطانية في جدة عندما قالت: "أن حصوله

(المقاطعة) غير متوقع بالمرّة". وبهذا تكون السفارة السعودية قد نفت ما نسبته صحيفة العرب إلى مصادر دبلوماسية سعودية في لندن، أي تراجعت تلك المصادر عن ما قالته.

ولذا لم يعد الموقف السعودي خافيا على أحد، فهو مجرد "غضبة" لفظية مما حدا بمجلة "الاكونومست" أن تقول: "يبدو أن السعوديين قد اختاروا عقوبة أكثر مناسبة من المقاطعة التجارية أو إلغاء عقود النفط. ففي يوم الثلاثاء الماضي أعلن السعوديون أن الأمانة العامة للصحافة الإسلامية في جدة قررت رفع قضية ضد شركة التلفزة". هكذا آل الموقف السعودي إلى مجرد رفع دعوى قضائية أمام القضاء البريطاني، بل أن هذا الموقف "المضحك" هو الآخر سيتلاشى. وهذا ما اشارت إليه ذات المجلة بقولها: "أن عددا من الناس يحاولون الآن اقناع السعوديين بالتخلي عن قرارهم، ولكن إذا وصلت الدعوى إلى المحكمة فإنها ستثير اهتماما كبيرا". ويبدو أن الحكام السعوديين قد اقتنعوا جراء المساعي الحميدة لأولئك الناس وفي مقابلة أجرتها صحيفة "الجزيرة" مع السفير البريطاني في جدة قال السفير: "أن الحكومة البريطانية قد أعربت من خلال بيان وزارة الخارجية ومكتب الكومنويلث عن أسفها لأي ضرر يمكن أن يلحق بالعلاقات بين البلدين جراء عرض الفيلم.. كما أن الحكومة البريطانية قد اشارت إلى أنه ليس لديها السلطة بحظر البرامج التي تنتجها أية محطة تلفزيون مستقلة كما أنها لا تستطيع التدخل في مضامين البرامج". فالسفير البريطاني أعاد موقف حكومته ولكن الشيء الذي لا يفهمه الحكام السعوديون كيف أنهم يستطيعون التدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون البلاد والتي لا يوجد ما يميزها عن ملكيتهم الخاصة، وبريطانيا العظمى لا تستطيع التدخل في مضامين البرامج. هذا شيء غريب بالنسبة للحكام السعوديين! ثم سألت الصحيفة السفير عن رايه في الفيلم فقال: "إنه لم ير الفيلم ولهذا فليس في مقدوره التعليق على فحواه ولكنه بالطبع يعني بقلق واهتمام الحكومة السعودية والأزعاج الذي سببه الفيلم". والارجح أن السفير قد رأى الفيلم، ولكنه لم يرفه ما رآه الحكام السعوديون. وفضل عدم الإفصاح عن رأيه في نفس الوقت الذي حرص فيه أن لا يقول عكسه. ولعل استرسال السفير حول الإسلام والمساجد والنشاطات الإسلامية في بريطانيا يوضح قدرا ما اراد توضيحه، فقد قال السفير للصحيفة المذكورة: "أنه يوجد في بريطانيا اليوم رغبة متزايدة واحترام للإسلام.. كما أن عدد المسلمين أخذ في الازدياد سواء بين البريطانيين انفسهم أو المقيمين، كما أن عدد المساجد أصبح كبيرا جداً ومن بينها المسجد الكبير الشهير بحديقة ريجنستن في قلب لندن". ثم اضاف السفير قائلاً: "أن الجامعات البريطانية تدرس معنى وتاريخ الإسلام وأن النشاطات الإسلامية بالعاصمة البريطانية مازالت قائمة تحت رعاية المركز الإسلامي الذي يتخذ من لندن مقراً له. وكان آخر تلك النشاطات المهرجان الإسلامي الضخم والذي أقيم في ١ / ٩ / ١٩٧٦". وواضح جداً من اجابة السفير أنه كان يريد القول بطريقة غير مباشرة ولكنها واضحة تمام الوضوح بان الفيلم ليس معاديا للإسلام، وهو ما فهمته تمام صحيفة "الجزيرة" واضطرها إلى التعليق عليه . معتبرة اقواله ضرباً من التبريرات والحجج الواهية . بقولها: "مع احترامنا لرأي

سعادة السفير وقناعتنا التامة في نشر كل التبريرات التي طرحها انطلاقا من ايماننا بحرية الرأي وفق مفهومنا لا كما يفهمه البريطانيون، الا أننا نرفض هذه الحجج الواهية.. الخ". ويجدر بالذكر أن السفير البريطاني قد اعطى لصحيفة "الرياض" تصريحاً مماثلاً نشرته في عددها الصادر بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠.

والخلاصة أن الموقف البريطاني كان واضحاً تمام الوضوح منذ البدء، قبل عرض الفيلم واثناؤه وبعده، والذي مفاده: أن الحكومة البريطانية لا تملك حق التدخل في أمر كهذا، وإذا ما أثار الحكام السعوديين فلا يسع بريطانيا سوى أن تأسف.. وعلى ماذا؟ على عدم تفهم الحكام السعوديين لمستلزمات الديمقراطية في بريطانيا. وبالمقابل كان الموقف السعودي هو الآخر واضحاً تمام الوضوح للبريطانيين، ومنذ البدء أيضاً. ولم لا؟ وهم المتضلعون بشؤون الجزيرة والخليج العربي، وأهل دراية وخبرة بصنائعهم. ذلك الموقف، فهمه البريطانيون على أنه لا يتجاوز دائرة الأقوال، ولن يقترب من دائرة الأعمال.

ورغم معرفة الحكام السعوديين بحقيقة الموقف البريطاني الا أن صحفهم حرصت على أن تصور الامر على غير حقيقته فالاسف البريطاني تحول إلى اعتذار عندما طالعنا الصحف السعودية بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ بعناوين كبيرة تكاد تكون متماثلة "بريطانيا تعتذر للمملكة رسمياً" و"بريطانيا تعتذر للمملكة وسفيرها يقطع اجازته لتلافي الحادث". وبعد قرابة شهر ونصف طالعنا صحيفة الشرق الاوسط بعنوان: "كاريغنتون اكد اعتذاره للسعودية وانتقد الفيلم المغرض بشدة". وعندما يتفحص القارئ ما تحت العناوين لا يجد اعتذاراً، وامناً يجد "أسفاً" وهو ما عبر عنه بيان وزارة الخارجية البريطانية. وما ذكرته الصحف السعودية الا تزوير مكشوف، فهناك فرق بين الاعتذار والاسف من جهة وبين الاسف الشخصي والاسف الرسمي من جهة أخرى، بل انها لم تكف بذلك، وامناً لجأت إلى الاختلاق كما حدث مع صحيفة البلاد التي قالت: "ونوه كاريغنتون في رسالته التي حملها السفير البريطاني لدى المملكة.. نوه باهمية العلاقات الثنائية بين المملكة وبريطانيا ورغبة بلاده في أن لا تتأثر هذه العلاقات المتينة بهذا النوع من الدس الرخيص الذي تتولاه عناصر صهيونية معادية". فهيئات أن يتحدث وزير الخارجية البريطانية عن "الدس الرخيص الذي تتولاه عناصر صهيونية معادية". وهو الذي اصر أمام مجلس العموم بأنه لم يعتذر، وامناً أسف أسفاً شخصياً. بل أن موقفه هذا على ضعفه لم ينجح من النقد، بل والنقد الشديد.

فلنستعرض بعض ما دار في الجلسة الصاخبة لمجلس العموم البريطاني من خلال ما نشرته الصحف البريطانية بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠، ومن ذلك مثلاً: ما نقلته صحيفة "ديلي اكسبريس" عن بعض النواب حيث قالت: "عبر وزير الخارجية عن اسفه الشديد للسعوديين الغاضبين بسبب الفيلم المعروف من قناة A. T. V المسمى بـ "موت أميرة" وقالت وزارة الخارجية فيما بعد: "أن ذلك لم يكن اعتذاراً رسمياً". وهكذا تكون وزارة الخارجية البريطانية قد اعتبرت الاسف الذي أبدى، وبمثابة اسف شخصي صادر عن وزير الخارجية. وهذا يفسر ما نسبته صحيفة "الوطن" الكويتية إلى ناطق

باسم وزارة الخارجية البريطانية، حيث نقلت عنه قوله: "ليس هناك من داع للاعتذار". أما سبب ذلك فتفسره صحيفة "ديلي اكسبريس" بردود الفعل الغاضبة من قبل بعض النواب عندما أوضحت ذلك بقولها: "وكانت ردود فعل عدد من أعضاء مجلس العموم قوية ازاء الموضوع وكان السيد "توم تورني" من حزب العمال هو الذي استخدم كلمة "الزحف" وقال أنه يشعر بالاشمئزاز وهو يرى البريطانيين يركعون امام ناس من صنف الساديين لا تعجبهم الحقيقة. وقال السيد "ديفيد وينك" من حزب العمال: أنه من المخل ان يرى وزير الخارجية يعتذر لدولة رجعية اقطاعية، بسبب عرض برنامج للتلفزة. ورأى السيد "جون كارلايل" أحد أعضاء حزب المحافظين أن اجراء "اللورد كاريغنتون" كان شيئاً مؤسفاً إلى حد ما. ثم اضاف قائلاً: "يجب الانعتذر باي شكل من الاشكال".

اما صحيفة "ايفينينك نيوز" فقد قالت: "أن كاريغنتون اصر على انه لم تكن هناك مسألة تقديم اعتذار حول الفيلم بيد أن الرسالة (الموجهة للملك خالد والتي اعتبرت رسالة اعتذار) اثارت غضب عدد غير قليل من أعضاء مجلس العموم". ويجدر بالذكر أن الصحف البريطانية الصادرة بتاريخ ١١/٤/ ١٩٨٠ قد ابرزت في معظمها ما حدث في مجلس العموم البريطاني، والذي لم يكن بالتأكيد في صالح الحكام السعوديين، الا أن الصحف السعودية قلبت الامر واخذت تتحدث عن موجة عارمة وسخط شديد يجتاحان بريطانيا "نصرة" للموقف السعودي! ولعل الرسالة التي بعث بها مراسل "الرياض" من لندن تشكل واحدة من تلك المحاولات. وقد نشرتها صحيفة الرياض بعنوانين ضخمة: "قضية الفيلم التلفزيوني تتفاعل داخل مجلس الوزراء والشيوخ.. مجلس الوزراء يهدد باجراءات صارمة ضد الشركة المنتجة، ونائب في مجلس الشيوخ يتهم حكومته". ثم قال: "اثار الفيلم التلفزيوني الذي عرض في لندن والذي استهدف الاساءة إلى المملكة بصورة مباشرة موجة سخط على مختلف الاصعدة مما اثار ضجة على مستوى مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ البريطانيين"، ولكن فات الصحيفة أن تدرك بان الحكومة البريطانية التي لا تملك حق التدخل بشأن الفيلم هي أعجز من أن تتخذ اجراءات صارمة ضد الشركة المنتجة، بل ان احد موظفي وزارة الخارجية اعتبر الموضوع غير جدير بالاحالة إلى هيئة الاذاعة المستقلة، وهذا ما اكده مدير برامج شركة A. T. V السيد "شارلس دنتون" الذي قال: "انه بالرغم من الاحتجاجات السعودية لم يمارس أي ضغط لا يقاوم عرض الفيلم" ثم اضاف دنتون قائلاً: "كانت وزارة الخارجية قلقة بشأن الفيلم ولم تمارس أي ضغط علينا. أنه لمن الاعتزاز أن نرى خطأ فاصلاً بين الاذاعة من جهة والسياسة الخارجية، والعلاقات الدبلوماسية الثنائية من جهة اخرى وسيكون يوم حزيناً بالنسبة للاذاعة البريطانية إذا تغير مثل هذا الموضوع مستقبلاً". أما ما اسمته صحيفة "الرياض" بموجة السخط على مختلف الاصعدة، فهو سخط انصب على وزير الخارجية البريطانية، لا لشيء، الا لأنه اعتذر أو اسف للحكومة السعودية مما اضطره إلى التخطي، فأعلن أنه لم يعتذر، وامنا اسف. وفوق هذا وذاك، فهذا الاسف قدمه بصفته الشخصية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان السخط لم يقف عند موقف وزير الخارجية البريطانية، وامنا تجاوزه إلى الحكام السعوديين الذين

تعرضوا لنقد شديد بسبب مواقفهم السادية وطبيعتهم الرجعية والاقطاعية! وهذه الاقوال لأعضاء في مجلس العموم البريطاني. بل أن الصحف السعودية قد ابدت امتعاضها من الموقف البريطاني ومن ذلك مثلا ما قالته الرياض: "لم تقم بريطانيا رسميا بوضع حد لهذا الاستهتار وقطع دابر التجني والافتراء، وما ابدته بريطانيا حتى الان لا يفسر حسن نواياها تجاه القضية.. أن الصمت المريب داخل الاجهزة الرسمية البريطانية لا يفسر الا متعاض تماما ولا يعرب عن الاستياء الرسمي". ثم تمضي الصحيفة وتقول: "فالغموض الراهن لن يزيد الطين الا بلة تعرف لندن كيف تفرق بين الحريات التي ما وضعت يوما للاساءة إلى الآخرين". إن هذا اعتراف صريح يغيّر الصورة التي حاول الاعلام السعودي أن يقدمها للمواطنين، فلا "اعتذار" ولا "رعب يحتاج بريطانيا" ولا "موجة سخط واستنكار" وغير ذلك من المانشيتات العريضة البراقية الخادعة. أما صحيفة "الجزيرة" فقد قالت: "أن ستار الديمقراطية والحرية الذي تتذرع به الحكومة البريطانية لتبرير سكوتها عن الوقاحة التي تمارسها اجهزة الاعلام المحسوبة عليها وعلى الشعب البريطاني، مجرد ستار لا يستر ما وراءه". وعقبت أيضا جريدة "البلاد" على الموقف البريطاني بقولها: "وكانت الحملة الشرسة على هذا البلد... بمثابة المقابل المؤلم الذي واجه به البريطانيون تعاوننا.. وكان لمواقف الحكومة البريطانية السلبية من تلك الحملة التي استهدفنا بعنف.. اثره في تصعيد القناعة لدينا.. باننا نقدم الكثير. ولا نأخذ شيئا". أو ليس في هذا ما يدحض الاقوال السابقة من أن بريطانيا "اعتذرت" و "فزعت" ..و.. الخ. وبهذا الصدد قالت صحيفة "المدينة": "اننا واثقون أن الحكومة البريطانية ستعامل الاحتجاج العربي الجماعي بنفس الاسلوب (هز الاكتاف) الذي عاملت به التحذيرات الاولى قبل وأثناء بث الفلم في التلفزيون التجاري البريطاني، على الرغم من كل النصائح التي نقلت إلى الحكومة البريطانية عبر الوسائط الدبلوماسية محذورة من عواقب الاساءة إلى مشاعر المسلمين". اذاً بريطانيا ردت على التحذيرات السعودية بهز الاكتاف. ثم عادت "المدينة" وقالت: "ودعوى بريطانيا، الحكومة بانها غير قادرة على منع الاساءات الموجهة للدين.. ولدولة صديقة، ادعاء يدعو إلى السخرية". فهل هناك اعتراف أوضح واقوى من هذه الاعترافات؟ نعم هناك ما نسبته صحيفة الشرق الاوسط إلى مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية السعودية من انها اكدت لها: "أن الحكومة البريطانية لم تحاول مجرد محاولة لوقف عرض الفيلم". فماذا بعد أن شهد شاهد من أهلها؟.

وعلى أثر القرارات السعودية القاضية بتأجيل التحاق السفير السعودي بمقر علمه بلندن، والطلب من نظيره مغادرة البلاد، ودراسة العلاقات الاقتصادية اقامت الصحف السعودية الدنيا أقعدتها من جديد! فتحدثت عن "رعب هائل اجتاح الشارع البريطاني مما يمكن أن يرتب على والقرار السعودي نتائج بالغة الخطورة على الاقتصاد البريطاني" وعن الخوف "من طرد ثلاثين ألف بريطاني في المملكة، والقلق الشديد حول مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بريطانيا والمملكة، وحجم التبادل التجاري بين البلدين الذين يبلغ بليون جنيه إسترليني".

واحتمال توقف النفط الذي بلغت صادراته ٢٥% من أجمالي واردات بريطانيا! ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل ان وزير الخارجية البريطانية اعتبر ذلك ضرباً من الشائعات عندما قال: "وبالرغم من انه قد راج ما يعتبر شائعات اكثر من كونه حقائق عن المشكلات المعينة التي تواجهها شركائنا، فانه تبرز الحقيقة التي لا مرأى فيها عن الاستياء السعودي والغضب إزاء عرض الفيلم". وأشار إلى أن حكومة ستسعى لرأب الصدع في العلاقات مع المملكة العربية السعودية. وفي نفس اليوم من صدور تلك القرارات نسبت صحيفة الشرق الأوسط إلى ناطق رسمي في وزارة الخارجية البريطانية قوله: "لا يستبعد أن يقوم مسؤول بريطاني بزيارة قريبة إلى المملكة العربية السعودية لتوضيح وجهة نظر الحكومة من هذا الموضوع". وبعد يومين فقط ذكرت صحيفة الوطن الكويتية أن دبلوماسياً كبيراً أكد لها أن العلاقات البريطانية السعودية ستتحسن في غضون الأسابيع القليلة المقبلة رغم ما يشوبها من توتر. وما هي إلا أيام قليلة حتى توقفت الحملة الإعلامية، ثم حل وزير الخارجية ضيفاً على الحكام السعوديين، بعد أن رأب الصدع وانقشعت السحب ولكن دون أن يتوقف النفط، أو تتوقف الواردات السعودية، أو يطرد البريطانيون من البلاد، أو تستجيب بريطانيا "لطلبات" السعودية ولو بقدر ضئيل!

ورغم كل ذلك طالعتا صحيفة "الشرق الأوسط" بطامة جديدة وهي أن مصادر شبه رسمية في الرياض قالت لها: "أنها باتت تعتقد أن بريطانيا باتت مستهدفة مثل المملكة السعودية في مؤامرة الفيلم لأن الذين خططوا له كانوا يدركون رد الفعل السعودي، وأرادوا ضرب العلاقات بين البلدين والأضرار بالتجارة البريطانية عن طريقه". فبالله من تخبط ما بعده تخبط، فبريطانيا التي لم تحاول مجرد محاولة لمنع عرض الفيلم . حسب ما أكدته مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية السعودية . أصبحت مستهدفة بمؤامرة الفيلم بعد أن كان الفيلم "مؤامرة" بريطانية موجهة ضد المملكة ! قيل ذلك في يوم واحد . ومن مصادر سعودية رسمية، ونشرته صحيفة سعودية أيضاً . ولو مد في عمر "الأزمة" أياماً قليلة لربما قال المصدر نفسه ما الفيلم إلا مؤامرة سعودية ضد بريطانيا وما على الأولى إلا أن تعتذر ! لقد كان تمهيداً لمقدم السيد وزير خارجية بريطانيا من جهة ووفاء "للعلاقات التاريخية" التي تربط بين بريطانيا والأسرة المالكة، والتي عبر عنها وزير خارجية بريطانيا "اللورد كاريفنتون" بقوله: "إن علاقاتنا مع المملكة العربية السعودية لا تقتصر على التجارة فحسب، فمن الوجهة التاريخية تجد أن صلات بريطانيا بالعائلة المالكة السعودية هي صلات وطيدة بصفة خاصة، وإن شخصية ابن سعود الأسطورية، وهو مؤسس المملكة العربية السعودية، هي دائماً موضع الاحترام العظيم في هذا البلد، ونحن دائماً رحبنا بزيارات انجاله، بمن فيهم الملك الحالي والملك الراحل فيصل". هذه "العلاقات" لم تعد شيئاً من الماضي بل لازالت قائمة لتحقيق ذات الأغراض، وأن تغيرت الأساليب. ولعل ما ذكرته صحيفة رصينة كـ "النهار" اللبنانية يوضح ذلك، فتحت عنوان: "الدور البريطاني"، قالت الصحيفة: "بالنسبة إلى الأبعاد السياسية والاستراتيجية، يخشى المراقبون في لندن أن يؤدي التدهور المفاجيء في

العلاقات البريطانية - السعودية إلى تقليص الدور البريطاني في الخليج". ثم عقيبت على ذلك بقولها: "ومعروف في هذا المجال أن السعودية تعتبر مفتاح السياسة البريطانية في الخليج في مقابل تعويل المملكة على الدعم العسكري البريطاني". إذاً الحكم السعودي "مهماز" السياسة البريطانية في الخليج وركيزته العلاقات التاريخية بين الأسرة وبريطانيا العظمى! وهكذا عادت المياه إلى مجاريها وكأن شيئاً لم يكن!

وأخيراً أين كان ذلك مما قالته جريدة "الجزيرة": "لقد أخطأت الحكومة البريطانية في حساباتها للعواقب التي ستترتب على تهادنها مع من اساءوا للمملكة وعقيدها.. كما أخطأت الحكومة البريطانية في حسابها لرد الفعل السعودي ويبدو أنها - الحكومة البريطانية - حسبت أن رد الفعل السعودي لن يتجاوز حد الاحتجاج الشديد للهجة كما جرت العادة في العرف الدبلوماسي. وأن مجرد تصريح من وزيراً أو زعيم سياسي بريطاني مسؤول بالاعتذار لتطبيب خاطر قيادة المملكة، يكفي لتجاوز الإساءة ونسيانها".

بقي أن نسأل صحيفة الجزيرة من هو الذي اخطأ الحساب بريطانيا أم الحكم السعودي؟ ومن هو الذي أطلق التصريح بما هو أكثر من تطبيب خاطر؟ ألم ينقلب الحكام السعوديون على أنفسهم من اعتبار الفيلم مؤامرة بريطانية تستهدفهم إلى مؤامرة تستهدف بريطانيا والمملكة معا لضرب العلاقات بين البلدين؟! وأين كل ذلك مما قالته زميلتها جريدة "الندوة" مخاطبة حكام بريطانيا بقولها: "ولكننا لن نغضر لهم ما حيينا". وأخيراً غضروا لهم ولم يمض من الحياة سوى أيام! فainerكم من قول الشاعر: "والمرء عما قال مسؤول"؟! إذاً لم تعد للكلمة من حرمة ولا قدسية ولا شرف في ظل العهد السعودي! ولم لا؟ طالما أن حرمة البلاد المقدسة غدت منتهكة من قبل الا جانب الذين يسرحون فيها طولا وعرضا؟! ولم لا؟ وثررة الشعب صارة نهبا للاستعمارين والطفيليين والافاكين وشذاذ الافاق!

إذا هانت الكلمة - والهوان مسلسل لا ينتهي - ولله در من صانوها إذ قال قائلهم وهو يحتضر: "يا بني زلة الرجل عظم يجبر وزلة اللسان لا تبقى ولا تذر". فهان عظم القدم على الكسر، ولم تهن زلة اللسان. اما الحكام السعوديون واضرابهم فقد هان الكذب عليهم لأنه اهون ما لديهم. وفي الختام نقول ما على القارئ الكريم الا أن يستذكر ما بدأنا به وهو أن الحكام السعوديين ما هم الا (صنيعة بريطانية) وان بقاء تسلطهم على الشعب سيظل رهنا بالا جانب في المقام الأول.. ولكن إلى متى؟

#### ثالثا: هولندا والفيلم

بعد يوم واحد على بدء الحملة ضد بريطانيا طالعنا الصحف السعودية الصادرة في ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ بثلاثة ابناء: أولها، أن التلفزيون الهولندي يعتزم عرض الفيلم يوم الاربعاء القادم، الموافق ١٦ / ٤ / ١٩٨٠. وثانيهما، ان السفير السعودي لدى هولندا قد قام بمساع حثيثة للحيلولة دون عرضه، وصرح بان عرض فيلم من إنتاج التلفزيون البريطاني سيلحق اضرارا فادحة بالعلاقات



السعودية . الهولندية. وثالثهما، أن الصحف السعودية نسبت إلى وزيرة الهولندية الضيفة تصريحاً أعربت فيه "عن أسفها وأسف الحكومة الهولندية إزاء موقف شبكة التلفزيون البريطاني التي اذاعت برنامجاً يمثل تهجماً على المملكة والإسلام". وإذا كان صحيحاً ما نسبته الصحف السعودية فحري بوزيرة المواصلات الهولندية أن تتعجل في تأسفها على الموقف البريطاني الذي قد ينسحب على هولندا، وعندها سيطلب منها اسفين. ولكن يبدو أن الاعلام السعودي، وخصوصاً ما قيل على لسانها من أن الفيلم "يمثل تهجماً على المملكة والإسلام" إذ نشك في أن تصدر حكماً حاسماً كهذا وهي لم تطلع بعد على الفيلم. كما نسبت وكالة الأنباء السعودية إلى وزيرة قولها: "أنها تلقت مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء الهولندي أعرب فيها عن أسفه وأسف حكومته الشديد إزاء ذلك الموقف.. وأن الحكومة الهولندية ستبذل أقصى ما في وسعها لمنع عرض البرنامج في هولندا، وأن هولندا تسعى إلى دعم علاقاتها مع المملكة معربة عن أملها في تعاون البلدين في المجالات المختلفة".

وهكذا حرص الاعلام السعودي أن يطمئن نفسه معلقاً آماله على جهود سفيرة لدى هولندا، وتصريحات وزيرة الضيفة ومسايعها، ولا سيما المخابرة الهاتفية التي أجرتها مع رئيسها، وعلى ما نسب إليهما من أقوال بشأن الفيلم. وفي ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ وافتنا صحيفة "الجزيرة" برسالة من مندوبها في "امستردام" نشرتها تحت العناوين التالية: "هولندا في حرج!... مجلس النواب وإدارة شركة التلفزيون الهولندي يجتمعان اليوم لبحث أزمة فيلم مقتل أميرة" جاء فيه ما مضاه: أن مجلس الوزراء الهولندي يجتمع اليوم بين اصوات تخضع للنفوذ الصهيوني، وبين اصوات تنظر في المقام الأول إلى مصلحة هولندا لبحث ومناقشة مسألة عرض فيلم "موت أميرة" واتخاذ القرار حول عرضه أو عدمه. كما أجمع اليوم ولنفس الغرض مجلس إدارة شركة التلفزيون الهولندي. ثم قالت الصحيفة: "علمت الجزيرة ان نائب رئيس الوزراء الهولندي قد أكد لسفير المملكة اثناء اجتماعه به يوم الاحد الماضي معارضة الحكومة الهولندية لعرض الفيلم وايمانها العميق بما يحتويه الفيلم من دس رخيص وحقائق مزيفة وتشويه لحقيقة الدين الإسلامي". وهذا ما نسبته "السفير" لنائب رئيس الوزراء ونسبته الصحيفة للسفير والعهد على الراوي! ونحن نستبعد أن يصف نائب رئيس الوزراء الفيلم بمثل هذه الاوصاف. وازافت الصحيفة قائلة: "كما أجرى نائب رئيس الوزراء الهولندي اتصالات مع محطة التلفزيون الهولندي وطلب فيه ضرورة اعادة النظر في قرار عرض الفيلم. ووضح للمسؤولين في المحطة ما يمكن أن ينتج من عرض الفيلم من آثار سيئة بالنسبة لعلاقاتها مع المملكة".

ونلاحظ من العنوان الذي ادرجت تحته الرسالة "هولندا في حرج!.." أن الآمال بدأت تخبو، ولكنها لم تبلغ بعد درجة لا حياط. ثم عادت "الجزيرة" إلى وزيرة المواصلات الهولندية التي كانت في زيارة للبلاد وقالت: "افادت مصادر مطلعة لـ "الجزيرة" أن وزيرة المواصلات الهولندية قد رفعت تقريراً شاملاً إلى نائب رئيس الوزراء ضمنته قلق المملكة من مسألة عرض الفيلم في هولندا..

واوصت في تقريرها بمنع عرض الفيلم. وقد ترتب على هذا اعتراض احد الأعضاء الصهاينة في البرلمان الهولندي على موقف وزيرة المواصلات قائلاً: "لنا حريتنا". وهذه الصرخة هي الاخرى نذير شؤم للسلطات السعودية. ثم تحدثت الصحيفة عن الحملة الصهيونية والحملة المضادة فقالت: "كما اشتدت الحملة الصهيونية ضد المملكة مطالبة الجهات المسؤولة بعرض الفيلم متذرة بمسألة حرية الرأي!! وقد قابل هذه الهجمة الشرسة موجة استنكار عنيفة من قبل الجالية العربية والإسلامية في هولندا والتخطيط للقيام بمظاهرات تطالب بمنع عرض الفيلم، وانهاالت البرقيات والمكالمات التليفونية على وزارة الخارجية والتلفزيون ورئاسة مجلس الوزراء والبرلمان مطالبة بوضع مصلحة هولندا في الاعتبار الأول واتخاذ قرار لمنع عرض الفيلم". اذاً بدأ العد العكسي من خلال ثلاث مؤشرات وردت في رسالة الصحيفة: العنوان "هولندا في حرج..!!"، وصرخة عضو البرلمان "لنا حريتنا"، و"الحملة الصهيونية" ذات "الهجمة الشرسة". ولكن اقتضى الاخراج التخفيف من وطأة هذه الظواهر بثلاثة مواقف: مضادة وفي الرسالة نفسها أيضاً لاعتبارات معنوية وتعبوية! وهذه المواقف: استنكار عنيف من قبل الجالية العربية والإسلامية في هولندا، وتخطيط للقيام بمظاهرات تطالب بمنع عرض الفيلم، وانهاال البرقيات والمكالمات التليفونية على وزارة الخارجية، والتلفزيون والبرلمان، مطالبة باتخاذ قرار لمنع عرض الفيلم. وفي هذه "المواقف" الثلاثة بعض العزاء وكان لا بد أيضاً من تعزيزها بافتتاحية تضمنت الإشارة إلى النفوذ الصهيوني القوي في هولندا، والانقسام في هولندا بين مؤيد ومعارض لعرض الفيلم، والامل في انتصار المعارضين، واخيرا التلويح بالتهديد. وكانت الافتتاحية بعنوان: "هولندا امام الاختيار السهل"، جهاء فيها: "واليوم انتقلت قضية عرض الفيلم الرخيص بعد أن عضن بريطانيا كلها إلى هولندا حيث يتمتع الصهاينة بنفوذهم القوي في اوربا". وهذه أول مرة يتحدث فيها الاعلام السعودي عن النفوذ الصهيوني في هولندا على هذا النحو، فشكرا للفيلم الذي اتاح مثل هذا "الاكتشاف" الذي عجزت حريان "حرب حزينان وحرب تشرين" عن "الكشف عنه"! ثم عادت الصحيفة وكررت ما قالت في رسالتها عن الانقسامات بقولها: "أن مجلس ادارة شركة التلفزيون الهولندي سيجتمع اليوم لقول كلمته في الموضوع وسط انقسامات في صفوف النواب بين مؤيد لعرض الفيلم ومعارض له.. المعارضون يستوحون تفضيل المصلحة الهولندية في الابقاء على علاقات طيبة مع المملكة.. بينهما المؤيدون يسترون بستر ضرورة ممارسة حرية الرأي لارضاء قوى الضغط الصهيوني المرتبطين بها. ثم علقت الصحيفة آمالها على فوز المعارضين لعرض الفيلم وقالت: "ويبدو أن الهولنديين أو الرأي العام في هولندا بما في ذلك بعض المسؤولين قد وعوا خطورة عرض الفيلم لما سيجر إليه من اضرار جسيمة على مصالح هولندا الكثيرة في المملكة، لذلك امطروا التلفزيون ووزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء بآلاف البرقيات التي تطالب بعدم عرض الفيلم". ولطالما أن الرأي العام الهولندي، وبعض المسؤولين قد وعوا خطورة عرض الفيلم وامطروا ببرقياتهم الجهات العليا الهولندية فالامر بخيرا وما كان من الصحيفة الا

أن اشادت بكل هؤلاء. ثم اضافت قائلة: "أن هولندا اليوم امام الاختيار الاسهل بين أن تبيع مصالحها بالسماح بعرض فيلم ملء بالمغالطات والاكاذيب، وبين أن تكون دولة تملك حرية اتخاذ الرأي الذي يكرس علاقاتها الطيبة بالمملكة". إذاً ليس هناك من حل وسيط، فاما أن تحول دون عرض الفيلم وعندها تكرس علاقاتها الطيبة بالمملكة أو تعرضه وعندها يتم الطلاق. ولذا قالت الصحيفة: "من هنا ومن خلال كل هذه الاعتبارات على هولندا اليوم أن تقرر إذا كانت ستبقى دولة صديقة للمملكة وصديقة لنفسها أم أنها ستنظم مرة أخرى إلى سلسلة مواقفها القديمة في تبنيها لمواقف الصهيونية من قضايا الامة العربية. فلا مكان للحول الوسط". إذاً لا مكان للحلول الوسط، أما دولة صديقة، وأما دولة معادية! وقد شاطرت صحيفة "الرياض" زميلتها صحيفة "الجزيرة" في افتتاحية لها بعنوان: "واخري في القائمة السوداء" جاء فيها: "في هولندا اكبر ميناء عالمي للبترول هو ميناء (روتردام) الذي يعتبر اكبر سوق بترولية في العالم.. وهولندا بعد حرب ٧٣ (ادركتها) النار التي لعبت بها حين اجازت لنفسها تأييد إسرائيل العلني، ووقوفها السافر بتسهيل موانئها ومطاراتها لكل دعم لإسرائيل.. وإذا كان سبق ان اخذت مبادرات عدوانية من قضايا العرب، وبالذات قضيتهم العادلة في فلسطين المحتلة، فاننا ندري أن اثواب النازية والعنصرية قابلة للتحديث في هذا العصر في محورة هذا القضايا". ثم مضت الصحيفة وقالت: "أن هولندا التي تعيد فتح النار من جديد بمحاولة عرض الفيلم المشبوه، تيمما ببريطانيا صاحبة العداءات التاريخية مع كل الشعوب في وسائل اعلامها الناطقة والمصورة، لتضع نفسها في زاوية ليس المتهم المتظاهر بالبراءة، واما المجرم السافر الذي الذي حسم الموقف بالاعتراف والتحدي". إذاً هولندا تيممت ببريطانيا صاحبة الاعتداءات التاريخية، وما هي أيضا الامجرم سافر. لذا كان لابد من تهديدها وتوعدها، وبهذا الصدد قالت الصحيفة: "أن هولندا ستعرف أنها ستضع قدمها في النار وأن الشرايين التي تغذي دماءها نستطيع قطعها. وهي اكثر الناس تضرا". ثم عادت واكدت تهديدها قائلة: "وعلى هولندا أن تدرك ما نقول، وما سنعمل، فالذي يظأ النار غير الذي يتفج عليها وليعلموا اننا نؤمن بان لكل زمان دولة ورجالا".

جميل أن تذكر هولندا بسلسلة مواقفها القديمة في تبنيها للمواقف الصهيونية من قضايا الامة العربية، ولكن لماذا لم يحرك النظام السعودي ساكنا إزاء تلك المواقف المعادية قبل هذا التاريخ؟ يبدو أن قضية الفيلم لدى الحكم السعودي كانت أخطر من كل ما سبقها! ولذا نراه يتهدد ويتوعد... ومع هذا يجب أن لا نتعجل الأمر، فأن ترى خير من أن تسمع. وأخيرا ختمت الصحيفة "الجزيرة" افتتاحية لها بقولها: "يبقى أن نقول أن بريطانيا سقطت في الامتحان، فهل تكون هولندا الساقطة الثانية لتتعادل الدولتان معا في حجم العقاب كلنا أمل الا يحصل ذلك...". ولم يطل تساؤل الصحيفة، فما هو الا ليوم التالي حتى عرض الفيلم، وسقطت هولندا في الامتحان السعودي. ولكن الساقط الاكبر كان التهديد السعودي. حيث لم ينتظر السفير السعودي لدى هولندا طويلا ليعلن هذا السقوط، بل نقلت عنه وكالات الانباء في نفس اليوم. قبل يوم العرض.

الذي كتبت فيه "الجزيرة" افتتاحيته التهديدية قوله: "أن عرض فيلم موت أميرة لن يؤدي إلى قطع العلاقات التجارية الهولندية . السعودية، ولا إلى فرض حظر على البترول لهولندا". ولم تشر وسائل الاعلام السعودي إلى هذا التصريح. ورغم ذلك عادت "الرياض" تهدد وتتوعد، بعد أن تيقنت من أن الفيلم سيعرض حتما اليوم، فكتبت افتتاحية حامية لفظا، متحفظة إزاء العقوبات، بعنوان: "فحيح الافاعي"، قالت فيها: "ولنا اليوم، كما في الامس جولات طويلة مع الاعلام الهولندي ومواقفه العدائية السافرة من العرب والمسلمين، فالاعلام الهولندي بمجمله تسيطر عليه الصهيونية العالمية وتسيره وفقا لمصالحها الخاصة.. وقد تجلت هذه السيطرة بشكلها البشع أيام الحروب العربية الإسرائيلية وخاصة الاخيرة منها عندما قام ذلك الاعلام المتصهين بتجنيد الحملات من أجل إسرائيل وجمع التبرعات ونشر الصفحات الكاملة وإذاعة الحلقات الخاصة للقدح بالعرب وذهمهم مما اربك الحكومة الهولندية.. وعندما امسكت ازمة الطاقة بخناق الحكومة ويات اصحاب المصالح مهددين بالافلاس رأينا الحملات تتوقف وعمليات الود تتكرر.. وكانت الغلطة العربية في اعتقادنا عندما اعتبرت توبة هؤلاء صادقة وانهم، فعلا، تراجعوا عن اخطائهم واساءاتهم ولكن الواقع جاء يبرهن على العكس.. يبرهن أولا على عجز الحكومة عن تفسير صحيح للديمقراطية التي تتشدد بها اجهزتها . وقد سمعنا بعضها مؤخرا . ويبرهن ثانيا أن هولندا . مع بريطانيا . هما أقوى الاماكن التي تعيش فيها الصهيونية". ونلاحظ على ما قالته الصحيفة:.

١ . أن الاعلام الهولندي مشهود له بالمواقف العدائية، وهذا أمر لا نختلف فيه مع الصحيفة، ولكن كيف اباحت الصحيفة لنفسها أن تميز مثل هذا التمييز بين الحكومة الهولندية والاعلام الهولندي.

٢ . أن الصحيفة حملت العرب خطأ تصديق ما اسمته بـ "توبة" هؤلاء . المقصود هولندا وامثالها . ولم توضح من هم العرب المصدقون. وفات الصحيفة أن "هؤلاء" لم يعلنوا عن توبتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الحكام السعوديون كانوا على رأس المعارضين لأي إجراء جدي ضد هولندا، ففي حرب تشرين أعلن العراق تأميمه لحصة هولندا في شركة نفط البصرة عقابا لها على مواقفها، فهل تتذكر الصحيفة موقف الحكام السعوديين؟ لقد كان موقفهم يتلخص في تخفيض إنتاج النفط ٥٠% وتعميم هذه العقوبة على الصالح والطالح ومع ذلك كانوا أيضا السباقين في رفع الحظر. ونحن لا نلوم الصحيفة عندما عبرت عن الغلطة السعودية بـ "الغلطة العربية"، لأنها لا تستطيع أن تسميها صراحة بـ "الغلطة السعودية". وبالتالي أكد أن الصحيفة تعرف الحقيقة، وهي أنها لم تكن غلطة، وامنا كانت ضلوعا في مخطط رهيب لا يخفى على الصغير والكبير. ولكي نؤكد للصحيفة أنها ليست مجرد غلطة سعودية لتنتظر ما ستؤول إليه هذه الحملة بعد أن برهنت على ما برهنت. وأخيرا ختمت الصحيفة كلمتها بقولها: "أن الملطوب اليوم هو تكاتف عربي واسلامي لكشف كل هذه المخططات التي تحاك ضدنا لول ادى ذلك إلى مقاطعة اقتصادية شاملة تشل الاقتصاد البريطاني والهولندي حتى تدرك هاتان الدولتان خطورة ما اقدمتا عليه من اساءة

للاسلام". وهاهي الصحيفة نفسها قد عادت لتمارس ما اسمته "الغلطة" في الافتتاحية عينها عندما قالت: "أن المطلوب اليوم هو تكاتف اعلامي عربي واسلامي". أما المقاطعة الاقتصادية فوضعت أمامها "لو" و "لو" هذه تلوى كل ما هو مستقيم. وعادت صحيفة "الجزيرة" تلحق جراحها، فاجرت مقالة مع سفير هولندا لدى المملكة نسبت إليه فيها اعرابه "عن بالغ استيائه من عرض ما يسمى فيلم "موت أميرة" في تلفزيون هولندا، رغم الجهود التي بذلها لدى حكومة بلاده، والجهود التي بذلها نظيره السعودي لدى حكومة هولندا وقال: أن طبيعة النظام الدستوري في بلاده تمنع الحكومة من فرض رقابتها على اجهزة الاعلام ومنها التلفزيون". وتجدر الإشارة إلى أن المقابلة نشرت يوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٠، اليوم الذي عرض في مسائه الفيلم، وهذا يعني أن المقابلة اجريت قبل عرضه، في حين تحدث السفير عنه باعتباره قد عرض. وهذا دليل على أن الحكومتين كانتا على علم بانه سيعرض حتما، وما هذه الضجة الا من باب التغطية والخداع.. إذا حرية الاعلام فوق ارادة الحكام السعوديين ووعيدهم. ثم نسبت الجريدة إلى مصادر مطلعة خاصة قولها: "أن الحكومة الهولندية تمر الآن بازمة داخلية نتيجة عرض التلفزيون الهولندي لفيلم "موت أميرة" الذي يعد عرضه في التلفزيون الهولندي ضغطا على الحكومة الهولندية بكل الوسائل لاسقاطها". فبالامس قالت "الجزيرة": "صحيح أن القوى الصهيونية والمعارضة في هولندا ستحاول أن تجعل من الموضوع قضية دسمة للتلويح باسقاط الحكومة. أما اليوم فان عرض الفيلم هو مصدر الازمة الداخلية لاسقاط الحكومة". ولكن الحكومة لم تسقط، لا أمس ولا اليوم. وأخيرا نسبت الصحيفة إلى مصادرها الخاصة قولها: "أن اليساريين المعارضين للحكومة وجدوا في عرض فيلم "موت أميرة" فرصة سانحة لهم لتصعيد حدة الخلافات الداخلية بقصد اسقاط الحكومة والقفز إلى السلطة". والصحيفة هنا كانت ارادت أن توحى للقارئ بان اليسار قد "نهض" لنصرة الموقف السعودي لينزل العقاب بالحكومة الهولندية، بعد أن كل السيف السعودي! ولكن صحيفة "الشرق الاوسط" اشارت إلى انقلاب اخر مغاير لذلك الانقلاب عندما قالت: "أن رئيس مجلس ادارة التلفزيون الهولندي قد عبر عن اعتقاده بعد مشاهدته الفيلم مع أعضاء مجلس الادارة، بان ما ينطوي عليه الفيلم من انتقادات لا يتجاوز المعايير العادية في العرف الصحفي. واضاف يقول أنه لو كانت الحكومة الهولندية قد تدخلت في المسألة فمنعت عرض الفيلم لكان ذلك بمثابة انقلاب". إذاً يكون الانقلاب بتدخل الحكومة لمنع عرض الفيلم لا العكس، وهو ما أوضحه السفير الهولندي لدى النظام السعودي في مقابلته آنفة الذكر.

والجديد اليوم، يوم عرض الفيلم، أن الحكومة التي قيل عنها بالامس أنها "تواصل مساعيها لتحول دون عرض الفيلم"، وصفت اليوم بانها تملصت من مسؤولياتها، هذا ما قاله مراسل "الرياض" في "لاهاي" في رسالة له نشرتها الصحيفة تحت عنوان ضخم: "هولندا تتنصل من مسؤولياتها ليتقرر عرض الفيلم". وجاء فيها: "تملصت الحكومة الهولندية من مسؤولياتها ليتقرر عرض الفيلم.. رغم مظاهر الاحتجاج التي قامت بها الاقلية الإسلامية.. اما على المستوى

الحكومي والسياسي فان الحكومة الهولندية التي حاولت التملص من مسؤوليتها منذ البداية ملقية بالمسؤولية على عاتق مؤسسة التلفزيون تاركة لها حرية الاختيار بين عرض الفيلم أو عدم عرضه محملة اياها النتائج الخطيرة التي ستترتب على ذلك.. إلا أن الحكومة امتنعت فيما يبدو عن ممارسة ضغوط كبيرة على التلفزيون مستترة بمبدأ حرية الرأي والتعبير الذي يرفض للحكومة حق ممارسة أي وصاية أو رقابة على المؤسسات الاعلامية". إذاً الحكومة الهولندية تنصلت وتملصت منذ البداية، وامتنعت عن ممارسة الضغوط مستترة بمبدأ حرية الرأي والتعبير، فأين هذه التعابير مما قيل في الإيلام الماضية من أن الحكومة تواصل جهودها ومساعدتها؟ بل هناك ما هو أوضح من ذلك الدليل على تواطؤ الحكومة عندما تساءلت الصحيفة: كيف لا يحق للحكومة التدخل في شئون مؤسسة تلفزيونية أهلية ليست هي مؤسسة تلفزيونية خاصة كمؤسسة التلفزيون الإنجليزي مثلاً. علماً بأن الحكومة الهولندية تمد مؤسسة التلفزيون بالمساعدات المادية وهي التي تقوم بتعيين رئيس مجلس أدارتها لكل هذه الاسباب يبدو واضحاً أن الحكومة الهولندية بالرغم من تظاهرها لموقف السفارة السعودية تريد التملص من مسؤولياتها في حين أنه كان باستطاعتها العمل على الأقل لتأجيل عرض الفيلم إلى وقت لاحق، خصوصاً وأن اثنين من أعضائها يقومان حالياً بزيارتين رسميتين إلى بلدين إسلاميين. فرئيس الوزراء الهولندي السيد "فان أجد" موجود الآن في إندونيسيا التي تعتبر أكبر دولة إسلامية، والوزيرة الهولندية لشئون النقل والمواصلات تقوم الآن بدورها بزيارة إلى المملكة العربية السعودية.

ورغم كل ذلك عرض الفيلم، وتنصلت الحكومة الهولندية من مسؤوليتها! وفي اليوم التالي عاد المراسل نفسه، وتنصل هو . هذه المرة . من اقواله. جاء ذلك في رسالة أخرى بعث بها إلى الصحيفة قال فيها: "أما الحكومة الهولندية فقد واصلت من جهتها بذل مساعدتها لدى محطة التلفزيون في محاولة منها لمنع عرض الفيلم لما يلحقه ذلك من اضرار بمصالح هولندا الاقتصادية في العالمين العربي والإسلامي وما يسببه من تأثير سلبي على العلاقات الهولندية . السعودي". وهذا يعني تراجع الصحيفة والمراسل معاً عما قالاه أمس، فبالأمس كانت الحكومة الهولندية متصلة ومتملصة ومتسترة، أما اليوم فانها تواصل جهودها وتبذل مساعدتها.

واضافت الصحيفة قائلة: "وعلمت الرياض أن رئيس الوزراء الهولندي (فان أجد) الموجود حالياً في إندونيسيا في زيارة رسمية قد اصدر تعليماته لأعضاء حكومته لبذل قصارى جهدهم من اجل الحيلولة دون عرض الفيلم وتعريض العلاقات الهولندية السعودية للتدهور". وبعد أن وصف موقف الحكومة تحدث عن الاعلام الهولندي الذي "بدأ منقسماً بين معارض ومساند". ثم عرج إلى "موقف المسلمين في هولندا (يتراوح بين ٢٥٠ . ٣٠٠ ألف شخص) الذي وقفوا موقفاً مشرفاً حقاً من قضية هذا الفيلم، حيث جندت فيدرالية الجمعيات الإسلامية في هولندا والتي تضم ٣٠ جمعية دينية وثقافية وتشرف على ٢٠ مسجداً وتتولى ادارة ١٤ مركزاً إسلامياً، جندت هذه الفدرالية جموع المسلمين هنا ونظمت مظاهرة كبيرة أمام محطة "النوس" التلفزيونية.. الخ. وبجانب كل

ذلك هناك جهات أخرى لم تتوان في تقديم الدعم والتأييد للموقف السعودي وتتمثل خصوصا في اوساط رجال الصناعة الهولنديين الذين ما انفكوا يمارسون ضغوطا كبيرة على حكومة بلادهم ومؤسسة التلفزيون بهدف منع عرض الفيلم المذكور صيانة منهم لمصالحهم الاقتصادية". وأي ضغوط، وأي مساع والفيلم قد بوشر بعرضه، ولكنها محاولات لتعزية النفس، وتقديم صورة مزيفة عن رصيد وهمي للحكومة السعودية في هولندا. وفي اليوم الثاني لعرض الفيلم عادت "الرياض" وكتبت افتتاحية ثالثة بعنوان: "الموقف المطلوب"، شنت فيها حملة على بريطانيا وهولندا ووصفتها بـ "الدولتين الصليبيتين" و"الدولتين المعتديتين"، في حين وصفت اعلامها بـ "الاعلام المتصهين"، وقالت: "أن التحدي البريطاني والهولندي لن يضر بالمصلحتين الإسلامية والعربية بقدر ضرره بمصلحة المعتدين انفسهم.. وخاصة مصالح الدولتين اللتين يجب وضعهما تحت المشرحة العربية خاصة وتلقين المتخاذلين درسا لن ينسوه". ثم هربت الصحيفة من الدرس الذي لن ينسوه إلى درس سينسوه عندما قالت: "أن الاسراع بتحديد الموقف العربي. الإسلامي المشترك من هولندا وبريطانيا بات أمرا ملحا تستوجبه المصلحة العليا حتى تكون الدولتان المعتديتان عبرة لدول أخرى. ولا بد للرد المشترك من العمل ضمن دائرة واسعة النطاق بعد أن كان يعمل في الماضي القريب ضمن حيز لا يتعدى العلاقات الفردية". إذاً ليس المطلوب تحديد موقف سعودي، وإمنا المطلوب تحديد موقف عربي إسلامي وهذه معجزة لا يقدر أحد عليها، ولا سيما في قضية كهذه ليس للعرب أو المسلمين فيها ناقة ولا جمل. ثم ختمت الصحيفة افتتاحيتها قائلة: "والوقت لم يعد يسمح بالمهادنة بعد أن كبرت الاساءة... الصورة الان تختلف تماما ولم يعد هناك من مجال للتهاون والتسامح". وتقصد الصحيفة بـ "الصورة الان تختلف تماما"، أي تختلف عن حرب تشرين، والغلطة التي وصفتها بـ "الغلطة العربية" حيث ظهرت براهين جديدة، فالمصاب أجل، والخطب أكبر، الا وهو الفيلم!.. أما صحيفة "عكاظ" فقد أظهرت امتعاضها من التساهل إزاء اجهزة الاعلام المأجورة وقالت: "هذا التساهل اتاح الفرصة لسقوط اجهزة الاعلام الهولندية في مستنقع السفاهة واظهار العداء والتحدي لارادة المجتمع الإسلامي كله". ثم طالبت بـ "الردع" ولكن أي ردع؟ الردع الإسلامي! وذكرت عكاظ أيضاً تحت عنوان: "هولندا تسىء للإسلام وتعرض الفيلم المشبوه". قائلة: "أن الفيلم قد عرض مساء أمس بعد أن وافق مجلس هيئة الاذاعة الهولندية على رفض طلب تقدم به سادة سفير المملكة في هولندا". ثم عدت الجهود التي بذلتها الحكومة السعودية ومنها أنها طلبت رسميا من حكومة هولندا أن توقف عرض الفيلم، كما وأشارت إلى أن "السفير السعودي قد سبق له أن حذر نائب رئيس الوزراء الهولندي من أن الفيلم سيلحق ضررا شديدا بالعلاقات". الا أن جريدة "الرياض" ذكرت وفي اليوم نفسه أن السفير السعودي لدى هولندا وجه نداء معتدلا وامتزنا إلى الشعب الهولندي عبر التلفزيون كذب فيه كل ما اشاعته الدوائر الصهيونية عن طريق الاعلام هنا من "أن موقف المملكة موقف ابتزازي انتهازي وأن المملكة تنوى الانتقام من الشعب الهولندي في حالة عرض الفيلم بقطع علاقتها الدبلوماسية

والتجارية والبتروولية مع هولندا". والسفير محق جدا في نفي صفة الابتزاز عن موقف المملكة، فهي ليست في وضع يؤهلها أن تبتز أحدا، وامنا هي المبتزة؟ ولن كيف استطاع السفير أن يجمع بين تصريحين متعارضين في يوم واحد، أحدهما، يقول فيه: أن الفلم سيلحق ضررا شديدا بالعلاقات". إلا أن جريدة "الرياض" ذكرت وفي اليوم نفسه أن السفير السعودي لدى هولندا وجه نداء معتدلا ومرتزنا إلى الشعب الهولندي عبر التلفزيون كذب فيه كل ما اشاعته الدوائر الصهيونية عن طريق الاعلام هنا من "أن موقف المملكة موقف ابتزازي انتهازي وأن المملكة تنوى الانتقام من الشعب الهولندي في حالة عرض الفيلم بقطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية والبتروولية مع هولندا". والسفير محق جدا في نفي صفة الابتزاز عن موقف المملكة، فهي ليست في وضع يؤهلها أن تبتز احدا، وامنا هي المبتزة. ولكن كيف استطاع السفير أن يجمع بين تصريحين متعارضين في يوم واحد، أحدهما، يقول فيه: أن الفيلم سيلحق ضررا شديدا بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية والبتروولية! وأخيرا نسبت جريدة "الرياض" إلى مصادر مطلعة موثوقة أن الاتصالات تجري حاليا بين دول الخليج لا اتخاذ اجراءات جزاء رادعة للحكومتين الهولندية والبريطانية وان احتمال عقد مؤتمر قمة في مدار البحث. وبذا اشتد "وطيس" المعركة بعد أن خبا، ولعل ما نسبته صحيفة "عكاظ" إلى منظمة إسلامية في هولندا يعزز من ذلك، إذ نسبت لها قولها: "انها لن تكون مسؤولة عن أي احتجاجات انتقامية يقوم بها المسلمون في هولندا". ولاضفاء طابع "الجد" على التهديد ذكر مراسل جريدة "الرياض" أن شرطة المدينة تولت حراسة محطة التلفزيون".

إذاً لن يكتفي الحكم السعودي بمعاينة هولندا سياسيا واقتصاديا، بل قد تقوم منظمات موالية له بـ "عمليات فدائية" ضد هولندا!

ولكن هذه المنظمة الإسلامية التي زعمت صحيفة "عكاظ" أنها تمثل مائة ألف، مائة ألف فقط!! قد ادارت ظهرها للقدس و "انتفضت" من اجل الفيلم.. ولم لا تدير ظهرها طالما أن الحكام السعوديين قد اداروا ظهورهم؟ ولم لا تهدد ايضا طالما أن الحكام السعوديين قد طلبوا منها ذلك؟ لقد ادلى السفير السعودي لدى هولندا بتصريح لصحيفة "فلوكسكرانت" الهولندية قال فيه: "انه ابلغ هانز فيجيل نائب رئيس وزراء هولندا بان عرض الفيلم المقرر مساء اليوم "الاربعاء" على شاشة التلفزيون الهولندي قد يثير المرارة، ليس في المملكة فحسب، بل وفي كافة انحاء العالم الإسلامي، حيث يمكن أن تعتمد جماعات إسلامية متعصبة إلى الحاق الضرر بالمصالح الهولندية". فتهديد المنظمة سبقه تصريح السفير السعودي الذي تجاهله اعلام حكومته.. ولم تكتف هذه "المنظمة والجمعيات الإسلامية" في هولندا بتهديدها ووعيدها، وامنا بعثت ببرقية إلى الدكتور عبد العزيز خوجة وكيل وزارة الاعلام السعودية، ذكرت فيها "أن أغلبية الشعب الهولندي كانت ضد هذا العرض كما جاء في التحليل الذي أجرته الوكالة الهولندية للاحصاء.. الخ".

وأخيرا نتساءل: طالما أن أغلبية الشعب الهولندي ضد عرض الفيلم والحكومة الهولندية هي الأخرى ضد عرضه، ورئيس الوزراء اصدر تعليماته إلى أعضاء حكومته لبذل قصارى جهدهم،



ومجلس الكنائس الهولندي معارض عرضه، وبرقيات الاحتجاج انهالت على وزارة الخارجية الهولندي والحكومة والبرلمان ومحطة التلفزيون، والمنظمة الإسلامية هددت باجراءات انتقامية! فهل للاعلام السعودي أن يخبرنا كيف تم عرضه إذا؟ اتراه عرض نفسه بنفسه، أم أن الامر لا يعدو كونه مادة اعلامية قصد بها وغيرها تجاوز هذه الورطة؟!

وبعد مضي اسبوع على عرض الفيلم نشرت صحيفة "الوطن الكويتية" خبرا تحت عنوان: "خليجيات" وهذا نصه: "رفضت السعودية منح تأشيرات دخول لفريق من المصورين التلفزيونيين الهولنديين الذين رغبوا في رصد ردود فعل عرض فيلم "موت أميرة". ثم فسرت ذلك الرفض بقولها: "ومن المعروف أن العلاقات السعودية . الهولندية تتعرض الان لازمة بسبب عرض هذا الفيلم في هولندا". لقد بدا للصحيفة أن هذا هو "العقاب" السعودي. والحقيقة غير ذلك لأن الحكم السعودي لم يفكر اساسا في اتخاذ أي اجراء عملي مهما كان تافها، وعلى كل حال، فان منع المصورين لا يمكن أن يعزى باي حال من الاحوال إلى "ازمة" العلاقات، وامنا يعزى إلى ان الدولة التي جهدت نفسها للحيلولة دون عرض الفيلم في الخارج لا يمكن لها أن تسمح إلى مصورين تلفزيونيين هولنديين أن يأتوا إلى البلاد لغرض رصد ردود الفعل بشأن فيلم "مغضوب" عليه. أن هذا العمل في نظر الحكام السعوديين اسوأ من عرض الفيلم، لأن عرضه تم في الخارج، أما رصد ردود فعله فمطلوب أن يكون في الداخل! ومع من؟ مع المواطنين، وهو أمر يتنافى مع تقاليد السعوديين الذين لا يعترفون بمن عداهم، وهم لا يؤمنون أيضاً بمؤسسات رصد للرأي العام. بقي أن نقول ان الهولنديين "بطرانين" في طلبهم، وهذا مؤشر على أن الغرب لا يحسن فهم عقلية حكام هذا البلد. وأخيراً اختتمت الحملة السعودية بمقابلة اجرتها صحيفة "الرياض" مع السفير السعودي لدى هولندا التي قال فيها: "إن العالم الغربي باجمعه يقدر تقديرا حقيقيا سياسة المملكة المعتدلة والامتزنة التي تنتهجها القيادة الحكيمة والرشيدة لحكومتنا. فعلى الصعيد النفطي . مثلا . نادت المملكة السعودية دوما بعدم زيادة اسعار النفط بنسبة كبيرة بحيث يشكل ذلك خطرا على اقتصاد العالم وازدهاره، بل ذهبت في بعض الاحيان ابعد من ذلك وطلبت تجميد اسار النفط". وافاض السفير السعودي في تعداد النعم التي اسبغها النظام السعودي على العالم فقال: "كما يقدر العالم باجمعه موقف المملكة من مسألة التمنية وذلك بما تقدمه من مساعدات ضخمة البلدان العالم الثالث، ومعلوم أن نسبة هذه المساعدة تزيد عن ٥% من الدخل الوطني، وهي أعلى نسبة مساعدات في العالم وتزيد بكثير عن ٧% من الدخل الوطني التي حددتها الامم المتحدة كحد أعلى". ويمضي السفير في قوله: "والعالم يقدر بدون شك موقف المملكة الإسلامي المشرف، ومكافحتها للتيارات الهدامة واشكالها سواء كانت شرقية أم غربية". فماذا بقي للعالم بعد عبارة شرقية أم غربية؟ لو أن السفير السعودي استغنى عن قوله: "اجمعه" لقلنا انها وجهة نظر، اما وانه اعتبر العالم الغربي باجمعه يقدر تقديرا حقيقيا سياسة المملكة المعتدلة، فهذا أمر نتحفظ عليه ولعل إنتاج الفيلم وعرضه رغم الزعيق والمال السعوديين أحدث دليل ساطع على ذلك، ولكننا أيضا

نقدر الوهم الذي غالبا ما ينتاب القابعين في القصور العاجية لسطحية وسذاجة مقاييسهم، فاذا كان السفير قصد من التقدير الذي تحدث عنه، ذلك التودد الظاهري الذي يبديه من يتقاطرون على البلاد في غرف مغلقة يتطارحون فيها المديح للملك السعودي للفوز بنصيب من ثروة الشعب المهدورة، إذا قصد ذلك فهو محق. ولكن أما أن له ولاضربه أن يتبصروا بالدروس والعبر، واحداثها ما وقع لشاه إيران رغم أنه كان يقدر أيضاً "تقديرا عالياً" من قبل أولئك الذين تحدث عنهم السفير. إن الحكام السعوديين يتخبطون، وقد انكشفت عوراتهم وهم مازالوا يتربعون على عروشهم، فكيف بهم إذا ما انقلبت عروشهم على رؤوسهم؟.

ومن المؤكد أن السفير قصد تغطية الفشل الذي منى به هو وحكومته، وربما كان يريد القول أن الحكومة التي عارضت دائما زيادة اسعار النفط، بل سعت دائما لتجميدها، وقدمت الاموال الطائلة للبلدان الدائرة في فلك العرب، ونهضت "مكافحة" التيارات الهدامة، قد قوبلت بنكران الجميل، وجوزيت بعطاء سمنار من قبل الغرب ذاته، وهل هناك جحود أكثر من ذلك؟!.

ثم تحدث السفير عن تغيير كبير في العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وهولندا بعد أن كان "يشوبها عدم الفهم والتفهم في كثير من الاحيان.. مما حدا بحكومة جلالة الملك إلى تعيين سفير في هولندا، وكان هذا التغيير نتيجة للتفهم الكبير للقطاعات الهامة في المجتمع الهولندي لمواقف جلالته المعتدلة ورغبة قطاعات الصناعة والتجارة في هولندا الاسهام في النهضة الشاملة التي تعم المملكة، حيث يوجد ثلاثة آلاف هولندي مقيمين بصفة دائمة في المملكة، وتقدر الاستثمارات الهولندية والعقود القصيرة الاجل والطويلة الاجل في المملكة ببلايين الريالات". وهولندا هي الاخرى ابت الا أن تكون في عداد "الجاحدين" رغم تلك المصالح، وما التغيير الكبير الذي تحدث عنه السفير الا مغالطة اريد بها الخداع.. ولكن خداع من؟ خداع النفس.

واخيرا ختم السفير مقالته بقوله: "وعلى الرغم من أن هولندا قد عرضت الفيلم المغرض مؤخرا، فلقد عرضته في جو يسوده الانقسام الكبير بين فئات الشعب الهولندي، أما الحكومة الهولندية والشركات الهولندية الكبرى فقد كانت معارضة لموضوع عرض الفيلم". وطالما أن الحكومة والهولندية وفئات من الشعب والشركات الهولندية الكبرى كانت معارضة لموضوع عرض الفيلم فسلام على العقاب السعودي لهولندا، ذلك "العقاب" الذي تحدث عنه الاعلام السعودي كثيرا. مما اضطر صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية أن تسأل مصادر رفيعة المستوى في وزارة الخارجية السعودية عن سبب صرامة الرد السعودي على عرض الفيلم في بريطانيا وهدوء الرد بالنسبة إلى هولندا حيث عرض الفيلم أيضاً، فقالت المصادر الرفيعة المستوى: "أن الحكومة السعودية اتصلت قبل عرض الفيلم باسابيع بالحكومة البريطانية وجاءها ردان من وزير الخارجية "اللورد كارنغتون" ووزير الدولة للشئون الخارجية "السير ايان غيلمور" يعربان عن اسفهما الصادق الا أن الحكومة البريطانية لم تحاول مجرد محاولة لوقف عرض الفيلم في حين أن الحكومة

الهولندية حاولت ذلك فعلاً". وهكذا "برأ" الحكم السعودي هولندا من تهمة اطلاقها عليها "ليتحلى" عن العقاب الذي توعد به كثيراً. أما السبب الذي قدمته المصادر الرفيعة المستوى في وزارة الخارجية السعودية "للتمييز" بين بريطانيا وهولندا، فهو لا يمت إلى الحقيقة بآية صلة، وتكفي الإشارة إلى أن بريطانيا نفسها لم تعاقب، وعدل عن كل ما قيل بحقها. أما الأسباب الحقيقية للنكوص السعودي عن تهديده ووعيده، فليس بمقدور الحكام السعوديين أن يعلنوها، واولها، أن الحكم السعودي يدور في فلك الغرب ولا يستطيع الانسلاخ من تبعيته الذليلة. وثانيها، أنه يخشى الفضائح ويتوجس من الخصومة والمعاداة. وثالثها، أن الحكام السعوديين يدركون حقاً أن ما زعموه بشأن الفيلم يجافي الحقيقة، ولكن ليس أمامهم من خيار آخر. ورابعها، أن عروض الفيلم قد توالى واتسع نطاقها حتى شملت الدولة "الصديقة" أمريكا. وما حيلة الحكم السعودي بعد كل هذا، فمن يعادي؟ ومن يصالح؟ إذاً ما عليه إلا أن يعود، عن كل ما قاله، وهو منكس الرأس معمر الجبين.

#### رابعاً: الفيلم والولايات المتحدة

لم تكن السلطات السعودية ابان فضيحة الفيلم في وضع تحسد عليه، فبينما كانت منهمكة في حملتها ضد بريطانيا جراء عرض الفيلم فتحت عليها جبهة أخرى هي هولندا، ثم سرعان ما تعددت الجبهات، وكانت الطامة الكبرى عندما عزمت الشركات الأمريكية على عرض الفيلم مما حدا بصحيفة "الشرق الاوسط" السعودية أن تعلن أن "جبهة المواجهة المقبلة في أمريكا". إنها ليست كسائر الجبهات ولا شك، فهي الدولة "الزعيمة" و"الصديقة" و"الحليفة". إذاً هي جبهة لا يقوى الحكم السعودي عليها. فهي ليست بريطانيا، ولا هولندا، حيث اسعفه المنظر للتنصل من الجواهر، فالمظهر والجواهر محرمان هنا وبنفس الدرجة، فهذه جبهة لا خيار فيها سوى المزيد من التذلل والاسترحام على عتبات البيت الابيض. ولذا حرص الاعلام السعودي منذ البدء أن يظهر الموقف الأمريكي على أنه مغاير للموقفين البريطاني والهولندي باستثناء ما ذكرته صحيفة "المدينة" عرضاً في اليوم الأول من الحملة، ناسبة اياه أيضاً إلى "القيادات العربية والإسلامية في لندن" التي اعتبرته مؤامرة صهيونية ساداتية أمريكية ضد العرب والمسلمين". وما عدا ذلك فان وسائل الاعلام السعودية حاولت الايحاء بان الموقف الأمريكي يغاير الموقفين البريطاني والهولندي سواء كان ذلك بصمتها وتحاشيها التعريض بالدور الأمريكي أم بالتخفيف من وطأته، بل واطهاره على غير حقيقته وهذا ما عبرت عنه صحيفة "عكاظ" باختيارها العنوان التالي: "شركات التلفزيون الأمريكية ترفض عرض الفيلم المشبوه". وجاء فيه: "أكدت مصادر السفارة الأمريكية في جدة" لعضاظ" امس ان الشركات الكبرى للتلفزيون الأمريكي رفضت بشدة عرض فيلم موت أميرة". ووضح أن العنوان يختلف عن المتن، فليست شركات التلفزيون الأمريكية ترفض عرض الفيلم، وإمنا الشركات الكبرى هي التي رفضت عرضه وفق ما نسبته "عكاظ" إلى مصدر السفارة الأمريكية.. أما لماذا هذا الموقف؟ فتجيب مصادر السفارة الأمريكية بقولها: "أن هذا الموقف لشبكة التلفزيون الأمريكية

جاء من واقع السياسة الأمريكية والشعب الأمريكي الذي يرفض الاساءة للعلاقات الطيبة التي تربط بين الشعبين واحترام مشاعر المسلمين بصفة عامة". ثم ختمت الصحيفة ما نسبته إلى مصدر السفارة الأمريكية بقولها: "الا أن المصادر نفسها لم تستبعد أن يتم عرض الفيلم المذكور في مدينة بوستن من قبل إحدى محطات التلفزيون الصغرى، حيث قامت الصهيونية والقوى اليهودية في الولايات المتحدة بالضغط على هذه الشركة لعرض الفيلم".

والخلاصة أن الفيلم لم يعرض في الولايات المتحدة مع احتمال عرضه من قبل محطة صغيرة فقط أو بضغط من القوى الصهيونية واليهودية أيضاً وهذا بسبب العلاقات الطيبة التي تربط بين الشعبين! وهكذا هونت الصحيفة السعودية الأمر مطمئنة نفسها! ثم اطبق الاعلام السعودي على صمته لايام عديدة دون أن ينبس ببنت شفة، فلعله الهدوء الذي يسبق "العاصفة". وبعد هذا الانقطاع وافتنا صحيفة "المدينة" بمقابلة خاصة اجرتها مع الدكتور محمد عبد الرؤوف مدير المركز الوطني الإسلامي في واشنطن قال فيها: "أنه إذا ما عرض في الولايات المتحدة هذا الفيلم الذي انتجته شركة بريطانية فانه يثير مشاعر المجموعة الإسلامية إلى حد فقدانها السيطرة على نفسها مشيراً بذلك إلى احتمال القيام بأعمال عنف". ثم نسبت إلى مدير المركز الإسلامي قوله: "أنه قد بعث برسائل إلى الجماعات الإسلامية في الولايات المتحدة يحثها على شن حملة عن طريق الرسائل إلى المسؤولين الأمريكيين للاعتراض على عرض الفيلم". وهكذا نلاحظ التحول في الموقف، فبعد التطمين بان الفيلم لن تعرضه الشركات عدا واحدة صغيرة وصهيونية أيضاً، ثم ما تلاه من صمت، فجأة "صعد" الموقف إلى التلويح بـ "عمليات فدائية" من قبل المجموعة الإسلامية التي فقدت السيطرة على نفسها! وهذه عودة لـ "تهديد" مماثل وجهته منظمة إسلامية موالية للحكم السعودي ضد هولندا، فما عسى أن يكون مصيره؟!.

بقي أن نشير إلى أن ما نسب إلى من يسمى بمدير المركز الوطني الإسلامي في واشنطن لا يعبر عن وجهة النظر السعودية، رغم أنه "موال" للحكم السعودي، الا أن استنطاقه من قبل صحيفة سعودية لا يخلو من مغزى. وفي اليوم التالي أعلنت المعركة، ولكن من قبل صحيفة "الشرق الاوسط" التي تصدر في الخارج عندما قالت: "الجولة الجديدة في معركة الفيلم (موت أميرة) المغرض ستدور رحاها في الولايات المتحدة حيث من المقرر أن يعرض الفيلم في ١٢ أيار (مايو) القادم" ثم مضت قائلة: "وحذر المحاميان الأمريكيان المسلمان خالد منصور وفيصل طلال إحدى محطات التلفزيون إذا تجاهلت التحذير وعرضت الفيلم". ويبدو انه قد عدل عن "العمليات الفدائية" وحل مكانها التهديد برفع دعوى قضائية! ولم يفت الصحيفة أن تعزي الحكام السعوديين فقالت: "ويبدو أنه بالاضافة الى العرب الذين هم من اصل امريكي! والمسلمين الأمريكيين فان محاولات منع عرض الفيلم تلقى تأييد عشرات الشركات الأمريكية التي تملك عقودا في المملكة السعودية". وطالما أن العرب الأمريكيين والمسلمين الأمريكيين والشركات التي تملك عقودا في البلاد معارضة لعرض الفيلم بالاضافة إلى المحاميين الأمريكيين المسلمين اللذين هددوا برفع

دعوى قضائية ضد عرض الفيلم، فهذا عزاء كبير! ثم اطبق صمت مرة اخرى، وامتنعت السلطات السعودية ووسائل اعلامها عن الخوض في مسألة عرض الفيلم في الولايات المتحدة. وبتاريخ ٨/ ٥/ ١١٩٨٠ طلب السفير السعودي لدى واشنطن، السيد (فيصل الحجيلان) من وزارة الخارجية الأمريكية التدخل لمنع عرض الفيلم، جاء ذلك في اجتماع له مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية السيد (وارين كريستوفر) سلمه فيه خطابا موجهها إلى محطة التلفزيون الأمريكية P. B. S. التي قررت عرض الفيلم يوم ١٢ مايو ١٩٨٠. وعلى الفور أعلن "باري تشيز" مدير البرامج في قناة P. B. S. أن قناته تعتزم التراجع عن قرارها. وفي اليوم التالي جاء الرد الأمريكي، ويتمثل في الموافقة على تسليم الرسالة لتي حملها السفير السعودي إلى شركة P. B. S. بعد أن قرنت برسالة وتصريح لوكيل وزارة الخارجية الأمريكية جاء فيها: "أن الحكومة الأمريكية لن تستطيع ولا تود منع عرض فيلم "موت أميرة" على الرغم من احتجاج السعودية الرسمي". وضاف السيد "كريستوفر" في رسالة بعث بها إلى "لورنس كروسمان" مدير محطة التلفزيون P. B. S. غير التجارية قائلا: "أن الحكومة لا تستطيع في أية حال من الاحوال أن تفرض رقابة على وسائل الاعلام". وطلب السيد "كريستوفر" من مدير المحطة أن يضع في اعتباره "الجوانب الدينية والثقافية الحساسة التي يتضمنها الفيلم". ثم ختم حديثه بقوله: "نحن على ثقة من أن مشاهدي التلفزيون سوف يرون عرضا كاملا ومتوازيا للوقائع". في حين حذر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي "كليمنت زبلوسكي" من عرض الفيلم باعتبار أن السعودية كان صديقة وفية للولايات المتحدة، ولا سيما على صعيد امدادها بالنفط.

والخلاصة أن جوهر الموقف الأمريكي يتلخص من أن الحكومة لن تستطيع ولا تود منع عرض فيلم أميرة على الرغم من احتجاج السعودية الرسمي. أما السماح بارسال خطاب الحكومة السعودية إلى شركة P. B. S. فهو أمر لا يخلو من قصة، فهناك رواية مفادها: أن الحكومة الأمريكية تطلب فيها منع عرض الفيلم الا أنها نصحت أن تتجنب أي شيء من هذا القبيل لان رسالة كهذا ستضطر الادارة الأمريكية إلى رفض تسلمها باعتبارها سابقة خطيرة. وهذا يفسر ما قاله "هودينغ كارتر" المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "أن الحكومة السعودية لم تطلب من واشنطن منع عرض الفيلم، وامنا أعريت عن قلقها الشديد لواشنطن وايماننا منها باننا نتفهم جيدا موقفها". إذاً الحكومة الأمريكية لم تمكن السلطة السعودية من مجرد تقديم طلب كهذا، فاحالتها إلى شركة P. B. S. التي تمولها الحكومة الفيدرالية بنسبة ٢٩% وفق ما ذكرته مجلة "نيوزويك" في عددها الصادر بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٨٠. وهذا هو البديل الأول الذي لجأت إليه الحكومة السعودية بعد ان يئست من الحكومة الأمريكية والذي تعرض بدوره إلى النقد من قبل بعض الجهات الأمريكية، رغم كل ما احتواه من رفض وتحفظ وحذر، فقد انتقد مرشح الرئاسة المستقل "جون اندرسون" جهود ادارة كارتر لاقناع محطات التلفزيون الأمريكية بعدم عرض الفيلم كما أن "اندرسون" وصف مساعد وزير الخارجية "وارين كريستوفر" دون ان يذكره بالاسم بأنه مراسل للسعودية. وردا على سؤال عما

إذا كانت الحكومة الأمريكية "مراقبة" فيلم "موت أميرة" قال السيد "رونالد ريجن": "انني لا اعرف كيف اجيب على هذا السؤال لانني عندما كنت في السيمنا كانت هذه الصناعة تمارس رقابة ذاتية على نفسها". والحقيقة أنه عرف كيف يجيب على هذا السؤال، فالرقابة رقابة ذاتية، وليست رقابة حكومة. وعندما الغت محطة تلفزيونية قرارها بعرض الفيلم طلبت منها قاضية فيدرالية في مدينة هيوستن الغاء القرار الذي اتخذته الشركة بعدم عرض الفيلم باعتبار "أن ذلك القرار اتخذ تحت ضغط سياسي كما أنه يكرس شرعية سابقة تعطي الحكومة احقية فرض رقابة مسبقة على المواد المذاعة". وفي هذا المضممار أيضاً ذكرت جريدة "النهار" البيروتية "أن القاضي الفيدرالي في هيوستن رد مذكرة تطالب بالغاء العرض موضحة أن طلب كهذا يجب أن لا يستند إلى دوافع سياسية". أما البديل الثاني فتمثل في أن الحكومة السعودية استعانت بشركات النفط المساهمة في شركة الزيت العربية "ارامكو" وبهذا الصدد قالت صحيفة النهار البيروتية: "وكانت شركتا موبيل و اكسون حذرنا ادارة P. B. S في الاسبوع الماضي ووصفتا قرارها عرض الفيلم بأنه غير مسؤول". وجدير بالذكر أن شركات النفط الأمريكية المساهمة في شركة "ارامكو" تسهم بدورها في تقديم معونة سنوية للمحطة. كما نشرت شركة موبيل "اعلانات في ست صحف طلبت فيها الشركة المذكرة اعادة النظر في قرارها وممارسة تكوين رأي في ضوء مصلحة الولايات المتحدة". ووضحت أيضاً "أنها لا تريد الغاء عرض الفيلم، بل طالبت بتقديم عرض متوازن له عن طريق ارفاق تعليق توضيحي له". وهكذا فالمسألة لا تعدو كونها "رفع عتب". وهذا ما أكدته صحيفة "الانباء" الكويتية بقولها: "وقد فسر المراقبون خطوة الشركة النفطية هذه بأنها مجرد تسجيل موقف حرصا على مصالحها في السعودية". ويجدر بالذكر أن شركة موبيل اويل تقدم هي الاخرى دعماً سنوياً إلى شركة P. B. S تبلغ قيمته ٥ ملايين دولار. الا أن كل هذه الجهود لم تفلح في ثني الشركة عن عزمها مما حدا بصحيفة القبس أن تقول: "لم يكثرث مجلس ادارة المؤسسة باحتجاج قدمه السفير السعودي فيصل الحجيلان". وبعد ذلك عرض الفيلم من قبل محطات تفاوتت الصحف في ذكر عددها، فمنها من قال أنها بلغت ١٠٠ محطة، ومنها من ذكر أن عددها بلغ ٢٠٠ محطة، ومنها من أشار إلى أن عددها كان ٢٤٠ محطة، ومنها من قال أنها ٢٤٨ محطة. ولم لا تعرضه المحطات الامريكية والفيلم عبارة عن إنتاج بريطاني . امريكي مشترك، فضلاً عما في الفيلم من عوامل الاغراء لمشاهدته.

وهكذا يتضح لنا أن الموقف الامريكي اشد واقوى من الموقف البريطاني، وعلى الرغم من ذلك، فان الحكام السعوديين لم يتجرؤوا على مجرد التلويح بعقاب ما، وقد اوضح ذلك "هودينغ كارتر" المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية بقوله: "إن السعودية التي تمد الولايات المتحدة بربع وارداتها من البترول لم توجه إليها أي تهديد باتخاذ اجراءات انتقامية". ولم لا والولايات المتحدة هي السيدة وما الحكم السعودية الا مجرد تابع يدور في فلكها. ولعل موقف الاعلام السعودي قد عكس مدى التبعية السعودية للولايات المتحدة، فالاعلام الذي "تشعبط" على بريطانيا كان في

اجازة تامة اiban "معركة" عرض الفيلم في الولايات المتحدة، فاضطررنا لان نتابعها من خلال الصحف العربية والاجنبية، فحتى الكلام غير مباح بحق الولايات المتحدة في الصحافة السعودية! حتى أن صحيفة الجزيرة تحاشت مجرد ذكر أسم الولايات المتحدة في الرسالة المطولة التي نشرتها لمراسلها في لندن بعنوان: "الخضوع لهم.. أو.. رؤوسنا..!!" رغم أن الرسالة تتحدث عن مخطط رهيب يستهدف "العروبة والإسلام وتجزئة الاقطار العربية واشاعة الطائفية وزعزعة الكيانات العربية". هذا المخطط تتولى قيادته الولايات المتحدة، ورغم ذلك استعاض الكاتب عن تسميتها بعبارة "الباب العالي"، ولم يحد عن هذا النهج طوال عرضه مما اضطره أن يستخدم عبارة "الباب العالي" خمس مرات. إذاً حتى الاسم لم يبح الافصاح عنه في مضمار التعريض ولو كان لفظاً. ويكاد يكون الاستثناء الوحيد المقالة التي نشرتها جريدة الرياض بعنوان: "افعى اسمها بريطانيا" التي تضمنت تعريضاً بالولايات المتحدة جاء فيه: "بريطانيا ترتدي اليوم رداءاً جديداً حاكته لنا حبيبتنا الجديدة ومعشوقتنا الرشيقة دولة "كارتر" حالياً ودولة "مارلين مونرو" سابقاً هذه المعشوقة أميركا يطيب لها أن تذلل "عزيز قوم ذل" ولم تجد غير الافعى العجوز بريطانيا لتزيد من ذلها ولتنقل إليها كل مخلفات حي "بروكليت"، ومزابل هيئة الامم المتحدة، وكلينت البيت الابيض مع البقايا الملقاة من بقايا "كنغ كونغ" و"الفك المفترس" و"احمر الشفاه" وآخر "تanjو" في باريس، لتشكل بلا تالي من كل هذه الفضلات فيلما اسمه موت أميرة...". ثم عرضت المقالة بـ "كارتر" باعتباره بطلاً من ابطال الفيلم وبـ "إيهودي هنري كيسنجر" باعتباره المخرج له. ثم عرجت على أعضاء المجلسين في الولايات المتحدة بقولها: "ورفعت الستارة وعرض الفيلم مصحوباً بضجة اعلامية مولها شيوخ الكونجرس ورجال البيت الابيض وابناء العم الجدد...". وتجدر الإشارة إلى أن كاتب المقالة هو صحفي كويتي معروف لدى قراء الصحف السعودية، ورغم ذلك فقد حرصت جريدة "الرياض" على تعريفه، فوضعت فقرة بارزة مؤطرة تصدرت المقالة المذكورة جاء فيها أن المقالة لـ "كاتب كويتي معروف بحسه الوطني.. أنه يعبر عن رأيه.. الذي ضمنه انفعالاته الحارة معبراً عن المم، فالمقال وان كان جاداً كما يقول الا انه تجسيد لاحساس مواطن عربي ومسلم". وبعد أن عرفنا السبب بطل العجب، فالمقال لصحفي كويتي، وهو يعبر عن رؤية، وضمنه انفعالاته الحارة الحادة!!.

واخيراً عرض الفيلم لامن قبل محطة صغيرة وصهيونية أيضاً كما منت وسائل الاعلام السعودية نفسها، وامنا من قبل مئات المحطات الامريكية. وربما كان توقيت ايقاف الحملة بحلول نهاية شهر نيسان قد روعيت فيه اساسا الرغبة في تحاشي التعريض بالولايات المتحدة التي كانت تنوى عرض الفيلم يوم ١٢ / ٥ / ١٩٨٠.

#### خامساً: مصر والفيلم

قد تحاشت وسائل الاعلام السعودي في الداخل الإشارة إلى الدور المصري في الفيلم الا لما ما وعرضاً، ومن تلك الاستثناءات، السطران اللذان وردا في افتتاحية مطولة لصحيفة "الرياض" حول

الفيلم وهما "وحتى الاعلام الساداتي الذي سعى إلى تشويه كل ما هو عربي.. وتعاون مع اعدائنا في إنتاج الأفلام الدنيئة" كما ورد في رسالة نشرتها الصحيفة نفسها قولها: "كان لبعض الفنانين من المصريين النصيب الاوفر في تمثيل أغلب الادوار السيمنائية وذكرت منهم بطله الفيلم سوزان أبو طالب، وسمير صبري، وصالح شاهين. ثم نسبت إلى رجل لم تذكر اسمه ولكن عرفته بأنه مصري، قوله: "لا تختلف البنت المصرية المدلعة الغنوج التي قامت بتمثيل دور البطلة في الفيلم عن دور هذه الفتاة التي كان تروج اعلانا لتلك السلعة "في التلفزيون"، فكلاهما يبحث عن المادة باي وسيلة حتى ولو اقتضى الامر التضريط بالشرف؟ بعد أن أصبح شرف بعض الفنانات المصريات يباع بثمن رخيص". ويلاحظ عما ورد في الرسالة انه اقتصر على بطله الفيلم وبعض الفنانات المصريات اللاتي يبعن شرفهن بثمن رخيص! وهو قول منسوب أيضاً إلى رجل مصري وليس إلى جهة سعودية. وإن كان نشره لا يخلو من مغزى. كما نشرت جريدة "الجزيرة" بدورها رسالة أخرى من لندن حاول كاتبها أن يضعها على هيئة محضر حوار، ومما جاء فيه بهذا الخصوص: "القضية واذا كانت الاطراف الثلاثة" العاكفة على تغيير الخارطة ورسم أخرى جديدة تحرص على تغليفها بالسرية، فان اضعف الحلقات هو كافور الاخشيدي الذي لا يطيق صبراً في كتمها فيكشفها مرة بالتركيز على البذور الطائفية، وثانية بالحديث التقسيم، وثالثة بزعة الكيانات، واخرى بلعب دور فاطمة "البصارة" والحديث هنا بمناسبة الفيلم الا انه يتعلق بمخطط عدائي كبير اتاح الفيلم فرصة الافصاح عنه.

أما صحيفة "المدينة" فقد نسبت إلى "القيادات العربية والإسلامية في لندن" قولها: "أن هذا الفيلم الذي صورت لقطاته في مصر السادات واشترك فيه ممثلون مصريون هو مؤامرة صهيونية ساداتية أمريكية ضد العرب والمسلمين". وهو الآخر منسوب إلى جهة غير سعودية. وفي اليوم التالي من الحملة خلت الصحافة السعودية من اية اشارة إلى مصر في حين اكتفت، في اليوم الثالث، بنقل فقرة من مقال للراية القطرية باعتبار أنها "أعربت عن اسفها لأن يقوم بادوار معينة في هذا الفيلم بعض الممثلين العرب وان تكون بعض مشاهده قد صورة في مصر". وهو قول لا يعدو كونه منقولاً عن صحيفة قطرية، ولا يتجاوز أيضاً حدود الاسف على تصوير بعض مشاهده في مصر، والاسف أيضاً على قيام بعض الممثلين العرب بادوار معينة في الفيلم بعد أن اغفلت جنسياتهم.

وفي يوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٠، وبمنا كان صحيفة "الجزيرة" ترصد "ردود الفعل على الفيلم اشارت إلى استنكار" الحملة الثلاثية المغرضة: الصهيونية . البريطانية . المصرية". وفي افتتاحية لصحيفة "الندوة" وردت الإشارة التالية: "واذا كانت حكومة لندن . وربما غيرها . لم تستطع أن تمنع هذه الاساءة التي ساهم فيها طرف عربي عزلته الصهيونية فانساق في تيارها ... علينا أن نتولى أمورنا بانفسنا". ويلاحظ على هذه الإشارة انها لم تسم الشيء باسمه، وهو أمر ذو مغزى واضح تماماً. وجميل أن تعترف صحيفة سعودية بان الحكام السعوديين لا يتولون امورهم بانفسهم. وتحديث



جريدة "الرياض" في افتتاحية لها عن "المرتدين الخونة الذين انقلبوا إلى كلاب يتربصون لعض الايدي التي طالما انقذتهم من فاقة واخرجتهم من ازمات خانقة" ونلاحظ أن صحيفة "الرياض" هي الاخرى تحاشت التسمية.

اما صحيفة "الشرق الاوسط" التي تصدر في لندن، فقد اشارت على نحو اكثر من زميلاتها عندما قالت: "توفرت امس تفاصيل جديدة عن اعداد الفيلم الذي سمحت بتصويره السلطات المصرية الرسمية، فمر على هيئة الرقابة الحكومية فلم تعترض عليه". ثم اشارت إلى الاماكن التي صور فيها، والوقت الذي استغرقه ذلك (ثلاثة اسابيع في حزيران وتموز ١٩٧٩). وأشارت ايضا إلى دور شركة "افلام مصر" العالمية التي يملكها السيد "يوسف شاهين"، ودور الرسام الكاريكتوري والشاعر الزجلي، صلاح جاهين، والذي اشترك في كتابة الحوار العربي وتمثيل احد الادوار الثانوية. واخيرا ذكرت بعض من شاركوا من القطر المصري. وتعتبر هذه أول اشارة، في صحيفة سعودية، إلى دور السلطات المصرية.

وفي اليوم التالي عادت صحيفة "الشرق الاوسط" وقالت: "أن الفيلم التلفزيوني المغرض الاخير الذي عرضه التلفزيون التجاري البريطاني يعتبر بداية للتحالف الصهيوني المصري الاعلامي". واذا كان الفيلم بداية للتحالف الصهيوني المصري الاعلامي، فاين موقع اتفاقية كامب ديفيد؟ لقد بدت الاتفاقية من خلال اقوال الصحيفة انها ليست بذات شأن لكي تكون هي البداية! وبعد اسبوع اكدت صحيفة "المدينة" ما ذهبت إليه زميلتها بقولها: "وقد قدمت حكومة الرئيس المصري السادات ٨٠% من الدعم والتسهيلات لتصوير الفيلم وسمحت لعدد من (الشاذين) بالتمثيل فيه. وقدمت الهيئات الصهيونية في بريطانيا التمويل اللازم لهذا الفيلم". وتعتبر هذه الإشارة هي الاخرى اول اشارة إلى دور "الرئيس المصري". أما بشأن التمويل فقد عارضتها صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية التي اوردت روايتين حوله: الاولى نسبتها إلى منتج الفيلم السيد انطوني توماس ومفادها: "أن نصف مليون جنية استرليني قد رصد للفيلم، ودفع مناصفة من قبل الشركات التلفزيونية المعنية في بريطانيا، وشركة اخرى ذات مصالح استثمارية امريكية". والثانية، نسبتها إلى ما اسمته "المعلومات الرسمية عن الفيلم" وفحواها أن المبلغ قد اشترك في دفعه كل من: التلفزيون المستقل البريطاني، وهيئة التلفزيون العام الامريكية، ومصلحة التلفزيون الهولندية N.O.S والقناة (٧) في استراليا، وتلفزيون نيوزلندا، وشركة تليكنشرز الامريكية للتوزيع، وشركة استرين ميديا اليابانية.

وجدير بالذكر أن الصحفي الكويتي الذي نشرت جريدة الرياض مقالته المعنونة بـ "أففى اسمها بريطانيا". قد تعرض إلى ما اسمها "الفنان القدير النظام المصري". في حين أسقطت الرقابة السعودية ما ورد بحق الرئيس المصري، وقد بدا ذلك واضحا من خلال الفراغ الخالي من الطباعة، وفقدان الترابط في الحديث جراء ما اسقط. ومن ناحية اخرى فقد خلت الصحافة

السعودية من أي مطالبة للرد على الموقف المصري واتخاذ أي إجراء بحق الحكومة المصرية. هذا ورد بشأن الدور المصري في الصحافة السعودية .

أما الصحف الموالية للسلطات السعودية في الخارج أو الدائرة في فلها، فقد افصحت عن الموقف السعودي حول الدور المصري بما لم تفصح به وسائل الاعلام الداخلية، ومن ذلك مثلاً: ما ذكرته مجلة "أوربا والعرب" التي قالت: "أن الأمر الذي بدأ يتفاعل في الأفق هو دور مصر عامة والرئيس السادات خاصة في إنتاج هذا الفيلم. فقد حصل منتجو الفيلم على موافقة الرئيس المصري شخصياً لتصوير الفيلم والافادة من تسهيلات كثيرة متوفرة بما في ذلك استخدام عدد من الممثلين المصريين وعلى رأسهم سوزان أبو طالب التي قامت بتمثيل دور الأميرة". وهذه أقوى اشارة إلى "دور مصر عامة والرئيس السادات خاصة في إنتاج هذا الفيلم". وقالت مجلة "العهد" القطرية: "وعندما يقوم حاكم مصر بتمويل فيلم (موت أميرة) مع ما ينطوي عليه هذا الفيلم... فهذا أيضاً غير مستغرب لأن حاكم مصر وقف منذ بداية حكمه ضد العرب والمسلمين ووضع يده في الأيدي القذرة متكاثفاً مع كل أعداء الشرف والحرية والجهاد في سبيل الله". فالسادات إذاً منذ بداية حكمه ضد العرب والمسلمين. أما لماذا اطبق الصمت على ذلك حتى انتج الفيلم؟! فهذا أمر لم نوفنا به الصحيفة القطرية! ومن ناحية أخرى، فقد حملت الصحيفة حاكم مصر مسؤولية التمويل وهو أمر مغاير تماماً لما ذهبت إليه الصحف السعودية. أما مجلة "الوطن العربي" الصادرة في باريس، فقد ذكرت أن مخرج الفيلم انطوني توماس "قام بزيارات متعددة لمصر ولبنان، وزيارة (بريئة) للسعودية لجمع المعلومات، كما ادعى، غير أن الترحيب الحقيقي الذي لقيه كان في القاهرة وبالذات من السلطات المصرية. فقد تلقت الدوائر المشرفة على الرقابة الفنية وكذلك المؤسسات الاعلامية المعنية تعليمات من قصر الرئاسة عبر الوزير السيد منصور حسن المشرف على شئون الاعلام لتقديم كافة التسهيلات للبعثة الفنية التلفزيونية الانكلو - أمريكية". ثم اضافت الصحيفة قائلة: "وتذكر الاوساط الفنية والتلفزيونية المصرية أن الوزير منصور حسن المقرب من دوائر الرئاسة والذي يعتبر اليد الاعلامية اليمنى للرئيس السادات كان يبدي اهتماماً كبيراً في متابعة عمل توماس وشارك في مرحلة من المراحل في اختيار العناصر الفنية المصرية التي تعاونت معه. واصبح اليوم معروفاً أن السيد صلاح جاهين رسام الكاركتير المعروف شارك بتكليف موحى به في السلطة من كتابة "سيناريو" فيلم "موت أميرة". كما أن السيد منصور حسن حمل "السيناريو" أكثر من مرة لقصر الرئاسة واعاده بعد اجراء تعديلات هنا وهناك، قيل انها تمت بناء على ملاحظات ابداهها الرئيس السادات وذلك لكي يأتي الفيلم متكاملاً ومستوفياً الشروط المطلوبة، وفي مقدمتها الاساءة للمملكة العربية السعودية... بل أن الاوساط الفنية المصرية تردد اقوالاً منسوبة إلى ممثلي الفيلم تؤكد أن اختيار الممثلة سوسن بدر. وليس سوزي أبو طالب كما اسمتها الصحافة البريطانية. لبطولة الفيلم قد تمت بمعرفة الرئيس السادات وموافقته الشخصية عبر وزيره منصور حسن. وعندما عرضت صورها على الرئيس المصري رأي فيها بعين الخبير الفني

الموهوب . الرئيس المصري له تجارب فنية في شبابه . انها خير من يجمع الموصفات الفنية المطلوبة في بطولة الفيلم". وبعد أن عدت الصحفية دور الرئيس المصري الخاص في إنتاج الفيلم، الذي لم ينقصه الا أن يكون ممثلاً فيه عرجت على ذكر بعض المصريين الذين مثلوا في الفيلم قائلة: "وكان واضحاً أن هؤلاء الفنانين قد طلب منهم أن يقدموا خدماتهم اعراباً عن تجاوبهم مع التعاون الفني بين مصر وحليفتها الولايات المتحدة وصديقتها بريطانيا". ولكن الشيء الذي لم تذكره الصحيفة، هو أن الحكام السعوديين كانوا "العرب" للعلاقات المصرية . الأمريكية . البريطانية التي أصبحت مصر بموجبها حليفة للولايات المتحدة وصديقة لبريطانيا! ولا ندري فيما إذا كانت الصحيفة تعتقد أن الحكم السعودي عدو للولايات المتحدة وبريطانيا، أم "حليف وصديق" لهما؟!

وأخيراً اشارت المجلة إلى مناظر الفيلم التي لم تلتقط في مصر فحسب، بل أن بعض هذه المناظر قد التقطت في عدة دول عربية منها لبنان، ودول اجنبية مثل فرنسا وبريطانيا . أما جريدة "السياسة" الكويتية فقد وافتنا بما اسمته "النص الكامل لمحضر الاجتماع الطارئ للجنة الاقتصادية العربية المشتركة، والذي عقد في لندن يوم ٧ / ٥ / ١٩٨٠". ومما ورد في المحضر، أسماء الذين اشتركوا في فيلم موت أميرة الاخراج والانتاج في مصر:

يوسف شاهين (مصر)

حسام علي (مصر)

صلاح جاهين (مصر) (كتب السيناريو باللغة العربية).

الممثلون العرب: اسم القطر

- سوازن أبو طالب مصرية
- تهاني راشد مصرية
- نعمت نجيب مصرية
- سوني منذر مصرية
- هدى شاهين مصرية
- سمير صبري مصري
- عصمت رأفت مصري
- محمد توفيق مصري
- نبيل حلفاوى مصري
- على جوهر مصري
- صلاح جاهين مصري
- صبري عبد المنعم مصري
- رشدي المهدي مصري

- محمد جابر مصري
  - مراون جداوي مصري
  - سامي صلاح مصري
  - أحمد محرز مصري
  - حاتم فاخر مصري
  - وحيد جلال لبناني
  - كمال قصطندي فلسطين
- بالإضافة إلى خمسة يحتمل أن يكونوا من:

- جورج شهلوب لبنان
- نبيل اشقر لبنان
- فايلون لبنان
- سامية لبنان
- ضياء محيي الدين باكستان
- ولم تذكر اسماء الممثلين الا جانب

وهذا ويوضح أن الممثلين المصريين الذين مثلوا في الفيلم يشكلون قرابة ٨٠% من مجموع الممثلين.

ورغم كل ذلك فقد تجاهلت السلطات السعودية الدور المصري في الفيلم، حيث خلا بيان وزارة الخارجية السعودية من أية اشارة إلى ذلك الدور، كما تجاهله البلاغ الصادر عن اجتماع الوزراء، وبيان مجلس القضاء الأعلى، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي، وتصريح امينها العام، وتجاهله أيضاً الأمين العام المساعد للرابطة الإسلامية، واخيرا تجاهله كل من وزير الدفاع السعودي، وشقيقه وزير الداخلية ووزير الاعلام السعودي، وتجاهله الموظفون الدبلوماسيون السعوديون.. الخ، وهو أمر ذو دلالة ومغزى واضح. فلماذا تجاهلت السلطات السعودية الرسمية الدور المصري، بل ولماذا تغاضى الاعلام السعودي في الداخل التعريض بالحكومة المصرية والرئيس المصري الا لماما وعرضاً، علما بان الدور المصري في الفيلم يفوق دور بريطانيا وغيرها؟!

إن الحكم السعودي لا يقوى على الرد عموماً، لأنه عاجز تمام العجز، وخصوصاً إزاء الحكومة المصرية و"الرئيس" المصري، وذلك لأسباب ثلاثة..

أولها . أن الحكم السعودي يدور في الفلك الذي يدور فيه السادات، وهو ما سبق أن أوضحناه. ثانيهما . أن الحكم السعودي يعتمد، فيما يعتمد في تسلطه على بلادنا وشعبنا، على موازنة اقليمية عربية، فمنذ سنوات خلت والحكم السعودي كان يعتمد على ركيزتين رئيسيتين في

المنطقة: الشاه في الجناح الشرقي، والسادات في الجناح الغربي. بجانب الاقتيات على "الخلافات العربية". وبعد زيارة السادات المشؤومة للقدس وما تبعها من اتفاق مع العدو الصهيونية في كامب ديفيد، وجد الحكم السعودي نفسه مضطرا لمجاراة الارادة العربية بقدر ما حتى يتدبر مخرجا جديدا له، فكانت قرارات مؤتمر بغداد التي اعتبرت انذاك بمثابة الحد الأدنى من قبل الدولة المضيفة وبعض الدول العربية ومنظمة التحرير. ولكن الحكم السعودي اعتبرها الحد الأعلى، وإذا كان الحد الأدنى قابلا للزيادة، فالحد الأعلى قابل للنقصان. وهكذا كان شأن الحكم السعودي وقرارات مؤتمر بغداد، فلم يترك فرصة مواتية الا وانتقص من الحد الأدنى ليساويه بالصف، فيستقيم طريقه للنكوص والعودة إلى معسكره سالما.

وإذا كان الحكم السعودي لا يزال يخاف من عواقب العودة الكاملة المعلنه إلى السادات، فانه يخاف اكثر من بقاء الجفاء مع السادات في منطقة مضطربة، واطاع غير مستقرة، فالحنين إلى العودة لا يفارق الحكام السعوديين مهيض الجناح وحسب، وامنا مهيض الجناحين. وبالتأكيد أنه لا يريد أن يزيد الطين بلة، بل أنه يسعى للخروج من مأزقه، وهذا يفسر لنا رغبة الحكم السعودي في عدم إثارة الحكم المصري ورئيسه.

وبالاضافة إلى هذين السببين هناك سبب ثالث يتقدم على كل ما سواه وهو ما سنفصله في الفقرة التالية.

ثالثهما . أن السادات قد "استدل" على الوسيلة التي تركع الحكام السعوديين وتبتزهم، الا وهي "الحملات الاعلامية"، فهي اقل تكلفة بالنسبة إليه، واكثر ايداء للحكام السعوديين. وإذا كانت بالنسبة للسادات عبارة عن كلام في الهواء، أو حبر على الورق، فانها بالنسبة للحكم السعودي اسلحة قاتلة، بل امضى من السلاح ولم يعد ما استدل عليه السادات خافيا على أحد، وهو ما عبرت عنه صحيفة "موالية" للحكام السعوديين بقولها: "وقد اعتبر المراقبون موقف الرئيس المصري جزءاً من حلقة الاهانات والشتائم التي يوجهها إلى السعوديون والتي يعتبرها "الطريقة الناجحة" لا قناع الرياض بتبديل موقفها إزاءه". وهكذا يتضح لنا ان "الطريقة الساداتية" لا خضاع الحكم السعودي لم تعد سرا على أحد. واولى من يكون على علم بها هم الحكام السعوديون انفسهم، وهو ما اوضحته الصحيفة أيضاً بقولها: "ولكن المملكة العربية السعودية التي رفضت حتى الان كل وسائل الابتزاز التي لجأ اليها أنور السادات، تبدو على استعداد الان لأن تزيد من حملاتها على الرئيس المصري بسبب هذا الفيلم ومسؤولية السادات في اتاحة المجال لا نتاجه". وهذا أمر لم يحصل، وامنا الذي حصل فعلا هو أن الحكام السعوديين لم يشنوا اصلا حملة على السادات لكي يزيدوا منها، بل تحاشوا السادات تحاشيا تاما وامطروا الصهيونية وبريطانيا والغرب بقذائفهم اللفظية. والسادات بدوره لم يعد يخفي أنه وجه "المفتاح السري" الذي يفتح كل ما هو "مغلق" لدى الحكام السعوديين، فقد أعلن عنه رسميا في احدى المناسبات بقوله: "يأتي حادث بسيط، قد يكون بسيطا في مظهره، ولكن معناه

خطير، هذا الحادث يوم وقع ما وقع في المسجد الحرام في مكة كما يعلم العالم كله عمل سياسي. فقد استنكرنا.. شجبنا وسنشجب أي عمل.. ولكن الموضوع لم يكن "مهدي منتظر" لا.. الموضوع هو موضوع الحكم في السعودية ونحن لم ننتهزها فرصة لكي نطعن بالسعودية.. وكان ممكناً أن اذيع البيان أو البيانات التي كان يرددها أولئك الذين احتلوا الحرم من الداخل عن السعودية والحكم في السعودية والفساد، وكل ما قالوه في المايكروفونات من داخل المسجد، وكان بيصل هنا اليوم بيومه. كان بيصل للعالم كله.. لا.. لم ننتهزها فرصة لنطعن السعودية من الخلف..." فالسادات لم ينتهز الفرصة كما قال، ولكنه بقوله هذا يلوح ويهدد بانتهازها.. فما هي هذه الفرصة؟ يجيب السادات على ذلك بقوله: "ولكن الآن علينا أن نقول الحقيقة.. وأن نواجه الحقيقة. السعودية والعائلة السعودية في محنة.. والله هذا يمين اقلوه امامكم كممثلين للشعب لاحقد لي ابداء، ولا هدف لي ابداء، ولا شيء ابداء، ولو اننى لم ارفض ارتباطا لعمل ما معين توسط فيه كارتير لحكيته ولكنني ارتبطت والكلمة عندي هي الشرف وهي القدسية". فالفرصة اذا بالنسبة للسادات أن يقول "الحقيقة"، وحتى حقيقة السادات كانت مرة على الحكام السعوديين، وما يمنعه من قولها سوى توسط كارتير لديه ليعرض عن الكشف عنها، ولكن إلى متى يحترم السادات "شرف الكلمة وقدسيتها"؟ فكل شيء له حدود، وهو ما أراد أن يقوله السادات للحكام السعوديين، فالعهود والمواثيق والاتفاقيات تلغى وتنقض، فاولى بوساطة كهده أن لا تصمد أمام الفرص المغرية المتاحة! وكانت فرصة إنتاج الفيلم، فالمعروف أن السيد "انطوني توماس" قد امضى وقتا طويلا للبحث عن بلد عربي يسهل له إنتاج فيلمه، وقد حاول مع بعض الدول العربية الا أنه لم يفلح، واخيرا اتاحت له الفرصة في مصر، فالتقت بالفرصة التي يبحث عنها السادات، وكان ما كان من إنتاج الفيلم وقامت قائمة الحكام السعوديين، ولكن على غير السادات! وان كان معنيا بها، فالممثل يقول: "اياك اعني واسمعي يا جارة". وفات الحكم السعودي أن اسلوب اسماع الزوجة بمخاطبة الجارة، اسلوب يغري السادات لأنه يمن عن خشية من الزوجة، فيزيد طمعها.

وكان السادات كعادته عندما يجري "خبطة" اعلامية ضد النظام السعودي ينتظر "تسوية"، ثم يقلب ظهر المجن لـ "خبطته".

ويبدو أن الحكام السعوديين الذين تجاهلوا الدور المصري في الفيلم علنا، تحركوا سرا في اتجاه السادات لاجراء صفقة جديدة. ويستدل على ذلك بان السادات قد ظل بعد ذلك مطبق الصمت بشأن الفيلم قرابة شهر ونصف، وكان قد فعل الشيء نفسه بالنسبة لاحداث الحرم إذ لم يلوح بالكشف عنها الا بعد اكثر من شهرين. وهذه الفواصل الزمنية كانت ضرورية لاجراء الاتصالات من أجل اتمام الصفقة التي يتم على اثرها الانقلاب على الموقف القديم. وهكذا كان شأن موقف السادات من الفيلم، فبعد أن قضى وطره منه، أعلن على اثر مشاهدته للفيلم في عرض خاص به "أنه شعر بالقرف والتقرز من الفيلم" كما يدعي. ونسبت صحيفة "القبس"

إلى مجلة "أكتوبر" أن (الرئيس) وصف الفيلم بأنه "انتهاك للحرمان واعتداء على قدسية الحياة العائلية"، ولكن أي عائلة يقصدها السادات؟! أنها عينها التي أطلق عليها "العيلة السعودية"، والتي قال عنها أيضاً: "أنها في محنة"، ووصف حكمها بـ "الفساد"! ثم مضت الصحيفة وذكرت ان السادات انتقد الممثلين المصريين الذين شاركوا في الفيلم بقوله: "أنني ما كنت احب أن يشترك الفنانون المصريون في هذا العمل الشائن الفاضح إنها سقططة منهم ولا شك". ثم نفى السادات أن يكون وراء إنتاج الفيلم وقال: "أنني رجل اعرف ديني واعرف معنى العيب واحرص على اجتنابه". وازافت المجلة: "إن احد المواطنين المصريين اعتقل أخيراً بيمنا كان يطبع الفيلم ويوزعه مع افلام أخرى مخلة بالاداب العامة".

وأخيراً خرج علينا وزير السادات السيد منصور حسن واعلن: "أن السلطات المصرية تجري تحقيقات حول إنتاج فيلم "موت أميرة" .. وان السلطات قد تضع الشركة المنتجة في القائمة السوداء.. وان مصر تدين عرضه في أي مكان اخر في العالم، لأن الفيلم اهانة للقيم الاخلاقية". لا تحقيق، ولا قائمة سوداء، ولاهم يحزنون، ولم يكن الامر وما فيه سوى عبارة من اعلان لاتمام الصفقة. وهكذا يتضح لنا أن وراء "خبطة" اعلامية صفقة فـ "هدنة"، ومن صفقة إلى صفقة تبلغ الصفقة الكبرى. هذا واحد من الاسباب التي جعلت الحكم السعودية يلوذ بالصمت ازاء الدور المصري في الفيلم متحاشيا اثاره الحكم المصري ورئيسه خشية أن يرمى بيته الزجاجة بالحجارة، فهو بيت لا يقوى على شيء من هذا القبيل، ولا سيما وان "لسان" السادات واجهته ذات باع طويل في معارك كهذه.

هكذا انقل السادات، وقد اقترن ذلك الانقلاب بما نسبته صحيفة "النهار" إلى مصادر دبلوماسية غربية رفيعة المستوى في بيروت بقولها: "أن الرئيس السادات يحاول التوصل إلى هدفه مع معارضيه العرب وذلك لسببين:

الأول: أنه لا امل في تحقيق تقدم على صعيد مفاوضات الحكم الذاتي في هذه السنة.. الخ.

والاخر: أن مصر في حاجة إلى المساعدات العربية خصوصاً السعودية، وهي ترى أن معاودة

الدعم العربي لمصر لابد أن يكون عبر السعودية.

ولاحظت المصادر سلسلة من المحاولات المصرية للتقرب من السعودية، لم تعرف نتائجها حتى الآن. ووضحت أن من هذه المحاولات طلب الرئيس المصري بطريقة غير مباشرة من أحد كبار المسؤولين السعوديين مبلغ مليار دولار "ألف مليون دولار" في مقابل توقفه عن الحديث عن الأوضاع الداخلية في السعودية وعدم كشفه أموراً خطيرة".

ويبدو أن طلب السادات قد لبي كلياً أو جزئياً بدليل توقفه عن الحديث عن الأوضاع الداخلية في السعودية وعدم كشفه أموراً خطيرة، بل ان السادات لم يتوقف فحسب، وامنا انقلب على موقفه، فهاجم الفيلم وانتقد ممثليه في موقف استعراضي مكشوف بعد أن لاذ بالصمت قرابة شهر ونصف.

وأخيرا كشف النقاب عما يفسر لنا تحول السادات من مسهل للفيلم إلى "متقزز وقرفان" منه! وهو يعزز أيضاً ما نسبته صحيفة "النهار" إلى مصادر دبلوماسية غربية رفيعة المستوى في بيروت. جاء ذلك فيما نقلته جريدة "القبس" الكويتية التي قالت: "أكدت مصادر أمريكية أن الرئيس أنور السادات اجتمع مع شخصية سعودية كبيرة في السودان". وأضافت قائلة: "أن شخصية سعودية مقربة من حكومة الرياض وصديقة للرئيس المصري اقنعت القاهرة بوقف حملات الدعاية على السعودية قبل ترتيب اللقاء الذي يهدف لإعادة مصر تدريجياً إلى الصف العربي". ومن المرجح أن الخبر صحيح، ولا سيما أن المصادر الأمريكية والصحيفة الكويتية والمضمون سعودي. ويجدر بالذكر أن هذا الخبر كان "المانشيت" الوحيد الذي تصدر الصفحة الأولى لصحيفة "القبس" وبعد يوم واحد وافتنا مجلة "الحوادث" تحت عنوان "سري جداً" بالخبر التالي: "قامت شخصية عربية معروفة بترتيب لقاء هام بين رئيسين عربيين في مطار عربي لدولة ثالثة صديقة للطرفين، استمر هذا الاجتماع السري يوماً كاملاً. تم خلاله حسم الخلافات بين البلدين والاتفاق على خطة تحرك جديدة على أساس عودة التعاون بينهما، وأبدت واشنطن اهتمام كبيراً بهذا اللقاء السري الذي تم دون معرفتها". ولن يحтар المرء في فك هذا "الغز" ولا سيما في ضوء ما نسبته "القبس" إلى مصادر أمريكية، وما نسبته النهار إلى مصادر دبلوماسية غربية رفيعة المستوى في بيروت.

ويكتسي هذا الخبر أهمية خاصة نظراً لكون مجلة "الحوادث" "متعاطفة" مع الحكم السعودية. ولكن يبدو أن المجلة قد تنازعتها اتجاهان: مقتضيات المهنة الصحفية من سبق واثارة وتشويق.. الخ، ومقتضيات "التعاطف"، فكان "الغز" حلاً وسطاً يجمع بينهما، ولكنه على كل حال لغز ميسور الحل.

وبعد قرابة نصف شهر على ما نشرته الصحفتان اللبنانيتان والصحيفة الكويتية، وافتتنا الفرنسية V. S. D التي تستقي عادة أخبارها الخاصة من مصادر مطلقة بقولها: "أن الأمير فهد ولي العهد السعودي التقى برئيس النظام المصري يوم ٣ أيار الماضي في قاعدة عسكرية سودانية بالقرب من الخرطوم". وأضافت المجلة قائلة: "أن رئيس المخابرات السعودية السابق كمال أدهم، رجل الثقة والاستثمار المالي لدى الملك خالد هو الذي سهر على انجاز هذا اللقاء". وبهذا الخبر وضعت النقاط على الحروف، وانجلى الأمر تماماً.

وأخيراً، وليس آخراً، قالت مجلة "الكفاح العربي": "وزع مركز المعلومات الخاصة في مؤسسة "نيوزويك" الأمريكية على المؤسسات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي، تقريراً عن لقاء سري تم في شهر أيار "مايو" الماضي بين الرئيس المصري أنور السادات والأمير فهد ولي العهد السعودي، في الخرطوم" وأضافت المجلة قائلة: "ففي اليوم الثالث من مايو "أيار" طار السادات إلى قاعدة حربية على مقربة من الخرطوم بينما كلفت طائرات "الميج ٢٣" المصرية بمهمة الحماية. ولم تمض ثلاثة أرباع الساعة حتى هبطت طائرة أخرى تقل ولي العهد



السعودي الأمير فهد... وبعد لقاء في القاعدة العسكرية تعانق القائدان بحرارة، بينما كان كمال ادهم، الشخصية السعودية الكبيرة والذي ساعد من أجل عقد هذا اللقاء يجلس في غرفة مجاورة".

هكذا تواترت الأنباء حول اللقاء السعودي . المصري، فماذا كان رد الحكام السعوديين؟ قالت وكالة الأنباء السعودية: "علق الدكتور محمد عبده يمانى وزير الاعلام السعودي على ما رددته بعض الصحف ووكالات الأنباء عن زيارة سرية للرئيس المصري للمملكة و ما ذكر عن تخطيط لمثل هذه الزيارة. فقال: أن مثل هذه الاخبار مختلفة ولا اساس لها من الصحة وأنه لم تجري أي اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين المملكة ومصر على أي مستوى واكد أن سياسة المملكة ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير أو تعديل وأنها لا تصنع في الظلام او الخفاء، والهدف منها المصلحة العربية". وتجدر الإشارة إلى أن المصادر الأمريكية ووكالات الأنباء والصحف كان بصدد الحديث عن لقاء جرى بين فهد والسادات في الخرطوم، ولم تكن بصدد الحديث عن الزيارة التي قيل ان السادات قد قام بها إلى الرياض. فالوزير هنا لم يرد على الحجة بأختها، وامنا ببنت بنت عمها، وشتان ما بين الاثنين! ويجدر بالذكر أيضاً أنه قبل الكشف عن لقاء السودان بين فهد والسادات ذكرت بعض الأنباء الصحيفة أن الأخير زار الرياض سرا، ولا منيل إلى تصديق ذلك، ولكننا نعتقد أن التباسا قد حصل بين ما قيل عن هذه الزيارة واللقاء السودان، ولا يستبعد أيضاً أن السادات قد قصد الإيحاء بأنه ذاهب إلى الرياض بدلا من السودان لأمر في نفس يعقوب. وعلى كل حال لا فرق من حيث الجوهر بين الذهاب إلى الرياض أو مجيء "الرياض".

وأخيراً، فإن الحكومة المصرية لم تنف ما قالتها ووكالات الأنباء والصحف عن لقاء السودان، والسودان هو الآخر لاذ بالصمت والمثل يقول: "أن اللبيب من الإشارة يفهم". ومثل هذه لا يحتاج كشفها إلى لبيب. وبالإضافة إلى كل ذلك، فقد أعلن السادات مرارا عن استعدادهم لزيارة الرياض. مما حدا بصحيفة "الوطن" الكويتية إلى التعقيب على ذلك بقولها: "ليس غريبا أن يعلن الرئيس أنور السادات استعدادهم لزيارة المملكة العربية السعودية في أي وقت.. فالذي قفز تلك القفزة من القاهرة إلى الكنسيات الإسرائيلي.. مستعد لأن يفعل كل كل شيء..". وهنا نلاحظ أن الصحيفة لم يساورها اشك في نوايا السادات المكشوفة، وامنا ساورها الشك في الموقف السعودي عندما قالت: "ولكن إذا كان الهدف من زيارة السادات المتفرحة والتي لا يستبعد هو. إلى الاقل . قيامه بها في أي وقت أن تكون بقصد جر دولة عربية جديدة إلى هاوية الاستسلام للفخ الأمريكي والارتهان للهوان الإسرائيلي.. فالامر يبقى مختلفا وبحاجة إلى وقفات من الاعتراض والتصدي..". ثم مضت في قولها: "لن نقول للسادات أنه مرفوض أن يذهب إلى أي بلد عربي.. لكننا نقولها بالضم المليون، أنه مرفوض أن يطمأ أي أرض عربية ما دام متلبسا بما هو متلبس به من فضيحة كامب ديفيد والصالح المهين مع إسرائيل والارتقاء

الاعمى المشبوه باحضان الاستعمار الأمريكي..". وبعد الشك نفرت الصحيفة إلى التهديد مما يقوى من شكها في الحكام السعوديين، وأن يضع على وجهة وعلى مسلكه آلاف البراقع والبراقع الخداعة". وأخيراً جمعت الصحيفة بين المناشد والتهديد بقولها: "فليتق الله الذين يسقطون في الفخ ربما بحسن نية ومن دون سوء قصد.. لأن التاريخ لن يرحم، وامتنا . قبل وبعد . هي الأخرى لن ترحم". ولو لم تساور الصحيفة شكوك قوية في الموقف السعودي لما ذهبت إلى ما ذهبت إليه.

أما قول وزير الاعلام السعودي: "أنه لم تجر اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين المملكة ومصر على أي مستوى". فهذا أمر لا يعرفه اليماني، وامنا يعرفه "لينوفيتش" المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، الذي قال أخيراً: "أن مصر والسعودية تبحثان عن وسائل لتصحيح علاقاتهما والتحرك أكثر نحو بعضهما بعضاً". و اضاف "لينوفيتش" قائلاً: "أن السادات ابلة بالتحرك نحو المصالح مع السعودية، عندما اجتمعا في القاهرة في وقت سابق من هذا الشهر". وقال "لينوفيتش" في مؤتمر صحفي ليلة ١٨ / ٩ / ١٩٨٠: "اعتقد أن جهداً حقيقياً يبذل ويهدوء ليجاد اساس للتقارب بين السعودية ومصر. وأن مثل هذه الأمور تحتاج

إلى وقت لتعطي ثمارها". فهل نكذب "جهينة" ونصدق اليماني! أم أن السيد اليماني يريد المزيد من الادلة؟ أن الادلة على قلة ما تسرب منها عديدة، ومنها ما قالته "الوحدة" الطيبانية: "كشف بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية النقاب عن أن مصر تجري اتصالات غير مباشرة مع السعودية للبحث في التصريحات الاخيرة للمسؤولين السعوديين بحل أزمة الشرق الأوسط". وفي نفس اليوم الذي نشر فيه تصريح بطرس غالي، نشرت "الجمهورية" حديثاً للسادات ادلى به لبعثه صحيفة "الهيرالد تريبيون" الأمريكية. وقد سئل فيما إذا كان يعتقد أن المملكة العربية السعودية بدأت فهم المشكلة (الخطر الخارجي) التي اشار اليها السادات، وهل بدأت في رؤية الخطر الخارجي؟ وهل توافق على الحكم؟ فاجاب السادات بقوله: "إنهم تفهموا ذلك دائماً... صدقوني". ويكاد السادات هنا ان يخرج من جلده لكثرة عدم تصديقه. وعندما سئل فيما إذا كانت هناك اتصالات بينه وبين السعودية؟ اجاب قائلاً: "كلا. ليس بعد". ومما يجدر ذكره أن تصريحات "لينوفيتش" جاءت بعد تصريحات السادات. كما أن تصريحات الأخير تعارضت مع تصريح لوزيره، وكلاهما نشر في يوم واحد.

وأخيراً طالعتنا صحيفة "شيكاغو تريبيون" الأمريكية بمقال للسيد "باتريك سيل" جاء فيه: "أن ابرز تطور أخيراً هو قيام المملكة العربية السعودية الآن باعادة بناء جسورها مع مصر".

وبعد يوم واحد نشرت صحيفة "الاوزرفر" البريطانية و"السفير" اللبنانية معا مقالا للكاتب نفسه "باتريك سيل" جاء فيه: "منذ (الهجوم) الذي تم على المسجد الحرام في مكة قبل ثمانية اشهر، والوضع الامني يسيطر على تفكير المسؤولين السعوديين، كما يشغل غيرهم في اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط السعودي. لقد عمل السعوديون

على ابقاء هذه المشكلة في مستوى السلطة فتحركوا في اتجاهين واسعين: الأول، خارجي دبلوماسي. والثاني، داخلي للامساك بكافة مستويات السلطة جيداً من قبل العائلة المالكة، فعلى الصعيد الدبلوماسي كما ظهر مؤخراً اتجهت العربية السعودية لاعادة بناء الجسور مع مصر بعد أن قطعتها منذ ١٨ شهراً مع غيرها من الدول العربية احتجاجاً على معاهدة السادات مع اسرائيل". وهذا قول صحيح ويتفق مع ما سبق أن اشرنا اليه. ثم اشار الكاتب إلى الارضية المشتركة التي تجمع بينهما بقوله: "والواقع أن مصر الدولة الإسلامية القوية المستقرة هي الأكثر تقارباً مع السعودية؛ وأخيراً قال الكاتب: "أن ابرز مؤشر على توجه السعودية لمصالحة مصر، وهو في المقالة الأخيرة التي أجراها الامير فهد مع "الواشنطن بوست" حيث قال: "إذا ما أعلنت اسرائيل عزمها على الانسحاب من الأرض المحتلة، فإن السعودية ستعمل ما بوسعها لاشراك العرب في معاهدة السلام". ثم عقب الكاتب على المقابلة بقوله: "وكانت ذلك اشارة واضحة لمهادنة السادات، وضربة موجعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي فشل فهد في الاشارة اليها بوضوح. والواقع أن السعوديين الذين يكرهون تبني موقف طرف ما واستعداد الاطراف الاخرى يسعون بوضوح لاختار موقف المصالح بين المتخاصمين وهذا ما يؤمن افضل ظروف الامن". ف "الامن" هو الهاجس السعودي الدائم ومن أجله كل شيء يهون.

ونشرت صحيفة "الواشنطن بوست" تقريراً لمراسلها "دافيد اونابه" من القاهرة تحدث فيه عن العلاقات المصرية السعودية ومما جاء فيه قوله: "لقد بدأت بعض الاشارات تجاه التقارب السعودي واحدى هذه الاشارات هي ايفاد ممثلين مصريين سريين تحت ستار الحج إلى مكة المكرمة، وتوقف السادات عن مهاجمة الأسرة السعودية المالكة وعرض منح المساعدة لكل دولة في الخليج إذا طالبتها" ثم نسب المراسل إلى احد كبار الرسميين المصريين قوله: "أن هناك بالفعل تقارباً"، ولكنه رفض أن يضيف شيئاً إلى قوله، وختم مراسل واشنطن بوست تقريره بقوله: "أن مراقبين غربيين يرون أن القضية الاساسية التي تعترض سبيل السعودية الآن هي ايجاد معادلة تنقذهم من الارتباك الناجم عن قطع علاقاتهم مع السادات".

وأخيراً نحيل وزير الاعلام إلى ما قاله اعلامه، ففي رسالة لـ "الجزيرة" من مراسلها في لندن ورد فيها قول احدهم: "ولا تنسى أيضاً أن العلاقات الثقافية والاقتصادية لازالت قائمة (بين مصر والسعودية) وكذلك فإن عدداً كبيراً من رجال الاعمال السعوديين الكبار يسرحون ويمرحون باموالهم ونفوذهم في القاهرة".

هذه "بعض" الادلة وأن شئت المزيد منها يا يمانى فتابع الموضوع التالي:-

#### ما الذي استجد

#### في العلاقات المصرية . السعودية

لهذه الاسباب الثلاثة مجتمعة، فإن الحكم السعودي لم ولن ينفك من محاولاته للخروج من "المأزق" الذي هو فيه، ولعل تقصي ما استجد من أحداث في العلاقات السعودية . المصرية بعد

إنتاج الفيلم، خير معين لاستشراف مستقبلها وبارز تلك الأحداث التصريحان اللذان أدلى بهما ولي العهد ونائبه لصحيفة "واشنطن بوست"، حيث جاء على لسان فهد: "إنه سيكون هناك رجال ودول في العالم العربي يأخذون كلمة إسرائيل على محمل الجد. وسيبدأون العمل بتجميع المنشقين العرب من الرافضين انتظاراً لخطوة فعلية من جانب إسرائيل". فهد لم يعرف الرجال والدول، وإنما جعلهم نكرات خالية من "ال" التعريف! وبالتأكيد أنه قصد، نفسه ودولته بالدرجة الأولى. إما أمر المنشقين! فنترك التعقيب عليه لصحيفة "الوطن" الكويتية التي قالت: "وحديث الأمير فهد عن بدء السعودية بالعمل لتشجيع العرب من الرافضين انتظاراً لخطوة فعلية من جانب إسرائيل لا يشير إلى هؤلاء المنشقين تحديداً، أهم الذين خرجوا على قمة بغداد وابقوا علاقاتهم مع السادات، أم هم تلك القوى الفلسطينية والعربية التي ترفض وجود الدولة الاسرائيلية ككيان عنصري استيطاني يتناقض مع الوجود الحضاري والاسلامي؟ فهناك عما نعرف دول وقوى عربية وفلسطينية ترفض الوجود الاسرائيلي.. فهل المقصود تحييدهم". وقال فهد أيضاً: "إذا كان بإمكان الدول التي تعمل من أجل السلام الآن (مصر وإسرائيل وأمريكا) التوصل إلى سلام دائم وعادل ومقبول من جميع الأطراف المعنية فأننا وآخرين سنؤيده ونقبله طبعاً". فالأمير فهد يخول مصر وإسرائيل وأمريكا التوصل إلى سلام عادل ومقبول، وبالتالي فإنه وآخرين سيؤيدونه ويقبلونه. ولم يتردد فهد أن يبرئ ساحة السادات بقوله: "إن الرئيس المصري أنور السادات أعطى كل ما عنده منذ بدأ مسيرته مع إسرائيل بزيارة القدس عام ١٩٧٧ وأن الوقت حان الآن ليظهر الاسرائيليون أنهم جادون بخصوص تحقيق السلام". وقد حدث هذه التبرئة بصحيفة "الوطن" الكويتية أن تعقب عليها بقولها: "والسؤال الذي يقفز إلى ذهن المراقب هو: هل أن ما "اعطاه" الرئيس المصري كان اختباراً "مقبولاً" لكشف نية إسرائيل وأنه لم يعد يستحق الادانة" ثم عاد فهد ليقول: "إنه لو كان لدى إسرائيل نية مخلصنة لتحقيق السلام من خلال مفاوضاتها مع المصريين والأمريكيين، فإن أول شيء يفترض أن تفعله هو الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة والعمل طبقاً لقرارات الامم المتحدة وكان فهد يريد ان يقول: لنهض المفاوضات بين اطراف كامب ديفيد الثلاثة! وإذا ما انسحبت إسرائيل فإن العقدة قد حلت وعندها نكون جاهزين للالتحاق بهم!". ثم اضاف فهد إلى اقواله السابقة قوله: "أن مصر وسورية والاردن وإسرائيل قبلت قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يمكن أن يكون اساساً لتسوية سلمية.. وأن على إسرائيل أن تتشجع بعد كل ما فعله السادات وكل الحلول الوسط التي قدمها". وقد عقب صحيفة "الوطن" على ذلك بقولها: "من المعروف أن القرار المذكور قبلت به بعض الدول العربية بعد حرب ١٩٦٧ على مضض ووفق ضمانات من السوفيات بتفسيره لصالح العرب. ولكنه استعصى على التفسير بالنسبة للانسحاب وبالنسبة لحقوق الفلسطينيين، مما دعا اطراف عربية ودولية عديدة لأن تطالب بتعديله وكاد في كل مرة يعدل لولا الدعم الأمريكي للموقف الاسرائيلي". ثم ذكرت الصحيفة الأمير بما نسيه قائلة: "ومن المعروف أيضاً أن المملكة العربية السعودية أكدت حتى بعد حرب حزيران أنها في حالة حرب مع

إسرائيل فيما كانت دول عربية تقبل بالقرار المذكور آنذاك. ولذلك فإن القرار لا يمكن أن يشكل أساساً لتسوية في صالح العرب وحقوقهم" أما الأمير عبد الله، رئيس الحرس الوطني، والنائب الثاني لرئيس الوزراء، فقد وصفته صحيفة "القبس" بأنه ظهر متشدداً أكثر من الأمير فهد، وهو صحيح بالمقاييس النسبية، ولكن هذا المتشدد نفسه دعا إلى عدم تجاهل حقيقة واقعية: وهي أن العرب واليهود أبناء "عمومة" وهي كلمة حق أريد بها باطل، ثم مضى الأمير في حديثه عن "علم الاجناس" فقال: "انهما (العرب واليهود) ينحدران من السامية ويعيشان منذ أمد بعيد بسلام ولكن تختلف حول دولة إسرائيل واليهود كشعب". وانتقل الأمير عبد الله إلى الحديث عن "المناخ" وقال: "إن المناخ في كل الدول العربية مهيء حالياً للسلام". ثم أوضح ذلك بقوله: "منذ خمس أو ست سنوات ما كان بمقدورنا مطلقاً أن نتحدث عن السلام مع كثير من العرب. أما الآن وفي كل بلد عربي فقد أصبح المناخ مهيناً له!" وذلك بفضل الترويض الذي مارسه الحكام السعوديون والسادات واضرابهم من دعاة ومنظري الحلول الاستسلامية الانهزامية. وتساءل الأمير عبد الله عن سبب رفض إسرائيل للسلام وهو رفض يتمثل من خلال انكارها اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه، ونبذ الأمير اراقة الدماء التي تؤذي الجميع! ثم ناشد الولايات المتحدة "اقناع الزعماء الاسرائيليين بان الحرب ليست في صالحهم على المدى البعيد".

إن التصريحات التي نقلتها الصحيفة على لسان الأميرين السعوديين رأت فيهما الصحيفة ذاتها - كما تقول - تطورا خطيرا. "وتغييرا ملحوظا في الموقف السعودي". ونظرا لهذا التغيير فقد تصدرت هذه التصريحات وبخطوط عريضة صفحاتها الاولى مع صورتين كبيرتين للأميرين، وأربعة أعمدة فيها، والبقية على صفحة كاملة أخرى. أما بالنسبة لنا فلم يطرأ على فهد ما هو جديد، فهو هو في جوهره مع السادات وكامب ديفيد، ولكن هناك عقبات تحول دون الظهور إلى العلن، ومتى ما زالت، فسيكون على رأس المهرولين إلى أي "كامب" تشاؤم الولايات المتحدة.

مصر لا حلال السلام". وعقبت صحيفة النهار البيروتية على ذلك بقولها: "وكان يشير بذلك إلى قول الأمير فهد: أن الرئيس السادات أعطى كل ما يستطيع وأن على إسرائيل أن تظهر الآن أنها تريد السلام". وبالإضافة إلى تصريحات وزير الخارجية المصري، قالت مصادر رسمية مصرية: "إن الدوائر الرسمية في القاهرة ترحب باهتمام بتجسيد هذا الموقف بصورة ملموسة". وقد عقب على ذلك الصحيفة الطيبانية بقولها: "وقد انعكس ارتياح الدوائر الرسمية في صحف لقد رحبت الولايات المتحدة بالتصريحات السعودية، كما أعلن السادات على لسان وزير خارجيته ترحيبه بالموقف السعودي الجديد. وقال وزير الخارجية المصري: "إن حكومته على استعداد لمد يدها لمن يمد يده لها". وأكد "أن تصريحات فهد تعد بمثابة رسالة موجهة إلى إسرائيل تؤكد استعداد العرب للانضمام إلى مفاوضات السلام بموجب اتفاقية كامب ديفيد" ونسبت إليه صحيفة "الوحدة" الطيبانية أيضا قوله: "أن تصريحات فهد هي عبارة عن اشادة بجهود القاهرة حيث افراد مكانا بارزا في صفحاتها الاولى لهذا الموقف". كما أن السفير المصري في دولة العدو وصف تصريحات فهد

بانها "تغيير ايجابي في الموقف السعودي و اعلان عن موقف سليم". ووصف بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية تصريحات الأمير فهد بانها "خطوة ايجابية للغاية تنم عن تقارب في الموقف".

وأخيراً جاء دور السادات الذي عقب على تصريحات فهد هذه المرة بلسانه، فقال: إن القادة السعوديين يؤيدون مصر مائة بالمائة ولكنهم خائفون". ولا نعتقد أن السادات قد جافى الحقيقة بقوله هذا، فالخوف هو المانع الوحيد بينهم وبين السادات. ويجدر بالذكر أنها المرة الثانية التي عبر فيها السادات بطريقة رياضية عن علاقته بالحكام السعوديين، إذ سبق له أن قال على اثر زيارته للقدس: "أنني أؤكد أن العلاقة بيني وبين السعودية هي علاقة ودية واخوية واننا متفاهمون مائة بالمائة".

أما "إسرائيل" التي قال وزير خارجيتها: "اننا لا نرى شيئاً جديداً في اقتراح الأمير فهد بالعمل من اجل السلام مع إسرائيل مقابل تعهد منا بالانسحاب من الاراضي العربية"، عادت وتراجعت عن قولها هذا في اليوم التالي، حيث رأت فيه شيئاً جديداً، بل وما هو أكثر من شيء واحد، جاء ذلك في تصريح لناطق باسم وزارة خارجيتها الذي قال: "أن الحكومة تدرس ملاحظات الأمير فهد بعناية وجدية وحذر.. إن إسرائيل تعترف بان الامير فهد خفف من الموقف السعودي السابق الذي يقضي بعد اجراء مفاوضات مع إسرائيل". ثم أوضح الناطق "أن الأمير فهد لم يذكر منظمة التحرير الفلسطينية في حديثه". كما اشار الناطق إلى أن "الحديث قد تضمن دلالات مؤيدة لمبادرة الرئيس المصري السلمية". وهكذا وجدت "إسرائيل" اشياء جديدة في تصريحات الامير وعلى رأسها، أن الأمير قد خفف من الموقف السعودي السابق، ولم يشر أيضاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وفوق هذا وذاك، فانها قد تضمنت دلالات تأييد لمبادرة الرئيس المصري. ولذا وجه مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو دعوة للامير فهد على غرار الدعوة التي وجهت للسادات بقوله: "أن من يريد التفاوض سنستقبله في القدس كما استقبلنا الرئيس السادات". وهكذا كانت ردود اطراف كامب ديفيد على تصريحات الأمير فهد، وقد تضمنت الترحيب والاعتراف بان تغييرا قد حصل.

وعندما اثارت تصريحات فهد ردوداً "غير محمودة" لدى اطراف أخرى أعلن "تحفظه على نفسه"، فادلى بتصريح جديد لو كالة الانباء المغربية جاء فيه: "لقد علقت بعض الصحف العربية والاجنبية، كما علقت أيضاً بعض الدول مباشرة أو عبر اعلامها على هذا الحديث بما يتضمن تأويلاً لمعطياته وتفسيراً لمضمونه بما ينحرف به عن مقاصده، محاولة بذلك أن تظهر المملكة وكأنها تؤيد مفاوضات عملية السلام الحالية أو أنها على استعداد للقيام بمبادرة ذاتية أو اقناعية في هذا المجال". ومن النفي يمكن الاستدلال على الحقيقة، فالامير يقول أن "التفسيرات" التي اعطتها بعض الصحف العربية والاجنبية لتصريحه انحرفت بها عن مقاصده، في حين اننا لسنا بصدد التفسيرات والتأويلات التي اعطتها الصحف، وانما بصدد التصريحات التي اعطاها للصحيفة والتي لم ينفها مطلقاً، وانما اضاف اليها تصريحاً جديداً بالعربية، هذه المرة، لأغراض

الاستهلاك الداخلي. وهو يختلف عن تصريحات "لواشنطن بوست". ومن ناحية أخرى، فما أن سمعت صحيفة "لواشنطن بوست" بالتصريح الجديد للأمير فهد، حتى ردت عليه بالدليل القاطع، عندما أعلنت أنها تحتفظ بأقواله مسجلة بصوته، وتضعها تحت تصرف من يريد التأكد منها.

ويجدر بالذكر أن وسائل الاعلام السعودية لم تشر إلى تصريحات الأميرين، وهذا تقليد متبع من قبل الحكام السعوديين، فعندما يريدون المزيد من الافصاح عن وجههم الحقيقي لـ "العالم الخارجي" يلجأون إلى الرطانة. وما تطبيق هذا التقليد على هذه التصريحات الا دليل على أن ما قاله الأمير لم ينحرف عما قصده. بالاضافة إلى كل ما سبق فان تعقيب السادات على تصريحات فهد جاء بعد "تحفظه" أيضاً بما يوضح عبارة "ولكنهم خائفون". وبعد تصريح فهد الجديد الذي لم يتضمن ابداً نفياً لتصريحاته السابقة لـ "واشنطن بوست"، بل اكدها بعدم نفيه لها. بعده بعشرة أيام فقط، نشرت مجلة "النهار العربي والدولي" مقابلة مع وزير الاعلام السعودي الذي هو الآخر لم ينف ما قاله الأمير، بل أكد، فعندما سئل: "هل يمكنه توضيح ما ذكر في الولايات المتحدة عن حديث الأمير فهد في "لواشنطن بوست" حول أزمة الشرق الاوسط؟ اجاب قائلاً: "في الحقيقة إن استنفذت خطوة السادات اغراضها. هذا هو ابرز مسعى سعودي في العلاقات السعودية . المصرية بعد اعلان الصفقة بشأن الضيعة. وقد تناغم معه "الرئيس المصري" والمسؤولون المصريون فاضافوا إلى ترحيبهم بالتصريحات "استعدادهم لمساعدة الحكم السعودي إذا ما تعرض لأي تهديد خارجي". بل وعن استعدادهم أيضاً لتحويل أراضيهم إلى قواعد أمريكية لحماية الحكام السعوديين خصوصاً، ومشايخ الخليج عموماً. وقد اطلبوا في استعدادهم المشترك هذا. والامثلة على ذلك كثيرة ومنها، ما ورد في خطاب القاه السادات يوم "٢٨ / ١ / ١٩٨٠". وفي حديث ادلى به السادات لصحيفة "الهيرالد تريبيون" قال فيه: "حسن عندما يقول بعض المشايخ في الخليج اننا لسنا في حاجة إلى مساعدة من أي احد واننا سوف ندافع عن انفسنا.. إن ما يقولون يدعوا للسخرية وانني اقول بوضوح انه بالرغم من جهلهم فانني سوف ادافع عنهم، وسوف اقدم التسهيلات للولايات المتحدة للوصول اليهم إذا ما تعرضوا للخطر". فالسادات اذاً لن ينتظر طلباً منهم ليهب لنجدهم! وليقدم تسهيلات للولايات المتحدة للوصول اليهم. ولم لا ينتظر السادات طلباً منهم؟ لأنهم جهلة، ولأنهم غير رشداء، فالطلب اذاً يجب أن يأتي من الوصي، والوصي هو الولايات المتحدة. وفي حديث له امام قيادات حزبه جاء فيه: "إذا ما احتاجت المملكة العربية السعودية إلى المعونة الأمريكية وانتابها الشعور بالخوف من أن يقيم أمريكيون فوق اراضيها فانني اعرض أن يأتي إلى مصر كل ما هي بحاجة إليه وأن يدافع عنها الأمريكيون انطلاقاً من مصر". فالسادات يضع الاراضي والقواعد المصرية تحت تصرف الأمريكيين للدفاع عن الحكام السعوديين الذين "يخافون" من استقدامهم حسب ما يعتقد السادات. وما ورد أيضاً في تصريح لرئيس الوزراء السابق، مصطفى خليل، الذي ادلى به في باريس. وما نسبته صحيفة "الوطن" الكويتية إلى مصادر أمريكية عن "قاعدة في مصر تطل على السعودية"، وما نقلته وكالة رويتر من "أن واشنطن تدرس

حاليا العرض الذي قدمه الرئيس المصري للولايات المتحدة باستخدام التسهيلات العسكرية المصرية للدفاع عن دول الخليج وخاصة السعودية".

الأمير فهد وضع النقاط على الحروف، فحديثه أوضح موقف المملكة المعلن منذ مدة طويلة وليس هناك تغييرا في الموقف السعودي، والحديث الذي ادلى به الأمير فهد هو الموقف السعودي الذي أعلنه أكثر من مرة. "فهل هناك تأكيد أكثر من هذا التأكيد؟ فوزير الاعلام لم يقل أن تصريح فهد لم يوضح الموقف السعودي ولم يقل أيضاً أن تصريح فهد ليس هو الموقف السعودي، وإنما قال: "أنه وضع النقاط على الحروف.. والحديث الذي ادلى به الأمير فهد هو الموقف السعودي الذي أعلنه أكثر من مرة". ولم يقل أنه أغفل منه نقطة واحدة، بل ولم يشر إلى أي تحريف أو تزوير لأقوال الأمير. فهل هناك شك بعد هذا في أن ما قاله الأمير قد قصده وعناه؟ هذه واحدة. أما الثانية، فتتعلق بما تحدثت عنه "الواشنطن بوست" من مبادرة سعودية جديدة. وهل هناك مبادرة جديدة؟ اجاب الوزير: "اعتقد أن ما فسر هو فهم جديد للمبادرات السعودية". وهذا تأكيد يضاف إلى التأكيدات الأخرى، فما نشر هو فهم جديد لا لمبادرة واحدة وإنما للمبادرات السعودية! ثم اضاف الوزير على ذلك قائلاً: "وليست هناك من مبادرات سعودية جديدة. كان في ودنا أن يفهم هذا الكلام منذ مدة طويلة ويبدو أنه وجد الآن آذانا من اصبحت صاغية؟ ولا نعرف من هو الذي من الله عليه بان يفهم فهما صحيحا وجديدا المبادرات السعودية السابقة؟! اذاً هي مبادرة، اما من اين أنت؟ فجواب ذلك نتركه للصحف العربية والاجنبية التي تحدثت عن تصريحات فهد باعتبارها "مبادرة سعودية للسلام الشامل" ومنها الصحف الكويتية كـ "الرأي العام"، والسياسة والقبس الصادرة بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠، والتي انفردت بتصريحات فهد بعناوينها، وتصدرت صفحاتها الاول.

وأخيرا فان العلاقات السعودية - المصرية ربما تكون المعنية الوحيدة من هذه التصريحات، باعتبارها طوق النجاة التي وعد بها السادات، وباعتبارها أيضا مخرجا للمأزق السعودي، بالاضافة الى أن عودة العلاقات إلى ما كانت عليه تعتبر بمثابة "عتبة" لنقلة جديدة على طريق الحل الاستسلامي الشامل، لقد تعارف السادات واضرابه على تسمية "العدو" الداخلي بالعدو الخارجي. والخلط بينهما لمقتضيات "المصلحة". إن النظام المصري بتطوعه هذا يحك على جرح الحكم السعودي من جهة، ويؤجج المخاوف لديه من جهة أخرى وفق قاعدة "الترغيب والترهيب". وهذا يفسر احد الأسباب التي "املت" على الحكم السعودي أن يسمح للطائرات الأمريكية والمصرية التي قامت في شهر كانون الثاني الماضي بمناورات مشتركة بالتحليق في مجاله الجوي، والزيارة المشتركة التي قام بها رئيس الاركان الأمريكي "ديفيد جونز" لكل من السعودية ومصر وعمان في الفترة الواقعة بين نهاية شهر أيلول وبداية تشرين أول.

أما المسعى السعودي الثاني البارز، فقد تمثل في تصريح للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي قال: "أن جميع السعوديين يرغبون في التغلب على النزاع بين مصر والدول العربية". وبالتأكيد أن الوزير قد قصد بـ "جميع السعوديين" الحكام السعوديين، فهم الذين يتوقون



للتغلب على "النزاع". وكلمة "جميع" ذات مغزى، وخصوصا في ضوء ما تناقلته الأنباء عن وجود خلافات بين الحكام السعوديين بشأن الموقف من السادات ونظامه. وتحسبا لردود الفعل عاد الأمير وخلط جميع العرب بعد أن خلط جميع "السعوديين" عندما أكد "أن حل الخلافات القائمة بين مصر والدول العربية هو أمر مرغوب فيه في جميع الدول العربية بما في ذلك السعودية". ولم يوضح الوزير ما استجد في موقف السادات لكي يدلي بتصريح كهذا، لاشك أن ما وراء الالكمة ما وراءها! فلعلها تهيئة نفسية أو تمهيد وتوطئة لخطوات انضجت في القاع ويراد لها البروز الى السطح.

وبالإضافة إلى كل ما سبق كانت هناك سلسلة من الخطوات والاجراءات ذات صلة بالعلاقات السعودية . المصرية ومنها، أن وزير المالية والاقتصاد القومي السعودي قد كشف النقاب عن "أن الحكومة السعودية قد سحبت قرارها بتجميد الودائع العربية في البنوك المصرية وابلغت صندوق النقد الدولي بذلك". ونسبت صحيفة "السياسة" نقلا عن صحيفة "الجزيرة" إلى وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي قوله: "أن هذه المشكلة قد انتهت". ثم اشارت إلى "أن الودائع العربية في مصر والتي تبلغ بليون دولار" "الذي مليون دولار" تخص الكويت والمملكة العربية السعودية". وقد اكد نائب محافظ البنك المركزي المصري "أن النزاع بين مصر والسعودية والكويت حول ودائع سعودية وكويتية في البنوك وبعد الغاء تجميد الودائع جاء دور التعاقد مع المدرسين والخبراء، فقد قالت صحيفة "الجمهورية": "يبدأ في القاهرة خلال الايام القليلة القادمة مكتب ولجان التعاقد السعودية لاختيار عدد من المدرسين المصريين لتغطية احتياجات قطاع التعليم السعودي بدل الذين انتهت اعارتهم، واختيار عدد آخر من الخبراء المصرية لا احتياجات الاجهزة الحكومية". وبعد التعاقد مع المدرسين والخبراء جاء دور تجديد عقود المتعاقدين مع الازهر أثر تنسيق قد تم بين وزارة المعارف السعودية وادارة الازهر بمصر. وبتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٨٠ وافتنا صحيفة "الجزيرة" بعنوان كبير: "السلطات المصرية ترفض طلب الخطوط السعودية بزيادة الرحلات الاضافية إلى القاهرة". جاء فيه أنه تأكد لها عدم موافقة السلطات المصرية على هذه الرحلات وأكدت أيضاً أن الاتصالات جارية مع المسؤولين المصريين لا قناعهم بقبول زيادة الرحلات الاضافية". ونلاحظ هنا أن السلطات المصرية هي التي رفضت في حين أن السلطات السعودية هي التي طلبت، ورغم الرفض فان لجانها تواصل سعيها لاقناع الجانب المصري. وأخيرا ذكرت "الشرق الاوسط" بتاريخ ٢٨/٣/ ١٩٨١ أنه "تم الاتفاق بين الخطوط الجوية العربية السعودية وشركة مصر للطيران على استئناف رحلات الخطوط العربية السعودية المباشرة بين المدينة المنورة والقاهرة بمعدل ثلاثة رحلات اسبوعيا، وصرح بذلك نائب مدير الخطوط السعودية لصحيفة "المدينة المنورة" وقال: أن تسيير الرحلات سيتم قريبا". بعدها جاء دور وزير الاعلام المصري وما قيل عن زيارة سرية قام بها "للسعودية" والتي كشفت عنها صحيفة "الوطن" الكويتية بقولها: "تتكم القاهرة على زيارة سرية قام بها السيد منصور حسن وزير الاعلام المصري للسعودية واجتمع خلالها

بالأمير فهد ولي العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء لبحث العلاقات المصرية السعودية". ونسبت الصحيفة أيضاً إلى مصادر مطلعة قولها: "أن السيد حسن زار السعودية مرة أخرى سابقة". ثم جاء دور الوفد العسكري حيث نسبت صحيفة "السفير" البيروتية إلى مصادر دبلوماسية عربية في بيروت قولها: "أن وفد عسكرياً مصرياً وصل إلى السعودية قبل أيام في زيارة رسمية تستغرق اسبوعين لأجراء مباحثات حول التنسيق العسكري بين البلدين.. الخ". ونفى أيضاً مصدر سعودي مسؤول ما نسبته الصحيفة إلى مصادر دبلوماسية عربية في بيروت. وهكذا كان شأن المسؤولين السعوديين، فهم نفي لا ينقطع. وعقد أسبوع نسبته وكالة الأنباء العراقية إلى مجلة "الكفاح العربي" في عددها الأسبوعي. قولها: "أن وفداً عسكرياً مصرياً ورفيع المستوى زار الرياض سرا وأواخر الشهر الماضي، وأنه يتألف من أربعة ضباط أحدهم طيار ت (ص) واثنان برتبة لواء". ثم أضافت قائلة: "أن الوفد قام بتفقد بعض الرياض سرا أو آخر الشهر الماضي، وأنه يتألف من أربعة ضباط أحدهم طيار برتبة عميد واثنان برتبة لواء". ثم أضافت قائلة: "أن الوفد قام بتفقد بعض المواقع العسكرية السعودية وأجرى محادثات مطولة للتنسيق العسكري بين الرياض والقاهرة بالنسبة إلى حرب الخليج".

وتحت عنوان: "السعودية تفرج عن طائرة استطلاع مصرية حلقت فوق الكعبة الشريفة دون إذن"، نسبت صحيفة "القبس" إلى مجلة "أخرى ساعة" المصرية قولها: "أن المملكة العربية السعودية قامت أخيراً باحتجاز طائرته استطلاع مصرية تابعة لحركة "الاستشعار من البعد" باكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا كانت في مهمة علمية وطارت فوق الكعبة الشريفة دون تصريح ثم أفرجت عنها بعد معرفة المهمة التي طارت من أجلها".

وأخيراً وليس آخراً، تم تصدير البرتقال إلى السعودية بما قيمته "٧١٢" ألف دولار، وازداد عدد السواح السعوديين عام ١٩٨٠ بنسبة تتراوح بين ١٠% - ١٥% وتجاوز عدد الطلاب "السعوديين" في مصر خمسة آلاف طالب، جاء ذلك في تصريح للمستشار العلمي السعودي في مصر لجريدة "الجزيرة". وما بقي إلا أن نقول يكاد يكون الاجراء السعودي "السلبى" الوحيد هو مقاطعة الممثلين المصريين الذين اشتركوا في الضيعة، ومقاطعة انتاجهم! اما المادة؟ فلأنهم من "الشاذين" ولأنهم أيضاً كما قالت بعض الصحف الموالية للسعودية ممن أيدوا اتفاقية كامب ديفيد. أما صناع كامب ديفيد فلا ذنب عليهم! وإنما الذنب على "الطلليان" وطالما أن الأمر كذلك فلا بد إذاً من إعادة العلاقات طال الأمر أم قصراً! ولعل ما نسبته وكالة رويتر بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٨٠ إلى صحيفة "اخبار اليوم" الأسبوعية المصرية يحمل تبشير جديدة، حيث قالت: "أن دولة عربية أرسلت مبعوثاً إلى القاهرة للبحث في استئناف العلاقات مع مصر". وأضافت الصحيفة "أن تلك الدولة العربية . التي لم تذكر أسمها . أدركت أن القاهرة كانت على حق في مبادرتها الأخرى لحماية الحقوق والأمانى الفلسطينىة". فمن يا ترى تلك الدولة العربية؟! ربما "جزر القمر" وعلى كل حال

نتمنى أن لا تكون الدولة السعودية هي المقصودة، بل ونتمنى أن لا يكون غيرها أيضاً ولكن: "وما نيل المطالب بالتمنى".

#### سادساً: الفيلم والدول الأخرى

لقد تعددت الجبهات على النظام السعودي بشأن الفيلم، فبعد بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة ومصر برزت استراليا والسويد وكندا والنرويج ونيوزلندة وغيرها من الدول عندها اتسع الخرق واستعصى الرثق، فتجاذبت السلطات السعودية نزعتان: الاولى، الرغبة في تحاشي توسيع نطاق "المواجهة" لاتقاء تسليط مزيد من الاضواء على اتساع نطاق عرض الفيلم، فليس من مصلحة الحكام السعوديين الا أن يظهروا ضيق نطاق عرضه، باعتبار أنه لا زال حبيس دويلات معدودة لا يتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة! ومن ناحية أخرى اتقاء الفضيحة باسداد الستار على هذه الحملة التي كان الهجوم فيها على الفيلم يستوى والمديح، فكل منهما يذكر بالفيلم الذي اصبح وقع الحديث عنه كوقع المطارق على رؤوس الحكام السعوديين، فلا يذكر الفيلم الا ويقرن بذكره مسلسل المخازي. اذاً فالمطلوب اسدال ستار من النسيان عليه وبسرعة. الثانية، الرغبة في عدم تجاهل ما تتناقله وسائل الاعلام الخارجية المقروءة منها والمسموعة باعتبار أن عالم اليوم يشبه الاواني المستطرقة، فاي حديث في جزء منه تنساب اصداءها الى سائر الاجزاء ومن هذه الزاوية حاولت وسائل الاعلام السعودية، أن تشير وعلى نحو ضيق، الى اخبار مقتضية ومنتقاة حول الفيلم، فمثلاً: وافتنا بعض الصحف السعودية يوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ بموقف استراليا، اذ قالت صحيفة "الرياض": "في سيدني طلبت الحكومة الاسترالية أمس من محطة التلفزيون المستقلة عدم بث الفيلم البريطاني الذي استهدف الإساءة إلى الأمة الإسلامية والنيل من المملكة العربية السعودية بوجه خاص. وابلغ رئيس الوزراء الاسترالي بالنيابة "دوج انتوني" المحطة التلفزيونية أن عرض الفيلم المسمى مقتل أميرة سيضر بالعلاقات بين استراليا والمملكة بوصفه هجوما صارخا ضد حكومة المملكة وضد التعاليم الاسلامية. وقال "دوج انتوني" في البرلمان أمس: أنني لا اشك مطلقا في أن عرض الفيلم في استراليا سيضر بعلاقة البلدين. واضاف أن رد فعل الحكومة واستراليا ومن المحتمل بعض الدول الاسلامية الأخرى". لقد جاء قول الصحيفة هذا في ذيل مقال مطول عن عرض الفيلم في هولندا. أما صحيفة "الجزيرة" فقد نشرت الخبر تحت عنوان كبير: "استياء عالمي بسبب فيلم مقتل أميرة" في حين نشرته جريدة "المدينة" على هيئة خبر مستقل تحت عنوان صغير: "التحذير من الاساءة للعلاقات السعودية الاسترالية" وقد تفاوتت الصحف السعودية الثلاث فيما نسبته إلى رئيس الوزراء الاسترالي بالنيابة الا أنها حرصت على اجتزاء ما يسر الحكام السعوديين، متحاشية ذكر الموقف الحقيقي. فما هو ذلك الموقف؟ نترك الاجابة لـ "الرأي العام" الكويتية التي قالت: "في كانبيرا صرح المراقبون السياسيون بان الخلاف السياسي حول الفيلم التلفزيوني البريطاني الذي اثار الجدل سيتمدد إلى استراليا اذا مضت القناة التلفزيونية التجارية القناة ٧ قدما في خطتها الخاصة لعرض الفيلم".

اذً القناة التجارية قد قررت عرض الفيلم، وهو أمر اغفلته الصحافة السعودية. ثم اضافت الصحيفة الكويتية قائلة: "ومما يذكر أن القناة ٧ قد اشتركت في تمويل الفيلم التسجيلي وتمتلك حق عرضه". وهذا هو الأمر الآخر الذي اغفلته الصحف الثلاث، فالفيلم ليس فيلماً بريطانياً فحسب، وإنما هو فيلم بقولها: "وكانت الحكومة الاسترالية قد طلبت من ادارة القناة دراسة عواقب عرض الفيلم. ومما يذكر أن للحكومة السلطة القانونية لمنع عرض الفيلم الا انها حتى الآن لم تتحرك لمنع عرضه". وهنا نلاحظ أمرين: الأول، أن الحكومة طلبت من القناة دراسة عواقب عرض الفيلم ولم تطلب عدم عرضه. والثاني، أن للحكومة سلطة قانونية لمنع عرض الفيلم الا أنها لم تتحرك لمنع عرضه، وكلاهما اغفلا من قبل الصحف السعودية. أما ما نسبته صحيفة "الرياض" الى الحكومة الاسترالية، ورئيس الوزراء الاسترالي بالنيابة من أن الفيلم قد استهدف الاساءة إلى الامة الاسلامية والنيل من المملكة.. ويعتبر "هجومًا صارخًا ضد حكومة المملكة وضد التعاليم الاسلامية"، فلا يعدو كونه من وضع الصحيفة لأسباب اعتبارية! في هذا اليوم ١٦/٤/ ١٩٨٠ أيضاً تجاهلت الصحف السعودية موقف السويد الذي تناقلته وكالات الانباء ونشرته الصحف العربية والاجنبية حيث قالت صحيفة "السياسة" الكويتية: "في استوكهولم صرح السيد (لينارات اهرنبورج) احد كبار رجال التلفزيون السويدي أن السويد ترغب في عرض الفيلم البريطاني موت أميرة، وقال السيد اهرنبورج رداً على سؤال حول ما إذا كان يشعر بالقلق جراء رد فعل سعودي: وفق بنود اتفاقنا مع الحكومة السويدية فإن أي شكاء يمكن بحثها بعد عرض الفيلم وليس قبل ذلك. و اضاف السيد اهرنبورج أنه سيتوجه الى مدينة "كان" الفرنسية يوم غد الخميس لحضور السوق الدولي لشراء افلام تلفزيونية حيث يتفاوض على شراء الفيلم الذي اثار زوبعة في العلاقات بين السعودية وبريطانيا من ناحية وهولندا من ناحية أخرى". وبعد قرابة اسبوع طالعنا صحيفتان سعوديتان بخبر عن السويد تحت عنواني: "السويد ترفض عرض فيلم موت أميرة"، و"خطوة جريئة حرصاً على عدم المساس بالاسلام والمملكة.. السويد تشتري حق عرض فيلم موت أميرة". ولكن ما نشر تحت هذين العنوانين كان متفاوتاً، فبينما عزا رئيس قسم المشتريات في التلفزيون السويدي قرار العدول عن شرائه الى سعره المرتفع كما ورد في صحيفة الشرق الاوسط، عزت صحيفة المدينة العدول عن عرضه الى "الحكومة السويدية التي اشترت حقوق عرض فيلم موت أميرة التلفزيوني حتى تقطع الطريق على أي شركة تلفزيونية سويدية لشرائه وعرضه في السويد". ثم نسبت الى وزارة الخارجية السويدية "أنها اقدمت على هذه الخطوة حتى تحافظ على علاقاتها القوية ومصالحها مع المملكة العربية السعودية.. الخ".

وفي يوم ١٨ / ٤ / ١٩٨٠، انضردت جريدة الجزيرة بنشر تصريح لرئيس وزراء نيوزلنده عن موقف الحكومة حول عرض الفيلم وفحواه: أن رئيس وزراء نيوزلنده أعرب عن امله في ان لا يعرض الفيلم في بلاده. ووضعت صحيفة الجزيرة التصريح تحت عنوان: "استنكار حكومي وشعبي واسع في بنغلادش لعرض فيلم موت أميرة". حيث جاء ذلك في ذيل خبر عن بنغلادش. وهذا يوضح الرغبة

في عدم ترويج ما يشم منه استئاع نطاق العرض. وفي يوم ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ انضردت الرياض بتصريح للسفير الايطالي جاء فيه: "من حق الحكومة الايطالية أن تمنع عرض هذا الفيلم في اجهزة الاعلام الرسمية.. أما بالنسبة للاذاعات وشركات التلفزيون المستقلة وغير الرسمية فليس للحكومة الايطالية الحق في منعها من عرض الفيلم". وهذا كل ما نشر اليوم في هذا المضممار. وبعد اربعة ايام نشرت صحيفة "عكاظ" خبرا مقتضيا تحت عنوان: "الفيلم المشبوه لن يعرض بكندا" جاء فيه: "أن متحدثا باسم محطات التلفزيون الكندية التابعة للدولة والمحطات الخاصة صرح بان الفيلم البريطاني المشبوه لن يذاع في المحطات التلفزيونية بكندا سواء في تلك التابعة للدول أو لشركات خاصة". وما صفة "المشبوه" الا من وضع الصحيفة تمشيا مع ما هو مطلوب من وسائل الاعلام السعودي بان تقرر الفيلم بشتى الاوصاف القبيحة. وفي هذا اليوم أيضا تجاهلت الصحف السعودية قرار النروج بعرض الفيلم، فتحت عنوان: "النروج تقرر عرض فيلم موت أميرة رغم الاجراءات السعودية ضد بريطانيا" ذكرت صحيفة "العرب": أن هيئة الاذاعة والتلفزيون النرويجي قررت شراء نسخة من الفيلم المذكور وعرضه بأسرع وقت ممكن". ثم توقفت الصحف السعودية عن متابعة عروض الفيلم وانضردت صحيفة الشرق الاوسط في عددها الاسبوعي بقولها: "أعلن المشرفون على اخراج هذا الفيلم في لندن أن حقوق عرض الفيلم قد بيعت لشركات تلفزيونية في ٢٥" بلدا، منها المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية". ثم عقت الصحيفة على ذلك بقولها: "وسيكون من المثير حقاً . بعد القرار السعودي الحاسم . معرفة كم من الحكومات سوف تدير اذا صماء لمخطر الاجراءات الانتقامية من العام الاسلامي باسرة". وهذا يعني انه في أقل من شهره بيعت حقوق عرض الفيلم لشركات تلفزيونية في ٢٥" بلدا رغم سعره المرتفع وهو أمر يوضح مدى الاقبال عليه. وتجدر الاشارة أيضا إلى أن الدول التي منعت الشركات من عرض الفيلم في محطات التلفزيون العامة والخاصة لم تحل دون عرضه في صالات السينما. ومن ناحية أخرى قامت شركات عديدة بطباعة الفيلم على اشربة "فيديو كاسيت" وباعته في انحاء مختلفة من العالم ومن ذلك مثالا: شركة "سكاند فيديو السويسرية" وغيرها من الشركات.

والخلاصة أنه لم يحظ فيلم وثائقي باهتمام كما حظى فيلم "موت أميرة". ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ومن بينها موقف الحكام السعوديين "الهستيري" من الفيلم وما اثارته هذه "الهستريا" من تشويق وترويج له، مما حدا بجهات عدة الى الاشارة الى الموقف السعودي باعتباره مسؤولا الى حد كبير عن تنبيه ولفت انظار الناس إليه، ومن ذلك مثالا، ما قاله الأمير عبد المحسن بن عبد العزيز: "أن الرد على مثل هذه الاتهامات المسعورة حق ولكن اعلامنا أهتم بها اهتماما أكثر مما كان يجب مما لفت انتباه الناس بشكل كبير الى موضوع الفيلم وكان لزاما علينا أن لا نجعل لمثل هذا قيمة". وعقب السفير الايطالي لدى الحكم السعودي على ذلك بقوله: "أن الضجة التي تثار حاليا حول الفيلم تقدم دعاية مجانية لترويجه، فالجمهور عادة ينطبق عليه مبدأ: كل ممنوع

مرغوب". وعسى أن تسمع الحكومة السعودية نصيحة السفير الايطالي وتتحاشى الممنوعات التي اثقلت سجلات دوائر الجمارك، والغريب في الأمر صحيفة "الرياض" اعتبرت هذه الضجة بمثابة خيط من "خيوط المؤامرة" عندما قالت: "الخيط الاخير في المؤامرة مثل في هذه المحلة الاعلامية الصرفة التي اثرت حول الموضوع ليس فقط في بريطانيا وهولندا ولكن في أكثر البلدان الغربية حيث امتلأت وسائل الاعلام بالمقالات والاحاديث عن الفيلم وهذا يعتبر بلا شك عنصر تشويق واثارة لتكون الرغبة في مشاهدة الفيلم الرخيص أكبر وتطلبه تلفزيونات بلدان أخرى، وهذا ما حدث فلا". وإذا كان الحكم السعودي قد اعتبر الفيلم "مؤامرة" فما على صحيفة "الرياض" الا أن توضح من هو المسؤول عن هذا الخيط من خيوط المؤامرة؟! وتجدر الإشارة أيضا إلى صحيفة "الشرق الاوسط" قد نسبت الى السيد "بيتر ماغاي" مدير البرامج في هيئة التلفزيون العام الامريكي قوله: "أنه لا يريد أن ينصح المملكة العربية السعودية بشأن موضوع يحظى باهتمام حكومي فيها ولكنه يعتقد أن رد الفعل السعودي لم يكن مناسباً". ثم عقت الصحيفة على ذلك بوضع العبارة التالية بين قوسين: "وكان يقصد أن الرد الافضل ربما كان تجاهل الفيلم". أما مجلة "نيوزويك" فقد ختمت مقالا لها حول الفيلم بقولها: "أن الحملة الموجهة ضد فيلم موت أميرة كالجهد الأخرى المبذولة في سبيل ممارسة الضغط على الأعلام، قد أدت إلى كسب عدد أكبر من المشاهدين". وهذا قول صحيح، ولكن فات هؤلاء جميعا أن الحكام السعوديين الذين أعماهم الغرور والكبرياء واعتادوا على أن تقرن اسماءهم بآيات التبجيل والعظيم، والادعاء بانهم حماة الدين والديار المقدسة! ما كان سهلا عليهم أن يكشف بهذا الشكل المخزي بعض من حقيقة واقعهم، أنها لطامة كبرى لذوى الجلالة والفخامة والسمو!

### يوميات

#### استجداء التأييد

على الصعيد العربي والاسلامي والدولي استجدت السلطات السعودية التأييد في معركتها ضد الفيلم، وصرحت حرصا شديدا على ابرازه بل والنفخ فيه، فما كان من الصحف السعودية الا ان سطت المانشيتات العريضة والعناوين الكبيرة، وافردت صفحاتها الأولى للمعركة واجتزأت فقرات مناسبة من بعض البرقيات والتصريحات، ونشرت بعضها الآخر كاملا. ولكن كان خادعا مثل ذلك "التأييد"؟! وأكثر منه خادعا وتضليلا تلك المانشيتات الضخمة والعناوين الكبيرة التي غلف بها، فقد لا يد القارئ تحتها سوى برقية من جمعية مغمورة، أو من وزير اعلام لا مارة مجهرية، أو صحيفة "مشتراة". ولعل المرور بـ "التأييد" الذي حظى به الحكام السعوديون، والوقوف عند المضامين لا العناوين خير كاشف لذلك الخداع.

لقد طالعنا صحيفة "المدينة" بعنوان ضخم: "القيادات الاسلامية والعربية في بريطانيا.. تستنكر وتحذر". وما ان يفرغ المرء ما تحت العنوان بحثا عن "القيادات الاسلامية والعربية" حتى "يكشف" أن المقصود بذلك هم أولا: "السفراء العرب لدى بريطانيا الذين سيناقشون في اجتماعهم

العاجل يوم الثلاثاء القادم مع الورد "كاريغنتون" وزير خارجية بريطانيا موضوع الفيلم وآثاره على العلاقات البريطانية العربية. وهم ثانيا: السيدان عمر الحسن، مدير مكتب الجامعة العربية في لندن، والدكتور زكي بدوي مدير المركز لثقافي الاسلامي، اللذان استصرحتهما الصحيفة عن الفيلم في لقائين خاصين بهما. وهم ثالثا: السيد سالم عزام، رئيس المجلس الاسلامي الاوربي، الذي أعلن احتجاجه على عرض الفيلم. بالاضافة إلى "برقيات التأييد التي انهالت على السفارة السعودية في لندن". وهم أخيراً "رجال الأعمال والنواب البريطانيون الذين هاجموا عرض الفيلم". هذه هي كل القيادات الاسلامية والعربية بما فيهم "رجال الاعمال والنواب البريطانيون" الذين لم تذكر الصحيفة أسم واحد منهم. وتجدر الاشارة الى أن الصحيفة وصفت ذلك الاستنكار في مقال آخر لها بنفس العدد بـ "الاستنكار الكاسح الذي استقبل به قادة الراي العام والهيئات والمؤسسات والمراكز الاسلامية في طول بريطانيا وعرضها، العمل الصهيوني في بريطانيا ضد المملكة...". وفي اليوم نفسه اوردت صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية ما اسمته بـ "ردود الفعل" وكانت عبارة عن تصريح للسفير السوري، السيد عدنان عمران، واستنكار للسيد سالم عزام، الامين العام للمجلس الاسلامي الاوربي، وبرقيتي احتجاج: احدهما من نادي المغتربين العرب. وبجانب ذلك اشارت الصحيفة إلى أن "سفارة المملكة العربية السعودية تلقت مئات الرسائل والبرقيات من شخصيات عربية وبريطانية تؤكد تضامنها مع المملكة واستنكار الحملة ضدها".

وفي يوم ١٤ / ٤ / ١٩٨٠ طالعنا الصحافة السعودية بعناوين كبيرة ضخمة، فكتبت البلاد بالبنت الأحمر "استنكار عربي ودولي شامل للحملة التي تعرضت لها المملكة في التلفزيون البريطاني". وكتبت الجزيرة بالبنت الاسود: "استنكار واسع للتهجم الاعلامي البريطاني على المملكة". وتبعها جريدة الرياض بعنوانها الكبير: "اصداء استنكار واسعة عربية واسلامية لحملة التشويه الغربية ضد الاسلام". ومما يجدر ذكره أن هذه العناوين المتشابهة ادرجت تحتها مضامين متماثلة، حيث لم تحد أي منها عن الأخرى قيد انملة، فلا تفاوت في ذكر المستنكرين، بل ولا فروق في الكلمات، ويبدو ان النص مصاغ من قبل وكالة الانباء السعودية. وهو عبارة عن برقيتين مقتضبتيّن تلقاهما وزير الاعلام من نظيره في قطر والبحرين، بالاضافة إلى ما ذكرته الصحف الثلاث من أن "العرض التلفزيوني البريطاني احدث ردود فعل غاضبة لدى عدد من المنظمات والجماعات الاسلامية في بعض العواصم الاوربية، ففي لندن أعلن الامين العام للمجلس الاسلامي الاوربي عن استنكاره وشجبه لهذا الذي استهدف تشوية القيم الاسلامية والتقاليد العربية. كما استنكر رئيس المركز الاسلامي في لندن التغاضي عن هذا العرض الذي يشوه الحقائق عن عمد وتضليل". فاين ردود الفعل الفعل الغاضبة؟ واين المنظمات والجماعات؟ واين العواصم الاوربية؟ فالمسألة لا تعدو تصريحين صدرا عن موظفين "في لندن، فلا غضب ولاهم يحزنون! وجدير بالذكر أن هذه هي المرة الثانية التي اشير فيها إلى استنكار كل من الامين العام للمجلس الاسلامي الاوربي، ورئيس المركز الثقافي الاسلامي في لندن. وهو تكرار يوضح مدى "الاستنكار العربي والدولي الشامل".

والاستنكار الواسع، و"اصداء استنكار واسعة". ومع ذلك فالصحف الثلاثة اسقطت ما ذكره رئيس المجلس الاسلامي الأوربي من أن الفيلم يشكل اهانة للأسرة المالكة. كما اشارت إلى أن عددا من النواب في البرلمان الهولندي طالبوا بعدم عرض الفيلم، دون أن تذكر عدد النواب أو اسماءهم. وازدادت إلى ذلك ما صرح به الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي. ثم ختمت الصحف الثلاث تقاريرها بفقرات مقتضبة من صحيفتي "السياسة" الكويتية، والراية القطرية. هذا هو "الاستنكار العربي والدولي الشامل! والاستنكار الواسع! واصداء استنكار واسعة عربية واسلامية". ونشرت "الجزيرة" أيضاً رسالة من مكتبها في لندن تحت عنوان ضخم: "التاييمز تقول: القصة صيغت في حفلة خميرية!!"، وكانت في جوهرها عبارة عن هجوم على الصحافة البريطانية التي عارضت الحملة السعودية".

وفي يوم ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ وافتنح صحيفة "الجزيرة" تحت عنوان: "استمرار موجة السخط والاستنكار في العاصمة البريطانية" بقولها: "اثار فيلم موت أميرة موجة من السخط والاستنكار واصبح مادة مسلية للقراء والمحررين كما يبدو.. وقد تضمنت رسائل القراء للصحافة البريطانية العديد من الرسائل والمقالات المعارضة". ثم تمضي الصحيفة لتوضيح موجة السخط والاستنكار فقالت: "وفي باب رسائل القراء يقول المستر الكسندر هاي صن، أحد رجال الأعمال ردا على ما نشرته الصنداي تلغراف قائلاً: أن كثيراً من المصدرين ورجال الأعمال يرغبون في التعامل مع السعودية لا من أجل المال ولكن أيضاً للأخلاق الحميدة والكرم الطبيعي الذي يتميز به العرب وعلى وجه الخصوص السعودية مما يجعل العمل معهم مريحاً.. الخ" افتصدق أيها القارئ العزيز ان ما قصد به "استمرار موجة السخط والاستنكار في العاصمة البريطانية" هو ما قاله "الكسندر هاي صن" فقط؟! وهل يصدق أيضاً أن هاي صن يتعامل من أجل الاخلاق الحميدة لا من أجل المال؟! أما صحيفة الشرق الاوسط فقط اعادت ما ذكر من قبل زيمالاتها أمس من أن وزير الاعلام البحراني ابلغ نظيره السعودي استنكار البحرين لعرض مثل هذه الدعايات "ضد العرب والمسلمين في بريطانيا" .. وهذا اجترار لمادة الامس. كما وافتنح صحيفة "البلاد" تحت عنوان لها: "استنكار عربي والاسلامي لحملات التشويه ضد الاسلام" بقولها: "ما تزال حملات الاستنكار على المستوى الاعلامي والرسمي في الدول العربية والاسلامية تتوالى ضد عرض فيلم تلفزيوني باسم مقتل أميرة". فما هو هذا الاستنكار العربي والاسلامي؟ أنه يتلخص في أن وزير الاعلام السعودي تلقى من نظيره في الامارات العربية برقية شجب فيها هذا "العمل المشين"، ودعا الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة، وأن منظمة المؤتمر الاسلامي اصدرت بيانا استنكرت فيه عرض هذا الفيلم، وان صحيفة "العرب" القطرية قد اعتبرت الفيلم جزء من حملة صهيونية ضد العرب. هذا هو الاستنكار العربي والاسلامي! أما صحيفة "عكاظ" فقد تواضعت في عنوانها: "الامارات تستنكر حملة التشويه على المملكة". وأشارت إلى برقية وزير الاعلام والثقافة في دولة الإمارات الموجهة الى نظيره اليمني ولكنها لم تذكر شجب دولة الإمارات العربية المتحدة لهذا العمل المشين ودعوتها إلى اتخاذ



الإجراءات الكفيلة... الخ، واستعاضت عن ذلك بقولها: "أعربت دولة الإمارات أمس عن استنكارها الشديد لحملة التشويه التي تعرضت لها المملكة.. الخ". وهذا وفي يوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ طالعنا صحيفة "الجزيرة" بعنوان كبير: "استياء عالمي بسبب عرض فيلم مقتل أميرة". وما أن ينتهي القارئ من قراءة العنوان حتى يتبين له أنه عنوان رسالة قصيرة تلقتها من مكتبها في لندن ومما جاء فيها قولها: "لا زالت سفارة المملكة هنا تتلقى رسائل ومكالمات وبرقيات الاستنكار التي تعبر عن تضامنها مع المملكة والاسلام.. الخ". ثم اشارت بثمانية اسطر إلى ندوة للنقاد الفنيين اجرتها المحطة التلفزيونية التي عرضت الفيلم. وانتقلت بعد ذلك الى الصحافة البريطانية وقالت: "استمرت صحف الاثارة البريطانية وتلك التي تقف وراءها الصهيونية في نشر بعض الكاريكاترات الانتقادية المسيئة للمملكة والاسلام واطهار الصورالغير حقيقية والتشويهات عنهما". ولا نعرف ما هي علاقة "الاستياء العالمي" بهذا، ولكن يبدو أن الصحيفة قد اختلط عليها الأمر بين شيئين: الاستياء من الفيلم، والاستياء من المملكة، فوقع في الثاني بينما كانت بصدد الأول. بالاضافة إلى ذلك فان مكتب "الجزيرة" في لندن هو الآخر "يتلقى العديد من المكالمات الهاتفية التي تستنكر مثل هذا العمل المشين". ونسبت أيضاً الى السيد "ورج انتوني"، رئيس وزراء استراليا، اعرابه عن اعتقاده بان عرض الفيلم في استراليا يسئ إلى العلاقات التجارية بين استراليا والمملكة. واخبرت اشارت إلى أن السيد الشاذلي القليبي قد أعلن أن "الفيلم يسئ إلى العلاقات العربية الأوروبية". هذا هو ما ادرج تحت عنوان "استياء عالمي"! وتحت عنوان "أمين الجامعة العربية يندد بعرض الفيلم التلفزيوني المشين" لم نجد في التصريح عبارة "الفيلم المشين"! وتحت عنوان "المنظمات والجمعيات الاسلامية تستنكر الحملة التي تعرضت لها المملكة في التلفزيون البريطاني". نشرت "البلاد" رسالة قصيرة من مراسلها في مكة ضمنته حديثا مقتضبا للسيد محمد صفوت السقا يوضح أن مضمون ما يحلو لها. وتحت عنوان: "دولة الإمارات تستنكر.. ومنظمة المؤتمر الاسلامي تدعو إلى مواجهة التحدي بخطة اعلامية مدروسة" ذكرت صحيفة "الرياض" الشيء نفسه الذي ذكرته زميلاتها "البلاد" و"عكاظ".

جاء فيه: "أن كثيرا من البرقيات والمكالمات وردت للرابطة من جميع المنظمات الاسلامية تستنكر هذا التهجم على تعاليم الدين الاسلامي والتعريض بالمملكة". ثم اشاد بـ "الجهود التي تبذلها وزارة الحج والاقواف وبمعالي الاستاذ عبد الوهاب عبد الواسع وزير الحج والاقواف وبسعادة الاستاذ أمين عقيل عطاس وكيل الوزارة لشؤون الاوقاف وكافة المسؤولين". وهذا كل ما ورد تحت ذلك العنوان الضخم الذي استحوزت الاشارات على مضمونه. فاين هي المنظمات والجمعيات؟ ولماذا لم تنشر برقياتها ومضامين مكالماتها؟

وفي يوم ١٧ / ٤ / ١٩٨٠ نشرت "الجزيرة" رسالة تلقتها من مندوبها في "لاهاي" بعنوان "مجلس الكنائس الهولندي يحتج على عرض فيلم موت أميرة.. مظاهرات اسلامية امام التلفزيون الهولندي وبرقيات تأييد لموقف المملكة" جاء فيها: "اوضح المجلس في رسالته التي بعث بها الى

رئيس مجلس ادارة التلفزيون مدى ما يمكن أن يؤدي إليه عرض الفيلم من نتائج وخيمة على مستوى التعامل بين المسلمين والمسيحيين في هولندا وعلى علاقات لاهاي مع العالم الاسلامي". ثم اضافت الصحيفة الى قولها: "وقد قامت امس مظاهرات امام محطة التلفزيون الهولندي شارك فيها بالاضافة الى المسلمين في هولندا واتحاد الروابط الاسلامية عدد كبير من المواطنين الهولنديين العاديين مطالبة بوقف عرض الفيلم.. كما انهالت الالاف من البرقيات والمكالمات على سفارة المملكة في لاهاي من قبل المسلمين والعديد من افراد الشعب والمفكرين الهولنديين. اجرى عدد من الوسائل الاعلامية الهولندية مقابلات مع سفير المملكة في لاهاي". اما صحيفة "الرياض" فقد طالعنا بالعنوان التالي: "باكستان تحتج لدى بريطانيا"، ودرجت تحته قولها: "اعربت الحكومة الباكستانية عن اسفها لعرض فيلم موت أميرة". وهكذا تحول الاحتجاج إلى اسف بانتقاله من العنوان إلى المتن، وباكستان هي الأخرى اصبح المقصود بها الحكومة الباكستانية! ثم اضافت قائلة: "واشار البيان الذي اصدره في اسلام اباد امس المجلس الاسلامي، وهو هيئة حكومية باكستانية أن هذا الفلم محاولة مقصوده لتشويه صورة النظام القضائي الاسلامي القائم على القانون الالهي وذلك بهدف اثارة الكراهية ضد الدين الاسلامي". ونلاحظ هنا أيضاً أن الحكومة الباكستانية تحولت بقدرة قادر إلى المجلس الاسلامي الذي عرفته الصحيفة بأنه "هيئة حكومية"! وهكذا تضاعف الاحتجاج الى اسف وصغر المحتج من باكستان الى الحكومة الباكستانية حتى استقر على المجلس الاسلامي في اسلام اباد. وتجدر الاشارة الى ان صحيفة "الشرق الاوسط" السعودية لم تعتبر موقف المجلس موقفا رسميا عندما قالت: اعربت باكستان بطريقة شبه رسمية عن اسفها لعرض الفيلم في بريطانيا جاء ذلك في بيان اصدره المجلس الاسلامي". وأخيرا تحول الموقف بدوره الى موقف شبه رسمي. ثم مضت صحيفة "الرياض" في حديثها عن المستنكرين والمؤيدين فذكرت أن السيد "عيسى الكواري" وزير الاعلام القطري قد ندد بالحمولات التي تشنها وسائل الاعلام الغربية في ضد الدول العربية. وهذه هي المرة الثانية التي يشار فيها الى وزير اعلام قطر كواحد من المستنكرين. كما اشارت أيضاً إلى أن "سلطنة عمان استنكرت الحملة التشويهية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية". جاء ذلك في برقية تلقاها وزير الاعلام السعودي من نظيره العماني. والفارق واضح بين ان تستنكر سلطنة عمان، وبين أن يبعث وزير اعلامها ببرقية مواساة! ولكن يبدو أن الحكومة السعودية تقيم أهمية "للاوزان". وأخيرا انتهت الصحيفة تقريرها بقولها: "استنكرت صحيفة (لا نكسيون) التونسية العرض التلفزيوني البريطاني". اما صحيفة الشرق الاوسط، فبالاضافة الى مذكرته عن باكستان والذي اشرنا إليه انفا فقد قالت: "علمت مصادر في عدد من كبريات الشركات ومصالح الاعمال الهولندية التي تتعامل مع البلدان العربية على قرار اذاعة الفيلم مجمعة على أنه قرار لا يتسم بالحكمة". وأشارت الى المنظمات الاسلامية التي نسبت اليها قولها: "أنها لا تستبعد أن يسفر السخط على عرض الفيلم إلى نتائج خطيرة". كما "اصدرت هذه المنظمات بيانا وقعت عليه الجمعية الاسلامية الهولندية،

واتحاد الجمعيات الاسلامية الثقافية، والمركز الاسلامي في امستردام عبرت عن احتجاجها الشديد على عرض الفيلم المغرض". ثم اشارت إلى موقف البرلمان الاوربي الذي رفض اقتراحا يقضي بمنع عرض الفيلم. وتحت عنوان آخر في الصحيفة نفسها: "تظاهرات اسلامية في هولندا ضد الفيلم المغرض" ذكرت أنه "قام مندوبو الجبهة الاسلامية في هولندا بمظاهرة اما محطة اذاعة وتلفزيون هلفرسوم الهولندية احتجاجا على نية عرض فيلم موت أميرة الذي انتجه التلفزيون التجاري". اذاً ليس هناك "تظاهرات اسلامية"، وانما مظاهرة هي الاخرى لم تقم بها الجماهير الاسلامية، وانما قام بها مندوبو الجبهة، واختطت صحيفة "البلاد" عنوانا كبيرا: "استمرار الاستنكارات في العالم العربي ضد التلفزيون البريطاني". ولا يجد القارئ تحت هذا العنوان الضخم سوى اسطر قليلة تتلخص في خبرين: أولهما، برقية من أربعة اسطر تلقاها وزير الاعلام السعودي من وزير الاعلام والشباب في سلطنة عمان دعا فيها إلى "المقاومة"! وثانيهما، فقرة نقلتها عن صحيفة "لا نكسيون" التونسية استنكرت فيها العرض التلفزيوني البريطاني. هذه هي كل الاستنكارات في العالم العربي!

وفي يوم ١٨ / ٤ / ١٩٨٠ وافتنا صحيفتا "الجزيرة" و"عكاظ" بالعنوانين التاليين: "استنكار حكومي وشعبي واسع في بنغلاديش" و"بنغلاديش تندد بحملة التضليل" وقالت الاولى: "نددت بنغلاديش بشدة بالعرض الذي قدمه التلفزيون البريطاني والذي تضمن طعنا في الاسلام والمسلمين كما تضمن تحاملا على المملكة العربية وقيمها وعاداتها وتقاليدها الاصيل". وضافت الى ذلك قائلة: "ووصف البروفسور محمد شمس الحق وزير خارجية بنغلاديش هذا العرض بانه اساءة بالغة للاسلام.. كما اعرب عدد من الزعماء والمنظمات في بنغلاديش عن استنكارهم لهذا العرض الخبيث الذي تقف وراءه الصهيونية العالمية.. ونددت الصحف الصادرة في بنغلاديش بهذا العرض الذي يستهدف الاساءة والنيل من الاسلام والمسلمين". ويلاحظ أن الاعلام السعودي اختط تقليدا في تضخيم الأمر، فما أن يصرح مسئول أو منظمة ما حتى يصير مثل هذا التصريح الى موقف البلاد باكملها، ويصبح بالتالي عنوانا كبيرا، ثم ينسب فيما بعد إلى صاحبه بعد أن يستقر في المتن. واعادت الثانية، "عكاظ" ما ذكرته الاولى حرفيا بالاضافة إلى ما نسبته الى السفير التونسي لدى الحكم السعودي من "أن تونس عبرت من خلال الصحافة عن استنكارها.. الخ" وذكرت الجزيرة أيضاً أن السيد "روبرت ملودون" رئيس وزراء نيوزيلنده، صرح بان حكومة بلاده ترى أن اذاعة فيلم موت أمية في التلفزيون النيوزلندي قد يضر بالعلاقات بين المملكة ونيوزيلنده.. ايا كانت قيمة الفيلم ومزايا عرضه". ثم اشار الى "أن نيوزيلندا اشترت ١٥% من بترولها من المملكة العربية السعودية ولكنه قال أن هيئة التلفزيون سوف تتخذ قرارها بحرية تامة".

وفي يوم ١٩ / ٤ / ١٩٨٠ عادت الصحافة السعودية إلى باكستان للمرة الثانية واختطت صحيفة "البلاد" عنوانا ضخما لها: "الجماعات الاسلامية الباكستانية تستنكر الحملة الاعلامية على المملكة". وتحت هذا العنوان لا نجد سوى خمسة عشر سطرا تتكون من خبرين: الأول، أن "السيد

ميان توفال محمد رئيس الجماعة الاسلامية في باكستان ندد بالعرض الذي قدمه التلفزيون البريطاني..". ونلاحظ هنا أن "الجماعات" صغرت من قبل الصحيفة نفسها، فاصبحت جماعة بعد أن انتقلت من العنوان إلى ما تحته! و "الجماعة" هي الاخرى لا تعدو كونها رئيس الجامعة! اما الخبر الثاني، فقد أوضحت الصحيفة بقولها: "ومن ناحية أخرى أعرب قادة الرأي في باكستان أيضاً عن ادانتهم لهذا العرض الخبيث". أما من هم قادة الرأي؟ فهذا رجم بالغيب لا يعلمه الا "الراسخون" في العلم! ولم يكن لدى الصحافة السعودية في هذا اليوم ما تتلهى به سوى هذا الخبر، حيث شاطرت كل من صحيفتي "عكاظ" و"الرياض" صحيفة "البلاد" وان تواضعتا في عنوانيهما، ألا أن النص كان واحدا تماما دون زيادة أو نقصان سواء في الكلمات أو الحروف.

وفي اليوم التالي (٢٠ / ٤ / ١٩٨٠) كان الموعد مع باكستان أيضاً للمرة الثالثة، حيث وافقتنا صحيفة "البلاد" بتصريح خاص لها ادلى به الرئيس الباكستاني وقد نشرته تحت عنوان كبير: "الحملة الصهيونية ضد المملكة محاولة فاشلة.. تضامن المسلمين هو الطريق لتحقيق الانصار"، ثم وضعت تحت العنوان صورة ضمت أمير مكة والرئيس الباكستاني الذي يبدو أنه كان في واحدة من "عمراته" فجاء تصريحه بمثابة ضريبة لها! وعادت الصحافة السعودية في هذا اليوم أيضاً للحديث عن نشاط الرابطة العامة للمؤسسات والجاليات الاسلامية في هولندا بياناً ضمنته استياءها الشديد من اذاعة التلفزيون الهولندي للفيلم المسمى "موت أميرة" الخ. وتجدر الاشارة إلى أن هذه هي المرة الثانية التي يبرز فيها تأييد ونشاط الرابطة الاسلامية والجاليات الاسلامية في هولندا، وهو اجترار لمادة سابقة. وفي هذا اليوم أيضاً طالعنا الصحافة السعودية بعناوين ضخمة: "الصحافة اللبنانية تندد بالحملة الاعلامية المغرضة ضد الاسلام"، و "الصحف اللبنانية تهاجم بعنف مؤامرة فيلم ما يسمى بـ "موت أميرة". وما أن ينتهي القارئ من قراءة ما تحت هذه العناوين الضخمة حتى يكتشف أن "الصحف اللبنانية" لم تعد سوى صحيفتين فقط هما: مجلة "المستقبل" المعروفة بولائها للنظام السعودي والتي تصدر في باريس لا في لبنان، أما الثانية، فهي صحيفة "الجمهورية". وهاهي كل الصحف اللبنانية المقصودة! ومما يلفت النظر حقاً هو اجماع الصحف الثلاث على عنوان ذي مضمون واحد! ويبدو أن صحيفة "عكاظ" قد نازعها أمران: الرغبة في الاحتفاظ بهذا العنوان الضخم، والخشية من افتضاح عملية النفخ في التأييد للنظام السعودي، فاغفلت ذكر الصحيفتين ونشرت الخبر على نحو مقتضب وعام بعد أن نسبته لوكالة الانباء السعودية؟.

وفي يوم ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ ذكرت صحيفة "الشرق الاوسط" تحت عنوان: الجامعة العربية تحتج رسمياً لدى بريطانيا أن "جامعة الدول العربية قد احتجت رسمياً لدى بريطانيا على عرض فيلم "موت أميرة" في التلفزيون البريطاني وطالبت بالعمل على وقف الحملات المغرضة ضد الدول العربية.. فقد استدعى الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية سفير بريطانيا في تونس، وابلغة استياء الدول العربية من العرض وطلب إليه ابلاغ احتجاج الجامعة العربية رسمياً إلى اللورد

"كارينغتون" وزير الخارجية البريطانية". وهذه هي المرة الثانية التي يستشهد فيها بموقف السيد الشاذلي القليبي، كما وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة "الشرق الاوسط" انفردت عن سائر الصحف السعودية بهذا الخبر مما يعزز أن الصحيفة قد حلمته أكثر مما يحمل، وخصوصاً أن هناك فرق بين الجامعة العربية وامينها. كما أن الجامعة العربية لم تؤكد ذلك. أما صحيفة "الرياض" فقد وافقتا بالعنوان التالي: "جدة: ٣ دبلوماسيين اوروبيين ينتقدون الفيلم البريطاني . المصري المغرض" والثلاثة هم: السفير الايطالي، والملحق الصحفي الفرنسي، والسفير الهولندي. وماذا يمكن أن يقول موظف دبلوماسي انتدب اصلاً لخدمة مصالح بلاده، خصوصاً اذا ما "استنطق" حول أمر مغضوب عليه! أما صحيفة "عكاظ" فقد اقتبست مقتطفات من صحيفة "كلف تايمز" التي تصدر بالدوحة بالانكليزية ومنها قولها: "أن الفيلم المشبوه الذي عرض مؤخراً في بريطانيا وهولندا يهدف في مجمله إلى تشويه صورة الدين الاسلامي ومبادئه السامية والحد من قدرة الامة العربية وخاصة المملكة العربية السعودية أما العالم". وفي هذا اليوم أيضاً عادت الصحف السعودية تجتر مادة قديمة، فتحت عنوان: "استنكار عالمي لمحاولة تشويه الاسلام ونظامه القضائي" لا نجد سوى خمسة عشر سطراً ذكرت فيها صحيفة "الجزيرة" أن المنظمات الاسلامية قد بعثت ببرقيات الاستنكارية إلى السيد محمد علي الحركان أمين عام رابطة العالم الاسلامي وهي برقيات من: مكتب الرابطة في أمريكا . وهذا يعني أن "الرابطة" تناصر الرابطة . وبالإضافة إلى ذلك المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف، وأمين عام مؤتمر العالم الإسلامي الذي عرفته . بـ "مفتي دولة قبرص التركية الاتحائية"، والمجلس الأعلى الاندوسى للدعوة الإسلامية، وأمين عام مجلس المساجد في الولايات المتحدة. هذا هو كل الاستنكار العالمي! ولم يكن لدى الصحف سعودية غير هذا، فنشرته بصيغة واحدة موحدة ، حيث بدت وكأنها تعميم من وكالة الأنباء السعودية رغم تفاوت في عناوينها .

وفي يوم ٢٢ / ٤ / ١٩٨٠ يكن لدى الصحف السوية من "التأييد" ما تنشره. باستثناء ما انفردت به صحيفة "البلاد" تحت عنوان : "المجلس الاسلامي في لبنان يستنكر حملات التشويه الإعلامية ضد المملكة". ولكن سرعان ما يتبين القارئ إن رئيس المجلس الإسلامي هو الذي استنكر، وإن استنكار رئيس المجلس هو الآخر جاء على أثر زيارة له للبلاد لشرح "المسألة اللبنانية". كما أن هذا استنكار جاء في ختام مقابلة أجرتها الصحيفة معه حول الوفاق الوطني في لبنان، ثم عرج على الفيلم ليستنكره بعد أن سئل عنه.

وفي اليوم التالي (١٩٨٠/٤/٢٣) لم تجد الصحف السعودية ما تنشره أيضاً غير إن جريدة "المدينة" اجترت من جديد موقف الجمعيات الإسلامية في هولندا، فنشرت خبراً من ثمانية أسطر تحت عنوان : "الجمعيات الإسلامية في هولندا تندد بعرض الفيلم المغرض". وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الثالثة التي استشهدت فيها الصحافة سعودية بموقف المنظمات والجمعيات الإسلامية في هولندا. وفي اليوم ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ خلت الصحافة السعودية من أي خبر عن "التأييد" العربي أو

الإسلامي أو العالمي. وتشاغل في اليوم التالي (٢٥ / ٤ / ١٩٨٠) بتنديد "المسلمين الفلبينيين"، فتحت عنوان: "مسلمون الفلبينيين ينددون بعرض فيلم موت أميرة" ذكرت صحيفة "عكاظ" أن "قادة. الجهاد في سبيل الله بجنوب الفلبين. المجاهدين والشعب المورو المسلم ينضمون إلى المملكة العربية السعودية والدول والمنظمات الإسلامية في تنديد واستنكار شديد لعرض فيلم "موت أميرة" في تلفزيون بريطانية وهولندا.. الخ". وهكذا تغير الأمر، فلم يعد "مسلمو الفلبين" هم المنددون والمستنكرون، وإنما قادة الجهاد في سبيل الله.

وفي يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٨٠ خلت الصحافة السعودية من أي خبر عن "التأييد" العربي أو الإسلامي أو العالمي. وتشاغل في اليوم التالي (٢٥ / ٤ / ١٩٨٠) بتنديد "المسلمين الفلبينيين"، فتحت عنوان: "مسلمو الفلبينيين ينددون بعرض فيلم موت أميرة" ذكرت صحيفة "عكاظ" أن "قادة. الجهاد في سبيل الله بجنوب الفلبين. المجاهدين والشعب المورو المسلم ينضمون إلى المملكة العربية السعودية والدول والمنظمات الإسلامية في تنديد واستنكار شديد لعرض فيلم "موت أميرة" في تلفزيون بريطانيا وهولندا.. الخ". وهكذا تغير الأمر، فلم يعد مسلمو الفلبين هم المنددون والمستنكرون، وإنما قادة الجهاد في سبيل الله.

وفي يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٨٠ خلت الصحافة السعودية أيضاً من أي خبر بصدد التأييد باستثناء خبر صغير نشرته صحيفة "الجزيرة" تحت عنوان: "الغرفة التجارية البريطانية. العربية تدين الفيلم". وفي اليوم التالي (٢٧ / ٤ / ١٩٨٠) أوردت صحيفة "الرياض" تحت عنوان: السارداد خان يستنكر الفيلم المغرض وماليزيا ترفض عرضه" خبرين: أولهما، أن السارداد عبد القيوم خان رئيس وزراء ولاية كشمير السابق، وزعيم حزب المؤتمر الإسلامي استنكر العرض الذي وقدمه التلفزيون البريطاني.. الخ". وقد تبين أن هذا التصريح جاء بناء على طلب من مراسل وكالة الأنباء السعودية. وثانيهما، ما نسبته الصحيفة إلى ناطق باسم وزارة الخارجية في ماليزيا من أن بلاده منعت عرض الفيلم البريطاني المغرض.

ويعد أن عرض الفيلم في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١٢ / ٥ / ١٩٨٠، انفردت صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية بموافقاتنا عن "الاحتجاجات" في حين طبقت سائر الصحف السعودية على صمتها، عنوان: "احتجاجات صاحبة ضد عرض الفيلم المغرض في التلفزيون الأمريكي" قالت الجريدة: "أيار عرض فيلم موت أميرة المغرض على شاشات قرابة مئتي محطة تلفزيون غير تجارية تابعة لهيئة التلفزيون الأمريكي العام موجة من الجدل وصفها البعض بأنها أعظم موجة في تاريخ هذه الهيئة". فأين الاحتجاجات صاحبة من الجدل! ولكم خدع المرء بالمظهر! ثم تضيف الصحيفة قائلة: "هذا وقد ذكرت هيئة التلفزيون الأمريكي العام أن المحطات التلفزيونية المختلفة التي عرضت الفيلم تلقت مئات المكالمات الهاتفية قبل عرضه وأن معظم هذه المكالمات كان يعارض بثه على الهواء". ولنطرح جانباً كلمة "معظم" ونقل كانوا يعارضون بثه، فشتان ما بين

المعارضة والاحتجاجات الصاخبة! وتمضي الصحيفة قائلة: "وقد تبين أن المحاط التي عرضته في واشنطن على سبيل المثال تلقت (١٥٠٠) مكالمات هاتفية و(٤٠٠) رسالة وبرقية". فبالله عليك ما قيمة (١٥٠٠) مكالمات هاتفية و(٤٠٠) رسالة وبرقية، بل وما قيمة اضعاف ذلك في خضم شعب يربو تعداده على (٢٤٠) مليون نسمة!؟

والخلاصة، هذه حصيلة الاستجداء السعودي كما وردت في وسائل اعلامه، فلو تأملنا فيه على الصعيد العربي الرسمي لوجدناه قد اقتصر على وزراء الاعلام الثلاثة لمشيخات الخليج: قطر والبحرين، والامارات العربية، بالإضافة الى نظيرهم العماني، ومن ناحية أخرى فان برقياتهم كانت بمثابة موساة لم يشأ وزير الاعلام الكويتي أن يشترك فيها كما يبدو. وما نسب أيضاً إلى أمين الجامعة العربية. أما على الصعيد الاسلامي، فلا نجد امامنا سوى ما نسب إلى الرئيس الباكستاني في مقابلة خاصة، وما نسب أيضاً إلى وزير خارجية بنغلادش والناطق باسم وزارة الخارجية الماليزية. وعلى صعيد المنظمات الإسلامية كانت الرابطة الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكلاهما يعيشان وقيمان في كنف الحكم السعودي، بالإضافة إلى منظمات أخرى معروفة بمولاتها للحكام السعوديين. بين هذا وذلك نتف كالجماعة الباكستانية والساردار الكشميري وغيرهما. ومن ناحية أخرى، فان بعض هذا "التأييد" لم يكن عفويا وإنما جاء نتيجة مساء سعودية كالتصريحين اللذين حصلت عليهما صحيفة "البلاد" في مقابلتين خاصتين أجرتهما مع كل من السيدين: شفيق الوزان، وضياء الحق. والتصريحين أيضاً اللذين حصلت عليهما صحيفة "المدينة" في لقائين خاصين مع السيدين: عمر الحسن، مدير مكتب الجامعة العربية في لندن، والدكتور زكي بدوي، مدير المركز الثقافي الإسلامي في لندن.

أن هذا "التأييد" المحدود "والمنتزع" في بعض منه قد حدا بالحكماء السعوديين أن يستنهضوا وسائل إعلامهم للنفخ فيه وتضخيمه فاستعانوا بالمانشيتات الضخمة والعناوين الكبيرة وتكرار الاستشهاد بـ "المؤيدين" لتغطية قصوره.

لقد كان البون شاسعا بين تلك العناوين وما ادرج تحتها، فما أعظم الفرق بين المظهر والمخبر!؟ وقديما قال الشاعر: "لا تحسب الشحم في من شحمه ورم". وما هذا الا ضراب من ضروب الخداع الذي ينطبق عليه القول الكريم: "يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون".

هذا ما تداولته الصحافة السعودية عن "تأييد" ابان "معركة" النظام السعودي ضد الفيلم، ولم يبق أمامنا سوى ثلاث مسائل في المضممار فضلنا عرض كل واحدة منها على حدة إلا وهي : موقف السفراء العرب في لندن والدعوة القضائية والفيلم المضاد وسنوضحها تباعاً.

## اولا

### السفراء العرب

## في لندن ..الفيلم

لقد اقامت وسائل الاعلام السعودية ضجة كبرى حول موقف السفراء العرب المؤيد للنظام السعودي في معركته هذه. وكاد هذا الموضوع أن يكون مادة يومية للصحافة السعودية طوال حملتها ضد الفيلم حيث استشهدت بموقف السفراء العرب اكثر من عشر مرات، فلننتقص ذلك. فتحت عنوان: "القيادات الإسلامية والعربية في بريطانيا.. تستنكر وتحذر" تبين إن من هم المقصودين بالقيادات الإسلامية والعربية هم السفراء العرب في بريطانيا، بل هم على رأس من قصدوا بذلك، حيث جاء بشأن موقفهم قولها: "إن سفراء العرب في بريطانيا، يناقشون في اجتماعهم العاجل الذي سيعقد يوم الثلاثاء القادم مع (اللورد كاريغنتون) وزير خارجية البريطانية موضوع الفيلم وإثارة على العلاقات البريطانية العربية". وبالتأكيد إنه لم يخامر من قرأ هذا الخبر إن هذا الاجتماع العاجل ما كان سيعقد لولا الفيلم من جهة، والاحتجاج على الموقف البريطاني من جهة أخرى. ولكن الحقيقة هي غير ذلك. ولنترك صحيفة سويدية أخرى تصدير بالخارج تردت على ذلك، إذ كررت الصحيفة في عددين متتاليين قولها: "علمت الشرق الأوسط أن هذا الموضوع سيشار أيضاً خلال مأدبة الغداء التي سيقمها مجلس السفراء العرب ومكتب جامعة الدول العربية في لندن يوم الثلاثاء المقبل في فندق "دورشستر" وستثار أيضاً مختلف القضايا والتطورات الراهنة والعلاقات العربية الأوروبية". وأوضح مما ذكرته الشرق الأوسط أن السفراء العرب ليسوا في موقف احتجاج على على اللورد كاريغنتون، وإنما في موقف تكريم له إلا إذا اعتبرت صحيفة "المدينة" مأدبة الغداء التي سيقمها السفراء العرب لوزير خارجية بريطانيا ضرباً من ضروب الاحتجاج! ومن ناحية أخرى فانه بالرغم من أنها مأدبة تكريم، فانها أيضاً كانت مقررة قبل أزمة الفيلم في حين حرص الاعلام السعودي على أن يظهرها بصيغة اجتماع للاحتجاج على هذا الفيلم.

وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة "المدينة" لم "تجر" تحويراً كبيراً على الخبر، وكل ما هناك انها اسقطت عبارة مأدبة الغداء واستبدلتها بـ "الاجتماع العاجل"! ولا يستبعد مطلقاً أن يثار موضوع الفيلم من قبل بعض السفراء العرب في تلك المأدبة، وفي هذه الحالة لن تكون سوى إثارة عرضية عابرة. هكذا بدأ الاعلام السعودي في تناوله لموقف السفراء العرب في لندن منذ اليوم الأول لحملته. وإذا كانت هذه هي البداية، فلم تعد النهاية خافية على القارئ الكريم.

وفي اليوم الأول من الحملة أيضاً انفردت صحيفة "الشرق الأوسط" بنشر تصريح مطول للسفير السوري، السيد عدنان عمران، سفير سورية ورئيس لجنة الاعلام في المجلس فقال: "أن إثارة هذا الفيلم ضد دولة عربية هو جزء من الحملة المستمرة من اجهزة الاعلام ولا سيما قناتي: A. T. V. B. B. C والهادفة الى مهاجمة العرب ثقافياً واجتماعياً وسياسياً.. الخ" ثم اضاف قائلاً: "وطبعاً نحن كسفراء عرب في المملكة المتحدة حريصون على تدعيم العلاقات بين دولنا وبريطانيا ولكننا ناسف للسماح بهذه العلاقات بين دولنا وبريطانيا ولكننا ناسف للسماح بهذه



الاجراءات والتصرفات التي من شأنها فعلا أن تسيء إلى العلاقات العربية البريطانية". إذاً "السفراء العرب" حريصون على تدعيم العلاقات بين دولهم وبريطانيا، ولكنهم يأسفون، مجرد أسف. كما أن اعتبار موقف السفير السوري هو موقف لجميع السفراء العرب ينم عن رغبة في تضخيم التأييد حتى لو اقتضى الأمر تحميل الأمور أكثر مما تحتمل. وتجدر الإشارة إلى أن السفير السوري ليس عميدا للسلك الدبلوماسي العربي. كما تجدر الإشارة إلى أن صحيفة "الشرق الاوسط" قد اعادت نشر تصريحه في اليوم الثاني.

وبعد يومين على ذلك الخبر وافتنا صحيفة "الرياض" بعنوان كتب بالبنت الاسود الكبير: "السفراء لعرب يبحثون مع كاريغنتون غدا جوانب العلاقات العربية البريطانية.. اتفاق بين السفراء لادانه الحملة الموجهة ضد الاسلام"، وقالت: "لليوم الثاني على التوالي التقى سفراء الدول العربية والاسلامية (باستثناء سفير النظام المصري) هنا أمس لمواصلة النقاش حول الأمور والاحداث التي استجدت في المنطقة خلال الاسبوع الماضي خاصة التي لها علاقة بالعلاقات العربية البريطانية". تمنع أيها القارئ الكريم في عبارة "لمواصلة النقاش حول الامور والاحداث التي استجدت في المنطقة"! ثم مضت قائلة: "وكان اتفاق السفراء العرب والمسلمين أكثر من رائع للتفاهم الذي تم على كل النقاط المطروحة والتي ستبحث يوم غد الثلاثاء في الاجتماع الذي سيتم مع اللورد كاريغنتون وزير خارجية بريطانيا على مأدبة الغداء التي سيقمها مجلس السفراء العرب ومكتب جامعة الدول العربية في لندن في فندق "دورشستر" ومن جهة أخرى أعرب "للرياض" عدد من السفراء العرب عن ابتهاجهم لشكل الصيغة التي اتفق على اعدادها كمسودة للقضايا التي ستطرح على وزير الخارجية البريطانية غدا "الثلاثاء" والتي سيكون لها نتائجها الايجابية إذا ما ارادت بريطانيا للعلاقات العربية والإسلامية الاستمرار في الشكل الذي يحقق الأهداف النبيلة لمصلحة البلدان العربية والإسلامية والمملكة المتحدة حاضرا ومستقبلا، ومن جهة ثانية أعرب "للرياض" القائم بالأعمال في سفارة المملكة العربية السعودية في لندن عن ذلك الاتفاق الأخوي الكبير الذي ابداه سفراء الدول العربي والإسلامية في لندن بعد عرض الفيلم التلفزيوني الدنيء". ويلاحظ على ما ذكرته الصحيفة ما يلي:

١- أنه منذ يوم ١١ / ٤ / ١٩٨٠ حتى هذا اليوم "١٤ / ٤ / ١٩٨٠" والاعلام السعودي يأمل قرائه بيوم الثلاثاء الموعود، وما يوم الثلاثاء الا مأدبة غداء يقيمها السفراء تكريما للوزير. وأن هذه المأدبة حملت أكثر مما تتحمل ك "اعداد مسودة للقضايا التي ستطرح امام وزير خارجية بريطانيا" وكان السفراء في اجتماع حافل وليسوا على مأدبة غداء تتخللها "الدردشات" المناسبة لوجبة هنيئة تنغيص فيها، والا لم تعد دعوة للتكريم.

٢. أن الصحيفة ذكرت انه أعرب لها عدد من السفراء عن ابتهاجهم ولم تقل كل السفراء. ولا نها لم تذكر ايا من الذين اعربوا عن ابتهاجهم، فما كان منها الا أن استشهدت بما أعرب عنه القائم بالأعمال في السفارة السعودية!

وتحت عنوان: "السفراء العرب في لندن يحتجون لدى بريطانيا بعد اجتماعهم أمس"، قالت صحيفة "المدينة" في رسالة هاتفية من مراسلها في لندن: "قرر السفراء العرب في اجتماعهم بمقر الجامعة العربية في لندن ارسال وفد الى وزارة الخارجية البريطانية للاحتجاج بشدة على عرض فيلم مقتل أميرة والذي اساء للعرب والمسلمين". ثم نسبت الصحيفة تصريحين إلى السيدين: نبيل رملابي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، وعمر الحسن، مدير مكتب الجامعة العربية في لندن. فقال الأول: "أن عرض هذا الفيلم هو امتداد للحملة الدعائية البريطانية ضد الامة العربية، وأن الهدف منه هو منع أوروبا من اتخاذ مواقف مؤيدة للحق العربي". وقال الآخر: "أن مجلس السفراء العرب قرر مقاطعة جميع الاشخاص الذين ظهروا في الفيلم واشتركوا في انتاجه واخراجه ومقاطعة الشركات التي تتعامل معهم. كما طلب من الجامعة العربي مقاطعة شركة A. T. V التي انتجت الفيلم، والاحتجاج لدى السفراء البريطانيين، كما احتجوا لدى الشركة المنتجة ووصفوا هذا العمل بأنه اعتداء صارخ على القيم الاسلامية البريئة من كل سوء وحلقة من حلقات التهجم على كرامة الانسان العربي والمسلم". ثم ختمت الصحيفة رسالتها الهاتفية بقولها: "وجدير بالذكر أن مجلس السفراء العرب في لندن قد بعث ببرقيات يعرب فيها عن احتجاجه إلى A.T.V والحكومة البريطانية".

ونلاحظ أن الحديث عن العقوبات قد اخذ منحى جديدا فلم تعد بريطانيا هي المعنية بالمقاطعة! وانما الاشخاص الذين ظهروا في الفيلم واشتركوا في انتاجه واخراجه والشركة التي انتجته! وفي هذا المضمار ذكرت صحيفة "الجزيرة" تحت عنوان: "مقاطعة عربية لكل من ساهم في فيلم مقتل أميرة" أمرين: "أولهما، أن السفراء العرب قرروا في العاصمة البريطانية ارسال مذكرة احتجاج إلى وزارة الخارجية البريطانية. وثانيهما، أن السفراء العرب قرروا مقاطعة جميع الذي اشتركوا أو ساهموا في الفيلم بالاضافة الى محطة A.T.V ووضعهم على القائمة السوداء. هذا هي "المقاطعة العربية" التي جعلت منها الصحيفة عنوانا لها".

وفي اليوم التالي قالت صحيفة "الشرق الاوسط": "بحث مجلس السفراء العرب في لندن، وفي الاجتماع الطارئ الذي عقده أمس الفيلم التلفزيوني الذي قدمه التلفزيون التجاري البريطاني تحت عنوان موت أميرة، والموقف الذي سيتخذه المجلس من هذا العرض التلفزيوني الذي يشكل جزءا من الحملة المغرضة ضد الاسلام والعرب. وقد تم الاتفاق على اتخاذ موقف عربي موحد ضد مثل هذه الحملات". ثم ختمت الصحيفة خبرها بشأن نشاط السفراء العرب بقولها: "وقد تقرر أن يبلغ السفراء العرب احتجاجهم الرسمي الى اللورد كاريغتون وزير الخارجية البريطاني اليوم". ثم عادت صحيفة "المدينة" في اليوم التالي ونشرت رسالة أخرى لمراسلها في لندن تحت عنوان ضخم: "احتجاج عربي متضامن ورسمي تتسلمه الخارجية البريطانية أمس" جاء فيها: "قرر السفراء العرب تشكيل لجنة متابعة جميع الاعمال المعادية للعرب التي تعرض في بريطانيا للرد عليها واتخاذ موقف موحد ضد القائمين على انتاجها وعرضها، كما قرروا تنسيق جهود حكوماتهم

ضد أي عمل يسيء للإسلام والعرب في بريطانيا". ثم اضافت الصحيفة قائلة: "وقد اجتمع أمس ١٥ سفيراً عربياً مع اللورد كاريغنتون وزير الخارجية البريطانية وقدموا خلاله احتجاجاً على عرض فيلم موت أميرة، وأعربوا أن استياء الأمة العربية والإسلامية من حملة التشويه التي تنظم ضد العرب والمسلمين". وتجدر الإشارة إلى أن ما سمي بـ "الاجتماع" لا يعدو كونه مادبة الغداء التي اقامها السفراء العرب تكريماً لوزير الخارجية البريطانية. وأخيراً ذكرت الصحيفة "أن وفداً من السفراء العرب اجتمع مع وزير الدولة البريطانية للشئون الخارجية وقدم له احتجاج آخر على عرض الفيلم". أما صحيفة "الشرق الأوسط" فقد وردت رواية أخرى عندما قالت: "طالب مجلس السفراء العرب في لندن أمس من وزارة الخارجية البريطانية تحديد موعد عاجل لتسلم احتجاج رسمي بشأن عرض فيلم موت أميرة في التلفزيون البريطاني المستقل الأسبوع الماضي والبحث في وسائل منع الحملات المغرضة المسيئة للعرب والمسلمين.. وعلم أن هذا الاجتماع سيعقد في مطلع الأسبوع القادم". وجدير بالملاحظة أن صحيفة "المدينة" قد تحدثت عن الاجتماع باعتباره قد تحقق وأن الاجتماع قد تم! أما بشأن اجتماع السفراء العرب بوزير الخارجية أو بالأصح بشأن مادبة الغداء التي اقامها السفراء العرب لوزير الخارجية البريطانية، فقد انفردت صحيفة "الشرق الأوسط" بنشر المزيد عنها حيث قالت: "وعند الساعة الواحدة من بعد الظهر التقى السفراء العرب باللورد كاريغنتون وزير الخارجية حول مادبة غداء اقيمت في فندق دورشتر ورغم أن المادبة كانت قد تحدد موعدها منذ أكثر من شهر، أي قبل الازمة التي سببها الفيلم، فإن الاحاديث الجانبية بين السفراء العرب والوزير البريطاني قد تناولت اخطار الحملة ضد العرب والمسلمين وإلى الاساءة التي سببها عرض الفيلم لمشاعر المسلمين. وتم الاتفاق على مناقشة هذا الموضوع في الأسبوع المقبل كما جرى بحث العلاقات العربية البريطانية وتطورات أزمة الشرق الأوسط ثم قالت الصحيفة: "وابلغ السفير العماني في خطاب في المأدبة بوصفه عميد السفراء العرب وزير الخارجية البريطاني استياء السفراء العرب من الهجمات والحملات الاعلامية المغرضة ضد العرب والدول العربية.. وأعرب عن أسفه لأن هذه الحملات اخذت تتزايد على ما يبدو.. كما أعرب عن امله في أن تبذل الحكومة البريطانية كل ما في وسعها لتشجيع وسائل الاعلام على التصرف بمستوى أكبر من المسؤولية" ويكفي أن نعرف أن المتحدث هو سفير قابوس لكي ندرك ماذا يمكن أن يقول لبريطانيا! فاين الاحتجاج والاستياء من الاسف والامل الذين تحدثا عنهما؟! واطافت الصحيفة قائلة: "وبعد أن تحدث السفير العماني عن اعتراف عدد كبير من حكومات العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية . على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . اعرب عن امله في أن تعترف الحكومة البريطانية بهذه الحقيقة قريباً". وذكر: "أن العرب يعلقون أهمية خاصة على المملكة المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي نظراً لعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، ولكونها عظموا بارزا في السوق الأوروبية المشتركة". إذاً ماذا نتوقع من سفير قابوس أن يقول سوى ان "العرب" يعلقون أهمية خاصة على المملكة المتحدة، ويطلب في تعداد اسباب هذه الاهمية الخاصة لكونها

عضوا دائما في مجلس الامن، وعضوا بارزا في السوق الاوربية المشتركة". اذاً ماذا نتوقع من سفير قابوس أن يقول سوى أن "العرب" يعلقون اهمية خاصة على المملكة المتحدة، ويطنب في تعداد سوى أن "العرب" يعلقون أهمية خاصة على المملكة المتحدة، ويطنب في تعداد اسباب هذه الإمية الخاصة لكونها عضوا دائما في مجلس الأمن، وعضوا بارزا في السوق المشتركة، ولعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، هذا هو الاحتجاج الذي تحدثت عنه وسائل الاعلام السعودية ممنية نفسها ومؤملة قراءها به؟

أن ما يسمى بـ "اجتماع السفراء العرب" مع وزير الخارجية البريطاني الذي اطنب الاعلام السعودي في الحديث عنه انتهى بمادبة غداء تكريما للوزير، وباحاديث جانبية، وخطبة لعميد السلك الدبلوماسي العربي، السفير العماني عن الأهمية التي يعلقها العرب على بريطانيا، أن هذا الاجتماع يشبه حكاية ظريفة مفادها: أن فيلا السلطان جائر قد عثى بمزارع الفلاحين، وبعد أن ذاقوا الأمرين . وكثرت شكواهم منه . حزموا أمرهم بعد طول تردد على أن يفتحوا السلطان بأمر فيه فشلوا وفدا عنهم لمقابلة السلطان الجائر واجتمع الوفد بالسلطان الذي كان يبدو أنه على علم بما يجيش في نفوسهم. وبعد التمجيد والحمد والشكر للسلطان على النعم التي اسبغها على رعيته حاول أن ينتقل اكبر القول الى الموضوع وهو وجل من أمره، وما أن نطق كلمة "فيل" حتى قاطعه السلطان بصوت غاضب ووجه عبوس قائلا: ماذا عن الفيل؟ فارتج الأمر على المتحدث وانقلب على القصد وقال: يا حضرة السلطان أن الفيل بحاجة إلى فيلة. وهكذا كان حال سفير سلطان عمان لدى السلطان الاكبر. وعلى الرغم من ذلك، فالاعلام السعودي الذي انتقع عن الحديث عن نشاطات السفراء العرب لقرباة الشهر عاوده الحنين إلى الحديث عنها في اليوم الاول من ايار حيث نشرت صحيفة المدينة تحت عنوان: "السفراء العرب في لندن يقدمون احتجاجا جماعيا ضد الحملة الاعلامية" جاء فيها "سيقدم اليوم الخميس وفد السفراء العرب إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كاريغنتون احتجاجا عربيا جماعيا على الحملة الاعلامية التي قامت وتقوم بها وسائل الاعلام البريطانية على المملكة العربية السعودية وباقي الدول العربية الاخرى وذلك أثناء اجتماع الوفد باللورد كاريغنتون الذي يتم اليوم".

اما صحيفة "الشرق الاوسط" فقد كتبت تحت عنوان "السفراء العرب يسلمون كاريغنتون الاحتجاج العربي على الحملات الاعلامية" قائلة: "اجتمع مجلس السفراء العرب في لندن يوم امس في مقر جامعة الدول العربية في لندن وتباحثوا في موضوعات عديدة اهمها مهمة وفد مجلس السفراء الذي سيقابل وزير الخارجية البريطاني اللورد كاريغنتون عند الساعة الثالثة من بعد الظهر اليوم لتقديم الاحتجاج الرسمي العربي للحكومة البريطانية على الحملة الاعلامية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام". ثم اضافت إلى قولها: "وسيقترح الوفد الاسلوب المتوازن المطلوب من اجهزة الاعلام البريطانية أن تتبعه، سيقوم بتقديم

المقترحات التي يرى أنها ايجابية لتقوية العلاقات البريطانية العربية وخلق مزيد من التفاهم. بما يخدم قضايا الشعبين". والملاحظ على الفقرة الأخيرة أن الوفد لم يذهب للاحتجاج، وإنما لـ "تبصير" بريطانيا بما يقوى العلاقات العربية البريطانية وخلق للاحتجاج، التفاهم. وفي اليوم التالي عادت صحيفة "الشرق الاوسط" لتوافينا فيما تم في ذلك اللقاء قائلة: "قابل وفد السفراء العرب في لندن بعد ظهر امس اللورد كارينغتون وزير الخارجية البريطاني تنفيذا لقرار مجلس السفراء العرب للاعراب عن تضامن الدول العربية مع المملكة العربية السعودية وادانتها للحملة الاعلامية المغرضة التي تعرضت لها اخيرا تطاولت فيها الاجهزة الصهيونية على الشريعة الاسلامية والتقاليد العربية". ثم نسبت الصحيفة إلى السفير السوري السيد عدنان عمران، قوله: "أن الوفد شرح للورد كارينغتون المخاطر الجسيمة التي تنطوى عليها مثل هذه الحملات على العلاقات القائمة بين بريطانيا والدول العربية.. أن من واجب السفراء العرب بوصفهم حريصين على تحسين هذه العلاقات التنبيه إلى المخاطر التي تحاول وسائل الاعلام الواقعة تحت النفوذ الصهيوني دفع العلاقات باتجاهها لغايات معروفة". ثم اضافت الصحيفة على ذلك قولها: "اكد السفراء أن هذه الحملة تأتي في الوقت الذي تحرص فيه الدول العربية على تمتين علاقاتها بدول اوربا الغربية وعلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وقالوا أن من واجب المسؤولين في بريطانيا بذلك كل الجهود واتخاذ كل التدابير الكفيلة لوضع حد لمثل هذه الحملات". وبشأن الموقف البريطاني قالت الصحيفة: "علمت الشرق الاوسط أن الوزير كارينغتون ابدى تفهما كاملا لوجهة نظر السفراء العرب وعاد واكد امتعاضه الشديد من الفيلم وما تضمنه من خرافات سيئة وغير لائقة وكرر قوله أن الحكومة البريطانية قد بذلت اقصى ما تستطيع من جهود ضمن حدود القوانين القائمة لمنع عرض الفيلم، معربا من جديد عن الاسف الشديد للاساءة التي سببها هذا الفيلم، كما أعرب اللورد كارينغتون عن أمله بعدم تكرار هذه الحملات في المستقبل". ولكننا لم نشاهد اثرًا لهذا الامتعاض الشديد.١

واخيرا وافتنا صحيفة "السياسة" الكويتية بما أسمته "النص الكامل لمحضر الاجتماع الطارئ للجنة الاقتصادية العربية المشتركة الذي عقد يوم ١٩٨٠/٥/٧، وحضره ممثلون عن السفارة الاردنية، وسفارة الامارات، والعربية السورية، والمملكة العربية السعودية، والسودان وقطر التي انضرت بحضور مندوبين عنها، والكويت، واليمن الشمالي، ومكتب جامعة الدول العربية، وانتخبت اللجنة نبيه العمري المفوض بالسفارة السورية رئيسا للجلسة، واتخذت التوصيات التالية:

١. مقاطعة كافة البرامج التي تنتجها القناة التجارية في التلفزيون البريطاني وكذلك مقاطعة

الشركات التي ساهمت في انتاج هذا الفيلم.

٢. تكليف مكتب المقاطعة باجراء التحريات اللازمة للتأكد من أسماء وجنسيات الممثلين الذين اشتركوا في فيلم "موت أميرة" لوضعهم على اللائحة السوداء ومنع دخول الافلام التي يشاركون فيها إلى الاقطار العربية.

٣- التوصية لمكتب الجامعة العربية بمخاطبة الشركات المعلنه في القناة التجارية البريطانية A.T.V بالضرر الذي سيعود عليها نتيجة لاستمرارها الإعلان في تلك القناة نظرا لمصالحها الاقتصادية في الاقطار العربية. ويبدو أن اللجنة الاقتصادية لم "تجد" ما تتخذه عنه اجتماع السفراء بشأن الفيلم لقراءة شهرين، وهو لا يمس بريطانيا من قريب أو يبعد، ولا يعدو كونه توصيات في توصيات ستذهب ادراج الرياح.

والخلاصة أن وسائل الأعلام السعودية قد حملت السفراء في لندن أكثر من طاقتهم، ولا سيما وأنها تحدثت عنهم وكأنهم حكومات قائمة بذاتها وليسوا موظفين تابعين لحكوماتهم، كالقول مثلا: "قرر السفراء مقاطعة جميع الذين اشتركوا أو ساهموا في الفيلم بالإضافة إلى المحطة.. الخ". والمعروف أن السفراء يمثلون حكوماتهم وليس لهم سلطة تقريرية.

ورغم أن اغلبية الدول العربية لم تعرض الفيلم رسميا إلا أنها لم تكتث بالحملة السعودية، بل ولم يشترك بعضها في الحملة حتى في حدودها الدنيا. كما أن بعض هذه الدول لها من العلاقات مع بريطانيا ما يفوق علاقتها بالنظام السعودي كالمشيخات والسلطنة، وبعضها الآخر لا يشاطر الحكم السعودي الرأي بشأن الفيلم. وعلى كل حال، فبعض المظاهر لا تعدو كونها مجاملة في مجاملة، والمثل الانجليزي يقول: "السفير رجل أمين ارسلته دولته الى الخارج ليكذب لها". ولا "ندري" على من "كذب" السفراء العرب هذه المرة على الحكومة البريطانية أم على الحكام السعوديين؟

## ثانيا

### الدعوى... القضائية

وافتنا الصحف السعودية في يومي ١٥ و ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ بالعناوين التالية: "الامانة العامة للصحافة الاسلامية تقاضي التلفزيون البريطاني على الفيلم المختلق"، و"الامانة العامة للصحافة الإسلامية تقاضي التلفزيون البريطاني"، و"دعوى قضائية محطة التلفزيون البريطانية"، و"اجراءات عربية ودعوى قضائية للامانة العامة للصحافة الإسلامية ضد التلفزيون البريطاني". ومما جاء تحت عنوان "الجزيرة" قولها: "تعتزم الامانة العامة للصحافة الإسلامية في جدة، وقد كلف السيد علي حافظ، الأمين العام المساعد للمجلس التنفيذي للامانة العامة للصحافة الإسلامية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة الدعوى، ونسبت صحيفة "اراب نيوز" التي تصدر في جدة إلى السيد علي حافظ قوله: "أنه لم يحدد أي موعد لتقديم الدعوى إلا أنه قال: أن الدعوى سترفع في لندن قريبا". ثم سرعان ما امتدت الدعاوى عندما قالت صحيفة "الشرق الاوسط": "وحذر المحاميان المسلمان الأمريكيان خالد المنصور وفيصل الطلال احدى محطات التلفزيون الأمريكية من عرض فيلم موت أميرة، وهدد المحاميان برفع دعوى قضائية ضد محطة التلفزيون إذا تجاهلت التحذير

وعرضت الفيلم.. وصرح المحاميان بأنهما سوف يتقدمان بدعوى قضائية لدى القضاء الاتحادي لمنع عرض الفيلم، إذا لم يتسلما ردا مرضيا من محطة التلفزيون في موعد اقصاه ٢٨ نيسان "أبريل". وقد يبدو الأمر أنه عمل تطوعي ولكن سرعان ما كشفت الصحيفة أنه عمل سعودي بحت، حيث قالت: "وفي اتصال هاتفي علمت الشرق الأوسط أن المحامي المنصور يعمل وكيلا للمجلس الإسلامي والرابطة الإسلامية في كندا وبعض الجماعات الإسلامية". وقد آن لوكيل أن يتوكل ليقاضي ويتقاضى، فهذه "حرب" الغنائم.

ولذا انتقل المحاميان المسلمان من التهديد الى التنفيذ اذ قالت صحيفة "الشرق الأوسط": "وفي واشنطن ذكر المحامي الأمريكي المسلم الدكتور خالد عبد الله المنصور أنه سيجتمع الجمعة إلى ممثلي التلفزيون الأمريكي العام في مدينة واشنطن لبحث عرض الفيلم المغرض موت أميرة، وقال المنصور أنه بدأ في الوقت ذاته اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحيلولة دون عرض الفيلم إذا ما فشلت مباحثاته مع ممثلي التلفزيون في تحقيق ذلك، وعلى الرغم من أن ممثلي التلفزيون اعربوا له عن رغبتهم في تجنب وقوع أية مواجهة قانونية. وقال: أن الهدف من الاجتماع هو أما الغاء عرضه أو على الأقل تأجيله إلى أن يتم توفير وقت مساو على شاشة التلفزيون لعرض وجهة النظر الاسلامية. وكان من الطبيعي أن يؤمل المحامي موكله ولو كان معروفا سلفا أن مثل هذه الدعوى ليست سوى حركة مظهرية لا غير، لأنها لا تستند إلى أي اساس قانوني. ومما يعزز ذلك ما قاله السيد "بيتر ماغي" مدير البرامج في هيئة التلفزيون العام من أنه لم يتسلم بعد تبليغا بالقضية التي رفعها المحاميان المنصور وطلال. ثم اضاف قائلاً: "ولكنني لا اعتقد أن ثمة اساسا قانونيا يستطيعان الاستناد عليه في منع عرض الفيلم". والدليل على ذلك أن الفلم قد عرض دون أن يؤبه لمثل هذه الدعاوى.

وما أن سمع المحامي البريطاني "بيتر جايمس" بأمر المحامين الأمريكيين حتى انخرط في سباق الدعاوى، حيث ذكرت مجلة "المستقبل" أن "المحامي البريطاني المعروف بيتر جايمس سيتقدم بدعوى ضد شركة التلفزيون التي عرضت فيلم "موت أميرة" ومن المعروف أن الاحكام التي تصدرها المحاكم البريطانية في قضايا التشهير غاية في القسوة، ومن المنتظر في حال ربح الدعوى أن تعجز الشركة عن دفع التعويض".

ورغم أن الفيلم قد عرض الا أن المحامين الأمريكيين المسلمين لم يتوقفا عن تأميل موكلهم. فبالامس كان الامل معقودا على منع عرض الفيلم أو تأجيله على الاقل. اما اليوم فان الامل قد اخذ منحى جديدا، ولا سيما انهما قد "تقدما بدعوى ضد مخرجي الفيلم البريطانيين وطلبا بتعويض قيمته ٢٠ بليون دولار (عشرين الف مليون دولار) نيابة عن مسلمي العالم الإسلامي". وإذا بدا مبلغ ٢٠ بليون دولار "متواضعا" جدا! فانه يعكس مدى ما يتطلع إليه المحاميان الأمريكيان المسلمان من اجور واتعاب. وبهذا الصدد أيضاً قالت صحيفة "العرب": "رفع محاميان مسلمان أمام محكمة فدرالية أمس قضية تطالب بتعويض قدره ٢٠ بليون دولار بدعوى أن عرض فيلم موت أميرة

على التلفزيون الأمريكي شوه سمعة ٦٠٠ مليون مسلم في العالم.. وجاء في ملف الدعوى أن الفيلم المذكور يضر بحقوق جميع مسلمين وأن التعويض الذي سيحصل عليه سيودع في صندوق خاص لنشر الإسلام في العالم". وأضافت قائلة: "وتضمنت لائحة المتهمين في الدعوى منتجي الفيلم البريطاني أنطوني توماس وشركة A.T.V التي مولته وعرضته في بريطانيا، ومحطة الاذاعة العامة في امريكا ورئيسها وعددا من المحطات التي بثت الفيلم يوم الاثنين الماضي".

وبعد قرابة نصف شهر طلع علينا المحامي الأمريكي المسلم خالد المنصور بعد أن أجرى عملية حسابية بسيطة جدا ضرب بموجبها مبلغ ٢٠ بليون دولار بـ "١٠" فارتفع التعويض المطالب به إلى "٢٠٠" بليون دولار جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المحامي الأمريكي في فندق دورشتر في لندن أعلن فيه: "أنه يتحدث باسم ما يوصف بالمجموعات الإسلامية العالمية وان هذه المجموعات تطالب في قضية مرفوعة ضد فيلم موت أميرة بتعويض قدرة مائتا "٢٠٠" بليون دولار". ثم أضاف قائلا: "إن القضية المرفوعة أمام إحدى محاكم سان فرانسيسكو يمكن أن يتم التنازل عنها في حالة واحدة فقط وهي أن تقوم شركة تلفزيون A.T.V وبقية الشركات المتعاونة في إنتاج الفيلم وكذلك مخرج الفيلم بالاعتراف بالخطأ والاعتراف رسميا". ثم "نفى المحامي أن يكون متحدثا من موقف الدفاع عن السعودية". بقي أن نشير إلى ملاحظتين: الأولى، أن المحامي محق تماما في قوله أنه لا يتحدث من موقع الدفاع عن السعودية، لأنه يتحدث من موقع الدفاع عن أجوره وأتعابه. والثانية، مطالبته بتعويض قدره ٢٠٠ بليون دولار أو الاعتذار رسميا، فما "أرخص" مثل هذا الاعتذار مجرد "٢٠٠" بليون دولار وربما يفسر ذلك عدم اعتذار الجهات المعنية نظرا لزهده المبلغ ! وأخيرا ما هي إلا أيام حتى طوى الأمر برمته وأسدل الستار على الدعاوى دون أن يودع قرش واحد في "الصندوق الخاص لنشر الإسلام في العالم" ولكن بالتأكيد أودع النظام السعودي في حساب المحامين ما "تيسر" من ثروة الشعب المهدورة.

### ثالثا

#### الفيلم المضاد

في مطلع شهر أيار نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن سينمائي باكستاني يدعى عنايات حسين بهاتي قوله: "أنه ينوى إنتاج فيلم يصور حياة أميرة بريطانية ردا على فيلم تلفزيوني بريطاني عن حياة أميرة سعودية وإعدامها.. وأن الفيلم سيحمل اسم "حياة أميرة". ثم أضاف قائلا: "أن حياة أميرة سيكون ناطقا بثلاث لغات هي: العربية بريطانية". وما هي إلا أيام معدودة حتى كشف عن هوية الأميرة إذ نسبت صحيفة القبس إلى "الابزرغر" البريطانية قولها: "أن مخرجا سينمائيا باكستانيا يعتزم تصوير فيلم عن حياة الأميرة مارغريت شقيقة ملكة بريطانيا ردا على الفيلم البريطاني موت أميرة". ونسبت "الابزرغر" إلي بهاتي قوله: "لقد قبلنا التحدي الذي أثاره فيلم موت أميرة". ولم يفت الصحيفة البريطانية أن تقول: "أن رحلة سريعة من إسلام آباد إلى الرياض من شأنها أن تسهل موضوع تمويل الفيلم". تمنع أيها القارئ الكريم كيف أن الحكم السعودي أصبح مكشوفاً



لدى القاضي والداني، باعتباره ممولا للمرتزقة والمنتفعين، ليس لدى صحيفة بريطانية فحسب، وإنما لدى صحف عربية، بل وصحف خليجية، لم يخل نقلها لما ورد في الصحيفة البريطانية من مغزى واضح. ولا ندري فيما إذا كان المخرج الباكستاني قد طار الى الرياض أم أن المبلغ هو الذي "طير" إليه ثمنا لتطوعه. وما أن سمع مخرج مغربي بمخبر زميله الباكستاني حتى هرول هو الآخر لاغتنام الفرصة، حيث نسبت وكالة الانباء العراقية إلى صحيفة "الفجر" الظبائية أن السيد عبد الله المصباحي قد صرح لها بقوله: "انه يجري حاليا العمل في اخراج فيلم عالمي جديد باسم موت أميرة بريطانية يشترك في بطولته ثلاثة من كبار نجوم السينما العالمية". وقال أيضاً: "أن هذا الفيلم وتتضمن فضائح حول العديد ممن يتولون مقاليد السلطة في الجهاز الحاكم في بريطانيا حتى الوقت الحالي". ثم اشار المخرج المغربي إلى أن "نشرت تلك الفضائح سوف يثير الرأي العام البريطاني والعالمي لما تؤكد من وجود ممارسات عنصرية للاستعمار البريطاني وعلاقته بالشعب العربي". ولا ندري ماذا عسى أن يكون جديدا في حياة الأميرة "مرغريت" أو الاسرة المالكة البريطانية فشؤونها لا تخفى على أحد اذ أنها تحت مجهر تكاد لا تفلت منه: الصحافة، الاحزاب، والبرلمان، والحكومة.. الخ.

والخلاصة أن النظام السعودي قصد من وراء "الدعوى القضائية" و"الفيلم المضاد" الظهور بمظهر من له مؤيدون وانصار يذودون عنه وينافحون دونه على الرغم من أنه هو المحرك لها. ونخال أن النظام السعودي يتحسر في اعماقه لضالة مناصرية وقلتهم في هذه "الازمة". ولعل صحيفة "الرأي العام" الكويتية قد عكست شيئا من هذا بقولها: "في وطننا العربي لم يتحرك أحد من السينمائيين.. وما أكثرهم، لعمل شيء، لنجد أن الرد المتوقع جاء على لسان احد السينمائيين الباكستانيين وهو: (عنايات حسين) الذي صرح بانه على وشك البدء في تصوير فيلم عن (حياة أميرة بريطانية) كرد على الفيلم البريطاني". ثم تمضي الصحيفة لتقول: "ومع هذا فاننا لم نسمح أن وأحدا في وطننا العربي، سارع الى التطوع. والعمل في هذا الفيلم لا ماديا ولا فنيا". فاين هو التأييد للحكم السعودي؟! وفي الختام نقول أن الحكام السعوديين لن يكونوا سعداء فيما لو اخرج فيلم "حياة أميرة" لأنه سيقترن بذكرى فيلم "موت أميرة" وشتان بين الحياة والموت!

#### الخاتمة

(وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون) لو اراد المرء تلخيص موضوع فيلم "موت أميرة" في كلمتين اثنتين لما وجد أفضل من كلمتي: "الفساد والارهاب". أما إذا اراد أن يلخص فحواه في عبارة واحدة لقال: أنه يوجد الفرق بين حكم الاسلام وحكم الطواغيت.

هذا هو موضوع الفيلم باختصار. ولذا فإنه لم يضاف شيئا جديدا إلى معلومات أبناء الجزيرة العربية، ولا سيما المتنورين منهم وسكنة المدن الرئيسية وخصوصا مدينتي: جدة والرياض، لأن أبناء البلاد هم خير من خبر الحكم السعودي وعرف مفاصده وكشف عيوبه، وما الفضائح التي تضمنها الفيلم الانزريسير إزاء ما يعرفه كثير منهم، ولا نعتقد أن جماعة من أبناء الجزيرة

العربية شاهدت الفيلم الا وتبادل افرادها فيما بينهم . بعد انتهاء العرض . القصص والوقائع عن فضائح تصلح بدورها أن تكون مادة لما هو أكثر من فيلم، بل أفلام وأفلام. أما بعض من شاهدوا العرض فرادى فلاشك أنه حرك في ذاكرة كل واحد منهم شريطا من الاحداث والفضائح المتراكمة. أما الرأي العام العربي والعالمي، فقد بدا، خصوصا في السنوات الأخيرة، يطلع على بعض مظاهر الفساد في الأسرة المالكة من خلال تطواف أفرادها في الخارج وما يقترن عادة بذلك الترحال من اسراف وتبذير، وفسق وفجور ومجون يستوى والجنون مما يجعل أحداث الفيلم أحداثا عادية قياسا إلى تلك التصرفات المخجلة والمشينة التي يندى لها الجبين خجلا، حتى أن بعض الصحف العالمية والعربية أخذت تتناقل بعضا منها سواء ما حدث منها بالخارج أم الداخل، وكان هذا بمثابة المصدر الثاني للرأي العام العالمي والعربي في استقائه لمعلومات عن الأسرة المالكة.

ولكن هذا، فإن الجديد في الفيلم لا نجده في مضمونه، وإنما في احتراقه لدار الصمت المبطق على الحقائق في جزيرة العرب، الصمت الذي سخرت ثروة البلاد لشرائه بجانب القمع والارهاب. لقد تجاوز الفيلم كل الموانع السعودية، وخرج الى حيز الوجود هذا نجاح كبير ولا شك، ولا سيما وأنه يعتبر أول فيلم وثائقي يعرى الحكم السعودي ولن يكون الفيلم الأخير، فهناك من الاحداث والمآسي ما يستحق افلاما وافلاما، وما فيلم "موت أميرة" الا تبشير عهد جديد في الكفاح الاعلامي. أنه نصر لـ "الكلمة" التي ظلت ردحا من الزمن تنافح وحدها وحيدة في ساحة الكفاح. أما اليوم فلم تعد وحيدة، فقد انضمت اليها "الصورة" لتشكلا معا صورة حية ناطقة مرئية، فكل شيء يبدأ بخطوة ثم تتوالى الخطوات.

ولهذا كانت الحملة السعودية العمياء ضد الفيلم، ولكنها على كل حال، حملة انقلبت على أصحابها، لأنها اذكت عنصر التشويق والاثارة لدى الناس من خلال الضجة التي افتعلتها حول الفيلم مما زاد في شهرته، فالحملة اعطت مردودا عكسيا لأنها كان خير دعاية للفيلم. ورغم أنها اسهمت في الحيلولة دون عرضه في بعض البلدان الا أن عنصر الخسارة قد طغى على عنصر الفائدة الذي توخته السلطات السعودية جراء حملتها، ولا سيما واننا في عصر "الفيديو" الذي كان شفيعا لابناء البلاد لمشاهدة الفيلم اذ قدر احد المسؤولين السعوديين عدد النسخ التي تسربت من الفيلم الى داخل البلاد في الشهر الأول من انتاجه بثلاثين ألف نسخة، وما كان، كل هذه، ليتم لولا الدعاية السعودية التي خالها الحكام السعوديين حملة ناجحة، وعقدوا عليها أمالا واسعة، وبددوا في سبيلها أموالا طائلة. ويكفي أن نشير إلى ما نقلته وكالة اليوناييتد بريس من "أن النسخة الفيديو الواحدة من فيلم موت أميرة بيعت في القاهرة بمبلغ ٧٠ جنيها مصريا". والمشترون بالتأكيد هم من أبناء الجزيرة العربية، فثمن الفيلم لا يقدر عليه سواهم.

#### الادعاء السعودي

منذ البدء والحكام السعوديون يجهدون انفسهم في استغلال الدين لتدعيم سلطانهم. وكان واضحا لديهم بان توظيف الدين وتسخيره لاغراضهم لا يمكن أن يكون مجديا الا بادعائهم مكانة خاصة

ودوراً ريادياً لا يضاهيهم فيه أحد. ويبدو أن الغرور قد بلغ بالحكام السعوديين درجة أنهم أخذوا ينظرون إلى انفسهم على أنهم وحدهم هم المسلمون، بل وذهبوا إلى ما هو أكثر من ذلك، ولا سيما عندما وضعوا انفسهم في مصاف الرسل والانبياء! فهذا هو سعود الاول في خطبة له بعد دخول مكة سنة ١٢١٨ هـ يقول: "أنا كنا من اضعف العرب، ولما اراد الله ظهور هذا الدين دعونا إليه، وكل يهزأ بنا ويقاتلنا". وواضح من هذا الادعاء . ولا سيما وأنه أعلن في أم القرى . أنه ليس هناك دين قبل ظهور آل سعود! وعندما أراد الله ظهور هذا الدين دعاهم إليه! وكان لابد أن يلاقوا ما لاقى الأنبياء والرسل من عناء ومشقة الدعوة! وهذا ما قصده بقوله "وكل يهزأ بنا ويقاتلنا". وفات الحاكم السعودي أن الدين قد ظهر قبل أن يولد باكثر من أحد عشر قرناً، بل وقبل أن تخلق اسرته بمئات الاعوام. وهبة معلقاً على خطبة سعود الأول بقوله: "وكان الملك عبد العزيز رحمه الله في كل مناسبة يشير إلى هذا، ذاكرًا فضل الله عليه وعلى اجداده من قبل". إذاً الملك عبد العزيز، في كل مناسبة يشير هو الآخر إلى الدين أظهره الله على ايديهم! فيأله من ادعاء أحقق ينم عن نزعة شريرة لتسخير الدين في خدمة مآرب دنيوية وضیعة، كما ينم عن جهل وغرور وصلف.

ولطالما أن الدين ظهر على ايدي الحكام السعوديين . حكام يزعمون . فان من واجبهم أن يصيروا الناس مسلمين! وهذا ما قاله مؤرخ سعودي آخر بزعمه أن "الأخوان هم جنود عبد العزيز بن سعود الذين كانوا بالامس من العرب الرحل البدو الجاهلين، فدينوا، أي دانا بدين التوحيد، فصاروا مسلمين". وهذا أمر يجافي الحقيقة، فالأخوان لم يكونوا من الجاهلين بمعنى الجاهلية، ولم يصيرهم الحاكم السعودي مسلمين، بل هم مسلمون منذ أن خلقوا، ويعد أن ادعى الحاكم السعودي أنه صيرهم مسلمين أخذ ابن سعود يرسل لهم جماعات من "العلماء" لتبصيرهم وارشادهم، وهم الذين قال عنهم "ديكسون": وهؤلاء العلماء المتجولون ينتقيهم ابن سعود من الموالين له . ويعد أن ينتقيهم ابن سعود من الموالين له ينتقي أيضا التعليمات التي يزودهم بها، وهذا ما أكدته "ديكسون" بقوله: "ومن التعاليم التي يرسخها هؤلاء في اذهان القبائل أن الاخوان فقط هم المسلمون الحقيقيون وأن بقية المسلمين كفرة وهراطقة". وكان ابن سعود يدفع بالاخوان إلى تعميم فكرة الكفار والمشركين لتشمل الجيران باعتبار أن الاخوان وحدهم هم المسلمون ومن عداهم ليس بمسلم! إذ كان الحكم السعودي يعوزه المبرر لتوسيع رقعة حكمه، فوجد في تلك المفاهيم ما يبرر عمله، فالعراق كافر والكويت كافرة من وجهة نظر الملك عبد العزيز". وما أن استكمل الملك عبد العزيز الادوار المرسومة له حتى توقفت "المفتوحات" السعودية، ولكن دون أن يحرر البلدان "الكافرة" من كفرها! وعندما اسبابها مستشار الملك عبد العزيز السيد حافظ وهبة بقوله: "وقد اداع "الاخوان" في الهجر أنهم قائمون بأمر الدين واقامة الشريعة التي كان يهدمها ابن سعود، وأن ابن سعود طالب ملك، وموال للكفار وشريك لهم في جميع الاعمال". وهكذا كانت نهاية من وضعوا انفسهم في مصاف الانبياء والرسل، حيث انكشف أمرهم باعتبار أنه يهدمون الدين ويوالون الكفار.. فيأله من مفارقة صارخة! من ادعاء اظهار الدين الى هدم الدين وموالاة الكفار.

وعندها اسقط في يد الحكم السعودي واضطر إلى التخفيف من ادعاءاته بعد أن انكشف أمره. ولكن يبدو أن الفيلم وما سبقه من أحداث الحرم والمنطقة الشرقية التي اظهرت أفلاس الحكم السعودي دفعت به للعودة إلى اجترار ادعاءاته السابقة واذكت حنينه إليها في محاولة يائسة للدفاع عن تدينه بعد أن طعن في دينه. ومن ذلك مثلاً ما قاله الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي الشيخ محمد علي الحركان: "أن هذه الحملات الشرسة تتركز على المملكة لأنها تصر على التمسك بالاسلام كعقيدة وتشريع ونظام حياة". ولا يفهم من هذا غير أن المملكة وحدها هي التي تصر على التمسك بالاسلام! ولذا نرى أن الحملات الشرسة لاتطالها! وجدير بالذكر أن الحركان كان وزيراً للعدل السعودي، ومطلعاً على خفاياه. ونقلت جريدة "الجزيرة" عن الامانة العامة للصحافة الاسلامية في جدة قولها: "أنها تعتزم اقامة دعوى قضائية ضد محطة التلفزيون البريطاني A.T.V بشأن العرض الذي قدمته مؤخراً وتناول دسا رخيصاً ضد الاسلام وضد المملكة باعتبارها الدولة التي تطبق احكام الشريعة الاسلامية". فتمعن ايها القارئ الكريم في عبارة "الدولة التي تطبق احكام الشريعة الاسلامية" والتي تعني انه ليس هناك دولة سواها تطبق احكام الشريعة الاسلامية اما وزير الداخلية السعودي فقد قال بشأن ما اعتبره حملة ضد حكمة "وهذا امر، معروف لان هذه الدولة قامت على هذا الاسلام في كل امر، ولا عبرة بالتقصير في بعض الجوانب فهم يشعرون أن نجاحها هو اكبر وأن الاسلام قادر على أن يكون دولة قوية منيعة فهذا امر يهمهم الا يكون". ووزير الداخلية هنا نحى منحى من سيقه، فالحملة الشرسة ماكانت لتقوم لولا "أن هذه الدولة قامت على لاسلام في كل امر". وهذا يعني أن الدولة الاسلامية لم تواجه مثل هذه الحملات الشرسة لأنها لا تقوم على الاسلام! وحديثاً أكد الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودية أن القرآن هو دستور المملكة السعودية وأن تعديل هذا الدستور يتنافى والشريعة الاسلامية". ورغم معرفتنا بزيغ هذا الادعاء الذي لا يراد به سوى إطلاق العنان لا ستبداهم وجورهم واضطهادهم للشعب والاستئثار بالسلطة، فان هذا الادعاء يعني فيما يعني أنهم الدولة الاسلامية الوحيدة! وكان الدول الإسلامية . وجميعها ذات دساتير . ليست اسلامية! أما المغالطة الساذجة التي قدمها الوزير بشأن تعديل الدستور بما يعني تعديل القرآن، فهي تنم عن استهتار وتجن على الحقائق والتلاعب بالالفاظ فمن ذا الذي طالب بتعديل القرآن؟! اولستم انتم الذين تمتنونون تعاليمه بين كل عشية وضحاها؟! وهل هناك خداع للنفس أكثر من هذا الخداع؟! أما مجلس القضاء الأعلى فقد قال في بيانه بشأن الفيلم: "والافتراء على هذه البلاد أهلها ودينها لترويج بأطولهم وإشاعة خبثهم حسداً لهذا البلد المسلم وعدواناً عليه وتشويهاً لموقفه السليم من إنفاذ العقوبات الشرعية التي هي العلاج الصحيح لأمراض المجتمعات التي يقوم ولاة الأمر في هذا البلد بتطبيقها على كافة أفراد الأمة". ونحن نتساءل: لماذا يحسد هذا البلد المسلم المحافظ ويعتدى عليه ويشوه موقفه السليم في حين أنه ليس البلد المسلم الوحيد؟ ولا نخال المجلس يمتلك إجابة غير قوله: لأنه ينفذ العقوبات الشرعية. إذاً، غيره لا ينفذ الشريعة

الإسلامية، وبالتالي فإنه ليس محسوداً أو معتدى عليه! أما الشيخ ناصر بن حمد الراشد، الرئيس العام السابق لتعليم البنات. فقد قال: "من المهم لمصلحة العالم بأسره ألا تتردى الأخلاق في العربية السعودية، وأن يبقى هناك على الأقل مكان واحد تبقى فيه آداب السلوك على رفعتها". إذاً من مصلحة العالم بأسره أن يبقى هناك مكان واحد تصان فيه آداب السلوك وتبقى على رفعتها! أما أين...؟ فالجواب حيث يحكم السعوديون.

وفي ظل الحكم السعودي أيضاً تنال المرأة من الحقوق ما لم تنله نظيراتها في العالم، فهذا هو الرئيس العام السابق لتعليم البنات يقوله: "غير أن هناك دواعي أخرى لعزل البنات في المدارس. أننا نريد العناية بالنساء والكرام معهن لا نهن بحاجة إلى العناية أكثر من الذكور، فهذا هو البلد الوحيد في العالم حيث تعطى المرأة حقوقها لأنهم لا يكرمونها المرأة في الولايات المتحدة أو روسيا أو بريطانيا. أما نحن فنكرمها". تصور أيها القارئ الكريم أن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في العالم الذي يعطي المرأة حقوقها ويكرم المرأة بما لا تكرم به في الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا. أما كيف يكرمها الشيخ ناصر؟ فبعزلها!

ولطالما أن الحكام السعوديين هم وحدهم المسلمون! فليس هنا من ينهض لصد أعداء الإسلام سواهم، وهذا ما قالته صحيفة "الجزيرة" في افتتاحية لها: "ولم يجد أعداء الإسلام الذين أساءوا إليه بذلك الضياع قبل أكثر من عامين غير المملكة وقادة المملكة من يتصدى لهم ويدافع عن الإسلام الحنيف". إذاً ليس هناك من يتصدى لأعداء الإسلام سوى قادة المملكة باعتبار أنهم هم المسلمون الحقيقيون! كما "لم تجد تلك المراكز التي تمثل القوى المعادية للإسلام والمسلمين جهة كالمملكة لتوجيه هجمتها الشرسة نحوها". ولكن الصحيفة لم توضح لنا المواقف التي تصدى فيها الحكام السعوديون منذ عامين لأعداء الإسلام.

والخلاصة أن الحكام السعوديين قد اعتادوا الخلط بين الإسلام وذواتهم، فأى نقد يوجد لهم يعتبرونه "اعتداء وهجوماً على الإسلام"، فلسان حالهم يقول: "أنا الإسلام والإسلام أنا"! وهم لا يدعون ذلك عن جهل أو اعتقاد بصحة ذلك، وإنما عن خداع ورياء، وذلك لأنهم لا يمتلكون حجة يدافعون بها عن أنفسهم إزاء ما يثار في وجوههم من انتقادات وفضائح. ولذا نراهم يسارعون إلى استغلال الإسلام كلما ألم بهم "مكروه" أملاً في اتقاء تلك الانتقادات والفضائح، وفاتهم أن ذلك لم يعد ينطلي على من لديه ذرة من العقل، فالإسلام بريء من تصرفات وممارسات كثيرة لهم. ويحضرنا بشأن الادعاءات السعودية قول ينسب إلى "غوبلز"، وزير الإعلام النازي وفحواه: اكذب حتى يصدقك الناس. ويبدو أن الحكم السعوديين هم الذين صدقوا كذبهم!؟

### الإسلام براء منهم

نعم الإسلام بريء من كل ذلك، الإسلام ديمقراطي وكتابه الكريم يقول: "وأمرهم شورى بينهم"، "وشاورهم في الأمر"، والملوك أو توقيطيون ولسان حال الحكام السعوديين يقول: "أنا الدولة والدولة أنا"، ولا ملوك في الإسلام! "أن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة

وكذلك يفعلون". ولا تورث الإمامة والخلاف في الإسلام، فهي ليست ملكية خاصة يتوارثها الأبناء عن الأباء. ويرفض الإسلام أن توزع الولايات والإمارات على الأقرباء والمحا سيب، وإنما تولى وفق قاعدة: "استعمال الأصلح". ففي الحديث الشريف: "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح". للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله". وقال الفاروق عمر بن الخطاب "من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين". فأين كل هذه مما يجري في ظل الحكام السعوديين؟ لقد تحولت البلاد في ظل الحكام السعوديين إلى مزرعة لا قاربهم ومحا سيبهم يعبثون فيها كيفما شاءوا بمنأى عن قاعدتي: "استعمال الأصلح" والأمثل فالأمثل". أما البلاد والشعب فقد نسبا معاً إلى الأسرة الحاكمة وكأنهما جزء من ممتلكاتها الخاصة، وبهذا وسمت البلاد والشعب كما توسم الأنعام كدليل على عائديه ملكيتها! والحكام السعوديون الذي "ينفرون" من مقولة "المذهب الوهابي"، ويدمرون قبور وأضرحة الصحابة في مكة والمدينة . بحجة تحاشي الخلط بين الإنسان وربه . لم يتورعوا أن ينسبوا شعباً برمته وبلداً بأكمله إلى أسرتهم، فكانت المملكة السعودية والشعب السعودي .. فمن الذي فعل فعلة كهذه، في أي حقبة من حقبة التاريخ الإسلامي، طاغية كان أم عادلاً، فاجراً أم مصلحاً؟!

### الإرهاب

أما العقوبات السعودية، فهي عقوبات وحشية، لا علاقة لها بالإسلام، لأنها انتقامية ووحشية، وليست تقويمية تربوية، فعبد العزيز الأول يقول: "أن القتل الشنيع هو الذي ذلل لنا رقاب قبائل نجد". إذاً المطلوب الإذلال ولا يكون ذلك إلا بالقتل الشنيع. فأين هذا من القول الكريم: "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً"؟ ولن يعوز الحكام السعوديين الادعاء بما يشاءون واختلاق الذرائع لجرائمهم، ولكن ليس بمقدورهم، على كل حال، أن يأتوا بتبرير يجيز الإذلال، إذ يحرم الإسلام التمثيل والإذلال معاً. وأنه أيضاً من الآية الكريمة: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"؟ وأين العدل من القتل الشنيع والتفاخر بالإذلال؟ وما أكثر الآيات والأحاديث التي تحث على العدل وتلزم الحاكم به، وقديماً قيل "العدل أساس الحكم". وما الإذلال بدعة طاغوتية قبيحة لا تمت صلة إلى الدين ولا إلى خلق الشهامة والمروءة والفروسية، فهاهو الفاروق يقول: "ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تجمروهم فتفتنّوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تنزلوهم ألقياً فتضيعوهم". وشتان بين الحض على عدم الضرب . مجرد الضرب . دفعا للإذلال، وبين التفاخر بالقتل والقتل الشنيع لمجرد الإذلال!

أما عبد العزيز الثاني، فكيرا ما افتخر بفعلة قبيحة أحد أجداده، إذ قال مستشاره السياسي، السيد حافظ وهبة، في كتابه "جزيرة العرب في القرن العشرين: سمعت مرارا من جلالة الملك عبد العزيز (الذي تولى الإمارة بعد وفاة أبيه عام ١٨٠٤) حبس ذات مرة بعض شيوخ مطير، فجاء بعض كبارهم للاستشفاع لهم وانس منهم روح الاعتزاز فأمر بقطع رؤوس المسجونين، واحضر رؤوسهم على مائدة قدمت لبني عمهم الذين جاءوا للاستشفاع فيهم ثم أمرهم بالأكل من المائدة! وقد

قص هذه الحكاية جلالة الملك عبد العزيز على شيوخ مطير الذين جاءوا للاستشفاع في فيصل الدويش". يالها من جريمة نكراء! أناس في السجن تقطع رؤوسهم وتقدم على مائدة لا لشيء، ألا لأن بعضاً من أبناء عمومتهم استشفعوا لهم وأنس منهم الطاغية روح الاعتزاز، في حين كان الإذلال مطلوباً! ألا تتفق معنا أيها القارئ الكريم في أن الافتخار بهذه الفعلية النكراء أقبح من الفعلية نفسها! وما علاقة هذا بالإسلام الذي يدعيه الحكام السعوديون؟! أنه ولا شك حكم الطواغيت، فواضح أن قتل هؤلاء الأبرياء لم يتم لجرم اقترافه يستحق القتل، وإنما لأن الطاغية أنس روح الاعتزاز لدى من استشفعوا لهم. وإذا اعتبرنا روح الاعتزاز جرماً! فإن المساجين لم يقترفوه، وإنما اقترفه المستشفعون. وتقول الآية الكريمة: "فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا". أفليست فعلية ابن سعود هي عين الهوى؟ وتقول الآية أيضاً: "ولا يجز منكم شأن قوم على ألا تعدلوا". أو لم يطلق الحاكم السعودي العنان لأحقاده ونزواته؟ أما قطع رؤوس المساجين وإحضارها على مائدة لبني عمهم المستشفعين لهم، فهو عمل لا توجد كلمة قبيحة تفي بحقه، وعبد العزيز هذا ما كان يفتخر بفعلية نكراء كهذه فحسب، وإنما كان يتهدد أيضاً من جاء يتوسط ليفصل الدويش ملمحاً أنه على استعداد لأن يعيد الكرة، رغم أن قرناً من الزمن يفصل بين الطاغيتين، ولم الاستغراب؟ أو ليس في عهد الملك عبد العزيز عبد الرحمن نفسه، وعلى يد جلاده عبد الله بن جلوي، أمير الأحساء آنذاك، ارتكبت جريمة شنيعة مماثلة وذلك عندما دعا عبد الله بن جلوي بعض زعماء قبيلة العجمان على وليمة عشاء في الأحساء، وبينما هم ينصرفون بعد العشاء تلقاهم الجلادون بالباب وقتلوهم فرداً فرداً ورموا بجيهم في قعر بئر مجاورة! أو ليس الملك عبد العزيز نفسه أيضاً هو الذي قال مخاطباً الأخوان (المجاهدين): "ولا تنسوا أنه ما من رجل منكم إلا وذبحنا أباه أو أخاه أو ابن عمه، وما ملكناكم إلا بالسيف، والسيف لا زال بيدنا.. لا تظنوا يا أخوان أن لكم قيمة كبيرة عندنا.. أنتم عندنا مثل التراب"؟! إذاً عبد العزيز الثاني اختط خطة عبد العزيز الأول وأبنه سعود معاً، ولا يتهدد المواطنين بغير الذبح، وكما تذبح الشياه. ورب قائل يقول: أن هذا قول أكل الدهر عليه وشرب، لأنه أصبح من الماضي، بعضه قيل في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وبعضه الآخر قيل في بداية القرن العشرين! فنحيل من يقول ذلك إلى نائب أمير الرياض، سطاتم بن عبد العزيز الذي قال حديثاً، وحديثاً جداً، في الخمس الأخير من القرن العشرين (في عام ١٩٨٠)، يقول الأمير: "عندما نقتل شخصاً واحداً" فاننا نفعل ذلك عن عمد لكي ينتبه مليون شخص آخر ولا يفكرون في القتل". فالقتل لا يتم أحياناً عقاباً لجريمة تقترب، وإنما يمارس للإرهاب في سبيل ديمومة السلطة الغاشمة. وما مذبحه الحرم والتقتيل في المنطقة الشرقية إلا تطبيقات لتلك التنظيرات البائسة. أما قتل الأميرة مشاعر والشاب مصلح الشاعر، فهما حادثان يتيهان في خضم الإرث الإرهابي والممارسات الشنيعة مما حدا بصحيفة "ديلي اكسبرس" البريطانية أن تختم مقالة لها حول مقتل الأميرة بقولها: "لقد اكتشف مصير مشاعر

عن طريق الصدفة. ترى كم عدد "العقوبات" القاسية التي ستبقى طي الكتمان في العربية السعودية خلال عام ١٩٨٠؟".

والحقيقة أن الإرث السعودي في الإرهاب كبير وكبير جدا، ومهما شذبت منه العصور والظروف، فإن بقاء جزء "زهيد" منه كاف لجعله شنيعا فظيعا غليظا، شاذا غريبا كل الغرابة عن الإسلام وعن روح العصر ومفاهيمه، فكيف إذا ما كان الباقي أكثر وأكثر وأكثر من ذلك؟ ولكن أين المضر؟ يقول الامام علي: "من ضاق عليه العدل، فالجور عليه اضيق".

### الفساد

الفساد خلاف الصلاح، وهو على انواع مختلفة كالفساد المالي والاداري والخلقي... الخ. وما يعنينا في هذا الموضوع هو الانحلال والتفسخ الخلقيان اللذان تفضيا في أوساط واسعة من الأسرة المالكة. والحقيقة أن عمر الفساد في الأسرة السعودية هو عمر الحكم السعودي، وحاله في نشأته وتطوره كحال المخلوقات، كان نطفة، ثم صار علقة، ثم توالى اطواره حتى غدا على الهيئة التي هو فيها الآن، حيث كبر وشاخ، بعد أن عشن وفرخ، واصبحت له اشكال وألوان، واساليب وطرق واصبح "فنا" قائما بذاته. ويعود هذا الى اتساع الإسرة المالكة، واثرائها الفاحش، وانحسار العزلة، وتنامي دور وسائل الاعلام في الكشف عنه..

وتبياننا لقدم منشأ الفساد نأخذ مثالا: البدعة التي اختطها الملك عبد العزيز في الزواج من نساء يعصب علينا حصر عددهن، حيث قال احد المؤرخين السعوديين: "وتكاثرت زوجات عبد العزيز الا أنه لم يجمع بين اكثر من أربع زوجات في وقت واحد. وهو العدد الذي اباحة الشرع الاسلامي". وبصدد كثرتهن أيضا قال السيد محمد المانع في مؤلفه الحديث . باللغة الانكليزية . الموسوم بـ "توحيد العربية": "وفي سيرة حياة الملك زوجات كثيرات". إذاً كثرت زوجات عبد العزيز، بل تكاثرت حتى شملت كل قبيلة من القبائل! وهو ما قاله مؤرخ سعودي آخر: "ليس في المملكة السعودية قبيلة حرمت من عطف عبد العزيز ورحمه فقد اصهر إلى القبائل كلها". فيا لكثرتهن طالما أن عبد العزيز لم يحرم قبيلة واحدة من عطفه! تمنع أيها القارئ الكريم في العطف السعودي الذي ابنى عبد العزيز الا أن يعم خيرها! ولا ندري من عطف على من؟! هذه واحدة من البدع السعودية.

أما كيف احتال عبد العزيز على الشرع الإسلامي في جوهره وروحه؟ فانه لجأ إلى الطلاق، ثم الزواج، ثم الطلاق، ثم الزواج.. الخ. ولذا كان في طلاق وزواج متصلين للمحافظة على الشكل مما حدا بالمؤلف نفسه أن يتبع قوله . آتف الذكر . مضيضا: "وليس معنى هذا أن بيته يتسع لأكثر من أربع حرائم، فإذا عزم الزواج طلق واحدة منهن ليدخل بالجديدة وهكذا دواليك". إذاً "وهكذا دواليك"، فتأمل أيها القارئ الكريم في هذه العبارة، أنها توضح ابعاد الاستهتار، حيث كان الملك عبد العزيز في طلاق وزواج لا يعرفان الانقطاع! لقد هون حيث كان الملك عبد العزيز في طلاق وزواج لا يعرفان الانقطاع! لقد هون الملك السعودي كثيرا من الطلاق واستسهله حتى غدا أي شيء . مهما سهل . اصعب منه! ولعل ما ذكره السيد محمد المانع في كتابه . الذي يعبر عن وجهة



نظر سعودية . ما يوضح ابعاد الاستهانة الملكية عندما قال: "وزواج عبد العزيز من بعض النساء يدون أكثر من أخريات، وقليل منهن لم يدم سوى يوم واحد فقط، أو نحو ذلك" ولطالما أن هناك زواج ليوم واحد فقط، فإن هناك أيضاً زواج لأيام، وآخر لاسبوع، وهكذا دواليك! وما بقى علينا الا أن نتساءل: ماذا عسى أن يسمى الزواج ليوم واحد فقط، أو الاصح لدخلة واحدة؟! وما الفرق بينه وبين ما استنكره الملك عبد العزيز من الأمريكان؟!

فعندما أعترض عليه أمريكي بشأن تعدد زوجاته، أجابه الملك محتداً: "أنتم تحسبون من يتزوج بالثانية ولا تبلون بمن يستكثر بدون زواج".

ومن المؤسف والمؤلم معاً أن يطعن الدين الحنيف ويشوهه باسم الدين! ويسخر الدين في خدمة أغراض دنيوية وضيعة وباسم الدين أيضاً.

ولنتمعن في هذه القصة التي رواها مؤرخ سعودي تحت عنوان: "الحرب والحب" اذ قال السيد خير الدين الزركلي: "وكثيراً ما اختلطت اساليب الحرب في حياة عبد العزيز بالحب! ففي معركته مع العجمان حيث قتل اخوه "سعد" واصيب هو بجرح بليغ في بطنه كاد يمزق امعاءه، وما شك خصومه في انهم قتلوه. ولكن بينما هم يترقبون سماع نعيه، فاجأهم صوت الهازيج والعرضات في مخيمه، وحديث الناس بان عبد العزيز قد "اعرس" في تلك الليلة بفتاة معروفة في الاحساء.

وما فعل هذا الا ليقتل فيهم حسن الامل بالنصر إذا جمع الصباح بينهم وبينه. فانظر أيها القارئ الكريم إلى قوله: "وما فعل هذا الا ليقتل فيهم حسن الامل بالنصر"، إذ أنه يوضح بما يدع أي لبس أو غموض، أن ابن سعود قد أوجد من الذرائع والبدع لتزواجه ما لم ينزل فيه من سلطان. وأخيراً الله عالم لم فعل هذا!.

وفي سبيل الابقاء على هذه الديمومة من التجديد، قال أيضاً صديق للملك عبد العزيز "جون فانيس" في كتابه "أقدم أصدقاء العرب": كان الملك عبد العزيز يطلق زوجة لياخذ أخرى، وغرضه مصاهرة القبائل. أما أنه يلقي زوجة لياخذ أخرى فهذا صحيح، وأما أن يكون غرضه مصاهرة القبائل، فهذا فيه قولان، فربما هناك غرض غطى بآخر أو استوى الغرضان. هذا بالنسبة إلى ما سمى بـ "الحرائر"، أما غير ما يسمون بالحرائر فحدث ولا حرج، حيث لا حصر ولا تحديد ولا قيود. وهكذا كان لعبد العزيز باع طويل في هذه البدع بدعنا الإسراف في الزواج والطلاق، وبجانب ذلك كان عبد العزيز يطلق ثم يعيد من طلقها أحيانا وهو ما قاله المؤرخ السعودي، خير الدين الزركلي: "وربما طلق إحدى زوجاته، وتزوجت غيره ثم أعادها إلى عصمته كما فعل بزوجته الخامسة".

هذه هي البدع السعودية الثلاث: الزواج والطلاق والتحليل! إما البدعة الرابعة، فتتلخص في أن الملك عبد العزيز قد حظر على مطلقاته أن يتزوجن من بعده، لا سيما من أفراد خارج الأسرة المالكة. ثم توسع الحكام السعوديون في ترويج هذا التقليد على المطلقات من قبل افراد الاسرة المالكة باستثناء من يرغبن الزواج من أفرادها. من حق شرعي وطبيعي، وكتبت عليهن التعاسة، واصبحن عرضة للخطيئة.

وأخيرا هناك بدعة خامسة، وهي أن اساطين الاسرة المالكة اشاعوا فيما بينها تقليدا آخر يقضي بقصر زواج الأميرات من الأمراء، ونادرا ما خرجوا على هذا. في حين أنه يجوز للأمراء أن يتزوجوا من المواطنات وغير المواطنات. ولعل ما حدث لعبد الرحمن الغنيم ولمصلح الشاعر يفسر إلى حد ما شيئا من هذا القبيل. أن التقليد اضاف هو الآخر تعاسة إلى تعاستهن، ولسيما في ظل تعدد الزوجات وتعاضم دور "الحريم" والتلهي بالسفر و"متعه".

هذه بعض البدع التي اختطا الحكام السعوديون، وكان عبد العزيز أول من وضع لبناتها على هذا النحو. ثم اضاف إليها بعض ابنائه واجروا تعديلات على بعضها، وكان ما كان من زواج وطلاق و"حريم" وحظر، يكاد يكون تاما، على المطلقات والأميرات.. الخ.

وتجدر الإشارة إلى المؤرخين السعوديين وكتاب سيرة عبد العزيز لم يجمعوا على شيء كاجماعهم على عدم ذكر عدد النساء في حياته من الزوجات و"الحريم" بل أن السلطات السعودية تتحرج في ذكر عدد المواليد، وبهذا الصدد قال السيد المانع: "ولصاحب الجلالة (٦٠) مولودا على الأقل، ففي نهاية حياته كان لديه (٣٦) ابنا على قيد الحياة والكثير من البنات. ولو أن الملك عبد العزيز لم يذكر قط العدد الصحيح لاولاده".

وهذا يعني أن عبد العزيز كان يذكر عددا، ولكنه ليس بالعدد الصحيح فلماذا؟ لابد أن في الأمر سرا.. أن أهمية هذه الشهادة تأتي من كون قائلها شخص مطلع على خفايا عبد العزيز، فالسيد المانع عمل في حاشية الملك عبد العزيز مترجما شخصا له لمدة تسع سنوات كاملة كان اثناءها "مرافقا ثابتا للملك في كل رحلاته وبعثاته". وإذا كان عبد العزيز يتحرج في ذكر العدد الصحيح لأبنائه وبناته، فأولى به أن يتحرج أكثر وأكثر في ذكر عدد النساء اللاتي كن في حياته. ونحن بدورنا لا نعرف عددهن، ولكنهن . بشكل عام . ينقسمن إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى، اللاتي أنجبن وعددهن يتجاوز العشر.

الفئة الثانية، اللاتي لم ينجبن وعددهن غير معروف، ولكنه أكثر من الفئة الأولى باضعاف المرات.

الفئة الثالثة، "الحريم" من الاماء والسرايا ويعتبر حصر عددهن أكثر صعوبة وتعقيدا.

وبصدد عددهن ذكرت مجلة "بنت هاوس" أن الملك عبد العزيز تزوج مئة وخمسة وثلاثين عذراء، اضافة إلى مئة أخرى، أي ما مجموعه (٢٣٥) امرأة".

### الذرائع السعودية

هذا هو الشرع السعودي، وبالتأكيد فان الحكام السعوديين سيتذرعون بالاسلام باعتباره يبيح تعدد الزوجات! وهي كلمة حق يراد بها باطل، فصحيح أن الإسلام يبيح تعدد الزوجات ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة دون قيود فشتان بين "الشرع" السعودي وبين الشريعة السمحاء! ولكي نعرف البون الشاسع بينهما ما علينا سوى أن نوجز أحكام الشريعة الإسلامية في هذا المضممار بعد أن اطلعنا على منطوق الأولى. تقول الآية الكريمة. "وأن خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة". وفي هذه الآية تحذير واضح ومفاده:

أن خفتم ألا تعدلوا في شؤون اليتامى، فخافوا أيضاً ألا تعدلوا بين النساء . ويعد أن تشير إلى مسألة التعدد تحذر من مغبة عدم العدل، وتوضح السبيل إلى العدل، ألا وهو الزواج من واحدة: "فأن خفتم ألا تعدلوا فواحدة". ولم يقف الأمر عند هذا، بل جاء في آية أخرى: "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة، وأن تصلحوا وتتقوا فان الله كان عفورا رحيمًا".

وواضح من هذا أن العدل بين الزوجات أمر مستحيل ولو حرص المرء على ذلك. وفي الحديث الشريف: "من كانت له امرأتان ومال لا حدهن أكثر من الأخرى جاء يوم القيامة واحد شقيه مائل". وهذا أمر لا ينطبق على النفقة والقسم فحسب، وإنما ينطبق أيضاً على العاطفة، وهو شيء يستحيل على المرء فيه إلا يميل وإذا كانت هناك أشياء كثيرة قابلة للقسمة، فالإنسان غير قابل لها، حيث أن هناك ترابطاً بين العاطفة والنفقة والمعاملة. من المؤكد أن أي ميل عاطفي سيتبعه حتما ميل في النواحي الأخرى. ولعل تجربة الملك عبد العزيز نفسها تؤكد هذه الظاهرة حيث ذكر مستشاره السياسي السيد عبد الله فيلبي أن زوجته "الجوهرة" بنت مساعد بن جلوى . والدة الملك خالد وشقيقه محمد واختهما العنود . كانت هي "الزوجة المفضلة". إذا هناك مفضلة وغير مفضلة، وعندما تكون مفضلة فإنها تكون مفضلة في كل شيء، وأن كان هذا لا يحول دون أن تصبح المفضلة نفسها غير مفضلة. وهو ما ذكره مترجم الملك عبد العزيز السيد محمد المانع عندما قال: "وربما كانت هناك زوجتان قد اغرم بهما الملك على نحو خاص واحدة منهن "حص" السديرية، والدة ولي العهد فهد واخوته الستة، والأخرى "شهيدة" السورية اللاذقية". وهناك أيضاً من اغرم بها على نحو خاص، وأخرى على نوع عام، وثالثة على ما لا نحو له، والجديد يزيل القديم.

إذا يستحيل ضمان ركن العدالة في مسألة كهذه مما حدا بالسيد محمد حسنين هيكل أن يقول في تعقيب له على الآية المتعلقة بتعدد الزوجات قائلاً: "نزلت لتشيد بفضل الزوجة الواحدة وتأمر بها لمجرد الخوف من عدم العدل، مع التأكيد بأن العدل غير مستطاع".

هذا هو مضمون الشرع الإسلامي في تعدد الزوجات الأمر الذي ليس خافياً على أحد. وقد قال بشأنه السيد محمد قطب: "أما تعدد الزوجات فتشريع للطوارئ، وليس هو الأصل في الإسلام... وعلى ذلك يكون الإصل في الإسلام هو وحدانية الزواج، ولكن هناك حالات تكون فيها الوحدانية ظلماً لا عدالة فيه كحالة عقم الزوجة المرض الدائم... الخ.

إذاً الأصل في الإسلام وحدانية الزواج. وبشأن هذه المسألة أيضاً قال السيد عبد الكريم الخطيب: "أن الواقع يشهد بأن أفراداً قلائل يعدون . في حكم الشاذ . هم الذين استعملوا حق الإباحة هذا . إباحة الزوجات . أما الذين لم يتزوجوا أكثر من واحدة فهم الغالبية الغالبة التي يعتد بها الشريعة الوضعي، بله السماوي! . هذا هو حكم الإسلام أما أن يتحول الزواج إلى وسيلة "للتسلية" والبعث

وخدمة للأغراض السلطوية، فهذا ليس من الإسلام في شيء. ولو أراد المرء الاسترسال فيما يؤيد ذلك لطال الحديث. ولكننا نكتفي بهذا القدر.

أما الطلاق الذي استسهله الحاكم السعودي وهون من امره كثيرا وكثيرا جدا، فقد جاء عنه في الحديث: "بغض الحلال إلى الله الطلاق". وروي عن الفاروق أنه رأى رجلا هم بطلاق امرأته فقال له: لم تطلقها؟ فقال: لا احبها. فقال عمر: أو كل البيوت بنيت على الحب؟ فأين الرعاية والتدبم؟. الفاروق يؤنب رجلا هم بطلاق امرأة واحدة، فماذا عساه أن يقول لمن امتنهن الطلاق؟! واخيرا يجب أن لا نسقط فروق البيئة والعصر عند النظر في مسألة تعدد الزوجات، حيث يفترض في الباحث أو الدارس لاي ظاهرة اجتماعية أن يتجنب الوقوع في اسر ظروف بيئة ومقاييس عصره. والا جافى الحقيقة والموضوعية، فالإسلام كان ثورة على ما سقه. حيث كان من حق الرجل في الجاهلية أن يتزوج ما يشاء من النساء دون تحديد أو حصر، فلما جاء الإسلام حدد وحصر وقيد. وإذا كان الباحث والدارس مطالبين . بعدم الوقوع أسرى محيط بيئتهما ومقاييس عصرهما . فإن المجتهد والمشرع مطالبان بان يدركا روح عصرهما ومقاييسه والا تخلف التشريع والحق ضررا فادحا بالمبدأ والجوهر.

وهكذا فالفرق بين الشرع السعودي والشريعة الإسلامية شاسع جدا، فكلاهما على طرفي نقيض، فالشريعة الإسلامية تسقط الذرائع التي يتذرع بها الحكام السعوديون وتخرجها من نطاقها لتدخلها في حكم الجاهلية والطواغيت. اما الذريعة الثانية التي يتذرع بها الحكام السعوديون، فهي ضدهم وليست معهم، عليهم وليست لهم، الا وهي الذريعة السياسية، فتحت عنوان "مصاهرة القبائل" نقل مؤرخ سعودي من موقع التأييد والتحبيذ قولاً لصحيفة انجليزية حيث قال: "وأكثر عبد العزيز من مصاهرة القبائل.. قالت جريدة الديلي اكسبريس الانكليزية لما تزوج بالأميرة نوف الشعلانية سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥م): أن تزوجه بابنة الأمير الشعلاني قد عقد محالفة دبلوماسية، لأن الشيخ قبيلة كبيرة، ولصداقة شأن في سياسة الملك عبد العزيز في الصحراء" وقال مؤرخ سعودي آخر: "اصهر ابن سعود الى القبائل كلها.. وليس هذا الزواج الا وصل ما انقطع بينه وبين قبيلة أو تألف جماعة أو تشريف عدو كفوء يستميله حتى يذكر صلة الرحم ويدع الخصومة والحق. كما صنع مع آل رشيد . أو جبرا لخاطر، أو لمصلحة عامة، فليس في زواجه لغير نفع شامل".

تعددت الأسباب والفضل واحد. اما السيد محمود المانع فقد قال: "وكان الزواج بالنسبة لعبد العزيز اداة سياسية هامة ووسيلة قوية في توحيد العربية السعودية".

ولدينا ملاحظتان على هذه البدعة، أولاها أنها اعترف صريح بان هذا الزواج لا يتم فواء بواجب ديني درءا للفساد واستجابة لحاجات انسانية طبيعية، وانما يتم لأغراض سياسية تتعلق بتقوية السلطان السعودي. وهو ما لم يرد في القرآن والسنة ولا يتفق وروح العصر. ثانيهما، أن هذه الذريعة نفسها، ذريعة الزواج السياسي للتأليف بين القلوب والجماعات، إذا كان لها أن تعبر عن وجه من اوجه الحقيقة، فانها بالتأكيد لا تعبر عن سائر وجوهها، ولعل ما رواه المؤرخ السعودي خير

الدين الزركلي يوضح جانباً من ذلك حيث قال: "واشتدت عند عبد العزيز، في الربع الأخير من حياته فكرة الترغيب في الزواج.. سألي مرة: كم من زوجة لك يا خيرى؟ (المؤلف) قلت: واحدة يا طويل العمر! قال: وإذا شابت وهرمت؟ قلت: أكون ق شبت مثلها وهرمت. فلم يعجبه ذلك". فماذا يعني قوله: "وإذا شابت وهرمت"؟! إلا يعني هنا أنه كان معنياً بالسن؟ ولم يعجبه جواب خير الدين الزركلي وهو جواب صحيح؟! أو ليس لأنه لا يتفق وهو؟ هذا هو وجه آخر من أوجه الحقيقة الذي لم يستطع مؤرخ سعودي آخر أن يخفيه، رغم محاولاته، عندما قال: "فهو لا يلهو بالمرأة جسداً ولا يتلذذ بها كامرأة ذات جسم فحسب، بل يقتنيها كفكرة أيضاً. فطلابه منها "الانثى" لا جسمها ففي المتعة بالمرأة تلتي الفكرة الفنية باللذة الحسية فيحوى راغبها. الحياتين طرا". وبعد أن عرفنا طلابه انكشف ادعاؤه! ولذا، فهو في بحث متصل عن الانثى، بل أن المؤرخ السعودي كشف ما هو اعظم من ذلك بقوله: "واباح الملك عبد العزيز لنفسه تلبية نداء الغريزة حفظاً للنوع". وعين الصواب أنه اسرف في الزواج تلبية لنداء الغريزة، وهذا هو بيت القصيدة وما عبارة "حفظاً للنوع" إلا ذريعة تدعو إلى السخرية إذ انها توحى وكان البشرية كادت تنقرض لولا أن الملك السعودي اطلق العنان لغرائزه!

ومن ناحية أخرى، فإن الملك عبد العزيز قد تزوج من "الإماء" والسرايا ما قدرته إحدى المجلات بمائة. فاذا وافقنا جدلاً، أن اكثاره من الزواج من "الإماء" والسرايا؟! وإذا كان الزواج السعودي يتم للتأليف بين القبائل والحكم السعودي كجزء من متطلبات السياسة الداخلية! فما عسى أن يقول الحكم السعودي في "الزواج" من "الإماء" والسرايا؟! اتراه للتأليف بين الحكم السعودي والامم الأخرى لتعزيز السياسة الخارجية باعتبار أن معظمهن قد "استوردن" من الخارج؟!

أما القول أن الزواج كان أداة سياسية مهمة ووسيلة قوية لتوحيد العربية السعودية! فهذا أمر غير دقيق، ن هذا الزواج في معظمه تم بعد التوحيد! ولأن مسألة التوحيد تعود إلى أكثر من سبب وفي مقدمتها: أن عبد العزيز كان أداة نشطة في السياسة البريطانية في كان شغلها الشاغل، وهمها الأول تحقيق هدف مزدوج "الخلاص من الاتراك وحلفائهم في المنطقة، والخلاص من الثورة العربية ومشروعها في توحيد الجزء الأكبر من الجناح الشرقي للوطن العربي.

وبجانب ذلك كان يهم بريطانيا أيضاً، إقامة نظام موال لها في وسط الجزيرة يحول دون نشوء قوة تهدد المصالح البريطانية في المنطقة، أي نظام يضمن عدم تكرار الهجمات على عمان والخليج كما كان الحال في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى الدور الانجليزي في تسهيل توسيع رقعة الحكم السعودي، هناك عامل آخر ذو أهمية بالغة يتمثل في استغلال الدين وتسخير لخدمة الأغراض السعودية. هذا هما العاملان الأساسيان من وجهة نظرنا في توحيد العربية "السعودية".

وأخيراً، فاذا كان الزواج السعودي أداة سياسية مهمة ووسيلة قوية في التوحيد! فعلا لم يوحد الملك السعودي مشيخات الخليج وعمان واليمن بخطة جهنمية كهذه؟!

والحقيقة التي لم تعد خافية الان هي أن الملك عبد العزيز كان لديه رغبة عارمة في النساء، وكان الجنس متعته الوحيدة، فاطلق لنفسه العنان، ولم يكن مدركا تمام الادراك ابعاد عمله هذا على مستقبل مملكته، مما حدا بكاتب غربي أن يقول في تعقيب حول ما تعانيه اليوم الأسرة المالكة من تفكك ومفسرا مأساة الأميرة مشاعل: "لاندش إذا علمنا أن الأسرة المالكة السعودية تحمل من الخصائص الجنسية والا لاجتماعية ما يزيد بكثير على ما تحمله النواة العائلية المعتادة حيث لم يعط الملك ابن سعود أي مسؤولية أو أي حب يذكر لابنائهم الثلاثة والاربعين، ولكنهم جميعا تمتعونا بمال كثير واستمرار بحماس ابهم المعهود للتناسل. فهناك اليوم ما لا يقل عن ثلاثة الاف أمير، والفي أميرة بينهم نزاعات هي اساس ما سوف يأتي من اضطرابات وكانت من عوامل اعداد مشاعل".

لقد خلق الملك عبد العزيز نواة بيئة ترعرع ابنائه فيها، بيئة القصور التي تعج بالسناء المسؤوليات اللاتي يصعب على نضر من الرجال أن يشبعوا جزءاً من رغباتهن، فماذا عسى برجل بمفرده أن يشبع؟! وكان بين تلك النساء: مطلقات ومتزوجات وسرايا وخادمات واماء، ويقابلهن شباب من ابنائه واقاربه، ورجال من اتباعه وحاشيته كالحراس والمرافقين والخدم والعبيد ويتوسط الفريقين: الرجال والنساء، فراغ وملل، وثرأ وبطر. وكان لا بد أن يحدث ما حدث، فالنفس أمارة بالسوء، ولا سيما إذا ما ناغها الشيطان اناء الليل واطراف النهار، وكان الشيطان، دائم الحضور في تلك القصور، خصوصا وأن الروابط الاسرية والاخوية القائمة على الحنان والالفة والحرمة كان على درجة كبيرة من الوهن والضعف بين ابناء الاسرة مما كان يسهل احيانا للبعض من الاولاد الطائشين أن يتخطوا الحد المألوف، ويرجع ذلك التفكك إلى عوامل عدة منها: أن علاقة النساء . "الحريم" والضرائر . اللاتي يعشن في كنف رجل واحد، عادة ما تتسم بالسلبية، بل والعداء احيانا. لذا كان القصر الملكية حافلة بالدسائس والمكائد والمشاحنات بين الضرائر، وكان لا بد أن ينعكس ذلك سلبا على الاولاد بما يؤثر في اسس الروابط الاخوية والاسرية فيما بينهم، ولا سيما وأن اولاد عبد العزيز لم يخطوا من قبله باي قدر من العناية

والرعاية، والمحبة والحنان، نظراً لكثرتهم وانشغاله عنهم، بالاضافة إلى أنه كلما كثر الشيء رخص. ولذا أوكل أمر تربيتهم إلى إلى الخدم والمربيات. ثم تعاظم دور المربيات في السنوات الأخيرة، وخصوصا الاوربيات. كما توسع افراد الأسرة المالكة في جلب النساء من الخارج تحت ذرائع مختلفة: معلمات، وخادمات، وممرضات، ووصيفات، ومربيات.. الخ. وربما أريد بذلك تعويض ما طرأ على ظاهرة الاماء والسرايا من ضمور، واستبدالهن باشكال تعتبر أكثر "تحضرا". ولذا أخذت القصور تعج بهن. ولعل ما قالته المربية الاوربية التي كانت تعمل لدى اسرة الأميرة مشاعل الانسة "روز ما ري بوشاو" - الالمانية الاصل . يعكس شيئا من ذلك الاختلال والتناقض، حيث وصفت المربية مهمتها على النحو التالي: "كنت اقوم بتعليم امير سعودي صغير، الأمير "سوسو"، الأداب الغربية مع العلم بانه يفترض في هذا الأمير أن يكبر ويعيش وفق الشريعة الإسلامية". ولا

نعرف كيف يمكن لـ "سوسو" أو غير "سوسو" ممن شب وترعرع على يد أمثالهن أن يوفق بين الأمرين! ومما زاد الطين بلة أن قشور وفضلات الحياة الغربية قد انتقلت إلى تلك القصور بسرعة هائلة وهي في تنام رهيب، حيث تلقى وسائل الترفيه غير البرئية اقبالا ورواجا واسعين لدى أوساط مهمة في الأسرة، مما حدا بصحيفة رصينة كـ "لوموند" أن تقول: "أن اغلبية النظم القائمة تزعم أنها تطبق المفاهيم القرآنية بشكل تام. ولكن موقف الحكام يتعارض ويتضاد غالبا مع القواعد التي تحترمها الاكثرية من المواطنين واليكم بعض الامثلة: ففي العربية السعودية لا توجد دور سينما، الا أن الامراء يستأجرون باسعار خيالية الأفلام التي تصنع في باريس ولندن ونيويورك ليشاهدوها في حدائقهم أو قصورهم بينما يسكب "الويسكي" و"الشمبانيا" امواجاً، في حين أن مواطننا عاديا يقبض عليه وهو يشرب كحولا يعاقب بما ينص عليه القرآن الكريم من عقوبات".

وحول الخمر أيضاً قالت مجلة "بنت هاوز": الخمر في السعودية ممنوع منعاً باتاً، وكل من توجد بحوزته يعاقب بالجلد علناً، ولكن قوانين كهذه لا تسرع على الاسرة المالكة. التي تنقل إليها بالطائرات حمولات كبيرة من افخر أنواع "الويسكي" في صناديق كتب عليها "اثاث". ولم يقف الأمر عند ترويج الأفلام، بل والأفلام الخلاعية، ولا عند سكب "الويسكي" والشمبانيا امواجاً، وامنا اقيمت نواد للقمار في بعض القصور، ومن ذلك ما شهدت به مجلة أمريكية ذات شهرة واسعة عندما قالت: "أن الأمير فهد، ولي العهد السعودي، سبق له أن خسر مليوني دولار على طاولة القمار في مونت كارلو، وبعد أن اصبح وليا للعهد عمل كازينو خاصا به في بيته لممارسة لعب القمار". وفوق هذا وذاك فان ممارستها المأجنة لم تعد حبيسة قصورهم داخل البلاد، بل خرجت إلى ما هو واسع واوسع، خرجت خلصة متخفية في البدء، ثم تجرأت وتجاوزت حتى بلغت عدم الاكتراث والعلنية، وأصبحت مادة للصحف العالمية التي أخذت توافينا بها بين الفنية والأخرى. وبهذا الصدد قالت الصحيفة الفرنسية "ليموند": "وهناك وجهاء واغنياء يسافرون إلى القاهرة والعواصم الاوربية . منذ أن خربت بيروت بفعل الحرب المدنية . حتى يحصلوا على عاهرات أو ينطلقوا بجنون في مضمار ألعاب القمار المحرمة في الشريعة القرآنية". وسعياً وراء "متع" السفر والتحرر من كل القيود الدينية والاجتماعية، فقد اصبح السفر إلى الخارج هو الآخر "فنا" قائماً بذاته ووفرت كل مستلزماته من طائرات خاصة وشقق وبيوت، حيث توجد حوالي مائة طائرة خاصة مملوكة في معظمها من قبل الأمراء، وهذا اسطور لا يتوفر لأكثر من عشرين دولة نامية مجتمعة، وبهذا الأسطول الضخم اصبح بمقدور بعض الأمراء والأثرياء أن يقضوا إجازة الأسبوع في مونت كارلو أو لندن أو باريس. وإذا لم تتوفر الطائرة الخاصة، فما أسهل أن تستأجر لقضاء سهرة أو نحو ذلك. وبهذا الصدد سال السيد سليم اللوزي الأمير فهد فيما إذا سمع بالمسؤول السعودي في مؤسسة "بترومين" الذي استأجر "طائرة دعا إليها اصدقاءه وزوجاتهم لقضاء عيد رأس السنة في باريس وفيما إذا سمع أيضاً عن المسؤول السابق الذي فعل نفس الشيء ولكن الدعوة كانت في لندن". فاجابه فهد: "سمعت والمني ما سمعت.. الخ". وإذا كان الممه ما سمع، فهل له أن يخبرنا عن العقاب

الذي انزله بهؤلاء أم انهم لزالوا يسرحون ويمرحون تحت سمع وبصر وحماية فهد واضرابه؟  
وبجانب الطائرات لتيسير السفر إلى الخارج وليلة واحدة أحيانا، هناك القصور التي يأوى إليها  
الأمراء. ويكفي أن نشير بهذا الصدد إلى بعض ما جاء في صحيفة "ديلي ميرور" البريطانية على  
أثر أزمة الفيلم تحت عنوان "رحيل الأمراء" والذي نقلته عنها صحيفة "العرب" حيث قالت: "ولا  
شك أن الأثرياء السعوديين الذين أقاموا في بريطانيا في السبعينات جلبوا إلينا الكثير من الثروة  
وأضافوا إلى حياتنا لونا ومذاقا جديدا.. وعلى عكس غيرهم من عرب الشرق الأوسط لم يأتوا  
بالبنادق والقنابل لتفجيرها في شوارع لندن. ومما يؤسف له أن يتخذ أمراء الأسرة السعودية  
المالكة قرارهم الأخير بمغادرة بريطانيا". ثم مضت الصحيفة إلى القول: "أن الملوك والأمراء  
اشتروا القصور والمنازل ذات الضياع الواسعة التي لم يعد في مقدور أثريائنا وأعضاء الطبقة  
الأرستقراطية البريطانية شراؤها، وبهذه الطريقة أعادوا إلى هذه القصور أمجادها القديمة. أما  
ألان فان بريطانيا ومدينة لندن بشكل خاص سوف تتحول إلى مكان أكثر فقرا بدون الأمراء  
السعوديين وسوف تفقد محلات "هارودس" بنفس القدر الذي سيفتقد به اصحاب الملاهي  
والكازينوهات". بل هناك احياء أصبحت باسمهم وهذا ما قالته مجلة "بنت هاروس": "رأت مشاعل  
الحياة خارج العربية السعودية لأول مرة في أكتوبر ١٩٧٦، عندما ذهبت للإقامة في منزل جدها في  
لندن، في حي بولطن، وهو شارع هاللي في ساوث كنزغتون، يعرف محليا كنزغتون السعودية لكثرة  
العرب فيه. هنا جعل افراد اسرة محمد من بنيه وبناته واحفاده واولاد عمه يكتسبون اذواقا ساقطة  
غير إسلامية". إذاً في هذه الاسفار غالبا ما يكتسبون زوجاتهم، فانهم عادة يجمعون بين مكانين  
للإقامة أحدهما للأسرة والآخر لـ "للمتعة". ونظرا لتعلق بعض الأمراء بالعيش في الخارج، فلم  
يعد السفر كافيا، وإنما تحول إلى اقامة دائمة أو شبه دائمة يقومون اثناءها بزيارة للبلاد! ولذلك  
ازدادت الهوة والتباعد بين الأمراء وزوجاتهم. ولعل ما ذكره "اندرودنكن" حول الأميرة "مشاعل"  
وزوجها يعكس شيئا من ذلك عندما قال: "مهما يكن الأمر، فإن الزواج دام لأقل من سنة حيث غادر  
زوج مشاعل البلد ليعمل كرجل أعمال في الخارج، وفي الولايات المتحدة بصورة رئيسية، ولم تره  
بعد ذلك إلا مرة واحدة فقط بعد مرور بضع سنوات وبمحض الصدفة. وفي خارجة من أحد  
متاجر شارع بوند في لندن.. الخ" وما أكثر من هم على شاكلته. وقديما قال الشاعر:

وسافر ففى الاسفار خمس فوائد

تفرج هم واكتساب معيشة

وعلم واداب وصحبة ماجد

ولكن يبدو أن أسفار الأمراء والأميرات ليس فيها سوى التفرج، وهو الآخر مغاير لما قصده  
الشاعر.



## مناذج.. وامثلة

لقد دأبنا على تحاشي الخوض في الفضائح الأخلاقية المتعلقة بالحكام السعوديين وحاشيتهم منذ البدء . وكنا على علم دقيق بها واكتفينا بالاستشهاد ببعض ما تنشره الصحف والمجلات، وما تتناقله وكالات الأنباء. ولازلنا عند التزامنا هذا. ولا شك أنه التزام يفوت على القارئ الكريم معرفة المزيد من الفضائح التي تلقى ضوءاً على واقع الحكم السعودي وممارساته وما يمكن المزيد من الأمثلة عن فضائح الحكام السعوديين، ولولا هذا الالتزام لكان بوسعنا أن نضع مجلدات عنها. وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض الفضائح المنشورة. وهي وقائع ثابتة. ما قد لا يتسع لها مؤلف. ونحن إذ نستشهد ببعض منها، فأننا لا نفعل ذلك بقصد التشهير والشماتة، وإنما بهدف التعريف والتبصير والنصح. إذا كان هناك من يقدر النصيحة التي تقدم له. وذلك التزاماً منا بالحديث الشريف (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الأيمان). وبئس بضعاف الأيمان.

وأخيراً ليس بوسع المرء أن يحصر الفضائح السعودية التي تحدثت عنها الصحف لكثرتها وصعوبة جمعها، بل وليس من السهل أيضاً الاحاطة بها. وهذه مناج منها، على سبيل المثال لا الحصر، فهي غيظ من فيض. ومن ذلك الفيض مثلاً:

• أولاً أن بعض "السرايا" و"الإماء" اللاتي امتلأت بهن الصور كن ممن يخطفن أو يغربهن من القاصرات من قبل بعض السماسرة، ثم يلحقن بقصر الحريم. وهذا ما تشهد به الوقائع ومن ذلك مثلاً: ما ذكره المؤرخ السعودي السيد محمد المانع بشأن فتاة سورية من محافظة اللاذقية اسمها "شهيدة" إذ قال: "جلبت شهيدة إلى العربية وعمرها عشر أو اثنا عشر عاماً فقط، وأصبحت عضواً في قص "الحريم" قبل أن تصبح زوجة للملك عبد العزيز".

أن هذا القول يشير إلى ثلاث حقائق:

١. أن الفتاة قد "جلبت" كما تجلب الانعام!

٢. أن الفتاة قاصرة، حيث كان عمرها عشر أو اثنا عشر عاماً فقط.

٣. أنها أصبحت "عضواً" في قصر الحريم. ثم رقيت إلى مرتبة زوجة، بل واحدة من اثنين اغرم بهما الملك عبد العزيز حسبما قال الكاتب.

أما المثال الثاني فهو ما كشف عنه في العراق عام ١٩٤٩ من تاجراً للرقائق.. يدعى "محمد بن حسين" كان يحتال على القاصرات في الدول العربية المجاورة ويهريهن إلى الرياض ويبيعهن إلى الأمراء والحاشية السعودية. وقد القى القبض عليه في العراق متلبساً باحدى جرائمه وأحيل إلى المحاكمة عام ١٩٤٩. وقد كتبت مجلة "البيان" النجفية عن ضحاياه في اعدادها رقم (٦٥ / ٦٦ / ٦٧) تحت عنوان "ضحايا الحكم السعودي يتحدث للبيان" وذلك في شهر آب ١٩٤٩. وتجدر الإشارة إلى انه كان يحمل جواز سفر سعودي.

وبهذين المثالين اللذين سقناهما على سبيل المثال لا الحصر تتضح الكيفية التي "تجلب" بها "الاماء" و"السرايا" إلى القصور الملكية فاين هذا من الإسلام!

❖ ثانياً أن الفضيحة والجريمة اللذين اقترفهما الأمير مشاري بن عبد العزيز في عهد والده نشك أن يكون قد حدث لها نظير في أي دولة من الدول. وفحواها: أن الأمير مشاري حاول الاعتداء خلقياً على زوجة القنصل البريطاني في جدة، السيد "أوزمان"، فهب القنصل للدفاع عن زوجته فما كان من الأمير إلا أن ارداه قتيلاً باطلاقات نارية من مسدسه، وعندها تظاهر الملك عبد العزيز باعتقاله في احد قصوره الخاصة، ثم اسدل الستار على فضيحته وجريمته معا دون أي محاكمة أو عقاب، والأجراء الوحيد الذي اتخذه الملك في هذا الشأن هو تعويض زوجة القتيل بـ "٧٠: الف ريال من أموال الشعب وثروة البلاد. أو ليس في هذه الحادثة ما يوضح مدى الاستهتار بحدود الله وبالإنسان وبثروة الشعب، بل وبالأعراف الدبلوماسية؟ أن هذه الفضيحة والجريمة توضح ما هو كثر من ذلك، فإذا كان هو مصير ممثل دولة اجنبية يتمتع بالحصانة الدبلوماسية لدى حكم والده، ويفترض أنه محمى من قبل دولتين: الدولة التي يمثلها، والدولة المضيفة، فماذا عسى أن يكون حال أبناء "الرعية" الرازحين تحت قبضة الأمير؟! كان الله في عونهم؟

❖ ثالثاً أن فضيحة بعد العزيز بن سعود بن جلوى كانت أكبر من ان تستر وتخفى ومفادها: أنه حاول الاستئثار باحدى الغايات الفرنسية التي كان على صلة بصديقه الجزائري، فما كان من الأخير إلا أن اراده قتيلاً في احدى حانات باريس عام ١٩٦٢. إذاً خر الأمير عبد العزيز صريعاً، واين..؟ في حانة من حانات باريس؟! في سبيل انتزاع احدى الغايات الفرنسية!!

❖ رابعاً أن الحكام السعوديين الذين اثارهم المشهدان . في فيلم موت أميرة: مشهد الأميرات وهن في سياراتهن يتصيدن الرجال، ومشهدهن وهن يراغبين "العرض" لاختيار من يحلو لهن من الشباب . يعرفون تمام المعرفة أن ذلك كان ولا يزال يمارس. وحول هذين المشهدين ومشهد آخر في الفيلم مفادة: الاقبال على دكاكين يجري فيها تحديد مواعيد غرامية، تحرت مجلة "تايم" الأمريكية هذه الظواهر، وأعطت حكمها التالي: (في الحقيقة يؤكد الناس من ذوى الاطلاع بامور العربية السعودية أن لا شيء من تلك المسلسلة الهزيلة المتسارعة موجود خارج جدة والرياض). إذاً هو موجود داخل حدود جدة والرياض وكما يشهد بذلك ذو الاطلاع. والصحيح أنه موجود حيث تقطن الأميرات، وهو ما نعرفه ويعرفه غيرنا ومن ذلك ما قاله السيد "اندرودنكن": في الطائف، وهي بلدة جمالية على التلال بالقرب من مكة، ينتقل اليها في اشهر الصيف القائظة معظم افراد الأسرة السعودية المالكة، ومن وسائل التسلية لدى الأميرات أن يخرجن بسياراتهن بقيادة السواق للتفرج على الغروب في "الشا" وهو سهل يبعد بضعة أميال عن البلدة، وهناك، في ما يشبه "المعارضة" الغروتسكية لاساليب الخطبة في الغرب، تختار الواحدة منهن رجلاً يتظاهر بدوره أنه يتفرج على الغروب وتجعل سائقها يترتب لها موعداً معه". إذاً توجد أيضاً في الطائف، بل وتوجد ايمناً توجد

الأميرات. ثم يمضي الكاتب في القاء المزيد من الضوء على الاساليب التي تتبعها الأميرات في ممارسة وسائل تسليتهن ويقول:

"ولكن الأميرات الأكثر مجازفة، كما تعلمت مشاعل، اخذن يستخدمن هذا التزمّت خدمة لمصالحهن. فالعباءة والحجاب المفروضان على المرأة كلما خرجت من الدار وسيلة رائعة للتخفي. والمرأة المملعة بالسواد لا يمكن تمييزها عن أي امرأة مملعة مثلها. وبهذا الصدد تقول امرأة تزوجت أحد الأفراد البارزين من الأسرة المالكة السعودية: اذكر مرة جاءني فيها إحدى صديقاتي لتأخذني معها في سيارتها وبرفقتها شخص آخر محجب. وعندما ابتعدنا بما فيه الكفاية لا منا عن قصر زوجي، عرفتني على هذا الشخص وإذ به . ويا للدهشة . ليس امرأة، بل رجل، عشيقها". وبذا تحولت الأدوات التي ارد بها الحكام السعوديون "ستر" المرأة إلى ستر المخازي! بل ومن الذي لا يعرف، وخصوصا بين الشباب في الرياض وجدة، أن هناك شبابا

يستدرجون من قبل بعض الأميرات إلى قصورهن، وبما يشبه الاختطاف احيانا، ثم يحتفظن بهم في تلك القصور الساعات أو لأيام أو لا أسابيع. ويروى بعض هؤلاء الشبان لزملائهم عن تلك المغامرات وحياة القصور ما لا يمكن لأي أمرئ أن يتخيله. وبعض من هؤلاء الشبان يخشون عواقب هذه المغامرات، فغالبا ما يكونوا بين نارين: فان رفضوا الانصياع لطلب الأميرات تعرضوا للوقيعة بهم من قبلهن بتهمة انهم عاكسوهن، وأن هم قبلوا فقد يصبحون تحت طائلة افتضاح أمرهم، وخصوصا وأن بعض الأميرات لا يتحفظن في علاقاتهن الغرامية، وإمنا يتبحرن بها. مما اضطر بعض هؤلاء الشبان إلى أن يتركوا مدينة الرياض خوفا على حياتهم. ولعل ما حدث لا بنى الرشيد والسديري وغيرهم خير دليل نسوقه لتأييد ما ذهبنا اليه، حيث وجدنا مقتولين في العاصمة جراء علاقتهما ببعض الأميرات، في حين لم تمس الأميرات بسوء. ومن بين هذه الاساليب أيضا ما اشار اليه السيد "اندرودنكن" عندما قال: "وقد تحدثت اثنان من عمات مشاعل عن ترتيبات أكثر تحضرا سمح بها زوجها لكي لا يقع أي خلل في التوازن الاجتماعي والسياسي الدقيق ضمن اطار الاسرة الكبيرة التي رتبت لهما ذلك الزواج حفاظا عليه. وكانت احدهما تسافر إلى أوروبا لثلاثة أشهر كل صيف، وتنتظر بانها إيطالية لكي تلتقط من تشاء من الرجال، والأخرى وهي زوجة وزير بارز كانت تقضي عدة اسابيع في بيروت للغرض نفسه". وتجدر الإشارة إلى ان أحدهما قالت لصحيفة بريطانية تدعى "لندا بلاندفورد" اقوالا نربأ بانفسنا عن ذكرها، ونحيل من يريد الاطلاع عليها إلى المصدر آنف الذكر.

بعد كل هذا ما عسى أن يقول الحكام السعوديين؟ أو ليس في هذه المظاهر ما هو ادهى واعظم من دينك المشهدين اللذين تضمنهما فيلم موت أميرة؟

❖ خامسا ❖ لقد ذكرت صحيفة الرأي التونسية في عددها رقم ٩١ الصادر بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٩ مقالة حول الزيارة التي قام بها الأمير تركي بن عبد العزيز . النائب السابق لوزير الدفاع وشقيق الأمراء: فهد ولسطان، ونايف ولسلمان.. الخ . إلى تونس وما رافقها من ممارسات ماجنة. واعادت

صحيفة "الرأي" التونسية نشر تلك المقالة . بعد ترجمتها . تحت عنوان "الحمامات.. والأمير السخي"، وقدمتها بقولها: "ولعل ما ورد فيها من معلومات . لم يقع تكذيبها على حد علمنا . كفيل باثارة العديد من التساؤلات والاستفهامات أقل ما يقال عنها أنها مخجلة". فما هي تلك التصرفات الماجنة المخجلة؟

١ . ذكرت المجلة (أن الأمير تركي جاء إلى مدينة الحمامات "منتجع سياحي" طلبا لراحة بعد اقامة في مدينة "كان" الفرنسية انتهت بنشوب مشكلات بينه وبين محل كبير للميسر "القمار" استوجبت تدخل شخصية رسمية فرنسية لحل النزاع). وواضح من هذا أن الأمير خلق من المشكلات ما استدعى تدخل شخصية رسمية فرنسية لحل منازعاته مع نادي القمار. هذه واحدة من تصرفاته الماجنة، لعب القمار وخلق "المشكلات"، ثم الاستعانة بعلاقة دولته ومركزه الرسمي للتستر على فضائحه.

٢ . وبعد مدينة "كان" جاء دور مدينة "الحمامات"، إذ قالت المجلة: "قرر الأمير إذاً القدوم إلى الحمامات واختار نزل السندباد حيث حجز خمسين شقة تطل على البحر ومنزل مدير النزل نفسه لا يوائمه مع الستين فردا من حاشيته والثلاثين طنا من الحقائق التي اقلتها ثلاث طائرات خاصة". فانظر أيها القارئ في البطر السعودي: خمسون شقة على البحر، ومنزل مدير النزل نفسه ليرتفع فيه الأمير، وستون فرداً من الحاشية في معيته، وثلاثون طنا من الحقائق وثلاث طائرات خاصة اقلتها. ومن يتحمل هذه المصاريف والنفقات الباهظة؟ خزانة الشعب وثروة البلاد.

٣ . بعد هذا عرفتنا المجلة بالأمير وحياته اليومية بقولها: "الأمير تركي رجل اعمال موفق مركز ادارة اعماله في مدينة "لوس انجلس" الأمريكية ولذا ظل طيلة مدة اقامته في تونس وكما كان الشأن في ميونيخ وميامي وجزر هاواي واسبانيا وباريس وجنوب فرنسا.. يعيش حسب توقيت "لوس انجلس" علاوة على ارتباطه برقيا وهاتفيا بها.. يستيقظ في الثالثة بعد الزوال، وينام في الثامنة صباحا، ويتناول الفطور في السابعة مساء والعشاء في الثالثة صباحا... الشيء الذي ادخل الارتباك إلى نزل السندباد... هكذا يعيش الأمير تركي في هذه السنة التي جعلها... عطلة". إذاً الأمير رجل اعمال موفق، واقامته ومركز اعماله في بلاد العم سام وليست بلاده، وهو في تجوال مستمر، ومنط حياته ادخل الارتباك في نزل السندباد، وفوق كل هذا فعل في هذه السنة شيئا يخلج المرء عن ذكره. فاستعيض عن ذلك بثلاث نقاط (...):

٤ . ثم تابعت المجلة حديثها عن الأمير فقالت: "احتاج الأمير يوما إلى حلاق، فجاءه شاب من البلد (من تونس). ولما اعجب بحلاقتة اقترح عليه أن يدخل في حاشيته مقابل الف دينار شهريا (حوالي عشرة الاف ريال) وثمانية دنانير "قهوة" يوميا... ولم يحل دون ذلك عدم وجود جواز سفر لدى الحلاق وضرورة تأديته الخدمة العسكرية، إذ حل الأمير تلك المشكلات العويصة في سويغات قليلة. وتطبيقا لصلة الرحم ادخل الشاب اخاه في خدمة الأميرة مقابل سبعمائة "٧٠٠" دينار شهريا وستة دنانير "قهوة" يوميا". فماذا يمكن أن يسمى هذا؟ فحلاق بحوالي عشرة الاف ريال، واخو

الحلاق بحوالى سبعة الاف ريال وذاك أن يخصص ثمانون ريل يوميا للحلاق وستون يوميا لاخته! ولماذا....؟ للخمر! فلاول مرة نطلع على شرط في عقود العمل كهذا الشرط، مؤونة الخمر، فهل هناك أكثر من هذا الاستهتار والفجور والفسق والمجون الذي لا شك انه ضرب من ضروب الجنون. ٥ . وتحديث المجلة أيضاً عن "أريحية" الأمير وقالت: "الحقيقة أنه لم ينج احد من تفضلات (اكراميات) الأمير الكريم التي بلغت حسبما راج من الشائعات اللامعقولة... على غرار ال (٥٧٠٠) دينار التي تكرم بها في مدينة "كان"، فتصور أيها القارئ الكريم أن "بخشيش" الأمير لشخص واحد بلغ نحو (٦٠) ألف ريال.

٦ . وانتقلت الصحيفة إلى الحديث عن قلق زوجة الأمير فقالت: "يقال أن الأمير تركي يجب زوجته الثانية الأميرة "هند" كثيراً. والأميرة هند هي مغربية الاصل تعتني بشؤون زوجها وصحته. وتبدى قلقها لطبيبه كلما جاوز الأمير خمسة أو ستة اقداح من الويسكي. أما والدها الشيخ محمد . محط ثقة الأمير. فهو الذي يراقب كل المصاريف ويمضي على الصكوك ويسوق التفضلات الكثيرة "القهوة" التي تتراوح تكاليفها بين (١٠. ٥٠) دينار للفرد. كان الله في عون الزوجة الثانية من الأمير الماجن، وكان الله في عون الزوجة الاولى مرتين: مرة من الأمير، ومرة من الزوجة الثانية.

وأخيراً لعل اقدام "الويسكي" هي التي تفسر لنا سبب الاربك الذي ادخله الأمير في نزل السندباد وليس التزامه بتوقيت مدينة "لوس انجلس"، فالأمير يعب من "الويسكي" حتى يختلط عليه الليل بالنهار، ويغدو نهاره ليلاً، وليله نهاراً، والفضفور عشاء، والعشاء فطوراً! وهذا يعني الأمير غالباً ما يكون بين نومتين: فاما أن يكون في سبات عميق، وإما أن يكون في غيبوبة مطبقة، فاني له أن يكون رجل اعمال موفق؟ وكيف يتسنى لهذا . وهو نائب لوزير الدفاع . واضرابه أن يقوموا بمهام منصبهم؟ فسلام على وزارة الدفاع و"قضايا الحرب والسلام" و"المال والسلاح"! وقديماً قيل: "قيمة المرء ما يحسن"، فبالله عليكم ماذا يحسن هذا الأمير واضرابه غير المجون الذي يستوى والجنون. ٧ . ثم تعود المجلة إلى حاشية الأمير فتقول: "اما الطبيب التونسي الذي باشر علمه مدة أقامته في تونس، فقد رفض الدخول في خدمة الأمير بعدما رافقه إلى استكهولم، وهو ينتظر أن يتعود الأمير على طبيب جديد، وعلل الطبيب رغبته في ترك خدمة الأمير بعدم استطاعته العيش عيش المجوز في نزل لمعالجته زكام أن التهاب اللوزات من حين لآخر".

٨ . وحول سفه الأمير عادت المجلة وقالت: "وخلال اقامته دعا الأمير عدة شخصيات تونسية من وزراء واعضاء في الديوان السياسي للحزب لحفل أقامه على شرفهم أحيته عصارة الفرق الموسيقية التونسية التي تنعم أفرادها بكرم الأمير. ولم ينس الأمير ضيوفه عند توديعهم فاهدى لكل واحد منهم... ساعة يدوية ذهبية".

ثم ختمت المجلة مقالها بقولها: "ظل الأمير مدة اقامته مرتبطاً بالعالم كله دون أن يغادر النزل بفضل شبكات البرق والهاتف والتلفزيون "المغلق"... وبذهاب الأمير رجعت مدينة الحمامات إلى حياتها الطبيعية بعد أن عاشت ليال من ألف ليلة وليلة". وبذهابه تنفست المدينة الصعداء.

هكذا هي حياة الأمير، شقيق ولي العهد، قمار وخمر وزمر، وتبذير واسراف وهدر، واضحوة يتندر بها الخلق. فأين هذا من الإسلام؟ وانى للحكام السعوديين أن يكونوا حماة الدين والديار المقدسة؟ وهل حوكم الأمير، أم انه وزملاءه لزالوا في غيهم يغمهون؟ أن الامانة تقتضي القول أن الأمير تركي ليس وحيدا في تصرفاته الماجنة، فمع هذا التركي "اتراك" و"اتراك"، والفرق الوحيد أن تصرفات الأمير تركي قيض لها أن تفتضح، في حين ن تصرفات الآخرين مطوية، والخافي أعظم! وأخيرا افلا ترى أيها القارئ الكريم أن كل واحد من هذه الامثلة والمناذج يستحق أن يكون مادة لفيلم؟ أو ليس في تصرفات الأمير تركي ما يصلح لأن يكون مادة لأفلام؟ وبعد كل هذا، أو ليس ما ورد في فيلم موت أميرة، يعتبر شيئا متواضعا إزاء هذه الأمثلة؟ وانى للحكام السعوديين أن ينفضوا ما يقال عن فضائحهم ويرموا بوزرها على الأعداء والخصوم؟ أن فضائحهم كثيرة مما حدا بمجلة معتبرة كـ "الاكونومست" أن تقول . في تعقيب لها حول الفيلم :- "أن العربية السعودية بلد يمكن مضايقته بسهولة" أو ليس لأنه عبارة عن عورات في عورات؟ وقديما قال الشاعر:

"وكلك عورات وللناس أعين".

وتقتضي الامانة أيضاً أن نقول بان الفساد بضروبه المختلفة كالاستيلاء على الأراضي بغير وجه حق والمتاجرة بها، والتصرف الكيفي بثروة البلاد، وشيوع التبذير والهدر والاسراف في الأموال العامة، وحصر المناصب الرئيسية في الدولة بالاقارب، واغداق العطايا والهبات على أفراد الأسرة والمحاسيب، وتفشي الرشوة والعمولات، والانغماس في الملذات والممارسات غير الاخلاقية... الخ، هذا الفساد . بمعناه العام . يكاد لا ينجو فرد واحد من افراد الأسرة المالكة من ضرب من ضروبه على الاقل. أما الفساد بمعنى التفسخ والانحلال الخلفيين، فلا شك أن هناك من لم يشملهم بعد، ولكن عدد هؤلاء ودورهم اخذان في التضاؤل والاضمحلال لأن من يرتكب ضربا من ضروب الفساد غالبا ما يفضى به إلى الضروب الأخرى.

إذا كان الأولى بالحكام السعوديين أن يسألون أنفسهم: هل الفساد والإرهاب قائم أم لا؟ بدلا من التيه المقصود في لغو الحديث عن الإعداء والخصوم، فاذا كان الفاسد والارهاب قائمين فلا يغير من أمر الفيلم شيئا ان كان مصادرا من الإعداء أم من الأصدقاء. وليعلم الحكام السعوديون أن فضائحهم لن تنقطع الا بقطع دابر الفساد، في الأسر السعودية كاطاعون، ويعود ذلك إلى عوامل الكثيرة أشرنا لبعضها وبقي أن نشير إلى اثنين منها :

- أولهما . أن الاسرة المالكية بعد أن استع عددها استحالت اشراك جميع افرادها في المناصب السياسية القيادية، فليس هناك مناصب تتسع لهذه الكثرة الوافرة، وبالإضافة إلى ذلك، فانه من سمات التسلط أن ينزع أفراد إلى الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون اشراك الآخرين، ولذا آلت السلطة في الاسرة المالكة إلى يد حفنة من أفرادها، وكان لابد لهذه الحفنة أن كي توطد تسلطها أن تفتح الأبواب على مصراعيها لأفراد الاسرة الآخرين، الذين لا يتبؤون مناصب في الدولة، لممارسة كل ما يحلو لهم لقاء غل ايديهم

عن ممارسة أي دور في السلطة. ومن هنا بدت الأسرة وكأنها فريقان: فريق يحكم ويستمتع بمزايا الحكم معان وفريق يستمتع بمزايا الحكم فقط. ولطالما أن هناك تنافس على السلطة بين اطراف في الفريق الأول، فهناك تسابق بين هذه المراكز على كسب ود اعضاء الفريق الثاني، وتحاشى اغضاب أي فرد فيه مهما اقترب من جرائم وارتكب من فضائح لأن أي محاولة للحد من حرياتهم والتدخل في شؤونهم "الشخصية" سيدفعهم تدريجيا إلى استدارة إلى الخلف مطالبين الفريق الأول بالكف عن تسلطه واستثنائه بالحكم وضرورة اشتراكهم في شؤونه، ولذا فليس أمام الفريق الأول سوى أن يرخي قبضته دائما ازاء جميع الممارسات غير السياسية للفريق الثاني.

- ثاينهما . أن اساطين الحكم في الأسرة والمتنفذين فيها ليسوا قدوة صالحة، وبالتالي فانهم غير مؤهلين للممارسة دور ايجابي فعال للحد من تلك التصرفات.

فالشاعر يقول:

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله

عار عليك إذا فعلت عظيم

إن المنحرف لا يمكن أن يطالب الآخرين بالاستقامة، والفاسد لا يمكن أن يطالب الآخرين بالصلاح، والسارق لا يمكن أن يطالب الآخرين بالامانة... الخ. ولذا فمن المستبعد أن تهيمن الأسرة على فسادها، والحكمة اليونانية تقول: "اسوأ حاكم من لم يستطع أن يحكم نفسه". فحكم الأسرة السعودية اعجز من أن يستطيع حكم افرادها، ولا سيما في تصرفاتهم الماجنة. فاذا كان رئيس السن في الأسرة الأمير محمد بن عبد العزيز يلقب بـ "ابي شريط" نظرا لكثرة شروره ومفاسده، وإذا كان ولي العهد قد لقب هو الآخر من قبل مجلة أمريكية مشهورة بـ:

A Lequedary Boy فهو ليس برجل ماجن فحسب، بل رجل "ماجن اسطوري". أي خرافي. نظرا لاستهتاره وانغماسه في الملذات! فأنى لأمثال هؤلاء أن يحدوا من الفساد؟

لقد كانت الدول تمنح ألقاباً للمبرزين أو الموالين، ولكن لم نسمع بألقاب كهذه، فكانت ألقاب "الباشوية" و"الباكوية" و"الافندية" مثلاً ألقاباً رائجة في ظل الدولة العثمانية، بل أن بريطانيا حتى عصرنا هذا تمنح لبعض الشخصيات البارزة لقب "لورد" و"سير" مثلاً، هذه بعض الألقاب التي اعتدنا سماعها، أما ألقاب بعض الأمراء السعوديين فهي غريبة كل الغرابة، عن تلك، فـ "أبو شرين" و"الماجن الاسطوري" هي القاب لا تليق بانسان، فكيف من يدعي بأنه حامي حمى الإسلام والديار المقدسة؟ وانى لأمثال هؤلاء "القادة" أن يحدوا من الفساد ومن تصرفات الأمراء والأميرات الأقل سناً، ولا سيما المراهقين والمصابين بمرض المراهقة منهم؟.. وكأنا لسان حال هؤلاء الشبان . الأمراء والأميرات . يردد، في لحظات الصحو، الآية الكريمة: (ربنا إننا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا، ربنا أرهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كثيرا). ويقول المثل: "من فسدت بطانته كان كمن غص بالماء". وهذا شأن من فسدت بطانته، فكيف

شأن من غمره الفساد من رأسه إلى اخمص قدميه؟ . والغاص بالماء لا علاج له. وقديما قال الشاعر:

إلى الماء يسعى من يغص بريقه

فقل اين يسعى من يغص بماء

والخلاصة أن الفساد وحده كفيل بان يشكل مقتلا للنظام السعودي، فيكف إذا ما اجتمعت العلل الثلاث... الفساد والإرهاب والتبعية للأجانب؟

قد اكتنفتك خلات ثلاث

جلبن اليك محذور الحمام

### خلاصة فيلم

#### موت أميرة

#### اخراج انتوني توماس

عرض لأول مرة على تلفزيون القناة المستقلة A.T.V في لندن مساء يوم ٩ نيسان ١٩٨٠. في الفيلم تدعى الأميرة منى. والصحفي الباحث عن حياتها، والذي يمثل في ذلك البحث الدور الذي قام به المخرج نفسه عام ١٩٧٨، يدعى كريستوفر رايدر. ويدعى البلد الذي يقع فيه "موت" الأميرة بمجرد Arabia، ولكن المخرج لا يدع شكا منذ البداية في أن البلد هو العربية "السعودية".

يبدأ الفيلم مباشرة، بعد العنوان الرئيسي، بمشهد سيارات تحمل احداها نساء محجبات، ويحدد المكان والزمان عليها: "العربية، تموز ١٩٧٧". ويعقب ذلك صوت مؤذن، ثم يعود مشهد السيارات ليتداخل بمشهد جمهور يصلي في مسجد، ويتدافع الجمهور أخيرا إلى موقف السيارات، حيث تنزل من السيارة امرأة محجبة، ومن سيارة أخرى شاب مع مسلحين. فيطلق الرصاص على المرأة المحجبة، ويقطع رأس الشاب. وتظهر مانشيتات جرائد بلغات متعددة عن موت أميرة. ثم عبارة: "بني الفيلم على مقابلات تم تسجيلها في لندن وباريس وبيروت والعربية، بين تموز وتشيرين الثاني ١٩٧٨".

#### حفلة العشاء

تستهل الاحداث بحفلة عشاء عامرة بالحسان والخمر، مؤرخة في "تموز ١٩٧٨، لندن"، ويكون المتكلم الرئيسي فيها رجلا سعوديا بدا وكأنه الأمير فهد بالزي الغربي الذي اعتاد أن يظهر به في حياته الخاصة في أوروبا ومعه عدنان الخاشقجي وآخرون، واخذ في التحدث إلى الصحفي كريستوفر رايدر عن التوازن الذي فرض على العرب في العصر الحديث بين قوتين: الإسلام، الذي لم يتغير، لمدة أربعة عشر قرنا، والنفط، الذي جاء بمؤثرات الغرب. ويذكر الأميرة منى، قائلا أنها تمثل حصيلة تنازع هاتين القوتين، وذلك في تمرداها على مشيئة أهلها، وطلبها الدراسة في بيروت، حيث المؤثرات الحديثة، والتحرر، والفلسطينيون.



ثم يتحدث عن موقف الشريعة الإسلامية من زنا المرأة، مؤكداً لاثباته على وجوب توفر الشهود الأربعة، ورؤية المواطأة، رؤية العين "كالميل في المكحلة"، أو اعتراف المرأة نفسها ثلاث مرات متكررات. فالأميرة اعترفت بذلك ثلاث مرات على نفسها، وهي تعلم أن الموت هو العقاب فكأنها أرادت الموت لنفسها.

وأخيراً نشير إلى واقعة بارزة تخللت هذا المشهد، فبينما كان المتحدث منشراحاً في حفلته، ماضياً في حديثه إذ يأتيه شخص على عجل من أمره قدمه للصحفي على أنه سكرتيه الخاص واسمه أحمد ناصر الذي قال لرئيسه باللغة العربية هامساً: "واشنطن على الخط". فاجابه دون تردد وباللغة العربية أيضاً: "قل لهم إني موافق على كل شيء".

### مع الاستاذ العربي

الصحفي يبقى في تساؤل. في المقطع الثاني يقول إنه ناقش الموضوع مع شخص عربي لن يفصح عن هويته، وسيقول، تمويهاً، إنه استاذ في جامعة لندن اسمه بدر شاهين ونراهما معا. يقول الأستاذ: كم علينا نحن العرب أن نأخذ عن الغرب؟ لشدة ما نتعرض له اليوم من ضغوط فإن العربي، لكي ما يبقى حياً عليه أن يصبح مفصوم الشخصية. "مزدوج الشخصية Schizophrenic". وقصة الأميرة. إنما هي خلاصة قضية التناقض بين تخلف الأمس ومؤثرات اليوم.

يريد الصحفي استمرار التقصي. فيقول، كراوية، "أين نبدأ البحث؟".

### مع النجار الانجليزي

يراجع شاباً انجليزياً في إحدى مدن نيويورك شاهد الأعدام، إذ كان يعمل في "العربية". يتحدث هذا الرجل عن صعوبة الحياة، بالنسبة إليه كاجنبي، في ذلك البلد. في الفندق يخبره الكاتب اللبناني بأن هناك اعداماً سينفذ في ذلك اليوم. فيصمم على تصوير المشهد. يخفي الكاميرات في علبة سكاير، ثم ينزل بين جمهور العرب المشاهدين: "٣٠٠"، أو أكثر ويرى محدثه المصور التي التقطها وفي الوقت نفسه نرى مشهد الأعدام مجدداً في ساحة هي موقف سيارات: يسقط لوري حمولة من الرمل إلى الأرض.

ينزل من سيارتين مختلفتين: الولد "العاشق" والمرأة "الأميرة" المحجبة بالسواد من رأسها حتى القدم. الجلاذ، حاملاً سيفه، يعانق الشرطي، ترمى المرأة بالرصاص، فتتكوم على الرمل، كومة من خرقة سوداء. ثم يضرب عنق الشاب، أكثر من مرة، ويصف الانجليزي الضربات العدة التي انتهت بسقوط رأس الشاب على صدره. وتنقل الجثتان إلى سيارة "ستيشن".

### مع المربية الألمانية

#### "التي يسميها الفيلم الساغروبير"

يلتقي الصحفي بالمربية الألمانية عدة مرات، فقد كانت مربية لطفل الأميرة "موضي عمة مشاعل" وعرفت لها لمدة ١٨ شهراً. وهي تكتب كتاباً حول تجربتها. ونراها امرأة عصبية، مضطربة،

لا تريد أن تذكر للمصحفي كل شيء. لئلا تفسد الكتاب الذي تكتبه لآحد وكلاء النشر. وتغضب مرة على الصحفي لأنه يوصل المعلومات التي تدلي بها إليه، للصحف. وتقول ما خلاصته أنها تتعاطف معهم. مع الأمير الجدد، الأمير محمد بن عبد العزيز. "كنت أنا الوحيدة الأجنبية التي عشت معها..." تطلعه على صورة للأميرة في حياتها الخاصة، فتاة في التاسعة عشر من عمرها. نراها وهي ترقص، ومن حولها النساء يغنين ويعزفن. وتقول المربية: "كانت جميلة جدا، هيفاء، حيوان بري".

وتستمر حفلة الغناء والعزف، والأميرة ترقص، والمربية تلتقط الصور.

### مع الأستاذ العربي ثانية

يقول الصحفي لصديقه الأستاذ شاهين أنه يريد أن يستوضح شخصية هذه الفتاة. ولذا فإنه قرر أن يذهب إلى بيروت، حيث التقت بعشيقها، ليقابل أصدقاءها، وأصدقاء عشيقها، ليعرف من حديثهم عنها: من هي؟

### في بيروت

على مشاهد الخراب: بيروت، أيلول ١٩٧٨. يقول الصحفي: "لبنان، السنة الرابعة من الحرب الأهلية". نراه أولا في سيارة ببيروت، يوقفها أحد المقاتلين، ويقول له: "هويتك".

مشاهد الخراب في بيروت. يتساءل: "ما مدى ما تأثرت بالحياة في بيروت؟".

### مع مجموعة من الفلسطينيين:

نرى الصحفي في جلسة عشاء يتحدث إلى عدد من الرجال والنساء الفلسطينيين، حول الأميرة. وتقول إحدى النساء: أنا أفهم ما الذي حاولت الأميرة أن تفعل، فانا كفلسطينية عندما فقدت كل شيء، أردت أحدا أن يسمع شكواي لسنوات، ولكن لم يكن هناك من يسمع، شعرت كأنني أريد أن انفجر. والأميرة كانت مثلي: لم يكن هناك من يسمع شكواها. لم يكن لها من تعبير عن نفسها إلا بالموت.

تقول أخرى: كانت أشبه بفتاة فلسطينية في مخيم. لا يسمح لها بان تفعل شيئا بارادتها. كالفلسطينيين، الفرق فقط، هو أن مخيمها مترف اما حياتها، فبؤس. ثم يقول الرجل الفلسطيني: أنا كعربي، لا صوت لي في أي شيء يجري في العالم العربي، يقال لي: حارب، فأحارب، مت فاموت، مشيئة الحكام هي كل شيء. والأميرة كانت كالفلسطيني، لا إرادة لها. أرادوا احتوائها كما يريدون احتواء الثورة الفلسطينية، فحاطوها بكل عوامل الراحة المادية ولكنها رفضت ذلك كله. أرادت أن تكون، لا أن تمتلك.

فيقول الصحفي: مثلك.

فيرد الفلسطيني: نعم، مثلي... أريد أن أكون.

### في فندق لسان جورج "أو ما يشابهه":

في جو من النساء والرجل يسبحون ويتنعمون في مياه فندق سان جورج، ثم في مطعمه، يتحدث الصحفي إلى رجل يسميه السيد سلاوي، يقول عنه أنه رجل يتمتع برواية القصص،

"القشبة". يقول السيد سلاوي أن الأميرة كانت طالبة في كلية بيروت للبنات عام ٧٣/ ٧٤، وأن عشيقها كان طالبا في الجامعة الأمريكية. ويقول أن سخرية السخریات هي أن جد الأميرة، الأمير محمد، كان أول الفتية العابثين.. "the original play boy"، وأنه كان اصلا سيء الصيت، ويدعى "أبو الشرين". وهو نموذج فذ للرجعية. وهو رجل قوي جدا، وهو الذي اراد لحفيدته أن تعدل لانها، في نظره، جلبت العار على الأسرة.

### في كلية بيروت للبنات

مع شاهد الكلية، يقول الصحفي الراوية أن الأميرة تمرت. أرادت التحرر في بيروت، حيث توجد المؤثرات الكثيرة، والفلسطينيون. ونسبت انها أميرة، حفيدة شقيق الملك، وامرأة متزوجة. ثم يتحدث إلى أستاذ عربي في الكلية متسائلاً ما الذي يحدث للمرأة الشابة، القادمة من أسرة محافظة، عندما تتثقف وتحرر في جامعة بيروت، ثم تعود إلى حياة أسرتها المغلقة؟ ويجري حديث بينهما عن تكيف المرأة العربية مع محيطها. ثم يسأل الأستاذ عن الأميرة، فيدهش الأستاذ، ويؤكد له أنها لم تكن طالبة في تلك الكلية، أبدا.

### في مرقص الفندق

في قاعد الرقص، يتحدث الصحفي إلى صديقه اللبناني جورج، وحولهما يرقص عدد قليل من الراقصين مع غناء غربي وعزف على البيانو، يتصفح مع صديقه مجلة "Monday morning" وفيها صورة وقصة اعدام الأميرة، ينصحه صديقه بان يأخذ الحذر في بحثه، لأن الموضوع خطير. ويقول الصحفي أن بيروت كانت عاصمة الشرق "الليفانت" لخمسة الاف سنة، ويقول جورج أن في العالم الإسلامي تيارات كثيرة. ثم ينضم اليهما صديق جورج "الذي كان قد وصفه بأنه ثري حرب" ويزعم أنه كان يعرف الأميرة، وعندما يلح الصحفي الانجليزي في السؤال عنهما يلتفت ثري الحرب إلى جورج ويسأله بالعربية: من هذا؟ ثم يقول للصحفي بالانجليزية: دع عنك الأمر، أنه موضوع خطير.

### في الجامعة الأمريكية

عند كاتب سجلات الجامعة الأمريكية، يؤكد الكاتب للصحفي بعد مراجعة أوراق الجامعة، أن الأميرة لم تكن يوما طالبة عندهم.

### مع المربية.. ثانية في لندن

تقول المربية: طبعاً لم تذهب إلى الجامعة أبدا. وتصف حياة الأميرة قائلة أنه كان لجدها تسعة قصور. له ولافراد عائلته. وكان للأميرة "موضى بنت محمد بن عبد العزيز" قصر، ولزوجها قصر، ولطفها قصر. وتروى كيف جاءت الأميرة موضى ذات يوم إلى قصر طفلها حيث المربية، لتقول لها أن زوج الأميرة مشاعل كبير في السن، وانها لا تحبه، وهو الآن في أمريكا.. وماذا تفعل الأميرات؟ لا شيء... لا شيء.. يمارسن الحب من الملل والسأم في تلك القصور.

ترفض المربية الحديث عن الاخريات، ولكنها ستتحدث عن الأميرة فقط... وتتحدث عن الترف المادي في حياتها. عن فساتينها التي لا تحصى.. هل كانت تصلي؟ كانت تسمع القرآن.. تلاوته جميلة جداً. أما الصلاة فكانت للخدم... لا تقرأ إلا مجلات السيمن. وحبیبها كان المغني عبد الحليم. "ونرى الأميرة وهي تتصفح المجلات، وتشاهد التلفزيون".

وكانت الأميرة تحب اغاني الموسيقى الغربية، وبخاصة اغنية "Save your Kisses for me". - "وفر قبلا لك لي". ونراها وهي ترقص على انغام هذه الموسيقى.

ثم تروى كيف للامير الجدد نساء كثيرات، يلبسن ثيابهن الفاخرة "كالطواويس"، ويذهبن إلى قصره وينتظرن قدومه. ونشاهد ذلك، ونراه وهو يتقدم ببطاء، في دشداشته، عبر الرواق، وتقبل عليه نساءه، ويقدمن له اطفاله ليقبلهم ويذهبن جميعا ليجلسن حوله في حلقة كبيرة في "المجلس"، ويقربه حفيدته الأميرة، تهامسه احيانا فيضحك. ولا يقول كلمة واحدة.

وتستمر المربية لتقول أنها في تشرين الثاني ١٩٧٦ جاءت بصحبة الأميرة إلى لندن، وكانت الأميرة مثارة، وسعيدة، وتريد أن تكون "هيبة". كان لها عاشق لا تعرفه المربية، تحمل صورته حول عنقها، ثم عادت إلى العربية. وذات يوم، بعد ذلك ببضعة اشهر، اختفت الأميرة. ثم قيل للمربية أنها ذهبت إلى فندق على ساحل البحر وهناك غرقت في البحر، إذ وجدوا ثيابها على الساحل.

وبعدها تكتشف المربية أنها في الواقع ألقى القبض في الفندق مع عشيقها. وتقول لها أحد السيدات: "أنها شريعتنا. لقد جلبت العار على اسرتها".

وهنا يسألها الصحفي: ولكن أميرات كثيرات لهن علاقات غرامية؟

المربية: المهم هو أن يبقى الأمر سرا. أما هي، فقد جعلته أمرا علنا. وهنا الفضيحة.

. هل حوكت؟

. لا بد من محاكمة.

. هل كانت من النوع الذي يقف حازما في محكمة ويدين نفسه، من أجل عقيدتها، إذا لم يكن

هناك شهود على الزنا؟

فتقول المربية: لا أحد يعرف ما الذي جرى في تلك المحاكمة... القاعدة هي: لك أن تفعل أي

شيء، على أن لا تقع في قبضة أحد.

### مع الاستاذ شاهين مرة أخرى:

يقول الأستاذ للصحفي أن النساء في العالم العربي يتأثرن أكثر من غيرهن بتعرضهن للمؤثرات الغربية. فيستنتج الصحفي قائلاً: إذا كان اعدامها سياسياً، لكي تكون عبرة لغيرها. فيقترح الأستاذ على الصحفي أن يذهب إلى العربية بنفسه ليستقصى الأمر، وينصحه بان يتصل بابنة اخيه هناك، وقد كتب لها عند لتساعده.

## في العربية

مشاهد من مدينة عربية "جدة" وسيارة الصحفي تتجول به في شوارع تكثر فيها عمليات عمرانية ضخمة. ينزل في فندق مريديان. الازدحام من ذوي الاعمال شديد. التلفزيونات كلها مشغولة. يذهب في سيارة تكسي لزيارة مسؤول كبير يسمى "سعيد بدر"، ينتظر في غرفة السكرتير، ريثما يرتب له هذا هاتفيا دخوله على المسؤول، ثم يقول له انه غير موجود. إنه خارج البلاد، قد يعود بعد اسبوع أو أكثر، لا يدري.

وفي حفلة السفارة البريطانية، يقو له أحد موظفي السفارة، أنه سمع من موظف في السفارة الأمريكية أن الأميرة، في الواقع، ما زالت حية ترزق، في مستشفى للأمراض العقلية في جنيف.. وعندما يسأله الصحفي: ولثيف تم اعدام المرأة التي رآها الناس تسقط تحت وابل من الرصاص، يقول الموظف: تم ابدال الأميرة بامرأة أخرى...

## في الدكان.. (البوتيك)

في بوتيك للثياب النسائية الفاخرة، يتحدث الصحفي عن صاحبتة، وهي امرأة عربية، ولعلها لبنانية. وهذه تقول له: لماذا تريد المرأة أن تقود سيارة، وهي لديها سائق يأخذها ايمنًا تشاء؟ والعباءة ما ضررها؟ أنها تكون انيقة جدا إذا عرفت كيف تلبسها..

وفي هذه الاثناء تكون هناك سيدة ملفعة بالسواد ومحجبة، وتنزع عنها الحجاب والعباءة وتختار فستان تجريه على نفسها، وتشجعها عليه صاحبة الدكان قائلة: "إنه يجنن!". ثم تعود إلى الصحفي وتحدث عن الدكان، وتقول أن بعض النساء يستخدمن بعض الدكاكين لترتيب اللقاءات الغرامية. وتروى أن المطوع ذات يوم راح يحطم بعصاه واجهات محلات البوتيك... ولكن إذا كانت سمعة المحل شريفة، فليس للمحل ما يخشاه... أما الأميرة منى، فقد خالفت تعاليم الإسلام بما فعلت. "نحن هنا شديداً التمسك بالإسلام".

يقول الصحفي إن كل ما فعلته تلك الشابة إنها احبت، فتجيب صاحبة البوتيك بانها حقا اسفت عليها، لأن الحب يثير العطف. ولكن لو تساهلوا معها، لكثرت مثيلاتها.

## لقاءات مع اناس مختلفين

يقول احدهم للصحفي أن الأميرة منى لم تكن في الواقع حفيدة الأمير محمد. وتقول شخصية سعودية: "أن ذلك الرجل الذي اعطى القصة والصور للصحف، حول اعدام الأميرة، كان من وكلاء السي. أي ية". ثم يتحدث الصحفي عن طريق مترجم إلى شخص يفترض أنه "الأمير جابر" فيقول الأمير بالعربية، أن كل ما ينشر في الصحافة الغربية دعاية ضد العرب، وعندما يسأله الصحفي عن الأميرة منى، يرد على تساؤله بنبرة غاضبة: هذا الرجل ضيفنا، وعليه الا يدخل في شؤوننا. وأنا لا اعرف شيئاً عن موضوع الأميرة.

بعد ذلك يذهب الصحفي إلى المكان الذي تم فيه الإعدام فيجد انه موقف سيارات ومزدحم. وتتوالى عدة لقطات للمدينة، مع الأذان. وفي الفندق، يعطى موعداً مع وزير الداخلية.

## مع وزير الداخلية

يقابل الوزير الصحفي في مكتبه ويؤكد في حديثه معه على أهمية البلاد للاقتصاد الغربي. ويقول له: "أدرس استثماراتنا في الغرب، وتأمل في الدور الذي نلعبه في اقتصاديات الاقطار الغربية. ولكن اكاذيب الصحفيين... أما بالنسبة للأميرة منى، فإن لنا شريعتنا. نحن لا نتغاض عن أنواع من السلوك المتطرف في الأسرة المالكة، كما يفعل البعض... تصور حزن الأمير الجدد، والغم الذي أصابه، للضجة الاعلامية المقيتة...". ثم يذكر الصحفي للوزير أنه مهتم بدور المرأة في المجتمع هنا. فيقترح عليه الوزير أن يزور كلية البنات الجديدة ويرتب له هذه الزيارة برفقة شخص من وزارة الاعلام.

## في كلية البنات

نرى بنات محجبات بالسواد ينزلن من السيارات، وفي ايديهن حقائب الكتب. ثم نرى عددا كبيرا من البنات في ثياب الرياضة في ملعب كرة الطائرة، وهن يلعبن طلاقات مرحات. يقابل الصحفي المديرية. وهي ابنة أخ الأستاذ العربي، بدر شاهين، صديقه في لندن. المديرية هنا تلبس ثوبا ابيض صافيا شديد الحشمة، وتتكلم برصانة كبيرة، بينما يجلس في جانب من الغرفة رجل يسبح بمسبحته وينظر اليهما نظرات بليدة توحى بأنه رجل مخبرات، وكان يصغي بانتباه شديد إلى ما يجري بينهما من حوار، ومما تقوله المديرية بان هناك اساتذة رجالا محاضرين، اما كيف يحاضر الواحد منهم فمن غرفة خاصة عن طريق التلفزيون الداخلي. وعلى منضدة كل طالبة تلفون، تخابر به الاساتذ إذا ارادت أن تسأله عن شيء بخصوص المحاضرة، وأخيرا تقترح المديرية أن يزورها الصحفي في دارها، ولن تكون هناك وحدها فستكون معها عمته كحارسة.

## في دار المديرية

يأتي الصحفي في سيارة أجرة إلى دار المديرية، ونرى أن هناك سيارة كانت تتعقبه. فتستقبله المديرية، وإذا هي هنا شابة عصرية، ترتدي البنطلون، وتتكلم وتتصرف بطلاقة امرأة متحررة ذكية.

. المديرية: كيف اساعدك؟

. الصحفي: لا ادري حدثني عن منزلة المرأة اخباريني عن الأميرة التي اعدمت.

. المديرية: سمعت القصة الحقيقية؟

. الصحفي: هل سمعت عشر قصص حقيقية... أنت قضيت سنوات عديدة في أمريكا؟

. المديرية: نعم.. ولكن كان علي أن اعود.

. الصحفي: وعدت...

. المديرية: كان علي أن أعود إلى جذوري، كعربية ومسلمة.

. الصحفي: وكيف وجدت العودة إلى بلد مسلم محافظ؟

- المديرية: إنهم هنا (الحكام) يشوهون pervert الإسلام. انهم يستغلون الإسلام وعقوباتهم وحشية لا علاقة لها بالإسلام.. لا حجاب في الإسلام. الحجاب شيء عثماني، جاء به العثمانيون.. طريقتهم في معالجة أمر تلك الأميرة لم يكن لها شأن بتعاليم الإسلام. فتلك الفتاة لم تعترف... إنما أرادوا أن يجعلوا منها درسا وامثولة، لأنها تحدثهم. أما هي فكان عليها أن تموت لكي تثبت وجهة نظرها. الإسلام ديمقراطي. ولكن الحكام هنا اوتوقراطيون. لا ملوك في الإسلام. والقرآن يقول أن الزعماء يجب أن يختارهم الشعب. ولكن من المسؤول عن هذا النظام؟ أنتم "الغرب" المسؤولون. فبعد العثمانيين جاءنا الغرب، وكنتم دائما إلى جانب اعداء تقدم الشعب العربي لانكم تريدون السيطرة على العرب. أتعرف شيئا عن محاولة الانقلاب التي قام بها جماعة من خيرة شباب البلد؟ لم يكونوا شيوعيين ولكن "السي. أي أية" فضحتهم للسلطات. نحن الآن نحاول أن نعود بالبلد إلى روح الإسلام الديمقراطية الحقيقية. وحركتنا قد بدأت. والأميرة كانت جزءا منها. وهنا يقول الصحفي أنه يريد حقائق عن الأميرة. فأين يجدها؟ فتقول له أنها سترتب له لقاء مع سيدة مقربة من الأسرة المالكة. ولكن يجب أن يبقى اسمها سرا. ويجب ألا يسجل كلامها. هذه السيدة كانت تعرف الأميرة.

### مع السيدة المجهولة

نكاد لا نرى وجه السيدة وهي تتكلم بوضوح وثقة عن الفراغ الرهيب في حياة الأميرات الملكيات. وتروي قصة الأميرة التي كانت تجلس في سيارتها الفخمة المعتمدة مقابل فندق الانترنت لترقب الناس لساعات متواليات.. وتقول، ان الجنس أصبح أهم ما في حياة الأميرات. والمضارقة هنا هي ان النساء الأميرات هن اللواتي يخترن الرجال: المفترسات هن النساء... هناك طريق صحراوي، تنطلق فيه كل يوم، حوالي الخامسة عصرا، سيارات فيها رجال، تتبعها وترافقها نساء يستعرضن هؤلاء الرجال، ويخترن من يعجبهن. ونشاهد المشهد، ونشاهد بعده رجلا يرقصون بالسيوف، والنساء يرقبنهم في الظلام ليخترن الذين يروقون لهن. وتقول السيدة إن الرجال يرقصون وهم يعلمون ما تريد النساء منهم. وتعلق السيدة إننا لم نستعمرنا في الماضي أحد إلى أن جاء هذا العصر. ثم تحدثت عن الأميرة قائلة: لقد اخذها الأمير إلى لندن. وهناك لم تتعلم شيئا، وإنما اختلطت عليها الأمور، اما الولد الذي أحبته، فقد التقت به هنا، لا في لندن. رآته يغني مع الغيتار في التلفزيون، فأعجبت به. وارسلت سائقها ليطلب إليه أن يقابلها في دكان. لم يكن أميرا. ورائته هنا. كان عمره عشرين أو واحدا وعشرين سنة. وكان خائفا. ولكنها كانت قوية. دامت العلاقة بينهما، من أولها إلى آخرها ثلاثة أسابيع فقط. وخططا للالتقاء في أوروبا. ويبدو أن جددا أحس أن ثمة شيئا يجري في الخفاء وفجأة أصدر أمره بمنع سفر السيدات إلى الخارج. وبما أن الأسرة تملك "شاليه" على البحر، في مكان يكثر الناس فيه أقنعت الأميرة أمها بأن تسمح لها بالذهاب إلى الشالية، وهناك كان الولد في انتظارها. وتركت ثيابها على الساحل ليظن

الناس انها غرقت. وكان على بعد خمسة أميال إلى الشمال فندق صغير، ذهبت إليه مع عشيقها. وكان هذا مخبأهما.

### الفندق على البحر

يذهب الصحفي إلى الفندق الذي على ساحل البحر وهو هزيل عادي، ولكن الغرف كلها تطل على البحر. ويقترب منه رجل بدين كان جالسا على الشرفة. ويقول له: أنا أعلم من أنت. أنت صحفي. تريد معلومات عنهما... أنا رأيتهما بعيني. كانت مع الولد (ونرى الأميرة وهي تنطلق ضاحكة إلى شرفة إحدى الغرف العليا ثم يلحق بها الشاب، ويدخلها الغرفة). كان الكل يبحثون عن الغريقة المزعومة، وهما هنا... اختفيا يوم الاثنين ويوم الجمعة اعدما.

### عودة للسيدة المجهولة

تقول السيدة المجهولة أن أربعة أيام من البحث انقضت ولم يعثر أحد على جثة... وكان الفتاة قد تركت رسالة مع الخادمة، أوصتها بأن تعطيها لوالدتها بعد أسبوع. غير أن الخادمة، عند اختفاء الفتاة وقيام اللغط حول غرقها، اضطربت وأعطت الرسالة لامها. وكان ذلك بالضبط يوم حاول المحبان السفر.

### في المطار

نرى الأميرة في المطار وقد تنكرت في زي غلام، وتلبس الكوفية والعقال. وكان الشرطة قد أخطروا، ولذلك جعلوا ينظرون بريبة إلى "الغلام" وهم يتفحصون جواز سفره. عند مرور الفتاة من خلال الفاحص المغناطيسي، صدرت عنه اصوات الصفير فامسك الشرطة بالفتاة، وكشفوا رأسها. وانفضح أمرها. وجاء حبيبها ليساعدها، والقي القبض عليهما.

### في المحكمة

نرى مشهدا تجرى فيه محاكمة مجرمين عاديين. ونرى فيه تأكيد الشريعة الشريعة الإسلامية على اقوال الشهود في اثبات الجرم. والصحفي، برفقة أحد القضاة الشيوخ، يرقب المشهد. ولكن القاضي الشيخ يأخذ الصحفي إلى غرفته ويقول له: أما بخصوص الأميرة، فلم تكن ثمة محاكمة أصلا. كان الاعدام مسألة سياسية عامة. فالأمير، جد الفتاة، هو أخو الملك الاكبر، وتوازن القوى بينهما امر دقيق... أخذت الفتاة والشاب إلى الأميرة الجد، وفي يوم الجمعة التالي اعدمهما حرس الأميرة الخاص. كان الملك ضد هذا الإجراء. ولكن الأمير خارج القانون. الشرف.... من يعطي الحياة، له الحق في اخذها. وهذه ليست شريعة الإسلام. إنها شريعة العشيرة. والأمير لم يستخدم حتى ميدان العدالة. بل قتلها في موقف للسيارات.

### مع الأستاذ بدر شاهين في لندن

يتحاور الصحفي مع صديقه الأستاذ شاهين، ويتساءل: ما الذي حدث في الأيام الاربعة التي مرت بين إلقاء القبض والإعدام؟ هل عذبوا الولد؟ فيجيب الأستاذ أن تدرك الفجوة الفاعرة التي تفصل بين الولد وبين الأمراء. ونحن هنا نبحث عن معنى الحياة. لماذا ماتت؟ من المسؤول عن



نظام يرتكب جريمة كتلك؟ ولكن يجب أن نتذكر أن هذه الفتاة تحركت. لا تحرمها تلك المزية. وأنت قد تحقق لك أن تصل إلى المركز من الحياة الخاصة عند العرب، لأنها كانت معك في رحلتك فهي قد أعطت معنى لرحلتك.

فيصيح الصحفي: معنى؟ فتاة في التاسعة عشر من عمرها، اخذت إلى كومة من الرمل ورميت بالرصاص. وهنا يتم قطع على الفيلم، فتظهر الأميرة، بالحركة البطيئة، وهي ترقص، جميلة، مفعمة بالشباب... ثم: النهاية.

## بيان وزارة الخارجية السعودية

### بشأن الفيلم

نظرا لكون بيان وزارة الخارجية يشكل وثيقة رسمية رأينا أنه من المناسب نشر نصه بالكامل والتعقيب عليه بملاحظات هامشية. وفيما يلي نص البيان:

إن حكومة المملكة العربية السعودية تدرك أهمية حرية الكلمة وحق التعبير عن الرأي في المملكة المتحدة... كما تقدر كل تقدير تقاليد هذا البلد العريق وليس في نيتها التدخل في هذه الأمور.

غير أن البرنامج المشار إليه لم يكن في الواقع سوى استخفافا صارخا وساءة "سوى استخفاف صارخ وساءة" بالغة إلى الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحاء.. وإلى ستمائة مليون مسلم يفتخرون بانتمائهم إلى هذا الدين الحنيف في العالم.

كما أنه لم يكن سوى تهجما رخيصا "سوى تهجم رخيص" على المثل العليا والتقاليد في المملكة العربية السعودية قلب العالم الإسلامي النابض.. والبرنامج بعد هذا وذاك.. إن هو إلا مادة تلفزيونية تعتمد ستار العلمية وادعاء الموضوعية على تشويه الحقائق من خلال الاثارة والتلفيق. وهو بذلك يخلو تماما من أي موضوعية ولا يستند إلى أي ذرة من الحقيقة.

بل على العكس من ذلك.. ينفض حقدا واذى ويوجه تهما خطيرة تسيء وبدون أي مبرر إلى كرامة ونزاهة عدد من المواطنين وبعض الشخصيات المرموقة في المملكة العربية السعودية. من واقع هذا كله.. فإن البرنامج في تقديرنا قد انحدر إلى مستويات دنيا أبعد ما تكون عن مستويات الصدق والانصاف التي نادت بها.. وتبناها وسائل الإعلام في المملكة المتحدة منذ امد طويل.

ولا يعترينا أي شك في أن البرنامج وأن كان لا يضيف أي رصيد إلى منتجيه فإنه من ناحية أخرى لا يساعد على تنمية علاقات الود والصدقة.. والمنافع المتبادلة والتي حقا أن تعتمد شركة لها امتياز تلفزيوني في بريطانيا إلى عرض مثل هذه الترهات التي تسيء إلى بلد صديق.

### ملاحظات هامشية حول بيان الخارجية

١ . إن البيان السعودي اكتفى بالحديث عن لغز عبر عنه بكلمة "البرنامج" التي وردت في البيان أربع مرات، أما ما هو هذا البرنامج، وما هو اسمه وما هو موضوعه حقا؟ فهذه أمور لم يبح بها

البيان، حيث لم يشر إلى انتاج الفيلم، ولا إلى اسمه، واستعاض عن هذين الأمرين بكلمة واحدة هي "البرنامج". وكان الهدف من ذلك واضحاً، فلم يشأ الحكم السعودي أن ينبه الرأي العام الداخلي إلى مجرد صدور فيلم، ويعنونان: "مقتل أميرة" لتحاكى التشجيع على اقتنائه، ولا سيما ونحن في عصر الفيديو وإمنا حاول أن يوحي وكان الأمر لا يعدو كونه برنامجاً عارضاً بث وانتهى أمره! كما لن يشر البيان إلى تهمة الزنا التي أطلقها لأغراض الاعلام الخارجي لتبرير فعلته، واستبدالها بالحديث عن تجاوز "شرع الله" و"حدود الله" و"احكام الإسلام" ... الخ. ولم ينبس بكلمة "الزنا" لأنها تمس هيبة الأسرة، وتحط من مقامها، وتعرضها للإهانة والازدراء، ويبدو أنه لم يكن في مقدور الحكام السعوديين الإفصاح عن ذلك، فحالهم كحال من يقول "في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء".

إن الحكام السعوديين يخشون الحقيقة، ولذا نراهم في كثير من الاحيان يسمون الاشياء بغير اسمائها، فكان فيلم "مقتل أميرة" واحدا منها، ولن يكون آخرها. ولكن فات الحكام السعودي أن عهد الالغاز "الاستغفال" قد ولى، فنحن في عصر الترانزستور، بل في عصر الفيديو، فما ظنه الحكم السعودي لغزا مستعصيا على الحل لا يقتضي حله سوى تحريك مؤشر الراديو، أو قراءة صحيفة غير سعودية، بل ومشاهدة الفيلم نفسه بواسطة الفيديو.

إن عدم إفصاح البيان السعودي . عن مجرد فيلم واسمه . يمن عن نزعة متأصلة لاختفاء الحقائق، كما يمن عن حرج ما بعده حرج، وخصوصاً وان الحكام السعوديين يدعون دوراً "ريادياً" في الإسلام، فكان الفيلم وثيقة دامغة ضد "حماة" الإسلام والديار المقدسة. ومن ناحية أخرى، فإن الفيلم جاء والمد الديني لا زال في تعاظمه، كما أنه جاء على أثر أحداث عصفت بالنظام السعودي وكشفت زيف ادعاءاته، ولعل ابرزها انتفاضة الحرم والمنطقة الشرقية، فكان الفيلم دليلاً مادياً يؤيد ما ذهب إليه جهيمان ورفاقه في انتفاضة الحرم.

٢ . إن البيان السعودي استهل بالديباجة التالية: "إن حكومة المملكة العربية السعودية تدرك أهمية حرية الكلمة وحق التعبير عن الرأي في المملكة المتحدة. كما تقدر كل التقدير تقاليد هذا البلد العريق وليس في نيتها أو من اهدافها التدخل في هذه الأمور". إن هذا الادعاء يتنافى والحقيقة، فالموقف من حرية الكلمة وحق التعبير عن الرأي هو موقف واحد لا يعرف التجزئة، فمن يصدق أن من يكبت حرية الكلمة ويخنق حق التعبير في بلد يؤيده في خارجها!! إنه ادعاء زائف. فالموقف من هذه المسائل في الخارج، هو انعكاس لموقف في الداخل. ولعل الضجة التي اثيرت حول الفيلم احدث دليل على زيف ما تشدق به البيان، فهذه إذاً ديباجة اريد بها التزيين. أما ما ذكره البيان من أن الحكومة السعودية "ليس في نيتها او من اهدافها التدخل في هذه الامور"، فهو الآخر يتنافى والحقيقة، الا أنه بعيد المنال، فالنظام الذي تمسك بتلابيبه القوى الاجنبية الكبرى . وترتع في ظله بخيرات البلاد . اعجز من ان يتدخل في شؤون تلك القوى، فهو الذي يدور في فلكها وهو التابع لا المتبوع.

٣ . رغم أن وزارة الخارجية السعودية "عريقة" في القدم، وأنها في بلاد تعتبر بحق مهد العروبة والإسلام، فإنها لم تكتف بانتهاك الحقائق وتشويههما، وأما انتهكت أيضاً اللغة العربية في بيانها مرتين: الأولى بقولها: "غير أن البرنامج المشار إليه لم يكن في الواقع سوى استخفافاً صارخاً... الخ" والثانية بقولها: "كما أنه لم يكن سوى تهجماً رخيصاً". وسوى "تجر" ما بعدها ولو كان جبلاً باعتباره مضافاً إليه وتجدر الإشارة إلى أن الصحف السعودية الصادرة بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠ نشرت البيان دون أن تصحح أخطاءه اللغوية، وربما كان مرجع ذلك "حرية الكلمة وحق التعبير عن الرأي" التي زين بها البيان ديباجته، والتي في ظلها لم تجرؤ الصحف السعودية أن تصحح خطأ لغوياً وقعت فيه وزارة "صاحب السمو".

٤ . إن النظام الذي ما انفك يدعي أنه حامي حمى الإسلام والديار المقدسة لا يعرف عدد المسلمين! رغم أنه يحكم البلاد تحت هذا الادعاء لأكثر من ثلاثة أرباع القرن وفي معيته أيضاً منظمتان إسلاميتان هما: الرابطة الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. لنستعرض ما قيل عن عدد المسلمين. فبيان وزارة الخارجية ذكر أن عددهم ستمائة مليون مسلم "٦٠٠ مليون". واجتر القائمة بالأعمال السعودي ما ذكره البيان، حيث حدد هو الآخر عددهم بستمائة مليون مسلم "٦٠٠ مليون".

أما الصحف السعودية فقد تقلبت بين الأرقام، فصحيفة الجزيرة ذكرت في اليوم الأول من الحملة ضمن الافتتاحية لها أن عددهم مليار مسلم "الف مليون". ثم تراجعت عن ذلك مرة ثانية وذكرت أن عددهم ستمائة مليون مسلم. ثم اكدت ذلك في عدد لا حق لها، عندما ذكرت أن عددهم ستمائة مليون مسلم "٦٠٠"، حيث بدا عليها أنها التزمت بما ورد في بيان الخارجية! ولكنها سرعان ما تحولت إلى رقم جديد عندما ذكرت أن عددهم سبعمائة مليون مسلم "٧٠٠ مليون". أما صحيفة عكاظ فقد اشارت إلى أن عددهم ثمانمائة مليون مسلم "٨٠٠ مليون".

والخلاصة أن "حامي" حمى الإسلام والديار المقدسة والمسلمين لا يعرف عدد المسلمين ولم تشفع له منظماته الإسلامية ولا وزارة الخارجية ولا وسائله الاعلامية! وأن دل هذا على شيء. فامنا يدل على أن النظام السعودي منهمك في هموم ومشاكل أخرى. بقي أن نعرف أن عدد المسلمين يتراوح بين "٩٠٠ . ٩٥٠" مليون نسمة.

#### بيان:

#### مجلس القضاء الاعلى

حرصاً منا على اطلاع القارئ الكريم على بيان مجلس القضاء الاعلى، ونظراً لكونه وثيقة رسمية ارتأينا نشره كاملاً، وفيما يلي نص البيان:

الحمد والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد: فقد اثار الانتاج التلفزيوني المشين . الذين قصد به تشويه سمعة هذا البلد المعد في بريطانيا وتم عرضه فيها وفي هولندا . استياء بالغاً في الاوساط الإسلامية على مختلف المستويات، وخاصة لدى

الأوساط العلمية، ولذا عقد مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية . في يوم الأحد الماضي الخامس من شهر جمادي الثاني الموافق ليوم عشرين من شهر أبريل . اجتماعا خاصا لدراسة الوضع وإصدار قرار حول هذا الموضوع، ثم اصدر بعد الجلسة قرارا أوضح فيه أن ما قام به منتجو الفيلم والذين اقدموا على عرضه يعد تجنيا على الإسلام وتشويها للحقائق وافتراء على نظام الإسلام الحكيم واحكامه القويمة.

وقرر المجلس الأعلى أن الاقدام على الاختلاء المحرم بين الرجل والمرأة وتكرار اللقاءات وتعدد الاجتماعات المحرمة والاتصالات الليلية، يعد من اعظم الجرائم وأشنعها وخطرها على سلامة المجتمع الإسلامي المتمسك باخلاق الإسلام ومبادئه السامية وتعاليمه العالية، والواقف عند حدود الله ولا سيما إذا حصل ذلك محض وأن عمل المذكورين يعد بادرة شر على هذا البلد المسلم المعترف بإسلامه، وأن واجب ولي الأمر أن يوقع على من يتجرأ على شرع الله ويتعدى حدوده ويستهن بمشاعر المسلمين ويفسد في أرض الله فسادا يعم شره ويعظم خطره العقوبة المناسبة لجرمه حتى يحصل بها الزجر عن الفساد ويأمن الناس بسببها على حرمانهم ولو أدى ذلك إلى القتل. لأنه الله اباح قتل المفسد في الأرض إذا كان فسادا كبيرا مضرا بالمجتمع الإسلامي خارجا عن الإسلام ولآدابه وأن ذلك مثل قتل النفس بالنفس. واستنكر المجلس ما اقدم عليه اعداء الإسلام في الغرب وغيره السائرين في ركاب الصهيونية العالمية من انتاج الفيلم الكاذب واختلاق الاوصاف الفاجرة والافتراء على هذه البلاد وأهلها ودينها لترويج باطلهم واشاعة خبثهم حسدا لهذا البلد المسلم المحافظ، وعدوانا عليه وتشويها لموقفه السليم من انفاذ العقوبات الشرعية التي هي العلاج الصحيح لأمراض المجتمعات التي يقوم ولاية الأمر في هذا البلد بتطبيقها على كافة افراد الأمة دون تفريق ولا التفات إلى انتماء مستحق العقاب لأي أسرة. لأن الناس متساوون امام احكام الإسلام. وان ما اقدم عليه ولي الأمر من معاقبة هذين المفسدين متفق مع اهداف الشريعة واحكامها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر الناس في السابق إنا هلكوا بسبب اعفاء الاشراف من العقوبات ومعاقبة ضعفاء الناس إذا ارتكبوا موجب العقاب فقال عليه الصلاة والسلام إنا هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد والذين نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . وبذلك وامثاله سلمت شريعة الإسلام من البعث وبقيت حية وضاءة تعالج كل مشكلة بعلاجها السليم وتداوى كل انحراف بدوائها الناجح.

ويؤكد مجلس القضاء الأعلى أن ما قام به اعداء الإسلام لن يزيد ولاية الأمر في هذا البلد الا قوة في الحق والتزاما بانفاذ عقوبات الإسلام على من يرتكب موجبتها وان ذلك لن يزيد العالم الإسلامي الا احتراماً لهم وافتخارا بثباتهم على الحق وشجاعتهم في تطبيق احكام الله مع العدل في ايقاتها على كل مجرم غير مباليين بما يقوله كل مغرض وان ذلك مقتضى أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

### ملاحظات على بيان مجلس القضاء

ما أن ينتهى المرء من قراءة بيان مجلس القضاء حتى يدرك، منذ الوهلة الأولى أن أعضاء المجلس قد قالوا ما سهل عليهم قوله، أو ما فرض عليهم أن يقولوه، ولكنهم لم يقولوا شيئاً في القضية المطروحة، رغم أنه يفترض فيهم أن يكونوا معنيين بها في المقام الأول. إلا أن بيانهم جاء خالياً من الإجابة على التساؤلات والاستفسارات الجدية التي شغلت بال الرأي العام الداخلي والخارجي منها:

- أ . هل واقعة الزنا قد حصلت فعلاً بين الأميرة مشاعل والشاب مصلح الشاعر؟ وهل استوفيت جميع شروطها واركانها، وهل تحقق المجلس من كل ذلك؟
- ب . هل وضع الحكام السعوديون القضية أمام العدالة الإسلامية، وهل اخذت العدالة مجراها في هذه المسألة؟ وبالتالي هل صدر حكم من جهة قضائية شرعية رسمية مختصة بذلك؟
- ج . هل عقوبة الاعدام رمياً بالرصاص التي انزلت بالأميرة وقتل مصلح الشاعر بحد السيف هي العقوبة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية إذا ما ثبت الزنا أم لا؟
- د . هل السلطة التنفيذية الرسمية هي التي تولت تنفيذ العقوبة أم أن هناك جهة أخرى هي التي تولت ذلك؟

كان أولى بالمجلس، وهو "رأس" السلطة القضائية أن يضع الإجابة المفصلة لهذه التساؤلات والاستفسارات. ولكن المؤسف أنه تجاوزها مما عزز الاعتقاد الرائج بين الناس ومفاده، أن مسألة الأميرة والشاب مصلح الشاعر قد عولجت خارج إطار السلطة القضائية، أي أنها أخضعت لحكم جهات غير مسؤولة قضائياً وهو ما اكده فحوى البيان.

### احكام.. الشريعة الإسلامية

لقد اعتبرت الشريعة الإسلامية الزنا جريمة، وحدد القرآن العقوبة عليها بمائة جلدة كما جاء ذلك في الآية الكريمة (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة). ولم يرد في القرآن حكم آخر، كما أنه لم يفرق "المحصنين" وغير المحصنين. ولكن بعض الأحاديث النبوية خصت المحصنين . "أي المتزوجين" الذين زنا . بحكم خاص هو الرجم بالحجارة، وقد اخذ علماء المسلمين بالرجم فخصصوا الكتاب "القرآن" بالسنة "الحديث". ولكن فرقة من المسلمين وهم الاباضية لم يأخذوا بهذه الأحاديث وتوقفوا عند النص القرآني وهو الجلد فقط. وقالوا لا يحوز ترك كتاب الله الثابت بطريقة القطع واليقين لاخبار أحاد يجوز الكذب فيها، ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز.

### تعريف الزنى:

إن فقهاء الشريعة والمسلمين قد اتفقوا على أن الزنى هو الوطء المحرم المتعمد. وهذا يعني أنه له ركنين:

الركن الأول: الوطاء في الفرج بحيث يكون الذكر في الفرج كالميل في المكحلة. اما بالنسبة للعناق والتقبيل والمفاخدة . أي الا يلاج بين الفخدين والمباشرة خارج الفرج . كل هذه الامور لا تعتبر زنى يستوجب الحد، وأما هي معاصي تستوجب التعزيز. والزنى بهذا التحديد لا يمكن لأحد أن يدعي ثبوته . الا باقرار الجاني . لأنه لا يمكن لأحد أن يرى بعينه الميل في المكحلة، وقد جاء في كتاب "التعريف بالاسلام في مواجهة العصر الحديث وتحدياته" صفحة ٢٦٥ ما نصه: "يجب أن تكون رؤية الشهود كاشفة لكل شيء بين الرجل والمرأة وخاصة بعد التقاء سواتيهما التقاء مباشرا كاملا، وطبيعي أن هذه الشروط ندر أن تقع".

الركن الثاني: تعمد الوطاء، ويشترك لتصور هذا أن يتحقق لدى الزاني أو الزانية نية العمد أو القصد الجنائي، ويعتبر هذا متوافرا إذا ما ارتكب الزاني الفعل وهو عالم أنه يطاء امرأة محرمة عليه، أو إذا امكنت المرأة الزانية من نفسها وهي تعلم أن من يطؤها محرم عليها.

الادلة:

أما الادلة على اثبات جريمة الزني فهي: الشهادة، والإقرار.

اولا . الشهادة

للشهادة شروط لابد من توفرها وهي:

أ . عدد الشهود: وذلك بان يكون الشهود أربعة لقوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لو يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة"، وقوله تعالى: "واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم". وقوله تعالى: "لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء، فإذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون".

وفي الحديث روي البخاري في تفسير "سورة النور" من قول الرسول للذي كذف امرأته "إنك بأربعة شهداء يشهدون على صدق مقالتك، والا فحد في ظهرك"، وروى عن الرسول أنه قال عن امرأة كانت تعلن الفجور "لو كنت راجما أحدا بدون بينة رجمت هذه".

ب . الاصاله: يشترط في الشهود الأصالة يعني أن يكون الشاهد قد رأى بنفسه، فلا تكفي شهادة الشاهد على الشاهد، وهي المعروفة بالشهادة السمعية، لأن الشهادة على الشهادة فيها شبهه.

ج . العدالة: كذلك اجمع الاثمة على أن يكون الشاهد عدلا، مستدلين على ذلك بقوله تعالى (واشهدوا ذوى عدل منكم). والعدالة عند الحنابلة: هي استواء أحوال اشخص في دينه، واعتدال أقواله وافعاله. ويقول الحنابلة أيضا أنها "تمسك الإنسان بما يجمله ويزينه وترك ما يشينه، أو هي اجتناب الأمور الدنيئة المزينة بالإنسان من قول وفعل".

د . دقة الوصف: وذلك بان يصف الشهود الزنى بما يفيد تحقيق وقوعه . باجماع الاثمة الأربعة . فاذا جاء شاهد من الشهود رأيتهما ينامان في فراش واحد لا تكفي شهادته لاقامة الحد .

هـ . ثبات الشهود: وذلك بعدم عدولهم من شهادتهم قبل التنفيذ، كلهم أو بعضهم مادام عدد الباقيين على شهادتهم أقل من أربعة.

و . اقتناع القاضي بشهادة الشهود: فإذا لم يقتنع بشهادتهم فإن له أن يطرح الشهادة.

ز . انتفاء موانع الشهادة: كالقربة والعداوة والمصلحة.

ح . الفور: ومعناه عدم التأخر في أداء الشهادة وهذا الشرط يختلف فيه أبو حنيفة عن باقي الأئمة الأربعة.

ثانيا . الإقرار

أما الدليل الثاني لثبوت الزنى فهو الإقرار . أي اعتراف الزاني أو الزانية أو كليهما . ويسمى في القانون بالاعتراف، وأساسه الشهادة على النفس لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم).

وللاعتراف في الشريعة الإسلامية . أو الشهادة على النفس . شروط يلزم توافرها الاستكمال أركانها، ومن هذه الشروط:

أ) الاختيار: وهو أن يكون المعترف مختاراً، فلو اعترف الإنسان بالزنى وكان اعترافه نتيجة إكراه مادي أو معنوي فإنه لا يعتد بإقراره، فقد روي عمر عن النبي أنه قال: "ليس الرجل آميناً على نفسه إذا جوعته أو ضربته".

ب) تمحيص الاعتراف: وذلك بأن يكون الاعتراف مفصلاً، مبيناً لحقيقة الفعل بحيث تزول كل شبهة في الإقرار، فقد روي عن رجل اسمه "ماعز" أنه لما اعترف بالزنى وكرر اعترافه أخذ النبي يسأله: هل به جنون؟ أو هل هو شاري خمر وأمر بشم رائحته، ثم جعل يسأله: لعلك قبلت، فلما أصر على أنه زاني بامرأة محرمة، عاد يسأله: هل باشرتها؟ قال: نعم. قال: كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر. قال: نعم. قال اتدري ما الزنى؟ قال: نعم اتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: فما تريد بذلك. قال: أن تظهرني. فأمر به فرجم. فمن ذلك يتبين أن الزاني إذا أقر لا يؤخذ بإقراره دون تمحيص أو بيان، بل أن على القاضي أن يتابع سؤال المقر حتى يتحقق من صحة إقراره

ج) أن يكون الإقرار في مجلس القضاء: وهذا هو ما يشترطه أبو حنيفة، فإن كان الإقرار خارج مجلس القضاء، فلا تقبل الشهادة عليه، ويعتبر انكار المتهم رجوعاً في الإقرار.

د) عدم الرجوع عن الإقرار: لقد اشترط الأئمة في الإقرار أن يثبت المقر عليه والا يرجع عنه، فلو رجع عنه سقط الحد. وقد ثبت من قصة "ماعز" الأنفة الذكر أن من حق المرجوم أن يرجع عن اعترافه، فقد روي أن "ماعزاً" لما ذاق مس الحجارة حاول الهرب فادركوه ورجموه حتى مات، فلما أخبروا النبي بذلك قال "هلا تركتموه". وهو قول يدل على أن محاولة الفرار تنطوي على معنى الرجوع عن الإقرار، وأن الرجوع عن الإقرار يتحتم معه عدم إقامة الحد.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما اعترف الرجل وانكرت المرأة ذلك وجب الحد عليه وحده وتركتم المرأة، في حين قال أبو حنيفة وأبو يوسف: "لا حد عليه لانا صدقناها في انكارها فصار محكوماً بكذبه". كما وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه إذا ما ظهر الحمل في امرأة غير متزوجة،

فانها لا تحد، وهو ما قال به الائمة الثلاثة: أبو حنيفة والشافعي واحمد . بل ونحو هذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين، وحجتهم في ذلك احتمال ان يكون الحمل من وطء شبهة او عن استكراه لها، ومن المقرر أن الحدود تدرأ بالشبهات.

هذا هو موقف الإسلام من جريمة الزن وتعريفه لهم والادلة التي يستدل بها عليها . فاين هذا مما اتخذ بحق الأميرة ومصلح الشاعر؟ ولكن كنا نتمنى لو أن بيان مجلس القضاء الأعلى كان وثيقة قضائية توضح هذه المسألة برمتها، ولأنه لم يكن كذلك فاننا نوضح ما يلي:

اولا. أن الأميرة ومصلح الشاعر قد القي القبض عليهما في المطار ولم يقبض عليهما وهما في حالة تلبس بجريمة الزنى التي تعتبر الركن الاساسي في توجيه تهمة كهذه. وبالتأكيد فليس هناك من شهود، حيث لم يكون هناك ما يشاهد ليشهد عليه. وبالتالي، فلا سبيل إلى مثل هذا الادعاء امام السلطات السعودية، وما بقي الا الدليل الثاني، ألا وهو الإقرار. والإقرار يقتضي أن يكون المعترف مختارا لا مكرها وأن يمحس الاعتراف تمام التمحيص وان لا يتم الرجوع عنه، فاذا ما تراجع عن اعترافه سقط الحد عنه. كما ويشترط أبو حنيفة أن يكون الإقرار في مجلس القضاء، فهل جرى أمام مجلس القضاء، ما يؤكد بان شيئا من هذا القبيل قد حصل؟

ثانيا . لو افترضنا جدلا بأن الإقرار قد حصل أو لا يفترض ان يحاكما إذاً من الذي حاكم الأميرة مشاعل ومصلح الشاعر وتحقق من الجريمة المنسوبة اليهما واصدر الحكم بحقهما؟ وهل حوكما من قبل محكمة شرعية تابعة للسلطة القضائية؟ هذا ما لم يحصل وهو ما تبين من فحوى بيان مجلس القضاء الأعلى حيث قال: "أن ما اقدم عليه ولي الأمر من معاقبة هذين المفسدين متفق مع اهداف الشريعة واحكامها". وهذا قول يوضح أمرين: أولهما: أن العقوبة التي انزلت بمشاعل ومصلح صادرة عن ولي الأمر وليست صادرة عن جهة قضائية، فلماذا إذاً انشئت محاكم شرعية ومجلس قضاء اعلى؟ الإصدار بيانات تبريرية كهذه؟ وثانيهما، أن كلمة "متفق". رغم تحفظنا عليها . لا تحمل باي حال من الأحوال معنى كلمة "مطابق"! إذاً مجلس القضاء الأعلى نفسه يعترف بفضوة يوضح مداها الفرق بين

كلمتي "متفق" و"مطابق". وهذا بحد ذاته ادانة صريحة للحكم السعودي، فيكف إذا ما كان الفرق أعظم من ذلك؟ كما أن عبارة: "متفق واهداف واحكام الشريعة" لا تخلو هي الأخرى من المداورة، فالأهداف غير الاحكام، وخلطهما معا يمين عن رغبة في عدم التحديد والدقة. والخلاصة أن حكم العشيرة وحكم الجاهلية هما اللذان اخذا مجراهما في هذه المسألة. والادلة على ذلك هي:-

"١" أن محكمة شرعية لا يمكن لها أن تخلط بين المحصن وغير المحصن، فالسيد مصلح الشاعر لم يكن متزوجا، وبالتالي فان حده في حالة الثبوت هو مائة جلدة فقط. فهل لمجلس



القضاء أن يوضح لماذا اعدم؟ كما أن هناك أخبارا تواترت عن أن الأميرة مطلقة، وإذا لم تكن مطلقة فهي في حكم المطلقة، حيث انها متروكة من قبل زوجها.

ومن ذلك مثلا ما ذكرته الأنسة "روزماري بوشاو"، المربية لدى اسرة الأميرة مشاعل حيث قالت: "كانت الأميرة مشاعل قد تزوجت ابن عمها الا انه تركها فيما بعد". وكلمة تركها تحمل المعنيين، فقد تكون مطلقة وقد لا تكون. ولكنها في جميع الاحوال تؤكد الفراق وعدم التواصل. أما السيد "اندرودنكن" فقد اشار إلى هذه المسألة في أكثر من موضع في مقالة له نشرتها مجلة "بنت هاوس" ومن ذلك قوله: "في عامها الخامس عشر رتب لها أبوها الأمير فهد (غير ولي العهد) زواجها من ابن عم لها ينتمي إلى احد فروع الأسرة الأقل بروزا. وقد قيل فيما بعد أن هذا الزواج لم يتم بالدخول عليها قط، غير أن عمتها، الأميرة موسى، ادعت أن مشاعل اجهضت بعد ثلاث اشهر". ثم اضاف قائلاً: "مهما يكن الأمر فان الزواج دام لأقل من سنة، فقد غادر زوج مشاعل البلد ليعمل كرجل اعمال في الخارج. ولم تره بعد ذلك الا مرة واحدة فقط. بعد مرور بضع سنوات. وبمحض الصدفة". إذاً لم تره الا بعد بضع سنوات وبمحض الصدفة، ورغم ذلك مضى كل منهما في سبيله! ثم رجع الكاتب إلى اوائل عام ١٩٧٨ عندما افترض أمر مأساة الأميرة ومصالح الشاعر وقال: "لم يكن الاثنان متزوجين (محصنين)، كما قالت القصة الصحفية". واطاف بعد ذلك قائلاً: "إذ يبدو من المحتمل أنها كانت مطلقة". وحول الموضوع نفسه قالت مجلة "التايم" الامريكية: "ان مشاعل هذه، بعد خراب زواجها المدبر يفترض بانها ذهبت للدراسة.. الخ". وهذا يعني أن زواجها كان مدبراً لا شأن لها فيه، وهو ما اشار إليه أيضاً السيد "اندرودنكن". ومن ناحية أخرى، فان عبارة: "بعد خراب زواجها" توحي وكأن كل شيء قد انتهى.

والخلاصة أن كون السيد مصالح الشاعر غير محصن أمر ليس موضع نزاع أو شك. أما الأميرة مشاعل فواضح أنها متروكة أن لم تكن مطلقة.

(٢) إن الزاني والزانية يرجمان بالحجارة، فلو افترضنا جدلاً أن الأميرة مشاعل والسيد مصالح الشاعر قد استوفيت جميع الشروط المتعلقة بجريمتهم، وثبت عليهما الجرم من قبل محكمة شرعية! فمن المعقول أن تقضي محكمة شرعية بقتل الشاب بحد السيف والأميرة بعيارات نارية! إن هذا دليل على أن المنكوبين لم يحاكما! بل هناك ادلة اضافية، ومن ذلك ما روتته المربية الالمانية بقولها: "كان جدها الأمير محمد قد شعر بالعلاقة المحرمة. وقد أجرى المشاورة مع الملك خالد وقال له: أنه بسبب الاشاعات حول هذه العلاقة يجب أن تقتل مشاعل". وهذا القول يوضح أمرين: أولهما، أن هناك مجرد شعور حول العلاقة المحرمة ومجرد اشاعات! وتهمة كتهمة (الزنا) لا يحكم فيها بالشبهة. ثانياً تدراً بالشبهات. ولذلك يجب أن يكون الحكم باليقين كل اليقين، وبلوغ اليقين في مثل هذه المسألة له اجراءات واصول معقدة عرضنا لها آنفاً. ونظراً لتعذر ذلك على الأمير وجد ضالته في حكم الجاهلية، فحكم

هواه في واحدة من سورات الغضب التي تعتريه، وهذا ليس من الإسلام في شيء. وثانيهما، أن الأمير محمد هو الذي نطق بالحكم عندما قال "يجب أن تقتل" وليس مجلس القضاء الأعلى أو محكمة المحاكم التابعة له! هذا ما قالته المربية الألمانية، وهناك ما قاله السيد "أندرودنكن" أيضاً: "القي القبض عليها في المطار وسلم مصلح نفسه واخذ الاثنان إلى دار الأمير محمد. وإذا "بابانويل" الذي تقول إحدى الروايات أنه كان في إحدى ثملاته العتيدة، حكم عليهما بالموت على الفور. رفض الملك خالد توقيع الأمر بالاعدام، ولكنه كان يعلم أنه لا يستطيع بامان أن يتحدى ما لدى أخيه الأكبر من سطوة عائلية. ونتيجة لذلك لم يصر على ابداء الرحمة". ثم اضاف الكاتب قائلاً: "ولم تعترف بالزنى، ولم تحاكم في أية محكمة، وربما لم تكن مذنبه بأي جرم". إذا لم تعترف ولم تحاكم! ولعل أهمية هذا القول تتأتى من كون قائله قد زار البلاد والتقى بكثير من الأمراء، حسبما روى. بل هاهي مجلة "الايكونومست" الشهيرة تقول: "فبالنسبة للزنا فانه يتطلب أربعة شهود عيان لادانة الشخص باقتراف الجريمة أو الاعتراف لثلاث مرات. ولكن الأميرة مشاعل لم يلاحظها أحد ويبدو أنها لم تعترف وربما لم تحاكم". وهذه الأقوال جميعها تعزز ما استنتجناه. من واقعة القتل بالسيف والعبارات النارية. من أنه ليس من المعقول ان تقضي محكمة شرعية بذلك. فاين القضاء عن كل هذا؟

(٣) إن السلطة التنفيذية هي الأخرى لم يكن لها شأن بتنفيذ العقوبة حيث تولى تنفيذها حرس (خويا) الأمير محمد. وهذا ما ذكرته أيضاً روايات تناقلتها بعض المجلات والصحف ومن ذلك مثلاً ما قاله "أندرودنكن" من ان حاجبه الاقدم هو الذي قام بمهمة الجلاد! (٤) لو أن السلطات السعودية واثقة من صواب موقفها وتمتلك من الحجج ما ينفي الاعتقاد السائد. من أن ما حصل للأميرة والفتى لا يمت إلى احكام الشريعة الإسلامية بصلة. لكان من مصلحتها أن تعلنه للملأ، حيث لا يقتضي ذلك منها سوى توضيح بسيط قد لا يتجاوز الاسطر.

ثالثاً. وأخيراً لنقف قليلاً أمام بيان مجلس القضاء الأعلى:

١ . يقول البيان: "وقرر المجلس أن الإقدام على الاختلاء المحرم بين الرجل والمرأة وتكرار اللقاءات وتعدد الاجتماعات المحرمة والاتصالات الليلية يعد من أعظم الجرائم واشنعها وأخطرها على سلامة المجتمع الإسلامي".

والحقيقة ان الاختلاء المحرم شيء والزنا شيء آخر، فالاختلاء كلمة عامة تعني الانفراد، وانفراد الرجل بالمرأة لا يعني حكماً ارتكاب ما هو محرم، فقد تضمهما . بمحض الصدفة . مقصورة مستقلة في قطار مثلاً، أو سيارة أجرة ليس فيها سواهما. إذاً ليس بالضرورة أن يتخلل الاختلاء ما هو محرم. ومن ناحية أخرى، فالاختلاء المحرم هو الآخر لا يعني بالضرورة ممارسة الزنا، فقد تتخلله الاحاديث الغرامية فقط، أو العناق، أو التقبيل، أو المفاخدة . أي الايلاج بين الفخذين والمباشرة خارج الفرج . وقد يمارس فيه الزنا. وهذا يعني أن الاختلاء

المحرم لا يفضي بالضرورة إلى الزنا. ولذا ميزت الشريعة الإسلامية بين الجرائم . كما هو الحال في القانون عندما ميز بين الجنائية والجنحة . فالعناق والتقبيل والمفاخضة عقوبتهما التعزير. والزنا عقوبته الحد. والفرق بينهما واسع وكبير جدا وهو على درجة من الوضوح بما يحول دون أي لبس أو غموض، لأنه يوجد بين التعزير والحد فاصل مميز. ولا يغير من هذه الحقيقة قرار المجلس إذ ليس باستطاعته أن يعتبر التعزير حدا، فمثل هذه الأمور لا يقررها المجلس ولا غيره لأنها مقررّة سلفا في الشريعة الإسلامية قبل أربعة عشر قرنا.

وحول هذه المسألة يقول الشيخ ابن تيمية: "أن الحدود في لفظ الكتاب والسنة. يراد بها الفصل بين الحلال والحرام فيقال في الاول: تلك حدود الله فلا تعتدوها. ويقال في الثاني: تلك حدود الله فلا تقربوها. وأما تسمية العقوبة المعززة حدا فهو عرف حادث؟. هذا ما قاله الشيخ ابن تيمية الذي ميز أيضاً بين حدي عقوبة التعزير. الحد الأدنى والحد الأعلى . بقوله: "وليس لأقل التعزير حد، بل هو بكل ما فيه إيلاام الإنسان، من قول وفعل، وترك قول، وترك فعل، فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه والاغلاظ له، وقد يعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب... وقد يعزر بعزله عن ولايته... أما أعلى التعزير فقد قيل: لا يزيد على عشرة اسواط، وقال كثير من العلماء لا يبلغ به الحد" .. وجاء في الصحيحين . البخاري ومسلم . ما نصه: "لا يجلد فوق عشر جلدات الا في حد من حدود الله". ثم ذكر الشيخ امثلة ووقائع ومنها قوله: "وروي عن الخلفاء الراشدين في رجل وامرأة وجدا في لحاف: يضربان مائة. فماذا بعد أن يوجد رجل وامرأة في لحاف واحد؟ أو ليس ذلك اشد من بعض ضروب الاختلاء المحرم؟ إذا لقد اشتط بيان مجلس القضاء، ولعل ما يلقي المزيد من الضوء على هذا الشطط اعتبار الاختلاء المحرم بين الرجل والمرأة "من أعظم الجرائم واشنعها واطورها". فماذا ابقى بيان المجلس من صفات لما هو ادهى وأعظم؟ الحقيقة أن هناك ما هو أعظم واشنع وأخطر من ذلك. ولو قال بيان المجلس أن الاختلاء المحرم خطر على المجتمع الإسلامي، لحافظ على شيء من الرزانة. وأخيرا لسنا بحاجة إلى تذكير المجلس بان الإسلام يسر وليس بعسر أو لم يقل الحديث الشريف: "ادروا الحدود بالشبهات". فالاسلام "يحاول وقاية المجتمع أولا من دوافع الجريمة، ثم يدرأ الحدود بالشبهات زيادة في الاحتياط".

٢. أما قول البيان: "إن الله اباح قتل المفسد في الأرض إذا كان فسادة كبيرا ومضرا بالمجتمع الإسلامي خارجا عن هدى الإسلام وأدابه"، فهذا قول عام لا يختلف فيه اثنان، ولكنه لا يمت إلى مفهوم الآية بصلة. فالزنا في الكتاب والسنة هو الزنا ولا يعرف بغير ذلك وله احكامه واركانه وادلتة! وما استخدام كلمة "مفسد" في غير موضعها الا ضرب من الهروب من مواجهة الحقيقة بما لا علاقة له. ولا يجدر بمن لديه المام بالحد الأدنى من احكام الشريعة الإسلامية. وكلمة "مفسد" في الكتاب الكريم يطول شرحها وأكثر ما عنت قطاع الطرق والكفار.. الخ.

٢. أما قول بيان المجلس: "أن ولاية الامور في هذا البلد يقومون بتطبيق العقوبات الشرعية على كافة افراد الامة دون تفريق ولا التفات إلى انتماء مستحق العقاب لأي اسرة لان الناس متساون أمام احكام الإسلام"، ثم استشهادة بالحديث الشريف: "إمنا هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد رقت لقطعت يدها".

إن كل هذا لا يحتاج منا إلى وقفة طويلة، فيكفي ان نسأل المجلس فيما إذا قطعت يد واحدة لفرد واحد من أفراد الأسرة المالكة على مدى الثمانين عاما الماضية؟ ربما يقول المجلس أن أحدا منهم لم يسرق لكي تقطع يده! إذا هل للمجلس أن يقدم لنا مثلا واحدا عن انفاذ عقوبة ما في فرد ما من افراد الأسرة المالكة من قبل القضاء، بل وهل أوقف مجلس القضاء الأعلى أو المحاكم التابعة له، في يوم من الأيام، فردا من افراد الأسرة المالكة هم فوق سلطة القضاء ومجلس القضاء، وأن المجلس والمحاكم الشرعية لا يطالان الأسرة المالكة ولا أفرادها، فليس في جهاز الدولة كلها من يستطيع أن يطال أي فرد من الأسرة ما عدا اساطين الأسرة نفسها، وهو أمر لا يتم غالبا الا في حالة واحدة هي "الاعمال" السياسية الخطيرة كإعدام (فيصل بن مساعد).

والخلاصة أن مجلس القضاء كان في غنى عن بيانه الانشائي لو كان باستطاعته أن يقول جملة واحدة هي: اننا تولينا محاكمة "المجرمين" وكانت الجريمة مستوفية أركانها وشروطها وأدلتها الشرعية وحكمنا فيها بحكم القرآن. ولكنه لم يقل ذلك لأن أي شيء من هذا لم يحصل. والحقيقة ان البيان كان بيانا سياسيا وليس بيانا قضائيا.

### حديثان... تعقيبيان

#### لمخرج الفيلم

استكمالا لعناصر البحث، واشباتا لجانب من الجوانب الوثائقية، والقاء لبعض الضوء على رأي مخرج الفيلم في الفيلم نفسه بعدما اثير حوله من نقاش وتنديد، لهذه الأمور مجتمعة ولجوانب أخرى مكملتها لنا ننشر فيما يلي حديثين أدلى بهما مخرج فيلم "موت أميرة" عن أسباب اختياره لموضوع الفيلم والجهود التي بذلها للحصول على المزيد من المعلومات وتأكيدها، وأخيرا عن موقفه من العداء الذي أثير ضد الفيلم والنقد الذي إليه شخصيا.

والحديثان يكمل أحدهما الآخر ويوضحه: الأولى به لصحيفة "الصنداي تلغراف" البريطانية ونشرته بتاريخ ١٣ / نيسان / ١٩٨٠ والثاني جاء في صيغة استجواب أجرتة معه جريدة "القبس" الكويتية ونشرته بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٨٠. ولكي لا تختلط ملامح الصورة الكاملة للحديثين بظلال التعريف أو التلخيص أو الترتيش نترك القارئ في مواجهة حقيقية مع افكار مخرج الفيلم، ونظرته الخاصة للوقائع والتقييمات ليكون القارئ بنفسه لنفسه الصورة التي ترسمها القناعة الشخصية في ذهنه.

افتونى توماس يتحدث: لماذا اخرج فيلم

"موت أميرة"

عن جريدة الصنداي تلغراف

١٣ / نيسان / ١٩٨٠

أولاً، إن الفيلم صورة دقيقة جداً للخطوات التي اتخذتها، فما جرى لي، لكي اصنعه؟ في حزيران ١٩٧٨ قرأت الانباء الاولى عن اعدام الأميرة مشاعل وحببيها. وتلك كانت ناحية من العالم العربي لم ارد أن اتورط فيها. غير انني، في حفلة عشاء لاحقة، اعطيت سرداً مذهلاً عن حياة وموت هذه الفتاة.

وبدا لي أن ما سمعته يعكس الكثير من القضايا الجوهرية التي تجابه شباب العرب المحدثين اليوم: المعركة بين ايديولوجيات الشرق الاوسط وايديولوجيات الغرب، والصراع بين اليمين واليسار.

وقد جعلوني حينئذ أعتقد أن الأميرة كانت قد درست في جامعة بيروت، وهناك بصفتها من أعضاء الأسرة المالكة السعودية، تعرضت لمؤثرات اناس من عالم آخر... اللاجئين الفلسطينيين، فقلت لنفسي هنا إذا قصة حقيقة مثالية تتضمن كل المشكلات وأنواع الصراع الضميري، لدى شباب ممزقين بين العقيدة الدينية الصارمة وبين المؤثرات والحاجات التي تفرضها مستويات واساليب العيش الغربية.

واتضح لي فجأة أن هذه القصة من المهم جداً أن تستقصى، لانني حين اجمع بين الظروف التي ادت بأميرة شابة إلى الموت مع حببيها ومن اجله، فلربما استطعت أن أخرج صورة فلمية للمعضلة السعودية بامكانها أن تؤدي إلى المزيد من تفهم المشكلات.

وما كدت ابدأ بمشروعي حتى جعل بعض اصدقائي العرب يندرونني من أن الصورة التي كونتها عن هذه القصة الرومانسية لا تتفق مع المعلومات التي لديهم عن هذه الفتاة.

وكانت التقارير الصحفية حينئذ متناقضة جداً: فهي أعدمتم لاقترافها الزنى، وهي أعدمتم بعدما حاولت الهرب من بلدها.. وكانت التقارير عن أسباب موتها كثيرة ومتباينة.

وبدأت في هذا البلد "بالنजार" من إحدى مدن يوركشر الذي كان قد شاهد الإعدام واتي بأخباره إلى الغرب. ثم قابلت "المربية الالمانية" التي كانت مستخدمة لدى الأسرة السعودية المالكة.

وكانت الخطوة التالية أن أذهب إلى بيروت. وهناك اثبتوا لي قطعاً أن الفتاة لم تدرس في الجامعة أبداً. ولكنني، في الوقت نفسه، اعتقد إنها أقامت مدة ما في المدينة وتأثرت بعامة الناس الذين اختلطت معهم فيها.

لا بأس: إذا لم يكن ثمة مجال لا ثبات النظرة القائلة بأن وقفتها ضد القوانين كانت مستوحاة ايديولوجياً، فأنني شعرت بأنك لا تحتاج أن تذهب إلى الجامعة لكي تكون لك الإرادة لتحدي مجتمعك من حيث المبدأ.

ومن هناك سافرت إلى العربية السعودية نفسها، وكان علي هنا أن أكون شديد الحذر. فقد أُنذرت بأن السعوديون حساسون جدا بخصوص هذه المسألة، وتبين أن ذلك فعلا صحيح. كان لي أن احتاط كثيرا في من أسأله، وكيف أسأل. وانتظرت إلى أن وجدت من أثق فيهم فعلا قبل أن أتمكن من توجيه الأسئلة إليهم مباشرة حول قصة الأميرة. وكانت المقابلة النهائية مع السيدة التي تلعب في الفيلم دور أرملة من أسرة مرموقة وكان لابد من وقت كثير وثقة كبيرة لترتيب هذا اللقاء. وعند انتهائه، تهافتت البقايا الأخيرة من القصة الرومانسية الأصلية بين يدي، وكانت ردة الفعل الأولى لدى هي أن أتخلى عن المشروع. غير أنني أطلت التفكير وتعمقت فيه. لقد علمت الآن أن الأميرة لم تكن قط خريجة جامعية تشتعل حماسا لأحداث تغيير جذري في شرائع مجتمع تحكمه أسرتها بالذات. بل إنما كانت في الواقع غير متعلمة، وساذجة. كان الواضح أن المفتاح هو بيروت، إذ حسبت أنني سألقى هناك أناس يعرفون الفتاة والفتى. ولكنني لم ألق أحدا. واعتقد أنها ذهبت إلى بيروت والقاهرة كليهما، ولكنني لم أعثر على أي دليل قاطع. وكما قلت، كانت ساذجة، ومن المستحيل أن نجزم هل كانت عودتها مع حبيبها إلى السعودية نتيجة إرادة وتصميم، تأكيداً منها على مبادئهم. ويبقى غرضها الأخير لغزا. ثمة مثل عربي يقول أن اللص لا يلقي القبض عليه إلا إذا أراد هو ذلك. (يكاد المريب أن يقول خذوني) فلعل قضيتها كانت قضية من يصرخ طالب النجدة، ولكنها أخفت لأن الصراخ بلغ آذاننا لا تتعاطف معه. كل ما في الفيلم من حوار مبني على مدونات صادقة لتسجيلات أجريت بكل أمانة. الاختلاف الوحيد في الفيلم بأجمعه هو أسماء الأشخاص. لقد غيرتها. باستثناء أسماء أسرة واحدة. حماية لهويات الأشخاص. الشيء الوحيد الذي عجزت عن فهمه هو: لماذا السعوديون مستيئسين في جهدهم لاختفاء حقائق القضية. فاستنادا إلى شرائعهم، لقد تصرف الجميع، على جانبي القضية، بلباقة وكرامة. إذا قلت لنفسك: "سأصنع هذا الفيلم لأنه فيلم نبيل ولسوف يساعد في حل الاشكالات السعودية، ولكنه في الوقت نفسه قبيح..." هل تقول بعد ذلك: "لن اصنعه، لأنه قد يعيق أو يعرض للخطر العلاقات التجارية بينهم وبين بلدي". لقد قال لي صديق جزائري حميم، مثقف وشديد الذكاء، عندما بدأت بمشروع الفيلم، إنني إذا استطعت أن اروي قصة مشاعل، فإنني أكون قد رويت للغرب عن العالم العربي والذهن العربي أكثر مما فعل أي امرئ من قبل.

وعندما عدت من أسفاري أخبرته بما اكتشفت، والتفاصيل التي جمعتها، اضطرب وقال لي:  
"هل تعرف شيئاً عن مفهوم الانتقام عندهم؟"

وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي وجدت فيها أية إشارة إلى خطر يتهددني شخصياً  
كنتيجة لصنع الفيلم. والذي أكدّه هو أن أحداً من الممثلين أو فريق إخراج لم يهدد فيزيائياً  
أيام كنا نصور الفيلم في مصر.

غير أن نقداً قاسياً وجه إلينا ونحن في منتصف الطريق، حين نشر مقال في إحدى مجلات  
القاهرة يوحي بأن غرضنا من إنتاج الفيلم هو التشهير بالإسلام. في حين أن الفيلم خال كلياً  
من أية إشارة نقدية إلى الإسلام.

أما السلطات المصرية فلم أتلّق منها المساعدة وأنا الآن متفائل بأن الفيلم سيعرض هناك.  
فقد عدت إلى مصر قبل ثلاثة أسابيع لأعرضه على السلطات عرضاً خاصاً، فقبول بحماس،  
مما حدا بي إلى الاعتقاد بأنها ستعرضه.

وقد عرضته أيضاً في لبنان، فقبول بترحيب كبير، بحيث أن السلطات اللبنانية تريد مني الآن  
أن اصنع فيلماً عن كفاحها.

وكان رد الفعل لدى الفلسطينيين محبذاً جداً. وقد تناولت الغداء يوم الجمعة مع جماعة منهم  
في لندن، فأخبروني بأنهم يعتقدون أن هذا الفيلم يفتتح عهداً جديداً من التفاهم.

جواب على التهمة التي تضمنها بيان السفارة السعودية في الأسبوع الماضي من أن الفيلم  
"غرضه الإثارة" وأنه خال "من المادة الحقيقية أو الصحيحة" فلا يسعني إلا أن أكرر أن الفيلم  
خال من الاختلاق. فالحوار مبني على مقابلات حقيقية، وكل الأقوال المسجلة في الفيلم أدلى  
بها أناس حقيقيون، وهي تعكس آرائهم الصادقة.

وعندما جاءت جماعة من السعوديين لمشاهدة الفيلم قبل بثه في الأسبوع الماضي. لم يكونوا  
من السفارة السعودية في لندن، بل كانوا يمثلون الأسرة المالكة والمصالح السعودية. لم  
يعترضوا إلا على مشهدين اثنين.

لم يرق لهم مشهد الرقص بالسيوف في البادية، ولم يرق لهم كذلك مشهد الرجال في  
سياراتهم في الطريق الصحراوي والأميرات السائبات يستعرضنهم في سيارتهن ليلتقطن من  
يروق لهن من الشباب.

ولكنهم بعد التعبير عن اعتراضهم كانوا معقولين للغاية ودمثين جداً، جداً. أما الآن فليس لي  
إلا أن أقول أنني ذهلت لرد فعل السفارة على أثر عرض الفيلم.

أما هنا فقد كانت الصحافة البريطانية مساندة لي بشدة. لم أرى تعليقاً أو افتتاحية معادية،  
وكان الجمهور، والمشاهدون الذين اتصلوا بي هاتفياً، في معظمهم محبذين. والهجوم الشفهي  
الوحيد صدر عن أخبار الساعة الواحدة لإذاعة ل (بي بي سي)، يوم الخميس.

لقد سئلت عن رأيي في ما فعله اللورد كارينغتون (وزير خارجية بريطانيا) بعد عرض الفيلم. فبقدر ما يخصني الأمر، للرجل حقه في التعبير عن الأسف، وهذا. فيما أعلم. هو كل ما فعله. فهو لم ينكر البرنامج، ولم يعتذر عن صحافة غير آمنة. أن له الحق أن يقول للعرب أنه أسف، لا سيما وأنه كان منخرطاً في الآونة الأخيرة في مفاوضات تجارية معهم... وعلى الغرار نفسه، لي الحق أنا أن أصنع هذا الفيلم. من الواضح أنني مكنت أتمنى لو لم تقم هذه الضجة، ولكنني لست نادماً على شيء. ليس في الفيلم أية مقاطع أود تبديلها، وأنا مستعد بكل تأكيد للقيام بمثل هذا العمل مرة أخرى.

#### حوار

#### بين مخرج الفيلم و"القبس"

##### لندن . القبس:

فيلم "موت أميرة" للمخرج البريطاني إنطوني توماس، أحدث ضجة سياسية وإعلامية لم يحدثها أي فيلم من قبل. وستمر فترة طويلة قبل أن ينسى العالم ماذا ترك هذا الفيلم خلفه، وإلى أي مدى كان فاعلاً ليحدث شبه انقلاب في العلاقات العربية البريطانية عامة. والسياسيون قالوا كلمتهم في الفيلم والديبلوماسيون تحركوا على أعلى المستويات، التساؤل: ماذا يريد إنطوني توماس من الفيلم؟ وهو وحده القادر على الإجابة!! اليوم انطوني توماس في المعركة المتبعة وحده.. فمعظم الذين شاركوا في الفيلم تبرءوا منه. ومعظم الذين ارتبطوا به قبل عرضه، وضعوا أنفسهم خارج اللعبة ولم يبق غيره. وفي أول حديث شامل له إلى صحيفة عربية قال انطوني توماس للقبس: "الفيلم على حق وأنا لست نادماً أبداً على ما فعلته، وكل ما أطلبه هو أن يشاهده الناس قبل أن يحكموا عليه". وقال أيضاً أنه ليس ضد الإسلام ولا ضد العروبة. ووصف نفسه بأنه صديق مخلص للعرب والقضية الفلسطينية.. ووجه أخيراً ٣ رسائل عبر القبس إلى ثلاثة أطراف معنية بالفيلم. وفيما يلي نص الحديث:

##### أشعر بحزن عميق

بعيدا عن الضجة التي رافقت عرض الفيلم والنتائج التي ترتب عليه، كيف يمكنك أن تقيم هذا العمل بصورة وهل كنت تتصور ردة الفعل التي حصلت؟ - في الحقيقة لم أكن أتصور أن تكون ردة الفعل بهذا الحجم أبداً. لقد عرضت الفيلم على حوالي ٥٠ شخصا من بعض أصدقائي في العالم العربي وطلبت منهم أن يبدوا رأيهم فيه بكل تجرد قبل عرضه في التلفزيون البريطاني. وكان الشعور عند الجميع بأنه فيلم جيد، ولم يتوقع أحد منهم أن يؤدي إلى ما وصلنا إليه. وأحب أن أؤكد مرة أخرى، أنه ليست عندي أية مخاوف من ردة فعل الناس عندما يشاهدون الفيلم على حقيقته، لكنني أشعر بحزن عميق لما حدث، أولاً لأنني متعلق بالعالم العربي، وثانياً لأن الفيلم لن يعرض هناك، وسيبقى مصوراً



للناس على أنه ضد الإسلام وضد العروبة وهو عكس ذلك برأبي، ولا اعتقد بأني سأستطيع أن أدافع عن نفسي ما دام الفيلم ممنوعا من العرض في العالم العربي.

الفيلم في نظرك ليس ضد الإسلام؟

. الفيلم ينتقد الحكم في السعودية فقط، وهو ليس ضد الشعب السعودي. لكنني في الأساس، لم أضع الفيلم لانتقد أحدا، بل لأصور بكل دقة معلوماتي عن الأميرة بتقديم عمل يعطي لكل انسان كرامته وحقه ويصور الموقف السعودي من هذا الحادث بكل قوة وإيجابية، هذا هو الهدف الأساسي من الفيلم وهو ليس ضد أحد على الإطلاق.

### هدف الإنتاج

هل يعني هذا أنه لم يكن هناك أي دافع أو هدف سياسي وراء إنتاج هذا الفيلم؟  
- أنا لا أنتج أفلاما لأحقق غايات أو أهدافا سياسية، فالفيلم يتحدث عن الحقيقة وهذا ما أسعى إليه بكل إخلاص. لقد قمت بجولة طويلة في العالم العربي قبل البدء في الفيلم، وأجريت عدة مقابلات مع بعض الأشخاص المعنيين بالحادث وعندما قررت أن أضع فيلما مبنيا على هذه المقابلات التي أجريتها خلال الجولة، شعرت بأن الموضوع يمس بعض الجوانب الحساسة من التفكير العربي ككل. لقد سمعت بعض الآراء والمواقف والاتجاهات العربية التي تستحق أن تصور في الفيلم.. شعرت بأن الفيلم قد يحطم بعض الآراء المغرضة بحق العالم العربي كشعب مثقف وحكيم وشريف. المشكلة في نظري، هي أن الشعب العربي يعالج مشاكله الخاصة بقدر كبير من الشرف والاستقامة، لكن معالجته هذه عملية خاصة به ليس من الضروري أن يعلنها أمام أحد، على عكس ما نفكر نحن في بريطانيا أو في أي مكان آخر. لقد شعرت أن من واجبي أن أقدم هذا العمل لسببين: الأول لأنني أعتبر نفسي صديقا للعالم العربي، والثاني بصفتي منتج أفلام يبحث عن موضوع مناسب لفيلمه.

### مستعد لمساعدة الممثلين

يتهمك بعض الممثلين في الفيلم بأنك أخفيت عنهم بعض التفاصيل الدقيقة والمهمة في الفيلم، وبالتالي أخرجتهم أمام جمهورهم والعالم العربي ككل؟  
- أنك تضعني الآن في موقف صعب جدا، لكنني أحب أن أقول أنني مقنع اقتناعا تاما بأن اتفاقا مع الممثلين كان واضحا ومحددا ومبنيا على الثقة المتبادلة.  
أنا أعرف أنهم يتعرضون إلى ضغط شديد وأنا مستعد لمساعدتهم إلى أبعد حدود المساعدة، وقد قلت لهم جميعا على الهاتف في بيروت والقاهرة، بأن يقولوا أي شئ يجدونه مناسبا وأن يدلوا بأي تصريح إذا كان يساعد على عودة حياتهم الفنية إلى طبيعتها. ومن جهتي، لن أخرج أحدا منهم بنفي ما يقولونه، وأتمنى لهم جميعا كل نجاح.  
هناك عدة أطراف تضررت من عرض الفيلم، رجال الأعمال الذين يعملون في بريطانيا والسعودية أو غيرهم، ألا تشعر بالحرج تجاههم؟

- لا يهمني كثيرا ماذا خسروا رجال الأعمال من عرض الفيلم، ليس هذا من اختصاصي أو همومي أنا مهتم فقط بالأشخاص الذين عملوا معي بإخلاص ومحبة وأعني بالطبع كل ممثل في الفيلم.

### الدعم الفلسطيني

هل لديك الآن مشاريع وأفلام جديدة في العالم العربي؟  
- أمامي الآن عدة مشاريع أنوي أن أنفذها في العالم العربي، وفي كل هذه الأفلام سأسعى إلى نقل الحقيقة. أنا غير مستعد لأن أقدم فيلما دعائيا إلى أحد، ولا أن أنقل وجهة نظر أحد ولا أن ألقى دعما ماليا من أحد لقاء فيلم غير مقتنع به. لقد سبق لي أن أنتجت ثلاثة أفلام عن العالم العربي، وهذه الأفلام تعكس رؤيتي إلى هذا العالم الذي أحب، مثلما يعكس فيلم "موت أميرة" الصورة الرئيسية لجولتي في البحث عن القصة الحقيقية للأميرة. أنا رجل متعلق بهذا المبدأ وأعتبر نفسي كما قلت لك متصلا بالقضية العربية والقضية الفلسطينية، ولا أخفي عليك بأنني تلقيت عدة رسائل دعم من بعض الأصدقاء الفلسطينيين بعد عرض الفيلم، وطموحي أن أقدم في وقت قريب فيلما عن القضية الفلسطينية يعرض لها بصورة مختلفة وحقيقية لأنني أعتبر نفسي ملتزما بهذه القضية إلى أبعد الحدود.

### لست نادما

هل تشعر بالندم لأنك أخرجت فيلما من هذا النوع أضرت نتائجه بأطراف كثيرة، ولو خير لك الآن أن تعدل في بعض مقاطعه من أين كنت بدأت؟  
- لا، لا أشعر بالندم على الإطلاق، لكنني أشعر بالحزن على ردة الفعل. أنت تأسف فقط عندما تعرض فيلما لا يستند إلى الحقيقة، وهذا أمر غير وارد بالنسبة لـ "موت أميرة" أو غيره من أعماله. والشئ الوحيد الذي كنت أقدم عليه لو قيض لي أن أبدأ من جديد هو أن يعرض الفيلم في بريطانيا دون أن تسبقه أية دعاية على الإطلاق، لأن بعض الصحف المحلية استغلت الفيلم لأهدافها الخاصة، واستعملته لشن حملة معادية للعرب.

استغل الفيلم قبل عرضه أو بعد عرضه؟

- في الحقيقة استغل في الحالتين معا، لكن على الأخص قبل عرضه على شاشة التلفزيون. واعتقد أنه لو عرض الفيلم بهدوء دون كل هذه الدعاية المسبقة التي رافقته، لكانت النتائج مختلفة الآن.

إذن الصحافة مسؤولة؟

- نعم مسؤولة، لكن ليست كل الصحف بالطبع.

حول الفيلم نفسه، هل كنت غيرت في بعض مقاطعه، أو حذفت بعض المقاطع الأخرى؟

- أبدا لا غير فيه على الإطلاق.

عرضوا علي المال

حتى لو كنت على علم سلفا برد الفعل؟

. نعم، بكل تأكيد، وأكرر أن الفيلم ليس ضد الإسلام، هذا ما أعتقد أنه شخصيا، وما يعتقد به بعض أصدقائي العرب.

هل تعتقد أن الفيلم منع عرضه في بعض الدول لهذا السبب؟

. لقد منع عرض الفيلم في عدة دول بسبب الضغط الذي مورس عليهم وهو ضغط موجود في كل مكان تقريبا. ربما ليس موجودا في دول أخرى مثل فنزويلا حيث عرض الفيلم، لكنه موجود بالفعل.

تردد أنه عرض عليك مبلغ كبير من المال من أجل سحب الفيلم وعدم عرضه، هل هذا صحيح؟  
. نعم.

وكم كان المبلغ؟

. لا أحب أن أخوض في هذا الموضوع، لكنني أحب أن أؤكد أن هذا العرض لم يكن الأخير، بل أن الشركة الموزعة للفيلم تلقت عرضا مماثلا منذ بضعة أسابيع من أجل وقف بيعه في بعض الأسواق الأخرى، لكنني رفضت بشدة.

لماذا رفضت؟

- لأنني مخرج، وكل مخرج يريد أن يشاهد الناس أفلامه، ليس هناك أي مبلغ في العالم يستطيع أن يبدل في مواقفي وقناعاتي وكل مخرج يقبل برشوة من هذا النوع هو إنسان مريض.

لماذا اخترت هذا الموضوع بالذات عنوانا لفيلمك وأنت تعلم سلفا ما قد يولد من حساسيات عند بعض الأطراف؟

- اخترت موضوع الأميرة، لأنه يمثل رمز البطولة بنظري، كل إنسان على استعداد للتضحية بنفسه من أجل قضية يؤمن بها هو بطل، الأميرة كانت بطلة لكن بأسلوب مختلف.

### ٣ رسائل عبر القبس

بعد كل الذي حدث الآن ماذا تريد أن تقول للناس الذين حكموا عليك بالوقوف ضد الإسلام؟  
وضد العروبة؟

. أريد أن أوجه عبر القبس ثلاث رسائل إلى ثلاثة أطراف معنيين بالفيلم:

أقول لكل العرب أولا، أن حبي للعالم العربي هو أقوى وأمتن من أي وقت مضى، وأنا ملتزم بقضاياهم ومشاكلهم، ولا أطلب منهم سوى أن يشاهدوا الفيلم قبل أن يحكموا عليه، وإذا ما اقتنعوا بعد مشاهدتهم للفيلم أنه بالفعل ضد العروبة وضد الإسلام. وهم أحرار بالطبع بما سيعتقدون. فأنا أعتذر منذ الآن، لكن أمني أن يشاهدوه قبل أن يصدروا الحكم عليه وعلي.  
وأقول للسعودية ثانيا، أن الفيلم ليس ضدهم على الإطلاق، وأيضا لا أطلب منهم سوى أن يشاهدوه قبل أن يحكموا عليه.

وأقول للعائلة المالكة السعودية أخيراً، أنه من غير الجائز أن يلومني أحد إذا ما كان سياق الأحداث . في حياة الأميرة . كان هو الحقيقة بعينها .

بسم الله الرحمن الرحيم

المصادر التي اعتمد عليها التحليل السياسي للكتاب

- مجلة صوت الطليعة العدد "١٧" السنة الخامسة ١٩٧٨
- بحث بعنوان الأمن في غياب الشريعة والقانون
- جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٣ / ٢ / ١٩٧٨
- بيان وزارة الخارجية السعودية المنشور بالصحف بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- البلاد العدد رقم ٦٤١٢ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- الرياض العدد رقم ٤٥٠٦ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- اللواء اللبنانية العدد رقم ٣٣٠٦ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠
- نيوزويك بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٠
- عكاظ العدد رقم ٥٠٦٩ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٠
- عكاظ العدد رقم ٥٠٧١ بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٠
- الجزيرة العدد رقم ٢٨٢٢ بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٨٠
- البلاد العدد رقم ٦٤٢٢ بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠
- عكاظ العدد رقم ٥٠٧٧ وسائر الصحف السعودية بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠
- الجزيرة العدد رقم ٢٨١٧ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٠
- الجزيرة العدد رقم ٢٨١٥ بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٠
- الرياض العدد رقم ٤٥٠٩ بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠
- بيان مجلس القضاء الاعلى المنشور في الصحف السعودية بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٨٠
- الجزيرة العدد ٢٨١٣ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- الجزيرة الاعداد ٢٨١٦ بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ والعدد ٢٨١٨ بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٠ و ٢٨١٩
- بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨٠ و ٢٨٢٦ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- عكاظ العدد رقم ٥٠٧٠ بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٠
- البلاد العدد رقم ٦٤١٦ بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٠
- المدينة اعداد ٤٨٨٣ بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ ، ٤٨٨٤ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ و ٤٨٩١ بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠
- الندوة العدد رقم ٦٤٢٦ بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٠ و ٦٤٣١ بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠
- الرياض اعداد ٤٥١٠ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ و ٤٥١٢ بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٠
- مجلة الايكونومست بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٠

- جريدة القبس الكويتية العدد ٢٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤
- نيوزيك بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩
- تصريح وزير خارجية اسرائيل بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣٠ وكالة الانباء الفرنسية
- القبس الكويتية العدد رقم ٢٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨
- اخبار اليوم المصرية العدد رقم ١٨٥٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١
- النهار العربي والدولى العدد رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨
- البلاد السعودية العدد رقم ٦٤٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٨
- الوحدة الطبية العدد رقم ٢٠٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧
- حديث الرئيس السادات للهرالد تريبيون بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١
- صوت الطليعة العدد رقم ٢٢
- الاهرام المصرية العدد رقم ٣٤١٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥
- خطاب الرئيس السادات في ١٩٨٠/١٠/١
- تصريح الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي لوكالة الانباء العراقية بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٩
- حياة محمد "الدكتور محمد حسين هيكل"
- شبهات حول الإسلام للداعية الاسلامى "السيد محمد قطب"
- التعريف بالاسلام في مواجهة العصر الحديث وتحدياته "السيد عبد الكريم الخطيب"
- مجلة penthous عدد أيار
- نيوزيك بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦
- انا والامير صدر ١٩٨٠
- الرأى التونسية العدد ٩١
- صوت الطليعة العدد رقم ١٧
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشيد القرطبي الجزء الثانى
- جريمة الزنى الشريعة والقانون "عبد الخالق النواوى"
- "المغنى" لعبد الله بن أحمد بن قدامة . الجزء التاسع . والعاشر
- السياسة الشرعية لابن تيمية
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان المجلد الثانى السيد محمد فؤاد عبد الباقي
- الجزيرة السعودية العدد رقم ٢٨٨٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٤
- السياسة الكويتية العدد رقم ٤٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٧
- القبس الكويتية العدد رقم ٢٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥
- السفير اللبنانية العدد رقم ٢٣٥٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٨

- القبس الكويتية العدد رقم ٣٠٦١ بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠
- الجمهورية العراقية العدد رقم ٩٨٥٦ بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٠
- نيوزويك الصادرة بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٠
- القرآن الكريم سورة البقرة
- جزيرة العرب في القرن العشرين "حافظ وهبة".
- ملوك العرب . الجزء الثاني "أمين الريحاني"
- الكويت وجارتها "هـ. ر. ب. ديكسنون"
- لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب "تحقيق الدكتور مصطفى محمد أبو حاكمة"
- القرآن الكريم سورة المائدة، سورة النساء، سورة الاحزاب، سورة النور، سورة الطلاق.
- مجلة بانث هاوس آيار ١٩٨٠
- ديلي اكسبريس بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠
- محمد المانع ARABIA UNIFIED صدر عام ١٩٨٠
- شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز "خير الدين الزركلي"
- صقر الجزيرة الجزء الثالث "أحمد عبد الغفور عطار"
- الجمهورية المصرية العدد رقم ٩٦٥١ بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٨٠
- شيكاغو تريبيون الصادرة بتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٨٠
- السفير اللبنانية العدد رقم ٩٢٢٢ بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٨٠
- القبس الكويتية العدد رقم ٢٨٨٤ بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٨٠
- الوطن الكويتية العدد رقم ١٩٩٦ بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٨٠
- الجمهورية المصرية العدد رقم ٩٦٤٦ بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٨٠
- تصريح للسادات بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٨٠ وكالات الانباء
- بيان وزير التجارة البريطانية السيد "سيسيل بركنسون" نص البيان جريدة النهار اللبنانية
- العدد رقم ١٤٢٢١ بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠
- تصريح وزير الخارجية البريطانية جريدة الشرق الاوسط السعودية العدد رقم ٥٨٢ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٨٠
- بيان منظمة المؤتمر الإسلامي ونقل النص عن جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ كما نشر بسائر الصحف السعودية.
- عكاظ العدد رقم ٥٠٧١ بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٨٠
- الديلى ميل بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠
- النهار العربي والدولي العدد رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٨٠
- ساندى تلغراف بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠

- أيفينك ستاندارد بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٨٠
- نيوزويك بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٠
- التايمز الأمريكية بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٠
- الشرق الأوسط العدد رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٨٠
- أيفينك نيوز بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠
- الوطن الكويتية العدد رقم ١٩٥٦ بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠
- الشرق الأوسط السعودية العدد الأسبوعي رقم ٣٠ بتاريخ ٤ / ٥ / ١٩٨٠
- بيان وزارة الخارجية السعودية المنشور في الصحف السعودية بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- الشرق الأوسط السعودية أرقامها رقم ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٨٢، بتواريخ ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥ / ٤ / ١٩٨٠
- مقابلة صحفية مع مخرج الفيلم نشرتها الساندي تلغراف بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٨٠
- لوموند بتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٠
- كتاب العلاقات السعودية البريطانية الصادر عن منشورات صوت الطليعة المعارضة
- السياسة الكويتية العدد رقم ٤٢٧٣ بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٨٠
- النهار العدد رقم ١٤٢٣٣ بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٨٠
- العرب لندن العدد رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٠
- ديلي اكسبريس بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٨٠
- الرأي العام الكويتية أرقامها أرقام ٥٩٠٥ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٠ و ٥٩٢٨ بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٠
- القبس الكويتية أرقامها أرقام ٢٨٦٨ بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٠ و ٢٨٧١ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠ و ٢٨٩٦ بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٨٠
- الاخبار القاهرية العدد رقم ٨٧٠٧ بتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٨٠
- النهار اللبنانية العدد رقم ١٤٢٥٠ بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٠
- الاهرام المصرية بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- الوطن الكويتية العدد رقم ١٩٨٤ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- الانباء الكويتية العدد رقم ١٥٧٢ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- العرب اللندنية العدد رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٨٠
- نيوزويك بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٠
- اللواء اللبنانية بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- الرأي العام الكويتية العدد رقم ٥٩٢٨ بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٠
- أوروبا والعرب العدد رقم ٣٦ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- العرب القطرية العدد رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٨٠

- الوطن العربي رقم ١٦٨ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٨٠
- السياسة الكويتية العدد رقم ٤٢٨٤ بتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٨٠
- خطاب الرئيس السادات اذيع يوم ١/٢٨ / ١٩٨٠
- السياسة الكويتية العدد رقم ٤٢٧٥ بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٨٠
- مجلة الكفاح العربي العدد رقم ٧٨٦ بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٨٠
- النهار اللبنانية العدد رقم ١٤٢٥٤ بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٠
- القبس الكويتية العدد رقم ٢٨٦٤ بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٨٠
- الحوادث اللبنانية العدد رقم ١٢٣١ بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٨٠
- البيرق اللبنانية العدد رقم ٤٤٥٦ بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٨٠
- الاهرام المصرية العدد رقم ٣٤١٤٦ بتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٨٠
- الوحدة القطبانية العدد رقم ٢٠٦٨ بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٨٠
- الوطن الكويتية أعدادها أرقام ٢٠١١، ٢٠٩٣ بتاريخ ١٤ / ٦ و ١٩ / ٦ / ١٩٨٠